

غَايَةُ الْمُنْتَهَى

فِي

الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَقْسَلِ وَالْمُنْهَى

تَأْلِيفًا

الْفَقِيهِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مَرْعِي بْنِ يُونُسَ الْحَنْبَلِيِّ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

طُبِعَ

عَلَى نَفَقَةِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ قَاسِمِ الثَّانِي حَاضِرِكُمْ قَطْرَ حَفْظِهِ اللَّهُ

وَذَلِكَ بِإِهْتِمَامِ قَاسِمِ بْنِ دُرَيْشٍ فَخْرٍ

رَحِمَهُ اللَّهُ خَيْرًا

الجزء الثالث
من
غاية المنتهى
وأوله

كتاب النظام

★ ★ ★

إعتمدنا في طبع هذا الجزء على النسخة الخطية الخاصة بأستاذنا العلامة
الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع - حفظه الله -
مع مراجعة أربع نسخ خطية

وقف على طبعه وعلق عليه

محمد زهير السايوس

منشورات
مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر

كتاب النظام

هو حقيقة في العقد ، مجاز في الوطء ، وقيل عكسه ، والاشهر مشترك ، والمعقود عليه منفعة الاستمتاع .

وسن لذي شهوة لا يخاف الزنا ، واشتغاله به أفضل من التخلي لنوافل العبادة .

قال « أحمد » ليست العزوبة من أمر الاسلام في شيء وتزوج وهو لا يجد القوت ، ويباح لمن لا شهوة له ، وقيل يكره .

ويجب على من يخاف زناً ولو ظناً ، من رجل وامرأة ، ويقدم إذاً على حجب واجب ، ولا يكتفي بمرة بل يكون في مجموع العمر ، ويجزي تسري عنه .

ويجوز بدار حرب لضرورة لغير أسير ، ويعزل نكاحاً خلافاً له . وبلا ضرورة وجوباً ، ومقتضى تعليلهم جواز نكاح نحو آيسة .

وسن تحير ذات دين وعقل وقناعة وجمال ، الولود الحسيدة الاجنبية

البكر ، إلا أن تكون مصلحته في نكاح ثيب أرجح ، لا بنت زنا
ولقيطة وحمقاء ودينئة نسب .

ولا يصلح من النساء من طال لبثها مع رجل .

ومن التغفيل تزوج شيخ بصبية ، ويعنع زوجته من مخالطة النساء
فانهن يفسدنّها عليه ، والاؤلى أن لا يسكن بها عند أهلها ، وان
لا يدخل بيته مرافقاً ، ولا يأذن لها في الخروج ، ولا يسأل عن دينها
حتى يحمّد بها .

وليس لو الديه إزامه بنكاح من لا يريد ، فلا يكون عاقياً ، كأكل
مالا يريد . قاله الشيخ .

ولا يزيد على واحدة ندبا إن عفته .

قال ابن الجوزي : ويستحب لمن أراد أن يزوج ابنته ، أن ينظر لها
شاباً حسن الصورة لا دميماً . وعلى من استشير في خاطب أو مخطوبة
أن يذكر ما فيه من مساوى ، وغيرها ، ولا يكون غيبة مع
قصد النصيحة .

﴿ فصل ﴾

يباح ولا يسن - خلافا له - لمن أراد خطبة امرأة وغلب على ظنه إجابته ، نظر ما يظهر غالباً كوجه ورقبة ويد وقدم ، ويكرره ويتأمل المحاسن بلا اذن ، إن أمن الشهوة من غير خلوة ، فإن شق او كرهه بعث امرأة تصفها له ، ولرجل نظر ذلك ورأس وساق من أمة ، ولو غير مستامة - خلافا للمنتهى - .

وذات محرم وهي من تحرم أبداً بنسب او سبب مباح لحرمتها إلا نساء النبي صلى الله عليه وسلم ، [فلا]^(١) ولا ينظر نحو أم مزي بها لان التحريم [سبق]^(٢) بسبب محرم ، وكذا محرمة بلعان ، ونحو بنت موطوءة لشبهة ، ولعبد لا مبعوض ومشارك - خلافا للموفق - نظر ذلك من مولاته ، وكذا غير أولى الأربعة كعنين وكبير ومريض ، وينظر ممن لا تشهى ، كعجوز وبرزة وقبيحة للوجه خاصة ، ولشاهد ومعامل نظره مع كفيها لحاجة ، ولطبيب ومن يلي خدمة مريض ، ولو أنثى في وضوء واستنجاء نظر ومس مادعت اليه حاجة ، وكذا

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

لو حلق عانة من لا يحسنه^(١) ويستتر غير موضع الحاجة ، وليكن مع حضور محرم .

ولا امرأة مع امرأة ولو كافرة مع مسلمة ، ورجل مع رجل ولو أمرد ، وسيد مع أمتة المحرمة ، كمزوجة ومجوسيه نظر غير ما بين سرّة وركبة .

ولا امرأة نظر ذلك من رجل ومميز لاشهوة له ، مع امرأة كامرأة وذو شهوة معها ، وبنت تسع مع رجل كمحرم ، وخنثى مشكل في نظر اليه كامرأة ، ونظره لرجل كنظر امرأة اليه ، ولا امرأة كنظر رجل اليها .

ولكل من الزوجين نظر جميع بدن الآخر ولمسه بلا كراهة ، حتى فرجها كولد دون سبع ، وكرهه نظر فرج حال طمث ، وتقيله بعد جماع لا قبله ، وكذا سيد مع أمتة المباحة له ، ومن لا يملك إلا بعضاً كمن لا حق له .

وحرّم في غير ما مر قصد نظر حرة أجنبية حتى شعر متصل لا بائن .

(١) وبخط أستاذنا ابن مانع مايلي :

قوله : وكذا لو حلق عانة من لا يحسنه . هذا يحتاج الى دليل يبيح نظر الرجل الاجنبي ، او غير الزوج من الاقارب الى فرج المرأة لحلق عانتها . ولا أعلم هل الشرع الشريف يبيح هذا القول السخيف او لا ؟ ولا شك انه لا يبيزه ، والله أعلم .

قال احمد : ظفرها عورة ، فاذا خرجت فلا يبين شيئاً ولا يخفيها ،
فانه يصف القدم ، وأحب ان تجعل لكرمها زراً عند يدها .
وعند القاضي يجوز النظر لوجهه وكف أجنبية لغير حاجة مع
أمن فتنة ، وفي « الانصاف » هذا الذي لا يسمع الناس غيره ، خصوصاً
الجيران .

ونظر خصي ومحبوب وممسوح كفحل ، واستعظم أحمد ادخال
الخصيان على النساء .

وحرم نظر الشهوة او مع خوف ثورانها لاحد ممن ذكرنا .
قال الشيخ : ومن استحله لشهوة كفر إجماعاً .
وحرم نظر لدابة يشتهيها ، وخلوة بها كقرد تشتهي المرأة ،
ومعنى الشهوة التلذذ بالنظر . قاله في « الانصاف » .

وقال ابن عقيل : تكرار النظر للأمرد محرم .
وقال الشيخ : من كرر النظر الى الأمرد أو داومه وقال : اني
لا أنظر لشهوة فقد كذب في ذلك .

وقال : الخلوة بأمرد حسن ومضاجعة كامرأة ، ولو لمصلحة
تعليم وتأديب ، والمقر موليه عند من يعاشره كذلك ملعون ديوث ،
ومن عرف بحببتهم أو معاشرة بينهم منع من تعليمهم . انتهى .

وقال احمد لرجل معه غلام جميل هو ابن أخته: الذي أرى لك ان لا يعيش معك في طريق .

وكره احمد مجالسة الغلام الحسن الوجه . ولمس كمنظر بل أولى .

وكره احمد مصافحة النساء وشدد أيضاً حتى لمحرم ، وجوزة لوالد ، وأخذ يد عجوز شوهاء ، ولا بأس بتقبيل ذوات محارمه ، مع أمن فتنة لقادم من سفر ، لكن لا يفعله على الفم ابداً [بل]^(١) الجهة والرأس .

وكره نوم رجلين ، او امرأتين ، او مراقبين ، متجردين تحت ثوب او لحاف واحد (وينبغي) هذا مع أمن فتنة . ونظر عورة ولمس ، وإلا حرم .

واذا بلغ الاخوة عشر سنين فرق بينهم في المضاجع .
وصوت الأجنبية ليس بمعصية ، ويحرم تلوذ بسماعه ولو بقراءة .
وحرم خلوة غير محرم على الجميع مطلقاً ، كرجل مع عدد من نساء وعكسه ، ولو برتقاء^(٢) وتزين امرأة لمحرم كتاب وأخ غير زوج وسيد .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

(٢) المرأة المرتقاء ؛ هي التي لا يستطيع جماعها .

﴿ فصل ﴾

يحرم تصريح - وهو مالا يحتمل غير النكاح - بخطبة معتدة الا
لزوج تحل له .

وتعريض بخطبة رجعية ، ويجوز تعريض في عدة وفاة وبائن ،
ولو بغير ثلاث ، وفسخ لعنة وعيب ، وهي في جواب كهو فيما
يحل ويحرم .

والتعريض نحو إني في مثلك لراغب . [ولا ^(١) تفوتيني نفسك ،
واذا انقضت عدتك فأعلميني ، وتجيبه بنحو ما يرغب عنك . وان
قضي شيء كان .

وتحرم خطبة على خطبة مسلم لا كافر ، كما لا ينصح به نصاً ان
أجيب ، ولو تعريضاً ان علم ، وإلا أو ترك او استأذن فأذن او سكت
جاز ، والتعويل في رد واجابة على ولي مجبر والا فعايها .

ولا يكره لولي او امرأة رجوع عن إجابة لغرض والا كره ،
واختيارها مقدم على اختيار ولي ، ومن خطب امرأة فخطبته اخرى
او وليها ابتداءً فأجاب فخطبها آخر ينبغي التحريم قاله الشيخ .

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

وفي تحريم خطبة من أذنت لوليها بتزويجها من معين احتمالان .
ويصح عقد مع خطبة حرمت .

ويسن عقد مساء يوم الجمعة ، وإن يخطب قبله بخطبة ابن مسعود
وكان أحمد إذا حضر العقد ولم يخطب فيه قام وتركهم وهي^(١) ؛
إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل الله

(١) هذه الخطبة للنكاح وغيره ، وكان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يعلمها أصحابه . وقامها كما حققها ، محدث الشام العلامة الشيخ
 ناصر الدين الألباني في رسالته القيمة الخاصة بها^(١) كما يلي :

« إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا فضل له ، ومن يضلل فلا هادي
له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله ، « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولا تقون إلا وأنتم
مسلمون »^(٢) . « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة
وخلق منها زوجها وبث منها رجالاً كثيراً ونساء ، واتقوا الله الذي
تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً »^(٣) . « يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن
يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً »^(٤) ، أما بعد . ثم يذكر حاجته .

(١) طبعها جمعية التمدن الاسلامي بدمشق عام ١٣٧٣

(٢) آل عمران / ١٠٢

(٣) النساء / ١

(٤) المؤمنون / ٧٠

فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله الا الله وان محمداً عبده ورسوله ،
ويقرأ ثلاث آيات :

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ، ولا تموتن إلا وأنتم
مسلمون » . « ... اتقوا الله الذي تساءلون به والارحام إن الله كان
عليكم رقيباً » . « ... اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً ... الآية » .
وبعد . فان الله أمر بالنكاح ونهى عن السفاح ، فقال مخبراً وآمراً
« وأنكحوا الأيامى منكم ... الآية »^(١)

ويجزيء عن ذلك ان يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
وكان ابن عمر يقول: الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد .
ويقال للمتزوج ندباً: بارك الله اكما وعليكما وجمع بينكما في
خير وعافية .

فاذا زفت اليه قال ندباً: اللهم اني أسألك خيرها وخير ما جبلتها
عليه ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه .



(١) النور / ٣٢ وقامها « والصالحين من عبادكم وإيمانكم إن يكونوا
فقراء يغنيهم الله من فضله ، والله وسع علم » .

* فصل *

خص النبي صلى الله عليه وسلم بواجبات ومحظورات ومباحات
وكرامات . قاله احمد .

فوجب عليه وتر وقيام ليل ، وسواك لكل صلاة ، وأضحية ،
وركعتا فجر وتخير نسائه بين فراقه والاقامة معه ، وانكار منكر
رآه على كل حال ، ومشاورة في الامر مع أهله وأصحابه ، ومصابرة عدو
وكثر للوعد بالنصر .

ومنع من رمز بعين وإشارة بها ، ونزع لامة حرب
لبسها للقاء عدو ، وامساك من كرهت نكاحه ، ومن شعر
وخط ، ونكاح كتابية ، وأمة وصدقة وزكاة على أقاربه ، وان
يهدي ليعطى أكثر ، وان من لم تهجر لم تحل له . قاله القاضي .

وكان لا يصلي على مدين لا وفاء له بلا ضامن ، ثم نسخ فكان
يصلي عليه ويوفي من عنده ، ولا يورث بل تركته صدقة ، وظاهر
كلامهم لا يمنع من الارث . وفي « عيون المسائل » : لا يرث ولا
يعقل بالاجماع .

وأيسح له الزوج بأي عدد شاء، ثم منع بقوله تعالى « لا يحل لك النساء من بعد... » الآية ^(١)، ثم نسخ تحريم المنع بقوله تعالى : « إنا أحللنا لك أزواجك ... » الآية ^(٢) لتكون المنة له بترك الزوج .

وله الزوج بلا ولي وشهود ومهر ، وفي الاحرام بلفظ هبة ، ويحل له بتزويج الله كـ « زينب » ، ويردف الأجنبية خلفه ويزوجها لمن شاء بلا إذنها وإذن وليها ، ويتولى طرفي العقد ، وإن كانت خلية ورغب فيها وجبت عليها الاجابة ، وحرّم على غيره خطبتها .

ووصال صوم ، وخمس خمس الغنيمة وإن لم يحضر ، والصفى من المفهم ، ودخول مكة بلا إحرام ، والقتال فيها ساعة ، وأخذ الماء من العطشان ، وأن يقتل بغير إحدى الثلاث .

وأكرم بأن جعل خاتم الانبياء ، وخير الخلق ، وسيد ولد آدم ، وأول من تنشق عنه الأرض ، وأول شافع ومشفع وقارع باب الجنة ، وأكثر الانبياء تبعاً ، وأعطى جوامع الكلم ، وصفوف امته في الصلاة كصفوف الملائكة ، وامته أفضل الأمم ، وتشهد عليه بتبليغ رسالهم ، وأصحابه خير القرون ، وامته معصومة من اجتماع على الضلالة ،

(١) الاحزاب ٥٢

(٢) الاحزاب ٥٠

واجماعهم حجة ، ونسخ شرعه الشرائع ولا يُنسخ ، وكتابه معجز
ومحفوظ عن التبديل .

وإذا ادعى أو ادعى عليه فقوله بلايين ، وكان له القضاء بعلمه
وهو غضبان ، ويحكم ويشهد لنفسه وولده ، وتقبل شهادة من يشهد له
وظاهر كلامهم وجوب قسم عليه بين الزوجات كغيره . و « ابن
الجوزي » قال : غير واجب .

وَجعل أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ويلزم كل أحد أن يقيه بنفسه
وماله ، وأن يحبه أكثر من نفسه وماله وولده والناس أجمعين .

وحرم نكاح زوجاته بعده ، وهن زوجاته دنيا وأخرى ، وأمّهات
المؤمنين في وجوب احترامهن وطاعتهن ، وتحريم عقوقهن ، وجعل
ثوابهن وعقابهن ضعفين ، ولا يُحل أن يُسألن شيئاً إلا من وراء
حجاب ، ويجوز أن يُسأل غيرهن مشافهة .

وأولاد بناته ينسبون إليه ، دون أولاد بنات غيره .

والنجس منا طاهر منه ، وهو طاهر بعد موته بلا نزاع
بين العلماء .

ولم يكن له فيء لآلته نوراني ، والظل نوع ظلمة ، وكانت الأرض
تجذب أبقاله .

وساوى الأنبياء في معجزاتهم ، وانفرد بالقرآن والغنائم ،
وجعلت له ولائمة الأرض مسجداً وتراها طهوراً .

ونصر بالرعب مسيرة شهر ، وبعث للناس كافة ، وأعطى المقام
المحمود ، ومعجزاته باقية إلى يوم القيامة .

وينبع الماء من بين أصابعه ، بركة من الله حلت فيه بوضع أصابعه
فجعل يفور ويخرج من بين أصابعه ، لا أنه يخرج من نفس اللحم والدم كما
ظنه بعض الجهال ، قاله في « الهدي » . لكن قال في « المواهب »
وظاهر كلام « القرطبي » : إنه ينبع من اللحم الكائن في الأصابع .
وبه صرح « النووي » في « شرح مسلم » ويؤيده قول « جابر » : فرأيت
الماء يخرج من بين أصابعه ، وفي رواية : فرأيت الماء ينبع من بين
أصابعه . وهذا هو الصحيح ، وكلاهما معجزة له .

ويجب على من دعاه قطع صلاته وإجابته . وتطوعه قاعداً كتطوعه
قائماً في الأجر . وقال « القفال » على النصف كغيره .

ولا يحل لأحد رفع صوته فوق صوته ، ولا أن يناديه من وراء
الحجرات ، أو باسمه كـ يا محمد . بل يا رسول الله . يا نبي الله ، ويخطب
في الصلاة بالسلام عليك أيها النبي ، وتبطل بخطاب مخلوق غيره ،
وخطاب إبليس بقوله : ألعنك بلعنة الله . ولم تبطل .

والهدية حلال له بخلاف غيره من ولاية الامور ، فلا تجل لهم
هدية رعاياهم .

ومن رآه في المنام رآه حقاً لان الشيطان لا يتمثل به .
وكان لا يتأهب .

وعرض عليه الخلق كلهم من آدم الى ما بعده .
ويبلغه سلام الناس بعد موته ، والكذب عليه ليس ككذب
على غيره ، ومن تعمدته فليتبوأ مقعده من النار .
وتنام عيناه ولا ينام قلبه ، ويرى من خلفه كأمامه رؤية بالعين
حقيقة نصاً .

والدفن في البنيان مختص به لئلا يتخذ قبره مسجداً ، واستحيت
زيارته لرجال ونساء .

وخص بصلاة ركعتين بعد العصر .
وقد ذكر كثيراً من ذلك مفرقاً في مواضعه .



* باب أركان النكاح وسروطه *

أركانه الزوجان ، فأيجاب ، فقبول ، مرتبين (ويتبع) لا مطلقاً
لأجزاء أحدهما في تولي طرفي عقد * وشرط في إيجاب لفظ إنكاح
أو تزويج (ويتبع) احتمال وما تصرف منهما * أو لمن يملكها أو بعضها
أعتقتك ، وجعلت عتقك صداقك ونحوه ، وإن فتح ولي تاء زوجتك
صح لجاهل وعاجز ، وقيل وعالم .

وقال الشيخ : ينعقد بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ كان .

ويصح زوجت - بضم الزاي وفتح التاء - وفي قبول لفظ قبأت
أو رضيت أو تزوجت . وإن قيل لمزوج : أزوجت . فقال : نعم . ولمتزج
أقبلت . فقال : نعم . صح .

ويصحان هزلاً وتلجئة وبما يؤدي معناهما بكل لسان من عاجز
عن عربية لا قادر - خلافاً لجمع - فإن لم يعرف كل لسان الآخر ، ترجم
بينهما ثقة يعرف اللسانين ، وشرط معرفة الشاهدين للسانين كإشارة
أخرس .

ولا يلزم عاجزاً تعلم لا بكتابة وإشارة مفهومة إلا من أخرس .

- وصح تراخي قبول وان طال ما لم يتفرقا او يتشاغلا بما يقطعه عرفاً . ومن أوجب ولو في غير نكاح ، كبيع واجارة ثم جن او أغمي عليه قبل قبول بطل كموته (ونجم) وفسقه لا إن نام ، ولنبينا تزوج بلفظ هبة .

* فصل وسروط ضمنه *

الاول : تعيين الزوجين ، فلا يصح زوجتك بنتي وله غيرها حتى يميزها باسم أو صفة أو إشارة ، وإلا صح ولو سماها بغير اسمها^(١) ، وكذا لو اشار إليها وسماها بغير اسمها .

وان سماها باسمها ولم يقل : بنتي ، او قال من له عائشة وفاطمة : زوجتك بنتي عائشة . فقبل ونويا او أحدهما فاطمة ، لم يصح في واحده منها ، كمن سمي له في العقد غير مخطوبته فقبل ، يظنها إياها ، ولو رضي بعد .

فان كان قد أصابها جاهلة بالحال او التحريم فلها الصداق ، يرجع به على وليها ، قال احمد : لانه غره ، ويعقد على مخطوبته ان شاء بعد انقضاء عدة ، من أصابها ان حرم الجمع ، ومع علمها فزانية لاصداق لها . ولا يصح زوجتك حمل هذه المرأة .

(١) لأن عدم التعيين جاء من التعدد ، ولا تعدد هنا « كشاف الفناع » .

الثاني ؛ رضى زوج مكلف رشيد ولو رقيقاً ، ورضى زوجة حرة عاقله ثيب تم لها تسع سنين ، فيجبر أب لا جد ثيباً دون ذلك ، وبكراً ولو مكلفة .

ويسن استئذانها مع أمها ، ويؤخذ بتعيين بنت تسع فأكثر ، ولو مجبرة كفواً لا بتعيين أب ، فإن امتنع سقطت ولايته .

ومجنونة ولو بلا شهوة أو ثيباً أو بالغة ، ويزوجها وليها مع شهوتها وتعرف بكلامها ، وتتبعها الرجال وميلها اليهم .

وكذا لو قال أهل الطب إن علها تزول بتزويجها ، ولو لم يكن لها ولي إلا الحاكم زوجها ، ويجبر ابناً صغيراً ، وبالغاً مجنوناً ولو بلا شهوة ، أو بفوق مهر المثل ، ويزوجها مع عدم أب وصيه ، فإن عدم وشم حاجة فحاكم .

ويصح قبول ميمز لنكاحه باذن وليه في ماله لمصلحة ، ولكل ولي وحاكم تزويج [يتيمة بلغت ^(١) تسعاً فأكثر باذنها ، وهو معتبر لا من دون تسع بحال . ولا للحاكم تزويجها غير وصي أب . وإذن ثيب بوطنى آدمي في قبل ولو بزناً ، أو عود بكارة ، الكلام .

وبكر ولو وطئت في دبر ، أو زوجها غير أب ، الصمات ، ولو

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

ضحكت او بكت ، ونطقها أبلغ . وشرط في استئذان (وبتبع)
من يعتبر إذنها * ^(١) تسميته زوج على وجه تقع به المعرفة .

ومن زالت بكارتها بغير وطىء فكبكر ، ويجبر سيد عبداً
صغيراً او مجنوناً وأمة مطلقاً لا مكاتباً او مكاتبة .

ويعتبر في معتق بعضها إذنها واذن معتقها الذكر ، ومالك البقية
كالشريكين ، ويقول كل حيث لا توكيل زوجتها ، فلا يصح
زوجتك بعضها .

الثالث ؛ الولي الا على النبي صلى الله عليه وسلم .

فلا يصح انكاحها لنفسها او غيرها ، فيزوج أمة محجور عليها
وليها في مالها ، او أمة رشيدة من يزوج سيدتها ، بشرط إذن السيدة
نطقاً ولو بكراً .

ولا اذن لمولاة معتقة ، ويزوجها باذنها أقرب عصبتها ، وابن
أحق من أب ، ويجبر العتيقة من يجبر مولاتها ، والاحق بانكاح حرة
أبوها ، فأبوه وان علا ، وابنها فابنه وإن نزل ، فلا أخ لأبوين فلا أب
[فابن أخ لأبوين فلا أب] ^(٢) وان سفلاً ، فعم لأبوين فلا أب ، ثم بنوها
كذلك ثم أقرب عصبة بنسب كارث .

(١) لم يكن لهذا الاتجاه نهاية في المخطوطات وقدرناه هنا .

(٢) ما بين القوسين في نسختي الدوسرية والكويبية

ولا يسقط حق أقرب باسقاطه له ، ثم المولى المنعم ، ثم عصبته
الاقرب فالاقرب ، وهو هنا الابن وان نزل ، وأبنا عم أحدهما أخ
لأم كأخ لأبوين ، ثم السلطان وهو الامام او نائبه .

ولو من بغاة اذا استولوا على بلد ، فان عدم الكل زوجها ذو
سلطان في مكانها لعضل ، فان تعذر زوجها عدل باذنها .

قال احمد : في دهقان قرية (أي رئيسها) يزوج من لا ولي لها إذا
احتاط لها في الكفو والمهر، إذا لم يكن في الرستاق قاض ، وان كان
وأبى التزويج الا بظلم ، كطلبه جعلاً لا يستحقه فوجوده كعدمه .
وغير عاصب كأخ لأم ، وخال وعم لأم وأبيها كأجنبي ، وولي
أمة ولو آبهة سيدها ، ولو فاسقاً أو مكاتباً واذن له سيده ، ومع تعدد
سيد فللكل (وبنهم) مع عضل بعضهم قيام حاكم مقامه *

وشرط في ولي؛ ذكورة وبلوغ وعقل ، فان جن أحياناً انتظر
كاغماً ، ولا ينعزل وكيله .

وحرية الا مكاتباً يزوج أمته ، واتفاق دين الا السلطان ، وأمة
كافرة لمسلم وأم ولد لكافر أسلمت (وبنهم) لا مدبرة ومكاتبة
خلافاً له *

وعدالة ولو ظاهرة - الا في سلطان وسيد - ورشد وهو معرفة
الكفو ومصالح النكاح ، فان كان الاقرب نحو طفل ، وكافر ،

وفاسق ، وقن ، ومجنون مطبق ، وشيخ فان^(١) وعضل ، بأن منعهما
كفوء أرضيته ، وزغب بما صح مهراً^(٢) . ويفسق به إن تكرّر
ومن العضل لو امتنع الخطاب لشدة الولي . قاله الشيخ .
او غاب غيبة منقطعة ، وهي ما لا تقطع الا بكلفة ومشقة فوق
مسافة قصر او دونها - خلافا له - .

او جهل مكانه ، او تعذرت مراجعته بأسر او حبس ، زوج حرة
أبعد ، وأمة حاكم (ويتبعه) ان كان لا ولي لها غيره *
وان زوج حاكم او أبعد بلا عذر للأقرب لم يصح ، فلو كان
الأقرب لا يعلم أنه عصبية ، او أنه صار او عاد أهلاً بعد مناف ، ثم علم
او استلحق بنت ملاعنة أب بعد عقد لم يعد .
وبلي كتابي نكاح موليته الكتابية حتى من مسلم ويباشره ،
ويشترط فيه شروط المسلم .



(١) في بعض الاصول ، أفند . وهو أظهر .
(٢) أي رغب كل منها بصاحبه ، ولو كان دون مهر المثل .

﴿ فصل ﴾

ووكيل كل ولي يقوم مقامه غائباً وحاضراً ، والولي ليس بوكيل للمرأة، والا ما كنت عزله ، فله توكيل بلا إذنها لا إن وكلت غيره ولو باذنه

ويثبت لوكيل ما لولي من اجبار وغيره (ويتبع) كعدالة وفسق ، لكن لا بد من اذن غير مجبرة لوكيل ، فلا يكفي اذنها لوليها بتزويج ، او توكيل فيه بلا مراجعة وكيل لها ، وإذنها بعد توكيله ، فلو وكل ولي بلا إذنها ثم أذنت لوكيله صح . ويشترط في وكيل ولي ما يشترط فيه ، ويصح توكيل فاسق ، وكذا كتابي في قبول كتابية .

ويصح توكيل مطلقاً ، كزوج من شئت ويقيد بالكفو ، ولا يملك ان يزوجها لنفسه ، ويجوز لولده .

ومقيداً كزوج زيداً ، وزوج او قبل من وكيله زيد أو أحد وكيليه ، فزوج او قبل من وكيله عمرو لم يصح .

ويشترط قول ولي او وكيله لوكيل زوج ، زوجت فلانة فلانا

او لفلان ، او زوجت موكلك فلاناً فلانة، وقول وكيل زوج قبلته
لموكلني فلان او لفلان (وبنهم) صحة ما مر فيما لو سماها باسمها ولم
يقبل بنتي *

ووصي ولي أب او غيره في نكاح بمنزلة إذا نص له عليه ،
كجعلتك وصياً في نكاح بنتي ، او وصيت اليك بنكاحهن ، فيجبر
وصي من يجبره موص من ذكر وأنثى .
ولا خيار ببلوغ . ووصي بمال يملك تزويج الاماء نصاً ، وعبد وفاسق
ومميز لا يוכלون في ايجاب نكاح ، ويصح في قبول .

﴿ فصل ﴾

وان استوى وليان فأكثر في درجة صح التزويج من كل
واحد ، والأولى تقديم أفضل ، فأسن ، وان تشاحوا أقرع ، فان
سبق غير من أقرع فزوج ، وقد أذنت لهم صح ، والا تعين من
أذنت له .

وان عقد وليان لاثنين وجهل السابق مطلقاً ، او علم سابق ثم
نسي ، او علم السابق وجهل السابق فسخهما حاكم ، وإن علم وقوعهما
معاً بطلا ، ولها في غير هذه نصف المهر بقرعة .

وإن ماتت فلا أحدهما نصف ميراثها بقرعة بلايين ،
وان مات الزوجان ، فان كانت أقرت بسبق لاحدهما فلا إرث
لها من الآخر ، وهي تدعي ميراثها بمن أقرت له ، فان كان ادعى
ذلك ايضاً دفع اليها ، والا فلا ، وان انكر ورثته جلفوا .
وان لم تسكن أقرت بسبق ورثت من أحدهما بقرعة .
ولو ادعى كل السبق فأقرت لأحدهما ، ثم فرق بينهما فالمهر على
المقر له ، وان ماتا ورثته فقط ، وان ماتت قبلها ففي إرثه إياها احتمالان
. وان لم تقر لأحدهما الا بعد موته فكحياته .

ومن زوج عبده الصغير بأخته ، أو ابنه بنت أخيه ، أو وصي في
نكاح صغير بصغيرة تحت حجره ، صح ان يتولى طرفي العقد ، وكذا
ولي عاقلة تم لها تسع تحمل له ، كابن عم ومولى ، وحاكم ، اذا أذنت
له ، أو وكل زوج ولياً أو عكسه ، أو وكلا واحداً ونحوه .

ويكفي زوجت فلانا فلانة ، أو تزوجتها ان كان هو الزوج ، أو
وكيله لكن يقول لموكلتي ، الابنت عمه وعتيقة المجنوتين
فيشترط ولي غيره أو حاكم .

* فصل *

ومن قال لأئمة التي يحل له نكاحها، لو كانت حرة إذاً خلوا نحو
استبراء، وعدة، ورضاع من قن. ومدبرة ومكاتبه ومعلق عتقها بصفة
أو أم ولد: أعتقتك وجعلت عتقك صداقك، أو جعلت عتق أمي
صداقها، أو صداق أمي عتقها، أو قد أعتقتها وجعلت عتقها صداقها،
أو أعتقها على أن عتقها صداقها، أو أعتقتك على أن أتزوجك، وعتقي
أو عتقتك صداقك صح.

وإن لم يقل: تزوجتك أو تزوجتها إن كان متصلاً حقيقة أو حكماً
بحضرة شاهدين، وقصد بالعتق جملة صداقاً.

ويصح جعل صداق من بعضها حر عتق البعض الآخر (وبينهم)
بأذنها، وإذن معتقها الذكر *.

ومن بانت قبل دخول رجع عليها بنصف قيمة ما أعتق، فإن
فسخت فبكله، وتجر على الاستسعاء غير مليئة.

ومن أعتقها بسؤالها على أن تنكحه، أو قال: أعتقتك على أن
تنكحيني فقط ورضيت صح، ثم أن نكحته وإلا فعليها قيمة ما أعتق.

وأعتقتك وزوجني نفسك ، غتقت ولم يلزمها أن تزوجه ، ولا شي عليها .

وزوجتك لزيد وجعلت عتقتك صداقك ونحوه ، أو أعتقتك وزوجتك له على ألف وقبل فيهما صحح ، وكأعتقتك وأكرمتك منه سنة بألف .

ولا بأس بعتقه أمته ثم يتزوجها ، واعتق عبدك على أن أزوجك ابنتي فأعتقه ، فإن زوجه وإلا لزمه قيمته .

الرابع ؛ الشهادة إلا على النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا ينمقد إلا بشهادة ذكرين ، بالغين ، عاقلين ، متكلمين ، سميعين ، مسلمين ، ولو أن الزوجة ذمية ، عدلين ، ولو ظاهراً ، فلا ينقض لو باناً فاسقين ، من غير أصل وفرع الزوجين .

ولو أنها قنان ، أو ضريان ، أو عدوا الزوجين .

ولا يبطل المقدبواص بكتمانها ، فلو كتمه ولي ، وشهود ، وزوجان صحح وكره .

ولو أقر رجل أو امرأة بزوجة الآخر ثبت النكاح باقرارهما ، ولو لم يقولا بولي وشاهدين .

ولو جحدته ثم أقرت له لم تحل إلا بعقد جديد ، فإن أقر ولي مجبر صحح إقراره وإلا فلا - ويأتي في الاقرار - .

ولا تشتط الشهادة بخلوها من الموانع أو إذنها والاحتياط
الاشهاد .

وإن ادعى زوج إذنها وأنكرت صدقت قبل دخول لا بعده ،
وإن ادعت الأذن فأنكر ورثته صدقت .

الخامس ؛ خلو الزوجين من الموانع ؛ بأن لا يكون بهما أو بأحدهما
ما يمنع التزويج ، من سبب ، أو نسب ، أو اختلاف دين ، ونحو عدة .
والكفاءة ليست شرطاً للصحة - خلافاً لأكثر المتقدمين -
بل للزوم ، فيصح مع فقدها .

ولمن لم يرض من امرأة وعصبة حتى من يحدث الفسخ ، فيفسخ
أخ مع رضا أب ، وهو على التراخي ، فلا يسقط إلا باسقاط عصبة
بقول ، أو بما يدل على رضاها ، من قول أو فعل .

ويحرم تزويجها بغير كفء بلا رضاها ، ويفسق به ولي ، ولو
زالت الكفاءة بعد عقد فلها فقط الفسخ .
والكفاءة معتبرة في خمسة أشياء ؛

دين ، فلا تزوج عفيفة بفاجر ، وعدل بفاسق .
ومنصب (وهو النسب) فلا تزوج عرية بعجمي .
وحرية ، فلا تزوج حرة ولو عتيقة بعبد أو مبعوض ، ويصح إن
عتق مع قبوله ، كأعتقتك مع قبول النكاح .

وصناعة غير زرية، فلا تزوج بنت بزاز بحجام ولا بنت تاني
(صاحب عقار) بمائك ونحوه .

ويسار بحسب ما يجب لها من مهر ونفقة . قال « ابن عقيل » :
بحيث لا يتغير عليها عاداتها عند أبيها في بيته، فلا تزوج موسرة بمعسر .
(وبنهم) وفقد العيوب ، فلا تزوج صحيحة بنحو مجذوم - كما يأتي - * .
ولا تعتبر هذه الصفات في المرأة ، فيتزوج الرجل بمن شاء ،
وليس مولى القوم كفواً لهم .

والعرب من قرشي وغيره بعضهم لبعض أكفاء ، وسائر الناس
بعضهم لبعض أكفاء .



* باب المحرمات في النطاح *

هو ضربان :

الضرب الاول : على الأبد . وهن أقسام :

الاول ؛ بالنسب ، وهن سبع ؛ الأم ، والجدة مطلقاً وإن علت ،
والبنات ، وبنات الولد وإن سفل ، ولو منفيات بلعان أو من زناً .

ويكفي في التحريم أن يعلم أنها بنته ظاهراً ، وإن كان النسب لغيره .

والأخت من الجهات الثلاث ، وبنت لها أو لابنها أو لبنتها ،

وبنت كل أخ وبنتها وبنت ابنها ، وإن نزلن كلهن .

والعمة والخالة من كل جهة ، وإن علت كعمة أبيه وأمه ، وعمة

العم لأب ، لأنها عمة ابنه ، لأمومة العم لأب ، لأنها أجنبية .

وعمة الخالة لأب ، لأنها عمة الأم ، لا خالة لأب ، لأنها أجنبية .

فتحرم كل نسيبة ، سوى بنت عم وعمة ، وبنت خال وخالة .

الثاني ؛ بالرضاع ، ولو حصل باكره .

وتحريمه كنسب ، حتى في مصاهرة ، فتحرم زوجة أبيه ، وابنه

من رضاع ، كمن نسب ، لأب أم أخيه وأخت ابنه من رضاع .

الثالث ؛ بالمصاهرة ، وهن أربع ، أمهات زوجة وإن علون ،
وحلائل عمودي نسبه ، ومثلهن من رضاع - خلافاً للشيخ - .
(وينهم) لا من زنا * فيحرم من مجرد عقد ، وبفاسد - خلاف -
لا بناتهن وأمهاتهن .

والرابع (وهن بنات زوج دخل بها) وإن سفلن ، أو كن بنات
لريب أو ابن ربيعة ، فإن مات قبل دخول ، أو أبانها بعد خلوة وقبل
وطء لم يحرم من .

وتحرم زوجة ريب ، وبنت زوج أم ، وزوجة زوج أم ، ولا ثنى
ابن زوجة ابنها ، وزوج زوجة أبيها ، وزوج زوجة ابنها .
ولا يحرم في مصاهرة إلا تغيب حشفة أصلية ، في فرج أصلي ،
ولو دبراً أو بشبهة ، أو زنا (وينهم) احتمال أو بخائل * بشرط حياتها ،
وكون مثلها يطأ ويوطأ .

وعليه فلو عقد ابن تسع على امرأة وأصابها وفارقها حلت له بنتها ،
وكذا عكسه .

ولا تحريم بوطء ميتة ، ومباشرة ، ونظر فرج لشهوة ، ومساحقة نساء
ويحرم بوطء ذكر ما يحرم بوطء أنثى ، فلا يحل لكل من لا نط
وملوط به ، أم الآخر ولا ابنته (وينهم) وإن علت أو نزلت ، وإنه
بشرط وطء مثله ، وإلا فليس أولى بالمتفق عليه *

الرابع : باللعان ؛ فمن لآعن زوجته ولو في نكاح فاسد ، أو بعد
إبانة انفي ولد حرمت أبداً ، ولو أكذب نفسه .

الخامس : زوجات نبينا صلى الله عليه وسلم ، على غيره ، ولو من
فارقها ، وهن أزواجه دنيا وآخرى (وبنهم) وكذا إماءه وإنه يزاد *
السادس : مرتدة لا تقبل توبتها ، كسب نحو نبي .

وعند « الشيخ » وكذا قاتل رجل ليتزوج امرأته . وقال فيمن
خبَّب^(١) امرأة على زوجها : نكاحه باطل في أحد قولي مذهب «مالك»
و «أحمد» وغيرهما انتهى . وكذا في قول : لو تزوج امرأة في عدتها
ودخل بها ، وهو مذهب المالكية .



(١) الخبَّبُ : الرجل الخداع .

* فصل *

الضرب الثاني ؛ إلى أمد ، وهن نوغان ؛

الأول : لأجل الجمع ؛ فيحرم بين أختين وبين امرأة وعمتها أو خالتها ، وإن علتا من كل جهة ، من نسب ، أو رضاع ، وبين خالتي ، بأن ينكح الواحد ابنة الآخر ، فيولد لكل واحد بنت ، وبين عمتين بأن ينكح كل واحد أم الآخر ، فيولد لكل بنت ، أو عمة وخالة ، بأن ينكح ابنه أمها ، فيولد لكل بنت ، وبين كل امرأتين لو كانت إحداهما ذكراً ، والأخرى أنثى ، حرم نكاحه لها القرابة ، أو رضاع لا بين مبانة شخص وبنته من غيرها ، أو بين أمة وسيدتها ، ولا بين أخت شخص من أبيه ، وأخته من أمه .

وكره جمع بين بنتي عميه أو عمته وخاليه أو خالتيه ، أو بنت عمه وعمته ، أو بنت خاله وخالته ، ولو كان لكل رجل بنت ووطئاً امرأة ، فألحق ولدها بهما ، فتزوج رجل بالمرأة والبنتين ، فقد تزوج أم شخص وأخته .

من تزوج نحو أختين في عقد ، أو عقدين معاً بطلا ، كخمس بعقد ، وفي زمنين يبطل متأخر فقط ، كواقع في عدة الأخرى ، ولو

بائناً ، فإن جهل فسخا ، ولا حدها نصف مهرها بقرعة ، فإن أصاب
إحداها فخرجت القرعة لها فالمسمى ، وإلا فمهر مثل ، ونصف مسمى
للأخرى ، وإن ولدتا منه لحقه النسب ، ومن ملك أخت زوجته أو
عمتها أو خالتها صح ، وحرم أن يطأها أو يباشرها ونحوه ، حتى يفارق
زوجته ، وتنقضي عدتها .

﴿ فصل ﴾

ومن ملك نحو أختين معاً صح ، وله وطء أيهما شاء ، وتحرم به
الأخرى ، حتى يحرم الموطوءة باخراجها ، أو بعضها عن ملكه ، بعق
أو وقف ولو يبيع لحاجة (وينبغي) ما لم يتحيل على بيع التفرقة * أو
هبة أو تزويج بعد استبراء ، ولا يكفي مجرد تحريم (وينبغي) بنحو
إحرام * أو تمجس ، أو كتابة ، أو رهن أو بيع بشرط خياره ، أو هبة لولده ،
فلو خالف ووطئ الأخرى ، لزمه أن يسك عنها حتى يحرم إحداها
كما تقدم ، فإن عادت للملكه ، ولو قبل وطء الباقية لم يصب واحدة حتى
يحرم الأخرى . قال « ابن نصر الله » : إن لم يجب استبراء كبنت
دون تسم ، فإن وجب لم يلزم ترك الباقية فيه فقط « المنقح » وهو حسن .
(وينبغي) ، لا وإلا لملت بوطء نحو شبهة بلا نقل ملك * ومن تزوج

أخت سريره ولو بعد إعتاقها من استبرائها لم يصح ، وله نكاح أربع سواها .

وإن تزوجها بعد تحريم السرية واستبرائها صح ، ثم إن رجعت إليه السرية فالنكاح بحاله ، وحرم وطء واحدة منها (وبتبع) إن لم يلزم استبراء * ومن وطئ امرأة بشبهة أو زنا ، حرم في عدتها نكاح أختها ، ووطئها إن كانت زوجة أو أمة ، وأن يزيد على ثلاث غيرها بعقد أو وطء إن كان معه أربع (وبتبع) لا من لا عدة لها الصغر * . ولا يحل نكاح موطوءة في عدتها بشبهة إلا من وطئ إن لم تلزمها عدة من غيره .

وليس لحر جمع [أكثر]^(١) من أربع ، إلا نبينا صلى الله عليه وسلم ، وتقدم .

ولا لعبد جمع أكثر من اثنين ، ولمن نصفه حر فأكثر جمع ثلاث .

ومن طلق واحدة من نهاية جمعه ، حرم تزوجه بدلها ، حتى تنقضي عدتها بخلاف موتها ، فإن قال : أخبرني بانقضائها فكذبه ، فله نكاح أختها وبدلها ، وتسقط الرجعة لا السكنى والنفقة ونسب الولد .

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

﴿ فصل ﴾

الثاني : لعارض يزول فتحرم زوجة غيره ، ومعتدته ، ومستبرأة ومرتابة ، بعد عدة بحمل منه ، وزانية على زان وغيره حتى تتوب ، بأن تراود فتمتنع . واختار « الموفق » وجمع ، ولو لم تراود .

ومطلقته ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره ، وتنقضي عدتها ، ومحرمه حتى تحل ، ومسامة على كافر حتى يسلم ، وعلى مسلم ولو عبداً كافراً غير حرة كتاتبة أبواها كتايبان ، ولو حريية ، أو من « بني تغلب » ومن في معنهم حتى تسلم ، ولو اختارت دين أهل الكتاب - خلافاً للجمع - والأولى أن لا يتزوج كتاتبة .

وقال « الشيخ » يكره كذباً عنهم بلا حاجة ، وكوني من تمسك بصحف إبراهيم ، وشيث ، وزبور داود ، وكرتد نحو درزي ونصيري ^(١) فلا تحل ذبائهم ومناكحتهم .

ومنع نبينا صلى الله عليه وسلم من نكاح كتاتبة كأمة ، ولو بملك عمن ، وللكتابي نكاح مجوسية ووطؤها بملك ، لا مجوسي لكتاتبة (ونجم) جواز نكاح يهودي نصرانية وعكسه * .

(١) انظر ملحق التراجم .

ولا يحل لحر مسلم نكاح أمة مسامة ولو مبعوضة ، إلا إن خاف
عنت العزوبة ، لحاجة متعة أو خدمة ولو مع صغر زوجته الحرة ، أو
غيبتها أو مرضها ، ولا يجدر طولاً مالملاً حاضراً ، يكفي لنكاح حرة
ولو كتابية فتحل ، وصبره أفضل ، ولو قدر على ثمن أمة - خلافاً له -
ولا يبطل نكاحها إن أيسر ونكح حرة عليها ، أو زال خوف العنت
ونحوه ، وله إن لم تعفه نكاح أمة أخرى ، إلى أن يصرن أربعاً ، وكذا
على حرة لم تعفه بشرطه ، وكتابي حر في ذلك كمسلم .

ومن وجد من يقرضه أو رضيت الحرة بتأخير صداق ، أو بدون
مهر مثل ، أو وهب له ، أو لم يجد إلا بأكثر من مهر المثل بما يحفف
ماله لم يلزمه .

ومن تزوج أمة ، فذكر أنه كان موسراً حال النكاح فارق ،
ولا مهر إن صدقه سيد ، وإلا لزمه النصف أو الكل إن دخل
ويصح نكاح أمة من بيت المال ، ولا تصير إن ولدت أم ولد ،
ولا يكون ولد الأمة حراً إلا باشتراط الحرية .

ولقن ومدير ومكاتب ومبعض نكاح أمة ، ولو لابنه حتى على حرة ،
وجمع بينهما في عقد ، لا نكاح سيده ، ولا أمة نكاح عبد ولو لابنها ،
لا أن تزوج سيدها ، ولا لحر أو حرة نكاح أمة أو عبد ولدهما
(وينبغي) احتمال إلا إن نزل * وإن ملك أحد الزوجين أو ولده الحر

أو مكانبه ، أو مكاتب ولده الزوج الآخر أو بعضه انفسخ النكاح .
ومن جمع في عقد بين مباحة ومحرمه ، كأيام ومزوجة ، صح في
الأيام ، وبين أم وبنت صح في البنت ، وكذا لو أسلم كافر قبل دخوله
بهما ، ومن حرم نكاحها حرم وطئها بملك ، إلا الأمة الكناية .
ولا يصح نكاح خنثى مشكل حتى يتبين أمره .
ولا يحرم في اللجنة زيادة العدد ، والجمع بين المحارم وغيره (وبنهم)
كشرب خمر ، ولبس حرير ، وترك الصلاة * .



﴿ باب الشروط في النكاح ﴾

وحل المعتبر منها صلب العقد، وكذا لو اتفقا عليه قبله لا بعد عقد، وهي قسمان :

أمرهما صحيح لازم للزوج ، فليس له فكه بدون إباتها .
ويشعر وفاؤه به ، كزيادة مهر ، أو نقد معين ، أو لا يخرجها
من دارها أو بلدها ، أو لا يتزوج أو يتسرى عليها ، أو لا يفرق بينها
وبين أبويها أو أولادها ، أو أن ترضع ولدها الصغير ، أو تنفق عليه مدة
معلومة ويرجع لعرف ، أو يطلق ضررتها أو يبيع أمته (ويتبع) احتمال
ولا يكفي رجعي إن راجع ، أو بشرط خيار إن رد * . فان لم يف
فلها الفسخ على التراخي بفعله لا عزمه .

ولا يسقط إلا بما يدل على رضا من قول ، أو تمكين مع العلم
بعدم وفائه بما شرط (ويتبع) ويقبل قولها في عدم علم ونفي وتمكين ،
وإن هذه الشروط تلزم حيث التزمها وإن لم تسأله فيها * لكن
لو شرط أن لا يسافر بها فخذعها وسافر بها ، ثم كرهته ولم تسقط حقها
من الشرط ، لم يكرهها بعد .

ومن شرط أن لا يخرجها من منزل أبيها ، فإنا أحدهما
بطل الشرط .

ومن شرط سكناها مع أبيه ثم إرادتها منفردة ، فلها ذلك
لا إن عجز .

ولو تعذر سكنى منزل شرط ، بنحو خراب سكن بها حيث أراد
وسقط حقها .

ثانها فاسد وهو نوعان :

النوع الأول ؛ يبطل النكاح من أصله وهو أربعة أشياء ؛
نكاح الشغار ؛ وهو أن يزوجه وليته ، على أن يزوجه الآخر
وليته ولا مهر بينهما ، أو يجعل بضع كل واحدة مع دراهم معلومة
مهرًا للآخرى .

فإن سموا مهرًا مستقلاً ولو قل - خلافاً للمنتهى -
ولا حيلة صح . وإن سمي لأحدهما صح نكاحها فقط .

ونكاح المحلل ؛ وهو أن يزوجه على أنه إذا أحلها طلقها ، أو فلانكاح
بينهما ، أو نيويه الزوج ، أو يتفقا عليه قبله ، أو يزوجه عبده بعقلته ثلاثاً
بنية تملكه لها ، ليفسخ نكاحها فيحرم الكل ، ولا يصح ولا تحل
لزوجها الأول .

ولو نوي الزوج عند العقد غير ما شرط عليه ، وأنه نكاح رغبة
صح قاله « الموفق » وغيره .

ومن لا فرقة بيده لا أثر لنيته ، فلو وهبت ما لاً لمن تثق به
ليشتري مملوكاً ، فاشتراه وزوجه بها ، ثم وهبه أو بعضه لها انفسخ
نكاحها ، ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوي ممن توثر نيته ، أو
شرطه (وهو الزوج) فيحصل الاختلال بذلك ، واختار جماعة لا ،
وهو الأصح .

ونكاح المتعة ؛ وهو أن يتزوجها إلى مدة ، أو بشرط طلاقها فيه
بوقت ، أو ينويه بقلبه ، أو يتزوج الغريب بذية طلاقها إذا خرج ، أو
يقول : أمتعني نفسك . فتقول : أمتعتك بلا ولي وشهود . فمن تعاطى
ما من عالماً ، عزر ولحقه النسب .

(وينعم) ويثبت في نكاح متعة المسمى لا مهر المثل - خلافاً لهنا -
ويصح النكاح إلى الممات .

والنكاح المعلق ، كزوجتك إذا جاء رأس الشهر ، أو إن رضيت
أمها ، أو إن وضعت زوجتي بنتاً فقد زوجتكها .

ويصح زوجتكها إن كانت بنتي ، أو كنت وليها ، أو إن
انقضت عدتها - وهما يعلمان ذلك - أو شئت فقال : شئت ، وقبلت
كزوجت ، وقبلت إن شاء الله تعالى .

النوع الثاني ؛ إن شرط أن لا مهر أو لا نفقة ، أو أن يقسم لها أكثر من ضرتها أو أقل ، أو إن شرطاً أو أحدهما عدم وطء أو دواعيه ، أو أن تعطيه شيئاً أو تنفق عليه ، أو إن فارق رجوع بما أنفق ، أو خياراً في عقد أو مهر ، أو إن جاء به في وقت كذا ، وإلا فلا نكاح بينهما ، أو أن يسافر بها ، أو أن تستدعيه لوطء عند إرادتها ، أو أن لا تسلم نفسها إلى مدة كذا ، أو لا يكون عندها في الجمعة إلا ليلة ، أو أن يعزل عنها ، أو يسكن بها حيث شاءت ، أو شاء أبوها ونحوه ، فيصح النكاح دون الشرط ، ومن طلق بشرط خيار وقع .

﴿ فصل ﴾

وإن شرطها مسلمة ، أو قيل : زوجتك هذه المسلمة ، أو ظنها مسلمة ، ولم تعرف بتقدم كفر فبانت كتائية ، أو شرط بكرراً أو جميله أو نسيبة ، أو شرط نفى عيب لا يفسخ به النكاح فبانت بخلافه ، فله الخيار ويرجع بعد دخول على الغار (ونحوه) لا يقبل قوله بعد وطئه في عدم بكارتها *

وإن شرط صفة فبانت أعلى ككتائية ، أو أمة فبانت مسلمة أو حرة فلا خيار .

ومن تزوج امرأة وظن أنها حرة الأصل ، أو شرطها حرة فبانت أمة ، فولدت فولده حر ، ويفديه حياً لنصف سنة بقيمته يوم ولادته ، وميتاً بجناية ، فعلى جانِ غرة^(١) ، ولا فداء لسيد.

ثم إن كان ممن لا يصبح له نكاح الاماء (وينعم) حال عقد * فرق بينهما ، وإلا فله الخيار ، فان رضي بالمقام فاولدت بعد فريق (وينعم) احتمال لا مع شرط حرية * او كان يظنها عتقة ، او تزوج امرأة مطلقاً فبانت أمة فلا خيار له .

وإن كان المغرور عبداً ، فولده حر بين رقيقين يفديه إذا عتق لتعلقه بذمته .

ويرجع زوج بفداء وبالمسمى على من غره إن كان أجنبياً ، وإن كان سيدها ولم تعتق بذلك ، أو أباهـا وهي مكاتبـة فلا مهر له ولا لها ، وولدها مكاتب ، فيغرم أبوه قيمته لها ، إن لم تكن الفارة .

وإن كانت قنأ تعلق برقبتهـا فيخير سيدها ، والمعتق بعضها يجب لها البعض ويسقط ، وولدها يغرم أبوه قدر رقه ، لأنه مبعض كهي . ويثبت كونها أمة بينة لا باقرارها ، والمستحق غرم مطالبة زوج وغار ابتداء .

والغار من علم رقبـةـا فبهمـه ولم يبينه (وينعم) ممن له مدخل في النكاح * .

(١) الغرة ؛ العبد او الأمة .

ومن تزوجت رجلاً على أنه حر أو تظنه حر فبان قناً فلها الخيار
بلا حكم ، وإن شرطت صفة مما لا تعتبر في الكفاءة فبان أقل ، فلا فسخ
إلا بشرط حرية ونحوها .

* فصل *

وإن عتقت كلها تحت رقيق كله الفسخ إجماعاً ، وإلا أو عتقا
معاً فلا ، فنقول : فسخت نكاحي واخترت نفسي ، وطلقتها كناية
عن الفسخ كعكسه ، ولو مترaxياً ما لم يوجد منها ما يدل على رضاه .
ولا يحتاج فسخها لحكم حاكم بخلاف غيرها ، فإن عتق قبل فسخ ،
أو أمكته من وطء أو مباشرة ، أو قبله ولو جاهلة عتقها ، أو ملك
الفسخ بطل خيارها .

ويجوز له الإقدام على وطئها قبل علمها .

ولبنت تسع أو دونها إذا بلغت ، ولجنونة إذا عتقت ، ولم يوطأ
قبل الخيار دون ولي ، فإن بان قبله بطل خيارها .

وإن طلقت رجعيّاً أو عتقت الرجعية فلها الخيار ، فإن رضيت
بالمقام بطل ، ومتى فسخت بعد دخول فهرها لسيد ، وقبله لا مهر .
ومن شرط معتقها أن لا تفسخ نكاحها ورضيت ، أو بذل لها

عوض تسقط حقها من فسخ ، أو أسقطته بلا عوض صح ، ولزمها .
ومن زوج مدبرة لا يملك غيرها وقيمتها مائة ، بعبء على مائتي
مهر أثم مات عتقت .

ولا فسخ قبل الدخول لثلا يسقط المهر ، فلا تخرج من الثلث
فيرق بعضها فيمتنع الفسخ ، فهذه مستثناة من كلام من أطلق (ويجب)
بل لا يمتنع إن خلا بها بلا مباشرة ونحوه ، فيتقرر ، ولا يرد ما قالوه ^(١) *
ولمالك زوجين بيعهما أو أحدهما ، ولا فرقة بذلك .
وإن عتق العبد وتحتة أمة فلا خيار له ، بخلاف عكسه ، لأن
الكفاءة تعتبر فيه لا فيها .

وُسُن لمالك زوجين أراد عتقها بداءة بالرجل ، لثلا ثبت لها
عليه خيار .



(١) لم يكن لهذا الاتجاه نهاية في المخطوطات وقدرناه هنا .

* باب العيوب في النطاح *

وأقسامها المثبتة للخيار ثلاثة :

فقسم يختص بالرجل وهو كونه قد قطع ذكره او بعضه ، ولو بفعالها ، ولم يبق ما يمكن جماع به .

ويقبل قولها في عدم إمكانه ، او قطع خصيتاه ، او رض ييضته ، او شللاً^(١) ففسخ في الكل في الحال .

فان كان عنيماً لا يمكنه وطء ولو لكبر ، او مرض لا يرجى زواله ، بأن أقر بها او ثبت بينة او عدما فطلبت يمينه فنكحل ، ولم يدع وطئاً أجل سنة هلالية منذ ترافعه بعد بلوغه .

ولا يحتسب عليه منها ما اعتزلته فقط ، فان مضت ولم يطأها فإلها الفسخ ، وإن قال ثابت عنة وطئها وأنكرت وهي ثيب ، فقولها كبكر ، وعليها اليمين .

وإن قال أزلت بكارتها وعادت ، فان شهد له بزوالها فليس بمنين ، وحلف ، إن قالت زالت بغير وطء .

ومن لم تثبت عنته ، وادعى الوطء ، فقوله مطلقاً .

(١) في بعض النسخ ، سلا ، والأول من الاقتناع والثاني من المنتهى .

ومتى اعترفت بوطئه في قبل بنكاح ترافعا فيه ولو مرة ، او في حيض ، او نفاس ، او إحرام ، او ردة ونحوه بعد ثبوت عنته فقد زالت ، وإلا فليس بعنين .

ولا تزول عنة بوطء غير مدعية ، او في دبر ، وإن ادعت زوجة مجنون عنته أجل ، وقولها هنا في عدم وطء ولو ثيباً .

ومن حدث بها جنون حتى انتهت ولم يطأها فلوليها الفسخ .
ويسقط حق زوجة عنين ، ومقطوع بعض ذكره ، بتغيب بعض الحشفة ، او قدرها مع انتشار .

ولو بان عقيماً ، او كان يطأ ولا ينزل فلا خيار لها ، لأن حقها في الوطاء لا في الانزال ، ومن ثبت عليها بعنته قبل أن تنكحه لم يؤجل ، وإن لم تعلم إلا بعد دخول فسكتت عن الطلب لم يضر .

وقسم يحتص بالمرأة ؛ وهو كون فرجها مسدوداً ، لا يسلكه ذكر بأصل الخلقة ، فرقاء ، وإلا فقرناء وعفلاء ، او به بخر او قروح سيالة ، او كونها فتقاء بالخرق ما بين سبيلها ، او ما بين مخرج بول ومني ، او مستحاضة .

وقسم مشترك ؛ وهو الجنون ولو أحياناً (وبنيهم) ومنه الصرع * .

وإن زال عقل بمرض، فهو إغماء، فلا خيار، فإن زال المرض ودام
الاغماء، فكجنون وجذام وبرص، وبخر فم، واستطلاق بول، ونحو
باسور وناصور، وقرع رأس وله ريح منكرة، وكون أحدهم خشي
غير مشكل فيفسح بكل ذلك في الحال .

ولا ينتظر بلوغ صغير، ولو حدث بعد دخول (وينجم) وفائدته
من جهتها أو إذا كان لا يوطيء مثلها وعكسه ★ أو كان بالفاسخ عيب
مثله، أو مغاير له، إلا مع جبه ورتةها فلا ينبغي ثبوت خيار، قاله
«الموفق» لا بغير ما ذكر بلا شرطه، كعمور، وعرج، وقطع يد
ورجل، وعمى، وخرس، وطرش، وكون أحدهما عقيماً، أو نضواً
- خلافاً لابن القيم - .



* فصل *

ولا يثبت خيار في عيب زال بعد عقد ولو لعالم به وقته ، وهو على التراخي

ولا يسقط في عنة إلا بقول ، ويسقط به ولو أبانها ثم أعادها ، ويسقط في غير عنة بما يدل على رضى من وطئ ، او تمكين مع علم به ، كبقول ولو جهل الحكم - خلافاً للشيخ - او زاد ، او ظنه يسيراً . ومن رضى بعيب ثم حدث عيب آخر من غير جنسه فله الخيار ، ومن فسخ لعيب فبان عدمه فالنكاح باق بحاله .

ولا يصح فسخ في خيار عيب وشرط بلا حاكم ، فيفسخه او يرده إلى من له الخيار ، ويصح مع غيبة زوج .

فان فسخ قبل دخول فلا مهر ، ولها بعده المسمى ، كما لو طرأ العيب بعد دخول ، ويرجع به على من غر على زوجة عاقلة بالغة ليوجد تغير محرم .

وولي ووكيل أيهم انفرد بالغرر ضمن ، ويقبل قول ووكيل وولي ولو محرماً في عدم علم بعيب ، وكذا هي في عدم علم به قاله «الزر كشي»

فلو وجد منها وولي، فالضمان على الولي، ومنها ووكيل، فعليهما نصفان.
ولا نفقة ولا سكنى لغارة غير حامل، ومثلها في رجوع على غار
لو زوج امرأة، فأدخلوا عليه غيرها، ويلحقه الولد - وتقدم - .
وإن طلقت قبل دخول أو بعده أو مات أحدهما قبل علم به
فلا رجوع، لأن سببه الفسخ ولم يوجد .

* فصل *

وليس لولي صغير، أو صغيرة، أو مجنون أو مجنونة، أو أمة،
تزويجهم بمعيب يرد به، فإن فعل عالم، لم يصح، وإلا صح . ووجب
عليه الفسخ إذا علم - خلافاً للمنتهى - فيما يوم .
ولا لولي حرة مكلفة تزويجها به بلا رضاها، فلو فعل عالماً لم يصح،
وإلا صح، وله الفسخ إذا علم .
وإن اختارت مكلفة تزوج^(١) محبوب أو عنين لم تنع، ومجنون أو
مجنوم أو أبرص فلوليها العاقد منعاً، وإن علمت العيب بعد عقد
أو حدث به لم يجبرها على الفسخ، لأن حقه في ابتداء النكاح لا في
دوامه .

(١) في الأصول المخطوطة تزويج والظاهر ما ذكرناه .

﴿ باب نطع الكفار ﴾

هو كنكاح المسلمين فيما يجب به من نحو نفقة ، وقسم ومهر وإيلاء وطلاق وإباحة لزوج أول ، وإحصان ، وفي تحريم المحرمات كحارم ومطلقة ثلاثاً ، لكن يقرون على أنكحة محرمة ما اعتقدوا حلها ، ولم يترافعوا إلينا ، فإن أتونا قبل عقده عقدناه على حكمنا ، وإن أتونا بعده ، أو أسلم الزوجان ، فإن كانت المرأة تباح إذا كعقد في عدة فرغت ، أو على أخت زوجة ماتت ، أو بلا شهود ، أو صيغة أقرأ . وإن حرم ابتداء نكاحها حال إسلام أو ترافع كذات محرم ، أو في عدة لم تفرغ ، أو حبلى ، ولو من زنا أو شرط الخيار فيه مطلقاً ، أو مدة لم تمض ، أو استدأ نكاح مطلقاً ثلاثاً ، ولو معتقداً حلها فرق بينهما ، فقبل دخول لا مهر ، وبعده فمهر مثل ، والمسمى في الفاسد . وإن وطئ كافر كافرة ، واعتقده نكاحاً أقرأ ، وإلا فلا ، ومتى صح المسمى أخذته ، وإن قبضت الفاسد كله ، كخمر وخنزير استقر وإن بقي شيء وجب قسطه من مهر مثل ، ويعتبر القسط فيما يدخله كيل أو وزن أو عد به .

ولو أساما فانقلب خمر خلا ثم طلق ، ولم يدخل رجوع بنصفه ،
ولو تلف الخل قبل طلاقه رجوع بنصف مثله ، وإن لم تقبض شيئا او
لم يُسم مهرأ فلها مهر مثلها .

* فصل *

وإن أسلم الزوجان معاً ، او زوج كتائية ، فعلى نكاحهما .
وإن أسامت كتائية تحت كافر ، او أحد غير كتائين قبل دخول
أنفسخ ولها نصف المهر إن أسلم فقط ، او أساما او ادعت سبقه او
قالا : سبق أحدنا ولا نعام عينه .
وإن قال : أسامنا معاً فنحن على النكاح ، فأنكرته فقولها ،
وأسامت في عدتك لم دخول بها فالنكاح باق ، فقالت : بل بعد
انقضائها فقولها .

وإن أسلم أحدهما بعد الدخول وقف الأمر إلى انقضاء العدة ،
فإن أسلم الثاني قبله ، فعلى نكاحهما ، وإلا تبينا فسخه منذ أسام
الاول ، فلو وطئ ولم يسلم الثاني فيها فلها مهر مثل ، او كان طلق
لم يقع ، وإن أسلم فيها متخلف فبالعكس .

وإن أسامت قبله فلها نفقة العدة ولو لم يسلم ، وإن أسلم قبلها فلا ،

وان اختلفا في السابق ، او جهل الأمر فقولها وله النفقة .
وأسلمت بعد شهرين من إسلامي فلا نفقة لك فيها ، فقالت بعد
شهر فقوله ، كأسلمت بعد العدة فقالت فيها ، ويجب الصداق في
كل حال .

ومن هاجر إلينا بذمة مؤبدة ، او مسلماً ، او مسامة والآ خر
بدار حرب لم يفسخ .

* فصل *

وان أسلم وتحتة أكثر من أربع بعقد أو لا فأسامن كلهن ، او
كن كتابيات ، اختار ولو محرماً أربعاً منهن ، ولو من ميتات إن
كان مكلفاً ، والا وقف الأمر حتى يكلف ، وليس لوليه الاختيار ،
وعليه نفقتهن الى أن يختار (وينجم) احتمال في غير مكلف فقير يذهب
ماله في نفقتهن أكثرتهن اختيار ولله ، سيما مجنون ، لأنه ليس له
حد ينتهي إليه *

ويعزل المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات ، وأولها هنا من
حين اختياره ، او يمتن ، فلو كن ثمانياً فاختار أربعاً لم يطل واحدة ،
حتى تنقضي عدة المفارقات ، فلو كن خمساً ففارق إحداهن ، فله وطىء

ثلاث فقط حتى تنقضي عدة المفارقة ، او ستأفله وطىء اثنتين ، او سبعا فله وطىء واحدة .

وكما انقضت عدة مفارقة حلت له واحدة مختارة ، وإن أسلم بعضهن ، وليس الباقي كتابيات ، ملك إمساكا وفسخا في مسلمة خاصة .

وله تعجيل إمساك مطلقاً ، وتأخيرهُ حتى تنقضي عدة البقية او يسلمن ، فان لم يسلمن ، او أسلمن وقد اختار أربعاً فعدتهن منذ أسلم .

ومن لم يحتتر أجبر بحبس ، ثم تعزيز ، ويكفي في اختيار : أمسكت هؤلاء ، او تركت هؤلاء ، او اخترت هذه لفسخ ، او لاهساك ، او أبقيت هؤلاء ونحوه منجزاً .

ويحصل اختيار بوطىء ، او طلاق ، فن طلقها فختاره ، لا بظهار وإيلاء .

وسرحت هؤلاء ، او فارقتهم لم يكن طلاقاً لهن ، ولا اختياراً لغيرهن ، الا ان ينويه ، كذا « الاقناع » .

وان وطىء الكل تعين الاول (ونجم) فان جهل فالكف ، او القرعة *

وان طلق الكل ثلاثاً أخرج منهن أربع بقرعة ، وله نكاح
البواقي، والمهر لمن انفسخ نكاحها بالاختيار ، ان كان دخل بها والا فلا
ولا يصح تعليق اختيار بشرط كمن أسامت فقد اخترتها ، ولا
فسخ نكاح مسلمة لم يتقدمها اسلام أربع .
وان مات قبل اختيار ، فعلى الجميع أطول الأُمَرين ، من عدة وفاة،
او حياة ، ويرث منهن أربع بقرعة .

وإن أسلم وتحتة نحو اختين ، اختار منها واحدة ، وان كانتا أما
وبنتاً دخل بأما فسد نكاحها والا فنكاح الأم وحدها .
ولو أسامت من تزوجت باثنين في عقد ، لم يكن لها ان تختار
أحدهما ، ولو أسلموا معاً وبعقدين فلا أول .



* فصل *

وإن أسلم حر وتحتة إماء ، فأسلمن معه ، او في العدة قبله ، او بعده اختار ان جازله نكاحهن ، وقت اجتماع اسلامه باسلامهن والافسد ، فان كان موسراً فلم يسلمن حتى أعسر ، او أسلمت احداهن بعده ، ثم عتقت ثم أسلم البواقي فله الاختيار .
وان عتقت ثم أسلمت ثم أسلمن ، او عتقت ثم أسلمن ثم أسلمت ، او عتقت بين اسلامه واسلامها ، تعينت الاولى ان كانت تعفه .
وان أسلم وتحتة حرة وإماء فأسلمت الحرة في عدتها قبلهن ، او بعدهن انفسخ نكاحهن ، وتعينت الحرة ان كانت تعفه ، مالم يعتقن ثم يسلمن في العدة فكالحرائر ، فيختار أربعاً .
وان لم تسلم الحرة حتى انقضت عدتها اختار اذاً من الاماء بشرطه .



﴿ فصل ﴾

وان أسلم عبد وتحتته إماء ، فأسلمن معه ، او في العدة ، ثم عتق
اولا اختار اثنين .

وان أسلم وعتق ثم أسلمن ، او أسلمن ثم عتق ثم أسلم فكحر ،
فيختار أربعاً بشرطه ، ولو كان تحتته حرائر فأسلمن معه ، لم يكن
لهن خيار الفسخ .

﴿ فصل ﴾

وان ارتد أحد الزوجين ، او هما معاً قبل دخول انفسخ نكاح ،
وتنصف مهر ان سبقها ، او ارتد وحده ، وتقف فرقة بعد دخول على
انقضاء عدة ، وتسقط نفقة عدة بردتها وحدها ، وان لم يعد فوطئها
فيها ، او طلق وجب المهر وأدب ، ولم يقع طلاق .
وان انتقلا او احدهما الى دين لا يقر عليه ، او تمجس كتابي
تحتته كتابية ، تمجست دونه فكردة .

﴿ كتاب الصداق ﴾

هو العوض المسمى في عقد النكاح وبعده ، او في وطئ
شبهة وزنا .

وهو مشروع في نكاح وتستحب تسميته فيه ، فيكره تركها
وتخفيفه .

وأن يكون من أربعمائة - وهي صداق بناته صلى الله عليه
وسلم - إلى خمسمائة^(١) - وهو صداق أزواجه - وإن زاد فلا بأس ،
وكان له تزوج بلا مهر^(٢) .

ولا يتقدر الصداق ، فكما صح ثمناً صح مهرأ ، وإن قل ، ولو
على منفعة زوج او حر او غيره معلومة ، مدة معلومة ، كراية
غنمها مدة معلومة ، او عمل معلوم منه ، او غيره كخياطة ثوبها .
(ويتبر) ولو لم يبين جنس الخياطة * وردقها من محل معين ،
وتعليمها معيناً من فقه او حديث او شعر مباح او أدب او صنعة او
كتابة ، ولو لم يعرفه ويتعلمه ثم يعلمها .

(١) دراهم فضة .

(٢) اي للرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

وإن تعلمته من غيره لزمته أجرة تعليمها ، وعليه بطلاقها قبل تعليم
ودخول نصف الأجرة ، وبعد دخول كلها ، وإن علمها ثم سقط^(١)
رجع بالأجرة ، ومع تنصفه بنصفها .

ولو وجدت حافظة لما أصدقها ، وادعى تعليمها وأنكرت حلفت ،
وإن علمها فنسيته في المجلس أعاد تعليمه (ويمنه) لو بنى فسقط قريباً
عرفاً ، ولو بعد تفرق أعاده * وإلا فلا ، وكذا الاستئجار على تعليم
خط وحساب وشعر مباح ونحوه .

وإن أصدقها تعليم شيء من القرآن ، ولو معيناً لم يصح ، وكذا
لو أصدق كتابية تعليم توراة وإنجيل ، لأنه مبدل محرم .

ومن تزوج ، أو خالع نساءً بمهر أو عوض واحد صح ، وقسم
بينهن على قدر مهر مثلهن ، ولو قال بينهن : فعلي عددهن .
وزوجتك بنتي وبعثك داري بألف فقبل صح ، وقسط على
قدر مهر وقيمة .

وزوجتكها واشتريت عبدك بألف فقبل صح ، وقسط الألف .



(١) أي الصداق لحيء الفروقة من قبلها .

* فصل *

وشرط علم صداق ، فلو أصدقها داراً او دابة او ثوباً او عبداً
مطلقاً ، او رد عبدها أين كان ، او خدمتها مدة فيما شاءت او ما ثمر
شجرته او تحمل أمته او متاع بيته ، او على أن يحج بها لم يصح ، وكذا
على ما يرضاه فلان ، او ما لا يقدر على تسليمه كطير بهواء او سمك
بماء ، او ما لا يتمول عادة كقشر جوزة و حبة بر ، و شرط جمع أن
يكون له نصف يتمول عادة ويبدل العوض في مثله عرفاً ، و كل موضع
لا تصح التسمية ، او خلا العقد عن ذكره يجب مهر المثل بالعقد ، ولا
يضر جهل يسير .

فلو أصدقها عبداً من عبده او دابة من دوابه بشرط بيان النوع
كفرس من خيله او قيصاً من قصانه ونحوه صح ولها أحدهم بقرعة .
وقنطار من زيت وقفيزاً من حنطة ونحوه صح ولها الوسط .

ولا يضر غرر يرجى زواله ، فيصح على معين أبق او مقتضب
يحصله ، فلو فات فقيمتة ، ودين سلم ومبيع اشتراه ولم يقبضه ، وعبد
موصوف ، فلو جاءها بقيمتة او خالته على ذلك فجاءته بها لم يلزم قبولها

وعلى شرائه لها عبد زيد فتعذر شراؤه بقيمته فلها قيمته .
وعلى ألف إن لم تكن له زوجة ، أو إن لم يخرجها من دارها أو
بلدها ، وألفين إن كانت له زوجة أو أخرجها ونحوه صح ، لا على ألف
إن كان أبوها حياً ، وألفين إن كان ميتاً .

وإن أصدقها عتق فنه صح [فبقي كأن العتق وقع منها وبقي
الولاء لها] ^(١) لا طلاق زوجته أو جعله لها الى مدة ولها مهر مثلها .
ومن قال لسيدته : أعتقيني على أن أتزوجك . فأعتقته او قالت
ابتداء : أعتقتك على أن تتزوجني . عتق مجاناً .

واعتق عبدك عني على أن أزوجه بنتي لزمته ، قيمة بعتق ، كاعتق
عبدك على أن أبيعك عبدي ، وما سمي في العقد او فرض مؤجلاً ولم
يذكر محله صح نصاً ، ومحله الفرقة البائنة ، فلا يحل مهر رجعية إلا
بانقضاء عدتها ، وإن أجل الى وقت معلوم او الى اوقات كل جزء منه
الى وقت معين صح ، وهو الى أجله .



(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

* فصل *

وإن تزوجها على خمر أو خنزير أو مال مغصوب [يعلمانه] ^(١)
صح ، ووجب مهر المثل .

وعلى عبد [لا يعلمانه] ^(٢) فخرج حراً أو مغصوباً فلها قيمته يوم
عقد ، وعلى عصير فبان خمرأً مثل العصير ، ولها في اثنين بان أحدهما
حراً الآخر وقيمة الحر ، وتخيره في عين بان جزءاً منها مستحقاً أو عين
ذرعها فبان أقل ، بين أخذه وقيمة ما نقص أو قيمة الجميع ، وناقصاً
صفة شرطتها أو معيباً تخير بين إمساك وأرش ، أو رد وأخذ بدل ،
وما في الذمة يجب بدله لا أرشه .

ويصح على ألف لها وألف لأبيها ، والكل له إن صح تملكه ولم
يضرها ، وإلا فالكل لها كشرط ذلك لغير الأب .

ويملك أب ما شرط له معيناً بنفس العقد كهي ، ويرجع إن فارق
قبل دخول في الأولى بألف ، وفي الثانية بنصفه ، ولا شيء على الأب
إن قبضه بذية التملك .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ

* فصل *

ولأب تزويج بكر وثيب بدون صداق مثلها ، وإن كرهت
(وبنهم) ما لم يضرها * ولا يلزم أحداً تمتته ، وإن فعل ذلك غيره
بأذنها رشيدة صح ، وبدونه يلزم زوجاً تمتته ، ويضمن الولي ويضمن
ولي زوج بدون ما قدرته (وبنهم) زائداً على مهرها * .

ولا يصح كون المسمى من يعتق على زوجة إلا بأذن سيد .
وإن زوج ابنه الصغير بأكثر من مهر مثل صح ، ولا يضمنه مع
عسرة ابن ولو قيل له : ابنك فقير من أين يؤخذ الصداق ؟ فقال : عندي .
ولم يزد على ذلك لزمه .

وإن تزوج فضمن أبوه أو غيره النفقة عشر سنين صح ، موسراً
كان الابن أو معسراً ولو قضاه عن ابنه ، ثم طلق ولم يدخل ولو قبل بلوغ
فنصفه للابن ، ولو ارتدت قبل دخول رجعه جميعه للابن ، وليس للأب
رجوع فيه كهبة ، لأن الابن ملكه من غيره .

ولأب وولي قبض صداق محجور عليها ، لا رشيدة ولو بكراً
إلا بأذنها ، فإن ساهه زوج لأب لم يبرأ ورجعت على الزوج ، وهو
على الأب .

* فصل *

وإن تزوج عبد بجميع أنواعه باذن سيده صح ، وله نكاح أمة ولو أمكنه حرة ، ومتى أذن له وأطلق نكح واحدة فقط (وينبغي) فلو نكح اثنتين معاً بطل فيها * .

ويتعلق صداق ونفقة وكسوة وسكن بذمة سيده ، وزائد على مهر مثل لم يؤذن فيه ، او على ما سمي له برقبته ، وبلا إذنه لا يصح (وينبغي) احتمال ولو مبعوضاً * .

وكذا لو عين له امرأة او بلداً فخالف ، وتجب في رقبة بوطئه مهر المثل ، فيفديه سيده بالأقل من قيمة ومهر ، وكذا لو تزوج باذنه فنكح فاسداً ، ومن زوج عبده بأتمته لزمه مهر مثل ، ولو مع تسمية يتبع به بعد عتق ، وإن زوجه حرة ثم باعه لها بثمن بذمة من جنس المهر تقاصا بشرطه ، وإن باعه لها بمهرها صح قبل دخول وبعده ويرجع سيد في فرقة قبل دخول بنصفه .

ولو جعل العبد مهرها بطل العقد ، كمن زوج ابنه وأصدق عنه من يعتق على الابن ، لأننا نقدره للابن ثم للزوجة .

(وينبغي) هنا صحة عقد وعتق وترجع بقيمته انتهى * .

* فصل *

وتملك زوجة بمقد جميع المسمى ولو مبهما ، ولها نهاء معين (وبنهم) بل والمبهم * كعبد ودار وزكاته والتصرف فيه وضمانه ونقصه عليها ، ما لم يمنعها قبضه فيضمن .

وغير المعين كقفيز من صبرة لا يدخل في ضمانها ولا تملك تصرفاً فيه (وبنهم) احتمال ولو يعقق * إلا بقبضه او تعيينه كبيع ، ومن قبضه ثم طلق ونحوه قبل دخول ، ملك نصفه قهراً إن بقي بصفته ، ولو النصف فقط مشاعاً او معيناً من منتصف باق في ملكها ، او صيداً [وهو محرم فله إمساكه] (١) - وهو خلاف ظاهر كلامهم - في محظورات الاحرام ، ويمنع ذلك بيع ولو مع خيارها .
وهبة أقبضت وعقق ووقف ورهن وكتابة ، لا عقد جائز ولا إجارة ، وتزويج وتديير ، ولا إن عاد لملكها حال طلاق لكن لا يدخل ذلك في ملك زوج قهراً .

ومن طلق وكان قد زاد زيادة متصلة ، رجع في نصف الأصل والزيادة لها ، ولو كانت ولد أمة .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ

وإن كانت متصلة وهي غير محجور عليها ، خيرت بين دفع نصفه زائداً ، وبين دفع نصف قيمته يوم العقد إن كان متميزاً ، وغيره له قيمة نصفه يوم فرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض .

والمحجور عليها لا تعطيه إلا نصف القيمة حال عقد في متميز ، وعلى أدنى صفة من غيره ، وإن نقص بغير جناية عليه خير زوج غير محجور عليه بين أخذه ناقصاً ولا شيء له غيره ، وبين أخذ نصف قيمته يوم عقد إن كان متميزاً ، وغيره يوم الفرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض ، وإن اختاره ناقصاً بجناية فله معه نصف أرشها ، وإن زاد من وجه ونقص من آخر ، كتعلم صنعة ونسيان أخرى ، فلكل الخيار .

ويقدم خيار من له غرض صحيح ، وحمل في أمة نقص ، وفي بهيمة زيادة ما لم يفسد اللحم ، وزرع وغرس نقص لأرض ، ولا أثر لكسر مصوغ وإعادة كما كان ، ولا لسمن زال ثم عاد ، ولا لارتفاع سوق ونزوله .

وإن تلف أو استحق بدين في حجر عليها في فلس ، رجع في مثلي بنصف مثله ، وفي غيره بنصف قيمة متميز يوم عقد ، وغيره يوم فرقة على أدنى صفة من عقد إلى قبض .

ولو كان ثوباً فصبغته أو أرضاً فبناتها فبذل الزوج قيمة ذلك

ليملكه فله ذلك ، وإن نقص في يدها بعد تنصفه ضمنت نقصه فرطت
او منعتة أولاً .

وما قبض من مسمى بذمة لمعين ، إلا أنه يعتبر في تقويمه صفته
يوم قبضه .

والذي يده عقدة النكاح الزوج ، فإذا طلق قبل دخول ، فأيهما
عفى لصاحبه عما وجب له من مهر وهو جائز التصرف برىء منه
صاحبه ، فتصح هبة بلفظ عفو ، وكذا بلفظ إسقاط ، وصدة وترك
وإبراء لمن العين يده .

ولا عفو لأب وغيره عن مهر محجورة ، ولو أسقطته عنه ثم
طلقت او ارتدت قبل دخول ، رجع في الأولى ببذل نصفه ، وفي الثانية
ببذل جميعه ، كعوده اليه يبيع او هبتها العين^(١) لأجنبي ثم وهبها له
ولو وهبته نصفه ، ثم تنصف رجع في النصف الباقي .

ولو أبرأته مفوضة مهراً وبضع ، او من سمي لها مهر فاسد صح ،
فان طلقت قبل دخول رجع بنصف مهر مثل ، فان كانت البراءة من
نصفه رجع بنصف مهر مثل الباقي او كله عند ارتداد .

ولا يرجع مكاتب أبرىء بقدر ما يلزم إيتاؤه له ، ولو تبرع أجنبي
بإداء مهر فالراجع للزوج ، ومثله أداء ثمن ثم يفسخ لعيب ، ولو أداه غير

(١) في الاصول المعين وفي « شرح المنتهى » ما ذكرناه .

متبرع أو من يلزمه إعفائه فالراجع لمؤد ، قاله « ابن نصر الله » ولو خالعه بنصف صداقها قبل الدخول صح ، وصار له الصداق كله نصفه بالخلع ونصفه بالفرقة ، وعلى مثل نصف الصداق في ذمتها سقط الكل ، نصف بالفرقة ونصف بالمقاصة ، وبصداقها كله ، يرجع عليها بنصفه .

﴿ فصل ﴾

يسقط الصداق كله بفرقة لعان ، وفسخها لعيبه وعكسه ، وبكل فرقة من قبلها ، كإسلامها تحت كافر ، وردتها وإرضاعها لفاسخ نكاحها أو ترضع صغيرة ، وفسخها لاعسار ، أو عدم وفاء شرط ، واختيارها لنفسها بجمعه لها سؤالها قبل دخول راجع لكل ما تقدم لا بسؤالها له وقال « الشيخ » : لو علقه على ما لها منه بد وفعلته فلا مهر ، وقواه « ابن رجب » .

ويتنصف بشرائها زوجها وفرقة من قبله ، لامفارات من أسلم كطلاق وخلع ، ولو بسؤالها وإسلامه وردته وشرائه إياها ، ولو من مستحق مهرها ، أو قبل أجنبي كرضاع ووطء قبل دخول ، ولو أقر بنحو رضاع قبل عليه لا عليها ، ويقره كاملاً موت ولو بقتل أحدهما الآخر أو نفسه أو موته بعد طلاق في مرض موت قبل دخول إن

ورثت ووطئها (وبنهم) احتمال بنت تسع من ابن عشر * في فرج ولو
 دبراً ، وخلوة بها فتزول بمميز ، ولو أعمى او مجنوناً مع علمه ، ولم تمنعه
 إن كان يظاً مثله ويوطأ مثلاً ، ولا تقبل دعواه عدم علمه بها ، لأن
 العادة أنه لا يخفى عليه ذلك ، فقدمت العادة هنا على الأصل .
 قال « الشيخ » : فكذا دعوى إنفاقه فان العادة هناك أقوى -
 وهو مذهب المالكية - ولو نأماً او به عمى او بهما او أحدهما مانع
 حسي ، كجب ورتق ، او شرعي ، كحيض وإحرام وصوم وإس
 ونظر لفرجها لشهوة وتقييلها بحضرة الناس (وبنهم) احتمال ولو في
 فاسد *

فالخلوة كالوطء في تكميل مهر ، ولزوم غدة ، وثبوت نسب وفيه
 نظر ، ورجعة وتحريم أخت وأربع سواها حتى تنقضي عدتها لا إن
 تحملت بمائه . ويثبت به عدة - خلافاً له - في العدد ، وتحريم أختها وأربماً
 سواها ، وكذا مصاهره - خلافاً له - في المحرمات ، وكذا النسب
 ولو من أجنبي (وبنهم) لا ماء زناً تحملته * ولا تحل به رجعة ، ولو
 اتفقا على أنه لم يوطأها في الخلوة مع علمه بهما لم يسقط مهر وعدة ، ولا
 ثبت أحكام وطء من إحصان وحلها لمطلقها ثلاثاً ، ولزوم غسل
 وكفارة وخروج عن عنة وحصول فيه وتحريم ريبه وحصول رجعة .

﴿ فصل ﴾

وإذا اختلفا أو ورثتهما أو زوج وولي زوجة وعكسه ، في قدر
صداق أو عينه أو صفته أو جنسة أو ما يستقر به ، فقول زوج أو وليه
أو وارثه يمينه . ومن حلف على فعل نفسه فعلى البت ، وإلا فعلى نفي
العلم (ويتعم) إن لم يحضر العقد * ^(١) وفي قبض تسمية مهر فقولها
أو ورثتها يمين - خلافاً له - وليس لها على صداق فقولها قبل دخول
وبعده فيما يوافق مهر مثلها ، سواء ادعى أنه وفاها أو أبرأته منه ، ولا
يقبل قولها إنما دفعه هبة لكن إن لم يك جنس مهر فلها رده ومطالبته
بصداقها ، وإن تزوجها بعقد مكرر على صداقين سرأ وعلانية أخذ
بالزائد مطلقاً ، وتلحق به زيادة بعد عقد فيما يقرره وينصفه ويسقطه
وتملك به من حينها فما بعد عتق زوجة لها ، ولو قال : هو عقد أسرته ثم
أظهرته . وقالت : عقدان بينهما فرقة . فقولها ولها نصف مهر العقد
الأول ، إن ادعى إثباته قبل دخول ، فإن أصر مُنكر فأدعت أنه دخل
بها ثم أبانها ثم نكحها ثانياً وحلفت استحقت ، وإن اتفقا قبل عقد على

(١) لم يكن لهذا الاتجاه نهاية فقدروا هنا .

مهر وعقدها بأكثر تجملاً فالمهر ما عقد عليه ونص أنها بقي بما وعدت به - أي ندباً - (وينبغي) وكذا بأقل وبقي بما وعد * .

﴿ فصل ﴾

وهدية زوج ليست من المهر ، فما قبل عقد إن عقده ولم يفوا رجع بها^(١) ، وما قبضه مكيله بسبب نكاح فكهر فيما يقرره ويسقطه وينصفه (وينبغي) قبل قبض له الرجوع لأنه تبرع * فلو اتفقوا على النكاح من غير عقد [فأعطى إياها لأجل ذلك شيئاً فماتت قبل عقد]^(٢) لم يرجع به ، وما كتب فيه المهر لها ولو طلقت . قال ذلك كله « الشيخ » . وترد هدية (وينبغي) بعد عقد لأن ما قبله تقرر به * في كل فرقة اختيارية مسقطه للمهر ، كفسخ لفقد كفاءة وعيب قبل دخول وتثبت مع مقرر له أو لنصفه .

ومن أخذ شيئاً بسبب عقد كدلال فقال « ابن عقيل » : إن فسخ بنحو إقالة مما يقف على تراض لم يردّه وإلا كفسخ لعيب يردّه . وقياسه نكاح فسخ لفقد كفاءة أو عيب فيردّه لا لردة ورضاع ومخالعة (وينبغي) وهو مخالف لما مر إن يحمل على الخاطب فقط * .

(١) بأن زوجها غيره . كذا في « شرح المنتهى »

(٢) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

❖ فصل ❖

في المفوضة

وهي ضربان ؛ تفويض بضع بأن يزوج أب ابنته المجبرة او غيرها باذنها او غير الأب باذنها بلا مهر وتفويض مهر ، كعلى ما شئت او شاء او شاء أجنبي ، فالعقد صحيح ويجب به مهر مثل حالة عقد ، ولها مع ذلك ومع فساد تسمية طلب فرضه ، ويصح إبراؤها له منه قبل فرضه ، فاذا حصل مقرر فلا شيء لها ، وإن طلقت فالمتعة ، فان تراضيا في فرضه ولو على قليل صح وإلا فرضه حاكم بقدره .

ويعتبر معرفة قدر مهر مثل ليتوصل لفرضه ويلزمها فرض كحكمة فدل أن ثبوت سبب المطالبة كتقدير أجره مثل ونفقة حكم ، فلا يغيره حاكم آخر ما لم يتغير السبب كعسر ويسر منفق ، فان حصل قبل فرضه ما يسقط المهر فلا متعة او ما يقرره فهو المثل ولا متعة او ما ينصفه فالمتعة (وهي ما يجب على زوج لحره او سيد أمة ولو عتقت او بيعت) لأن المهر وجب بالعقد لمن لم يسم لها مهرأ وسمي فاسداً - خلا فالجمع - على الموسع قدره ، وعلى المقتر قدره ، فأعلاها خادم

على مواسر وأدائها كسوة تجزئها في صلاحها على معسر ، ولا تسقط
متعة بهبتها له مهر مثل قبل فرقة .

وتسنُّ متعة لمطلقة بعد دخول ، ويجوز دخول بزوجه قبل
إعطائها شيئاً ولو مفوضة ، ويستحب إعطاؤها شيئاً قبل الدخول .
ومهر المثل معتبر بمن يساويها من جميع أقاربها كأم وأخت وخالة وعمة
وغيرهن القربى فالقربى ، في مال وجمال وعقل وأدب ، وسنٍ وبكارة
أو ثيوبة وبلد ، فإن لم يكن إلا دونها زيدت بقدر فضيلتها أو إلا فوقها
نقص بقدر نقصها ، وتعتبر عادة في تأجيل وغيره ، فإن اختلفت أو
المهور أخذ بوسط حال ، وإن لم يكن لها أقارب كلقطة اعتبر شبهها
بنساء بلدها ، فإن عد من فبأقرب النساء شبهاً بها من أقرب بلد إليها ،
ومن كان عادتهم التخفيف دون غيرهم على عشيرتهم اعتبر ذلك .



﴿ فصل ﴾

ولا مهر بفرقة قبل دخول في نكاح فاسد، ولو بطلاق او موت وإن وطئ او خلا بها استقر المسمى - بخلاف بيع فاسد ففيه قيمته لانه ضمان عين لا ثمنه - ويجب ثمن مهر مثل بوطء ولو من مجنون في باطل إجماعاً لجاهلة تحريم وشبهة او إكراه على زنا في قبل لا دبر ولواط دون أرش بكاره (وينبج) في غير أمة غصبت * ويتعدد بتعدد شبهة وإكراه لا بشبهة دامت .

ومن طلق قبل دخول ثم وطئ يظن أن لا إبانة لزمه مهر مثل ونصف مسمى ، ويجب بوطء ميتة (وينبج) غير زوجة * لا مطاوعة غير أمة او مبعوضة بقدر رق (وينبج) وغير مكلفة * وعلى من أذهب عذرة أجنبية بلا وطء أرش بكارتها (وهو بين مهرها ثيب وبكر) وإن فعله زوج ثم طلق قبل دخول لم يكن عليه إلا نصف المسمى (وينبج) إن كان وإلا فالمتعة * ومع مشاركة أجنبي فلكل حكمه . ولا يصح تزويج من نكاحها فاسد قبل طلاق أو فسخ ، فان أباهما زوج فسخه حاكم .

* فصل *

ولزوجة قبل دخول بها مختارة منع نفسها حتى تقبض مهرأ حالاً
 بالعقد لا مؤجلاً حل ، وبعده مكرهة ويطالب به ، ولو لم تصلح
 لاستمتاع ، ولها زمن منعها نفقة إن صلحت للاستمتاع وسفر بلا إذنه ،
 ولو قبضته وسلمت نفسها ثم بان معيها فإلها منع نفسها ، ولو أبى كل
 تسليم ما وجب عليه أجبر زوج ثم زوجة ، وإن بادر أحدهما به أجبر
 الآخر ، ولو أبت التسليم بلا عذر فله استرجاع مهر قبض ، ولعذر
 فعليه تسليمه ، وإن دخل أو خلا بها مطاوعة لم تملك منع نفسها بعد ،
 وإن أعسر مهر حال ولو بعد وطء فلحرة مكلفة الفسخ (وينجم) ولا
 يسقط لاستقراره ولا فسخ لعالمه بعسره * والخيرة لحرة مكلفة
 وسيد أمة ، لا ولي صغيرة ومجنونة ، ولا يصح الفسخ إلا بحكم حاكم .



* باب الوليمة *

هو اجتماع لطعام عرس خاصة، وقد تطلق على كل طعام لسرور
 حادث و « عقيقة » لذبح لمولود و « شندخية » لطعام إملاك على زوجة
 و « عذيرة وإعذار » لطعام ختان، و « خرسة وخرس » لطعام وولادة .
 و « حذاق » طعام عند حذاق صبي بختمه القرآن . و « مشداخ » لما كول
 في ختمه القارىء . و « نقيمة » لقدم غائب . و « تحفة » طعام قادم ،
 فالتحفة منه والنقيمة له . و « عتيرة » ذبيحة أول رجب . و « القرى » إطعام
 ضيفان . و « وكيرة » لدعوة بناء ، و « وليمة » لطعام مأتم ، و « مأدبة »
 لكل دعوة بسبب وغيره ، ولم يخصوها لأخاء وتسمى باسم^(١) .

(١) وقد نظمها أحد الأدباء بقوله :

للنساء الخُرْسُ والعقيقة	للطفل عند عارف الحقيقة
كذلك الاعذار للختان	وذو الحذاق حافظ القرآن
للخطبة الملاك والوليمة	للعرس، والميت له الوضيمة
وللبناء جعلوا الوكيرة	وللهلال رجب العتيرة ^(١)
وقيل تحفة لزائر يود	وشندوخ لما يضل إذ وجد ^(٢)

(١) كذا في الاصل والصحيح العتيرة .

(٢) كذا في الاصل والصحيح أنه لطعام إملاك الزوجة .

وتسمى الدعوة العامة « الجفلى » والخاصة « النقرى » .

وتسن بعقد ، وجرت العادة بفعلها قبل الدخول يسير وهي سنة مؤكدة ، ولو قلت كمدن من شعير ، او نكح أكثر من واحدة ونواها عن الكل ويستحب ان لا ينقص عن شاة قاله جمع .

وتجب حيث لا عذر نحو حر وبرد وشغل ، إجابة داع مسلم يحرم هجره ، ولو أننى وقتاً أذن له سيده ، وكسبه طيب أول مرة ، وهو حق للداعي فتسقط بمفوه ، وفي « الترغيب » لا يلزم قاض حضورها .

وتكره إجابة من في ماله حرام كأكله منه ، ومعاملته وقبول هديته وهبته وصدقه . وتقوى الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام وقلته . واختار جمع تحريم الأكل مطلقاً ، وجمع ان كان الحرام أكثر ، وجمع إن زاد على الثلث .

= كذا نقيعة القدم من سفر
وحيث لم يك من ذاك سبب
وإن نعلم دعوة فالجفلى
ونظمها غيره فزاد عليه ونقص بقوله :

وليمة عرس ، ثم خوس ولادة
ومأدبة أطلق نقيعة غائب
وزيدت لاملاك المزوج شمدخ
وعق لسبع . واختان لا عذار
وضيمة موت والوكيرة للدار
وشداخ المأكول في خمة القاري

وإن دعي للوليمة الجفلى كأيها الناس تعالوا للطعام ، او في
الثالثة^(١) ، او دعاه ذمي كرهت إجابته .

وتسن بثاني مرة وفعل سائر الدعوات مباحة غير عقيقة فتسن
والاجابة اليها مستحبة ، وماتم فتكره .

ويستحب أكله ولو صائماً ، لاصوماً واجباً ، وان أحب دعا
وانصرف .

ومن دعاه أكثر من واحد أجاب الكل إن أمكنه ، والا أجاب
الأسبق قولاً ، فالأدين ، فالأقرب رحماً فجوارثم أقرع .



(١) أي في اليوم الثالث .

* فصل *

يكره لأهل فضل أو علم اسراع لإجابة ، لأن فيه بذلة ودناءة
لأسيما الحاكم ، ومنع «ابن الجوزي» في «المهاج» من إجابة ظالم وفاسق
ومبتدع ومفاخر بها .

أو فيها مبتدع يتكلم ببدعة إلا لراد عليه ، وكذا ان كان فيها
مضحك بفحش وكذب .

وكره «الشيخ عبد القادر» حضور غير وليمة عرس ، اذا كان كما
وصف النبي صلى الله عليه وسلم ، يمنع المحتاج ويحضر الغني .
وفي «الترغيب» ان علم حضور الارازل . ومن مجالستهم تزري
بعثله لم تجب إجابته . قال «الشيخ» وهذا الشرط لا أصل له .

ومن علم ان في الدعوة منكرأ كزمر وخمر وطبل وعود ،
وجنك وآنية ذهب أو فضة ، وفرش محرمة ، وأمكنه إزالة ذلك
حضر وجوبا وأزاله ، والا لم يحضر ، ولو لم يعلم فحضر فشاهده أزاله
وجلس ، وان لم يقدر انصرف ، وان علم به ولم يره ولم يسمعه ابيح

الجلوس ، وان شاهد ستوراً معلقة فيها صور حيوان كره لا ان
كانت مبسوطة او على وسادة .

وكره ستر حيطان بستور لا صور فيها ، او فيها صور غير حيوان
بلا ضرورة حر او برد ، إن لم تكن حريراً ويحرم به ، وجلوس معه
وتعليق ما فيه صور حيوان وستر جدار به وتصويره - وصرحكه
في باب ستر العورة -

وحرم أكل بلا إذن صريح ، او قرينة ولو من بيت قريبه ، او
صديقه ولم يحرزه عنه ، ودعاء الوليمة وتقديم طعام إذن فيه إذا كمل
وضعه ، ولم يلحظ انتظار أحد لا في الدخول الا بقرينة ، ولا يملكه
من قدم اليه بل يهلك على ملك صاحبه .

ولا يعتبر اذن ثان لا كل كطيب دعي افصد ، وخياطة
وتفصيل .



* فصل *

ويستحب ولو لتوضيء غسل يديه قبل أكل متقدماً به ربه ،
وبعد متأخراً به ربه ، وغسل فم بعده ، وإن يتوضأ الجنب قبله .
ولا يكره غسل يديه بأناء أكل فيه ، ولا بطيب ، وكره بظعام
ولو بدقيق حمص وعدس وباقلاء ، لا بنخاله ، أو لحاجة كدبغ بدقيق
شعير ، وتداوٍ بلبن لجرب .

وسن تسمية جهرأعلى أكل وشرب ، فيقول : بسم الله . وإن
زاد الرحمن الرحيم فحسن ، وإذا ذكر في أثنائه قال : بسم الله
أوله وآخره^(١) ويسمي عن لا عقل له ولا تمييز .

وحمد إذا فرغ ، ومما ورد « الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا
مسلمين »^(٢) و « الحمد لله الذي أطعمني هذا ، ورزقنيه من غير حول
مني ولا قوة »^(٣) .

(١) لحديث عائشة - رضي الله عنها - عند أبي داود وغيره مرفوعاً « إذا أكل
أحدكم طعاماً فليذكر اسم الله ، فإن نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل :
بسم الله أوله وآخره »

(٢) من حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - وغيره .

(٣) من حديث معاذ - رضي الله عنه - عند أحمد والاربعة .

ودعاء لرب الطعام ومنه «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم
الابرار، وصلت عليكم الملائكة»^(١).

وأكله مما يليه - ولا أنواع - يمينه، ولا بأس بملقعة بثلاث أصابع
فيكره بأقل أو أكثر.

وتخليل ما علق بأسنانه ومسح الصفحة، وأكل ما يتناثر وغض
طرفه عن جليسه، وإيثار على نفسه.

وشربه ثلاثاً، وتمضمض من شرب لبن ولعق أصابعه، ويسمي
الشارب عند كل ابتداء، ويحمد عند كل قطع، وقد يقال مثله في
أكل كل لقمة، فعله أحمد وقال: أكل وحمد خير من أكل
وصمت.

ويستحب أن يجلس على رجلاه اليسرى وينصب اليمنى أو يتربع،
وإن يصغر اللقمة، ويجيد المضغ، ويطيل البلع، واستحب بعض
الأصحاب تصغير الكسر.

وإذا أكل معه ضرير استحب أن يعلمه بما بين يديه، وينوي
بأكله وشربه التقوي على الطاعة.

ويأكل ويشرب مع أبناء الدنيا بالأدب والمروءة، ومع الفقير
باليثار، ومع العلماء بالتعلم، ومع الإخوان بالانبساط والحديث الطيب

(١) عن أنس - رضي الله عنه - عند أحمد وغيره.

والحكايات التي تليق بالحال ، قال أحمد : يأكل بالسرور مع الاخوان ،
وبالايثار مع الفقراء ، وبالمروءة مع أبناء الدنيا وذكر « ابن الجوزي »
من آداب الأكل ان لا يسكتوا على الطعام ، بل يتكلمون
بالمعروف .

وينبغي ان لا يقصد باجابه نقس الأكل ، بل ينوي الاقتداء
بالسنة ، وإكرام أخيه المؤمن ، وصيانة نفسه عن سوء ظن تكبر به .
ومن السنة أن يخرج مع ضيفه لباب الدار ، ويحسن أن يأخذ
بركابه وورد « من أخذ بركاب من لا يرجوه ولا يخافه غفر له »
وله تخصيص بعض الضيفان بشيء أطيب ان لم يتأذ غيره .

ويستحب للضيف ان يفضل شيئاً ، لا سيما ان كان ممن يتبرك
بفضائله ، ولا أهل الطعام ان يأكلوا بعد فراغ الضيفان ، واكل مع
زوجة وطفل ومملوك ، وتكثير الايدي على الطعام ، والسنة جعل
بطن أثلاثاً ثلثاً للطعام ، وثلثاً للشراب ، وثلثاً للنفس .

وسن إذا فرغ من الأكل ان لا يطيل الجلوس بلا حاجة ، بل
يستأذن وينصرف ، وان يخص بدعوته الاتقياء والصالحين ، وان لا
يرفع من أكل مع جماعة يده قبلهم فيكره .

واذا طبخ مرقة فليكثر من مأها ويتعاهد به بعض جيرانه .

ومن آداب الطعام تمجيله ، لا سيما اذا كان قليلا ، ومن التكلف ان يقدم جميع ما عنده .

ويقدم الفاكهة قبل غيرها لانه أصلح في باب الطب ، واذا دعي فليأكل في بيته ما يكسر نهمة قبل ذهابه ، ولا يقترح الزائر طعاما بعينه ، وإن خير بين طعامين اختار الايسر ، الا أن يعلم أن مضيفه يسر ، ولا خير فيمن لا يضيف .

ولا يشرع تقبيل الخبز والجمادات الا ما استثناه الشرع ، ولا يكره شربه قائما ، وقاعداً أكمل ، واذا شرب سن أن يناول الأيمن ، وكذا غسل يد ، ورش نحو ماء ورد ، ويبدأ بأفضلهم ثم بمن عن اليمين ، ولا يعب الماء عباً بل مصاً مقطوعاً ثلاثاً .



﴿ فصل ﴾

يكره أكل من أعلى الصفحة أو وسطها وفعل ما يستقذره من غيره من نحو مخاط وبصاق ، ونفض يد في القصعة ، وتقديم رأسه إليها عند وضع لقمة بقمه ، وغمس بقية لقمة أكل منها في المرققة .
وتكلم بما يستقذر أو يضحكهم أو يحزنهم ، وأكله متكئاً أو مضطجماً ، أو على الطريق ، ومدح طعامه وتقويعه ، وعيب الطعام واحتقاره ، فإن اشتباه أكل وإلا ترك .

ونفخ الطعام والشراب ، وأكله حاراً ، وكثيراً بحيث يؤذيه ، أو قليلاً بحيث يضره ، وشربه من فم سقاء ، وثلمة إناء ، وفي أثناء طعام بلا عادة ، وتنفسه في الإناء ورد شيء من فيه إليه .
وأكل وشرب بشماله بلا ضرورة ، فإن فعل أكل وشرب معه الشيطان ، فمن أمسك يمينه خبزاً وبشماله أدماء فكذلك ، ولما فيه من الشره .

وقرانه في ترو ونحوه ، مما جرت العادة بتناوله أفراداً ، وأن يفجأ قوماً عند وضع طعامهم تعمداً ، فيحرم أكله معهم بلا إذنيهم ، وبلا تعمد يأكل .

وتعليق قصعة بخبز وكونه كباراً . وإهاتته فلا يمسح يده
او السكين به ، وأكل ما انتفخ من خبز او وجهه وترك الباقي ،
وبلع ما أخرجه الخلال لا ما قلعه بلسانه .

وحرم أخذ شيء من الطعام بلا إذن ربه ، وجوزة في « الرعاية »
وما جرت عادة به من إطعام نحو سائل وسنور ، فوجهاً
وجوازه أظهر .

ولا بأس بوضع خل وبقول على المائدة ، غير نحو ثوم وبصل .
ولا يكره قطع لحم بسكين ، والنهي عنه لا يصح ، ولا يلزم
جليسه ، ولا يفسح لغيره بلا إذن رب الطعام .

وليس من السنة ترك الطيبات ، ولا بأس بالجمع بين طعامين ، ومن
السرف أن تأكل كل ما اشتهيت ومن أذهب طيباته في حياته الدنيا
واستمع بها نقصت درجاته في الآخرة . قال « أحمد » : يؤجر في
ترك الشهوات ومراعاة ما لم يخالف الشرع .

وكره النثار لما فيه من النهبة ، والتقاطه ، ومن حصل في حجره
منه شيء او أخذه فله ، ولو لم يقصد تملكه .

وتباح المناهدة (وهي أن يخرج كل واحد من رفقة شيئاً من
النفقة ، ويدفعونه إلى من ينفق عليهم منه ، ويأكلون جميعاً) فلو أكل
بعضهم أكثر او تصدق منه فلا بأس .

﴿ فصل ﴾

يُسَنِّ إِيْلَان بَنِكَاج وُضْرِب فَيَه بَدَف ، مَبَاح لِنِساء وُرْجال
- خِلافاً لَه - . قال « أَحمد » : ولا بَأْسَ بِالْغَزَلِ في العَرس . وقال :
يَسْتَحِبُّ ضَرْبُ الدَفِّ ، والصَوْتُ في الامْلاك . فَقِيلَ لَه : ما الصَوْتُ ؟
قال : يَتَكَلَّمُ ، وَيَتَحَدَّثُ ، وَيَظْهَرُ . وَخَتانٌ وَقُدُومٌ غائبٌ ،
وَوِلاَدَةٌ كَنِكَاج .

وَحَرَمٌ مَزْمَارٌ وَطَنْبُورٌ وَرَبابٌ وَجَنكٌ وَعُودٌ وَنَايٌ وَمَزْمَارَةٌ
الرَّاعِي وَنَحْوُهُ ، سِوَاهُ اسْتَعْمَلَتْ لِحْزَنٍ أَوْ سُرُورٍ .
وَكَرِهَ رَقْصٌ ، وَتَخْرِيقُ نَيابٍ عِنْدَ السَّماعِ قالَه في « الغَنية »



﴿ باب عشرة النساء ﴾

هو ما يكون بين الزوجين من الألفة والانضمام ، يلزم كلا معاشرة الآخر بالمعروف ، من الصحبة الجميلة ، وكف الأذى ، وأن لا يطله بحقه مع قدرته ، ولا يتكره لبذله ، ولا يتبعه أذى ومنة ، وحقه عليها أكثر من حقها عليه .

ويسن تحسين الخلق لصاحبه ، والرفق به ، واحتمال أذاه . قال « ابن الجوزي » : معاشرة المرأة التلطف مع إقامة هيبة . ولا ينبغي أن يعلمها قدر ماله ، أو يفشي إليها سرأ يخاف إذاعته ، وليكن غيوراً من غير إفراط لئلا ترمى بالشر من أجله .

ويجب بعقد تسليمها بيت زوج إن طلبها وهي حرة ، ولم تشترط دارها ، وأمكن استمتاع بها ونصه بنت تسع ولو نضوة الخلقة ، ويستمتع بمن يخشى عليها كحيض ، فلمن خافت على نفسها الإفشاء منعه من جماعها ، وعليه النفقة ، ولو أنكر أن وطئه يؤذيها فعليها البينة ، ويقبل قول امرأة ثقة في نحو ضيق فرجها ، وعبالة ذكره ، وتنظرهما لحاجة وقت اجتماعهما .

ومن زاد عليهما في الجماع صولح على شيء . قال «القاضي» : لأنه غير مقدر، فرجع لاجتهاد الحاكم، وجعل «ابن الزبير» لرجل أربعاً بالليل وأربعاً بالنهار، وصالح «أنس» رجلاً استعدى على امرأته على ستة، ويلزمه تسلمها إن بذلته، ولا يلزم ابتداء تسليم محرمة ومريضة وصغيرة وحائض ولو قال : لا أطأ . أو من استمهل منها لزمه إيماله ما جرت عادة باصلاح أمره ، كاليومين والثلاثة ، لا لعمل جهاز ، ولا يجب تسليم أمة مع إطلاق إلا ليلاً ، فلو شرط تسلمها نهائياً ، أو بذله سيد وقد شرط كونها فيه عنده أولاً ، وجب تسلمها .

وله الاستمتاع -ولو من جهة العجيزة- في قبل ما لم يضر أو يشغل عن فرض ، ولو كانت على تنور أو ظهر قنب ، وله الاستمنا ببيدها ، ولا يكره الجماع في ليلة من الليالي ، أو يوم من الأيام ، وكذا السفر والتفصيل والخياطة والغزل والصناعات كلها .

ولا يجوز لها تطوع في صلاة أو صوم وهو شاهد إلا بأذنه ، ولا تأذن في بيته إلا بأذنه ، وله السفر بلا إذنها وبها ، إلا أن تشترط بلدها ، أو تكون أمة ، فليس له ولا للسيد سفر بها بلا إذن الآخر (وينبغي) ولو سافرا معاً * ولا يلزم لو بوأها سيدها مسكناً أن يأتيها الزوج فيه .

وله السفر بعبد المزوج ، واستخدامه نهائياً .

فرع : لو قال سيد : بعتكها . قال : بل زوجتنيها وجب تسليمها وتحل له ، ويلزمه الاقل من ثمنها او مهرها ، ويحلف لثمن زائد ، وما أولدها فحر لا ولاء عليه ، ونفقتة عليه كهي ، ولا يردها بعيب ، ولا يفسخ به النكاح ، او إقالة ، ولو ماتت قبل واطىء وقد كسبت ، فليسيد منه قدر ثمنها وبقيته موقوف حتى يصطلحا . وبمده وقد أولدها فحرة ، ويرثها ولدها إن كان ، وإلا وقف الحال .

ولو رجع سيد فصدقه زوج لم يقبل في إسقاط حرية ولد ، واسترجاعها إن صارت أم ولد ويقبل في غيرها من إسقاط ثمن ، ولزوم مهر ، وحكم إماء .

ولو رجع الزوج ثبتت الحرية ولزمه الثمن .



﴿ فصل ﴾

ويحرم وطء في حيض إجماعاً (وبتبعه) كفر مستحله * وفي دبر
عند أكثر أهل العلم، فإن تطاوعا عليه، أو أكرهها ولم يذته فرق بينهما.
قال « الشيخ » : كما يفرق بين الفاجر ومن يفجر به . وكذا عزل
بلا إذن حرة، أو سيد أمة (وبتبعه) ومع ضررها يحرم بلا إذنها، وإن
حرة حامل، وأمة شرط حرية ولدها، لا يحرم بلا إذن * ويعزل
وجوباً بدار حرب إن حرم لا ابتداء النكاح، وإلا ندباً - خلافاً له -
ولها تقييله ولمسه لشهوة ولو نائماً، لا استدخال ذكره بلا إذن،
وله إلزامها، ولو ذمية بغسل من حيض، ونفاس، ونجاسة، وجنابة
مسلمة مكلفة، وبأخذ ما يعاف من شعر وظفر ووسخ، وعليه ثمن الماء
لا بعجن وخبز وطبخ وكنس وطحن ونحوه، وأوجب « الشيخ »
المعروف من مثاها لثله، وتنع من أكل بصل وثوم، وما يعرضها،
وذمية من دخول بيعة وكنيسة وشرب ما يسكرها - لا دونه -
كسامة تعتقد إباحة سير النبيذ، ولا تكره على إفساد صوم وصلاة
وسبت بوطء أو غيره، ولا يشتري لها ولا مته الذمية زنار، بل تخرج
هي تشتري لنفسها نصاً .

﴿ فصل ﴾

ويلزمه وطء في كل ثلث سنة مرة - إن قدر - ومبيت بطلب عند حرة ليلة من أربع ، كأنها واحدة من أربع حرائر ، وأمة من سبع ، كأن معها ثلاث حرائر لكل واحدة ليلتان ولها ليلة ، وله أن ينفرد في البقية بنفسه ، أو مع سريته ، فمن معه حرة انفرد ثلاثاً ، واثنين فثنتين ، وثلاثاً فواحدة ، وأربع فلا . وإن سافر فوق نصف سنة في غير حج أو غزو واجبين أو طلب رزق يحتاج إليه ، فطلبت قدومه ، وراسله الحاكم لزمه ، فإن أبى شيئاً من مبيت أو وطء أو قدوم فرق بينهما بطلبها - ولو قبل دخول - . قيل « لأحمد » في رجل تزوج امرأة يقول : غداً أدخل بها غداً أدخل بها إلى شهر ، هل يجبر على الدخول ؟ قال : أذهب إلى أربعة أشهر ، إن دخل بها وإلا فرق بينهما ، ومن غاب زوجها وتضررت بترك النكاح ، لم تفسخ لذلك .

وُسُن عند وطء قول : « بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا » ^(١) وتقوله المراه أيضاً ، فإن ولد بينهما ولد لم يضره

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنه .

الشیطان أبداً ، وأن يلاعبها قبل الجماع لينهض شهوتها ، وأن يغطي رأسه ، وأن لا يستقبل القبلة ، ويستحب لها اتخاذ خرقة تناولها له بعد فراغه ، وكره مسح ذكره بما مسحت بها ، ووطؤها متجردين ، وإكثار كلام حالته ، ونزعه قبل فراغ شهوتها ، ووطؤها بحيث يراه أو يسمعه غير طفل لا يعقل - ولورضيها - ومباشرتها بحضرة الناس إن كانا مستوري العورة ، وإلا حرم ، وتحديثها بما جرى بينهما ، وحرمة « عبد القادر » لأنه من إفشاء السر ، وإفشاء السر حرام ، ولا يكره نومه معها بلا جماع بحضرة محرم لها ، ولا نخرها حال الجماع ، قال مالك : لا بأس بالنخز عند الجماع ، وأراه سفهاً في غير ذلك . ويعاب على فاعله .

وله الجمع بين وطء نسائه وإمائه بغسل واحد لا في سكن أو مع سرية إلا برضاء الزوجات ، ويقسم لهن إذا في الفراش فلا يحل أن يخص فراش واحدة بالبيتوتة فيه دون فراش الأخرى .



﴿ فصل ﴾

وله منع كل منهن من خروج ولو لزيارة والديها او عيادتهما
او حضور جنازتهما . قال « أحمد » في امرأة لها زوج وأم مريضة :
طاعت زوجها أوجب . ويحرم خروجها بلا إذنه ، أو ضرورة فلا نفقة
هذا إذا قام بحوائجها ، وإلا فتخرج لاتبائها بما كل ونحوه ، ومن
إذنه لها إذا مرض محرمها او مات ، لا غيره من أقاربها ، ولا لزيارة
أبويها ، وليس له منعها من كلامها ، ولا منعها من زيارتها إلا مع ظن
ضرر يعرف بقرائن الحال ، ولا يلزمها طاعتها في نحو فراق وزيرة ،
بل طاعة زوجها أحق ، وله إن خاف خروجها الجس ونحوه إسكانها
بحيث لا يمكنها ، وإن لم تحفظ حبست معه حيث لا محذور ، وإلا ففي
رباط ونحوه ، ومتى كان خروجها مظنة الفاحشة صار حقا لله يجب على
ولي الأمر رعايته . ولا تصح اجارتها الرضاع او خدمة بعد نكاح إلا
بإذنه ، أو له او لعمل في ذمتها . فإن عملته بنفسها او نائبها استحققت
الأجرة ، وتصح قبل عقد وتلزم فلا يملك فسخها ولا منعها من رضاع
ونحوه ، وله الوطء ولو اضر اللبن او المرتضع . ويستمتع بها إذا نام
رضيع ، او اشتغل ، وله منعها من رضاع ولدها من غيره لا منه - ويأتي
في النفقات -

* فصل *

وعلى غير طفل أن يسوي بين زوجاته في قسم فقط ، فلا يجب تسويته بينهما في وطء ودواعيه ، او نفقة ، وعماد القسم الليل والنهار يتبعه ، وعكسه من معيشته بليل كحارس ، وله نهار قسم وله أن يخرج لمعاشه ، وقضاء حقوق الناس ، وما جرت عادة به ، ولصلاة عشاء وفجر . ويكون القسم ليلة وليلة إلا أن يرضين بأكثر ، ولزوجة أمة مع حرة ولو كناية ليلة من ثلاث ، وللبعضة بالحساب ، وإن عتقت أمة في نوبتها او نوبة حرة متأخرة أتم للحره نوبتها على حكم الرق ولا تزداد الأمة شيئاً ، ويطوف بمجنون مأمون وليه ، ويحرم تخصيصه بافاقة ، فلو افاق في نوبة واحدة قضى يوم جنونه للأخرى ، وله أن يأتين ويدعوهن لمحله لا للحل إحداهن ، وأن يأتي بعضاً ويدعوا بعضاً ، ولا يلزم من دعيت إتيان ما لم يكن مسكن مثلاً . ومن امرأتاه ببلدين فعليه المضي للغائبة في نوبتها او يقدمها اليه ، فان امتنعت مع إمكان قدوم سقط حقها من قسم ونفقة ، وكذا من جاءها لقسم فأغلقت الباب دونه أو منعته الاستمتاع بها ، او قالت : لا تدخل علي او لا تبت عندي ،

او ادعت الطلاق ، او امتنعت من سفر معه ، او مبيت .

ويقسم مريض وعنين وخصي كصحيح ، فان شق على المريض أقام
عند إحداهن باذن البواقي او بقرعة ، او يعتزلهن جميعاً . ويقسم لحائض
أو نفساء ومريضة ومعيبة ورتقاء وكتائية ومحرمة وزمنة وميمزة ومجنونة
مأمونة ، ومن آلى او ظاهر منها ، او وطئت بشبهة ، او سافر بها
بقرعة إذا قدم ، ولا قسم لرجعية ، وليس له بدأة في قسم او سفر
باحداهن بلا قرعة إلا برضاهن ورضاه ، ويقضي مع قرعة او رضاهن
ما تعقبه سفرأ وتحالاه من إقامة ، وبدونها جميع غيبته . ومن قرعت
لم يلزمه سفر بها ، ويسافر وحده لا بغيرها ، وإن أبت هي السفر
خيرها ، ولو سافر للقدس مثلاً ثم بداله مصر فله استصحابها ، ومتى
بدأ بواحدة من نسائه بقرعة أولاً لزمه مبيت آتية عند ثانية بلا قرعة ،
حيث لا ثالثة ، وحرم دخوله لغير ذات ليلة فيها إلا لضرورة ، وفي
نهارها إلا لحاجة كعبادة ، فان لم يلبث لم يقض ، وإن لبث او جامع
لزمه قضاء لبث وجماع ، لا قبلة ونحوها من حق الأخرى ، وله قضاء
أول ليل عن آخره ، وليل صيف عن شتاء وعكسهما . ومن ابتقل لبلد
لم يجز أن يستصحب إحداهن والبواقي غيره إلا بقرعة . ومن سافرت
لحاجتها - ولو باذنه - فلا قسم ولا نفقة إلا لحاجته يبعثه لها ، ولو أمة
هبة نوبتها بلا مال لزوج يجعله لمن شاء ، واضرة باذنه ولو أبت موهوب

لها ، وليس له نقله ليلي ليلتها ، وبإل فلا وحققها باق ، ولا رضا زوجها
عنها ، أو غيره جاز كبذل قسم ونفقة ليمسكها ، ويعود حقها بلا
رجوعها ، فمن رجعت ولو في بعض ليلة قسم ، ولا يقضي بمضاً لم يعلم به
إلى فراغها .

﴿ فصل ﴾

تسن تسوية في وطء بين زوجاته ، لأنه أبلغ في العدل ، وفي
قسم بين إيمانه .

ويستمع بهن كيف شاء من تفضيل أو مساواة ندباً ، أو يستمتع
ببعضهن دون بعض ، وعليه أن لا يعضلهن إن لم يرد استمتاعاً بهن
فيفروجهن أو يبيعهن .

﴿ فصل ﴾

ومن تزوج بكرراً أقام عندها سبعمائة ، ثم دار ولم يقض
وتصير آخرهن نوبة ، وثيباً ثلاثاً ، وإن شاءت لا هو سبعمائة فعل وقضى
الكل ، وما زاد على الثلاث إن شاء هو ، وإن شاء معاً فاحتمالان .

وإن زفت اليه امرأتان كره ، وبدأ بالداخلة أولاً

ويقرع للتساوي .

وإن سافر من أقرع ، دخل حق عقد في قسم سفر ، فيقضيه

للأخرى بعد قدومه ، فإن قدم بعد تمام حق عقدها تمه في الحضر ، ثم

قضى للحاضرة حقها .

وإن طلق واحدة وقت قسمها أتم ويقضيه وجوباً متى نكحها ،

ومن قسم لاثنتين من ثلاث ثم تجدد حق رابعة برجوعها في هبة أو

عن نشوز أو بنكاح وفاها حق عقده ، ثم ربع الزمن المستقبل للرابعة

وبقيته للثالثة ، فإذا كمل الحق ابتداء التسوية ، فلو قسم لاثنتين ثلاثين

وظلم الثالثة ، ثم أطاعته الناشزة وأراد القضاء للمظلومة قسم لها ثلاثاً ،

وللناشزة ليلة خمسة أدوار ، فيكمل للمظلومة خمس عشرة ، ويحصل

للناشز خمس . ولو بات ليلة عند إحدى امرأتيه ، ثم نكح ثالثة وفاها

حق عقده ، ثم ليلة للمظلومة ، ثم نصف ليلة للثالثة ، ثم يبتدىء

واختار « الموفق » و « الشارح » : لا يبيت نصفها ، بل ليلة كاملة

لأنه حرج .



* فصل النُزُور *

هو؛ معصيتها إياه فيما يجب عليها، وإذا ظهر منها أمارته بأن منعه الاستمتاع ، أو أجابته متبرمة متكرهة ، أو خرجت بلا إذنه ونحوه وعظها ، فإن رجعت حرم هجر وضرب ، وإلا هجرها في مضجع ما شاء ، وفي كلام ثلاثة أيام لا فوقها ، فإن أصرت ضربها غير شديد عشرة أسواط لا فوقها ، ويتقي الوجه والمواضع المخوفة ، فإن تلفت فلا ضمان ويمنع منها من علم بمنعه حقها حتى يوفيه ، ولا يُسأل لم ضربها . قال « أحمد » : لا ينبغي لأحد أن يسأله ، ولا أبوها لم ضربها ، وله تأديبها على ترك الفرائض . قال « أحمد » : أخشى أن لا يحل للرجل إن يقيم مع امرأة لا تصلي ولا تغتسل من الجنابة ولا تتعلم القرآن . لا تعزيرها في حادث متعلق بحق الله تعالى ، كاتيان المرأة المرأة ، فإن ادعى كل ظلم صاحبه ، أسكنهما حاكم قرب ثقة يشرف عليهما ويكشف حالهما ، كعدالة وإفلاس من خبرة باطنة ويلزمها الحق . فإن تعذر وتشاقا بعث حكيمين ذكرين حرين مكلفين مسلمين عدلين يعرفان الجمع والتفريق ، والأولى من أهليهما يوكلائهما ، لا جبراً في فعل الأصلح من جمع أو تفريق بعوض أو دونه ، وينبغي لهما أن يتويا

الإصلاح لقوله عزّ وجلّ: «إن يريدوا إصلاً يوفق الله بينهما»^(١) وأن
 بلطفاً وينصفاً ويرغباً ويخوفاً، ولا يخصاً بذلك أحدهما دون الآخر،
 وهما وكيلان عن الزوجين، لا يرسلان إلا برضاها وتوكيلها، فيأذن
 الرجل توكيله فيما يراه من طلاق أو إصلاح، وتأذن هي لو كيلها في
 الخلع والصلح على ما يراه، وإن امتنعاً من التوكيل لم يجبرا عليه،
 لكن لا يزال الحاكم يبحث حتى يظهر له من الظالم فيردعه، ولا يصح
 إبراء غير وكيلها في خلع فقط، وإن شرطاً ما لا ينافي نكاحاً لزم وإلا
 فلا، كترك قسماً ونفقة، ولمن رضي العود، ولا ينقطع نظرهما بغيبة
 الزوجين أو أحدهما وينقطع بجنونهما أو أحدهما ونحوهما يبطل الوكالة،
 كحجر لسفه.



(١) سورة النساء، الآية ٣٥

﴿ كتاب الخلع ﴾

هو فراق الزوجة بعوض بألفاظ مخصوصة ، وبإباح لسوء عشرة
ولبغضة خلقه او خلقه وتخشى ان لا تقيم حدود الله في حقه .

وتسن إجابتها حيث أتيح ، الا مع محبته لها ، فيسن صبرها وعدم
اقتدائها ويكره ، ويصح مع استقامة .

ويحرم ولا يصح إن عضلها بمنع حق او ضرب لتختلع .
ويقع رجعيًا بلفظ طلاق او نيته ، وبإباح ذلك مع زناها ، وإن
أدبها لنشوز أو ترك فرض فخالعته لذلك جاز وصح .

ويصح ويلزم ممن يقع طلاقه ، وبذل عوضه ممن يصح تبرعه ،
ولو ممن شهدا بطلاقها وردا ، فيصح : أخلمها على كذا علي او عليها
وأنا ضامن ، ولا يلزمها إن لم تأذن ، وإن لم يضمن حيث سمي العوض
منها لم يصح .

ويصح سؤالها على مال أجنبي بأذنه وبدونه ان ضمنته ، وإلا لم
يصح ، ويقبض العوض زوج حر رشيد ومحجور عليه لقلس ومكاتب ،
وولي صغير وسفيه وسيد قن لام - خلافا لجمع - .

وطلق بنتي وأنت بريء من مهرها ففعل فرجعي ولم يبرأ ولم يرجع
على الأب ، ولا تطلق إن قال : طلقها إن برئت منه ، ولو قال : إن
أبرأتني أنت منه فهي طالق ، فأبرأه لم تطلق ما لم يرد صورة البراءة ،
او يقل طلقها على ألف من مالها ، وعلى الدرك قبتين ويضمن .

وليس لأب صغيرة أن يخالع [من مالها]^(١) ولو لحظ - خلافا
لجمع - ولا لأب صغير ومجنون أو سيدهما أن يخلعا أو يطلقا عنها ، وإن
خالعت على شيء أمة بلا إذن سيد ، أو محجورة لسفه ، أو جنون
لم يصح ولو أذن فيه ولي (ويصح) احتمال وبأذن سيدها وأطلق
فزادت على مهر مثلها فبذمتها لا برقبته ، ولا يبطل إبراء من ادعت
نحو سفه حالته بلا يئنة ويصح من محجور * عليها الفس في ذمتها
وتطالب بعد فكه .



(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ

* فصل *

والخلع فسخ لا ينقص به عدد طلاق حيث وقع بصيغته ، ولم ينو طلاقاً .

وصيغته الصريحة ؛ خلعت وفسخت وفاديت .

وكنايته ؛ بارئتك وأبرأتك وأبتكت .

فمع سؤال وبذل عوض يصح بلانية ، والا فلا بد منها في كناية ، وتعتبر الصيغة منها ، فلا خلع بمجرد بذل مال وقبوله فنه خلعتك ونحوه على كذا ، ومنها قبلت او رضيت ونحوه .

ويصح بكل لغة من أهلها (وبهم) ولو أحسن العربية * لا هزلا او معلقاً كأن قدم زيد او بذلت لي كذا فقد خلعتك .

ويلغو شرط رجعه او خيار في خلع دونه ، ويستحق المسمى فيه ، ولا يقع بمعدية من خلع طلاق ولو وجهت به ، ومن خولع جزءاً منها كنصفها او يدها لم يصح الخلع .

تفصيل : شروط خلع تسع ١ - بذل عوض ٢ - ممن يصح تبرعه وزوج يصح طلاقه ٣ - غير هازلين ٤ - عدم عضلها ان بذلته

٥ - وقوعه بصيغته ٦ - عدم نيته طلاق ٧ - تنجز ٨ - وقوعه
على جميع الزوجة ، ٩ - عدم حيلة - كما يأتي .

﴿ فصل ﴾

ولا يصح الا بموض ، وكره بأكثر مما أتاها ، وهو على محرم
يعلمانه كخمر وخزير كبلا عوض ، فيقع رجعيًا بنية طلاق وان
لم يعلماه (ونجم) او الزوج * كعبد بان حرًا او مستحقًا وعصير
خمرًا صح وله بدله ، وان بان معيبًا فله أرشه او قيمته ويرده .
وان تخالع كافران بمحرم ثم أسلما او أحدهما قبل قبضه ، فلا
شيء له وصح الخلع .

ويصح على رضاع ولده الممين مطلقاً ، وينصرف الحولين او
تتمهما ، وعليه او على كفايته او نفقته ، او سكنى دارها مدة معينة ،
فلو لم تنته حتى أنهدمت ، او جف لبنها ، او ماتت او الولد رجع ببقية
حقه وهو أجرة المثل يوما فيوماً ، ولا يلزمها كفالة بدله او إرضاعه .
ولا يعتبر تقدير نفقة ووصفها ، ويرجع لعرف وعادة .

وللوالد أخذ نفقة منها ، وينفق عليه من عنده غيرها ،

ويصح على نفقة ماضية ومن حامل على نفقة حملها وثسقطان ،
ولو طلب مخالعتها فأبرأتها من نفقة حملها برىء الى فطامه ، فاذا فطمته
فلها طلبه بنفقته (وبنجم) لو مات قبل فطامه فلا شيء عليها *
فرع : أفتى « ابن نصر الله » بعدم وقوع طلاق علق على البراءة من
حقوق الزوجية ونفقة العدة ، لأنه لا تصح البراءة منها الا بعد
وجوبها ، ولا تجب العدة الا بالطلاق .

﴿ فصل ﴾

ويصح الخلع على ما لا يصح مهرأ الجاهلة او غرر ، فلم يخالغ على
ما يئدها او يبيتها من دراهم او متاع ما بهما ، فان لم يكن شيء فله ثلاثة
دراهم او ما يسمى متاعاً .

وعلى ما تحمل شجرتها او أمتها او مافي بطنها ما يحصل ، فان لم
يحصل شيء وجب فيه ، وفيما يجمل مطلقاً كشوب ونحوه مطلق
ما تناوله الاسهم ، وعلى هذا الثوب « الهروي » فبان « مرويأ » ليس
له غيره ، وعلى عبيد فله ثلاثة . ويصح على « هروي » في الذمة ،
ويخير إن أتته « بمروي » بين رده وامساكه .

وقبض عوض خلع وطلاق ، وضمانه وعدمه كبيع ، ولو تواطأ

على ان تهبه ، الصداق ، او تبرئه على ان يخلعها او يطلقها ، فأبرأته ثم
طلق كان بائناً .

وكذا أبرئني وأنا أطلقك ونحو ذلك من العبارات الخاصة
والعامة التي يفهم منها أنه سأل الأبراء على ان يطلقها قاله « الشيخ »
وقال : لو أبرأته براءة لا تتعلق بالطلاق ثم طلقها بعد ذلك فرجعي .

﴿ فصل ﴾

وطلاق على عوض كخلع في إبانة ، فان أعطيتني عبداً فأنت
طالق طلقت بائناً بأي عبد أعطته ولو مدبراً ، او معلقاً عتقه وملكه ،
وإن أعطيتني هذا العبد الحبشي ، او هذا الثوب الهروي فأنت طالق
فأعطته إياه طلقت ، ولا شيء له إن بان معيباً او زنجياً او مروياً ، وان
بان مستحق الدم فقتل فأرش عيبه ، وان خرج وبعضه مغصوباً
او مرهوناً او مكاتباً او حرّاً لم تطلق ، وإن علقته علق
على خمر ونحوه فأعطته فرجعي ، وان أعطيتني ثوباً هروياً فأنت
طالق فأعطته مروياً او هروياً مغصوباً لم تطلق ، وان أعطته هروياً
معيباً طلقت وله مطالبتها بسليم .

وإن ، أو إذا ، أو متى أعطيتني أو أقبضتني الف درهم فأنت طالق

لزم من جهته ، فأني وقت أعطته على صفة يمكنه القبض دراهم توازن
الفا ، ولو مع نقص العدد بانك وملكه وان لم يقبضه ، لا ان أعطته
رهناً بألف او أحواله به او قاصته ونحوه .

وطلقني او أخلعني بألف او على الف او ولك الف ، أو إن
طلقتني او خلعتني فلك الف ، أو أنت بريء منه فقال طلقك او
خالعتك . ولو لم يذكر الألف بانك واستحقه من غالب نقد البلد
إن أجابها على الفور ، ولها الرجوع قبل إجابته .

واجعل أمري بيدي ولك عبدي هذا ، ففعل ملك العبد
والتصرف فيه ولو قبل اختيارها ، وتختار متى شاءت ما لم يظاً أو يرجع
فان فعل رجعت بالعوض .

واذا جاء رأس الشهر فأمرك بيدك ملك ابطال هذه الصفة
قال أحمد : ولو جعلت له الف درهم على ان يخيّرهما فاختارت الزوج لا
يرد شيئاً .

وطلقني بدينار فطلقها ثم ارتدت وقع ولزمها ، وإن ارتدت
ثم طلقها وكان قبل دخوله لم يقع ، وبعده يوقف الامر ، فان أسلمت
قبل انقضاء العدة وقع ، وإلا فلا .

❖ فصل ❖

من سئل الخلع على شيء فطلق أو خلع ، ونوى الطلاق لم يستحقه ووقع رجعيًا ، ومن سئل الطلاق فخلع لم يصح .

وظلني أو طلقها بألف إلى شهر أو بعد شهر لم يستحقه إلا بطلاقها بعده ، ومن الآن إلى شهر لم يستحقه إلا بطلاقها قبله . وظلني به على أن تطلق ضرتي ، أو على أن لا تطلقها صح الشرط والعوض ، وإن لم يف فله الأقل منه ومن المهر .

وظلني واحدة بألف أو على ألف أو ولك ألف ونحوه فطلق أكثر استحقه ، ولو أجاب بآنت طالق وطالق وطالق بآنت بالاولى ، وإن ذكر الألف عقب الثانية بآنت بها ، والاولى رجعية وانغت الثالثة ، وإن ذكره عقبها طلقت ثلاثاً .

وظلني ثلاثاً أو مائة بألف ، وطلق أقل من ثلاث ولم ينو الثلاث لم يستحق شيئاً ، وإن لم يكن بقي من الثلاث إلا ما أوقعه ، ولو لم تعلم استحق الألف ، فإن قال والحالة هذه أنت طالق طلقتين الاولى بألف والثانية بغير شيء . وقعت الاولى فقط واستحق الألف ، وإن

قال: الاولى بغير شيء وقعت وحدها ، ولم يستحق شيئاً وتمت الثلاث ،
وإن قال إحداها بألف لزمها الألف .

وأنت طالق ثلاثاً بألف ، فقالت قبلت واحدة بألف او بألفين
وقع الطلاق [ثلاثاً]^(١) واستحق الألف .

وقبلت بخمسمائة او واحدة من الثلاث بثلاث الألف لم يقع .

وأنت طالق طلقين إحداها بألف وقعت بها واحدة ووقعت
الآخرى بقبولها . ولو قال : امرأتاه طلقنا بألف . فطلق واحدة بانت
بقسطها ، ولو قالته إحداها فرجعي ولا شيء له ، (وبنعم) لو طلقها
بائناً وعلى السائلة الألف إلا إن وكلتها الأخرى *

وأنتا طالقتان بألف فقبلت واحدة طلقت بقسطها .

وأنتا طالقتا بألف ان شئتما فقالتا لفظا شئنا ، ولو تراخى او رجع
وإحدهما غير رشيدة ، وقع بها رجعيّاً ولا شيء عليها ، وبالرشيدة بائناً
بقسطها من الألف .

وأنت طالق وعليك الف او علي الف او بالف فقبلت بالمجلس
بانت واستحقه ، والا وقع رجعيّاً ولا ينقلب بائناً ان بذلته به بعد
ردها ويصح رجوعه قبل قبولها .

(١) ما بين الفوسين في الكويبية فقط .

* فصل *

إذا خالعه في مرض موتها فله الأقل من العوض أو إرثه منها، وإن طلقها في مرض موته ثم وصى أو أقر لها بزائد عن إرثها لم تستحق الزائد، وإن خالعه أو حابها فن رأس المال.

ومن صح خله صح توكيله ووكالته فية، من حر وعبد وذكر وأنثى ومسلم وكافر ومحجور عليه ورشيد، فن وكل في خلع إمرأته وأطلق فخالع بائقص من مهرها صح، وضمن النقض، وإن عين له العوض فنقص منه لم يصح الخلع، وإن زاد من وكالته وأطلقت على مهرها، أو من عينت له العوض صح الخلع ولزمته الزيادة، وإن خالف جنساً أو حلولا أو نقد البلد لم يصح، إلا وكيلاً حلولا فاجل (وينبه) أو وكيلاً مؤجلاً فعجل *

ولو وكلا واحداً تولى طرفي العقد كنكاح، ولا يسقط ما بين متخالعين من حقوق نكاح أو غيره بسكوت عنها، فلا تسقط متعة مفوضة، ولا نفقة عدة حامل، ولا بقية ما خولع على بعضه.

فرع: يحرم الخلع حيلة لاسقاط عین الطلاق (وينبه) أو تعاليقه * ولا يصح خلافاً «للعناية» و«الحاوي»

وفي « وأضح ابن عقيل » يستحب إعلام المستفتي بمذهب غيره ،
إن كان أهلاً للرخصة كطالب التخلص من الربا ، فيدله على من
يرى التحيل للخلاص منه ، واتطلع معه بعدم وقوع الطلاق . وجأؤوا
أحمد بفتوى فلم تكن على مذهبه ، فقال : عليكم بحلقة المدنيين .

* فصل *

إذا قالت خالعتك بألف فأنكرته ، أو قالت إنما خالعتك غيري
بانت وتحلف لني العوض ، وإن أقرت وقالت ضمنة غيري ، أو في
ذمته قال بل في ذمتك لزمها ، فإن اختلفا في قدر عوضه أو عينه أو صفته
أو تأجيله فقولها ، وإن علق طلاقها أو عتقه [بصفة]^(١) ثم أبانها ، ولو
بالثلاث - خلافاً للجماعة - ثم تزوجها أو اشتراها ، فوجدت الصفة طلقت
وعتق ، ولو كانت وجدت حال بينونها أو خروجه عن ملكه وكذا
الحكم ، ولو قال إن بنت مني ثم تزوجتك فأنت طالق فبانت
ثم تزوجها .



(١) ما بين القوسين سقط من نسخة الأصل

﴿ كتاب الطلاق ﴾

هو حل قيد النكاح او بعضه ، ويحرم في نحو حيض ، ويجب على
مولى لم يف بعد تربص مدة التربص ، ويكره بلا حاجة ، ويباح عندها ،
ويسن لتضرر بنكاح وبتركها نحو صلاة وعفة ولا يمكنه إجبارها ،
وعنه يجب لتركها عفة ، ولتفريطها في حقوق الله .

قال : الشيخ اذا كانت تزني يفارقها ، والا كان ديوثاً .

وله عضلها في هذه الحال والتضييق عليها لتقتدي منه ، وهي كهو
فيسن أن تختلع إن ترك حقاً لله تعالى .

ولا يجب طاعة ابويه ولو عدلين في طلاق او منع من تزويج .
ولا يصح الا من زوج مميزاً يعقله بأن يعلم أن زوجته تبين منه
ومن وكيله وحاكم على مولى .

وتعتبر إرادة لفظ الطلاق لمعناه ، فلا طلاق لفقيه يكرره وحاك
ولو عن نفسه ، ويكره قاصد دفع الاكراه ، ولا من سبق على لسانه ،
ولا من نائم ، او زائل عقله مجنون او إغماء او برسام او نشاف او
سكر بجامد كبنج وحشيش .

ويقع ممن أفاق من جنون أو إغماء فذكر أنه طلق، ومن غضب أو شرب طوعاً عالمًا مسكرًا مائماً بلا حاجة غصة، ولو خلط في كلامه أو سقط تمييزه بين الأشياء^(١)، ويؤاخذ بسائر أقواله وكل فعل يعتبر له العقل فيما عليه، كإقرار وقذف وظهار وإيلاء وسرقة وزنا وبيع وشراء ووقف وعارية وقبض أمانة وإسلام وردة.

لا فيما له، كوقوف وطواف وسعي وصوم وصلاة. قال جماعة: لا تصح عبادة السكران. وقال «أحمد»: لا تقبل صلاته أربعين يوماً حتى يتوب^(٢) [للخبر].

(١) اختار شيخ الاسلام وغيره عدم وقوعه، وفي الاختيارات: لا يقع طلاق السكران ولو بسكر محرم، وهو رواية عن الامام أحمد: اختارها ابو بكر. ونقل الميموني عن احمد: الرجوع عما سواها. وفي «الانصاف» بعد أن ذكر الروایتين نقل عن الزركشي قوله: ولا يخفى أن أدلة هذا الرواية أظهر... ونقل ابو طالب: الذي لا يأمر بالطلاق إنما أتى خصلة واحدة، والذي يأمر أتى باثنتين؛ حرمها عليه، وأباحها لغيره.

(٢) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ. والحديث روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً»، فان تاب تاب الله عليه... «رواه الترمذي وحسنه، وكذا الحاكم. ومثله عن أبي هريرة عند أحمد.

ولا يقع من مكروه شرب ولم يأثم - بخلاف مكروه على يسير
فشرب كثير أولاً ممن أكره ظلماً لا بحق كفي فاسد، وإيلا م بمقوبة،
او إخراج من دياره ، او تهديد له ، او لولده وفي « الفروع » ويتوجه
او لوالده . وفي « القواعد الأصولية » . ويتوجه تعديته إلى كل من
يشق عليه مشقة عظيمة من والد وزوجة وصديق . من قادر بسلطنته
او تغلب ، كلص بقتل ، او قطع طرف ، او ضرب او حبس أو أخذ
مال يضره كثيراً في الكل وظن إيقاعه ، ولا يمكن دفعه بنحو هرب
واختفاء فطلق تبعاً لقوله ، بل يجب طلاقه إن هدد به بقتل او قطع طرف
وظنه منه ، ومكروه من سحر ليطلق إذا بلغ به السحر إلى أن لا يعلم
ما يقول ، قاله « الشيخ » .

وضرب يسير ليس باكره ، إلا لذي مروءة على وجه يكون
إخراقاً وشهرة قاله « الموفق » و « الشارح » .

ولا يكون الشتم والاخراق وأخذ المال اليسير إكراهاً .
وينبغي لمكروه^(١) التأويل ، فان قصد إيقاعه دون دفع إكراه ، او
أكره على طلاق معينة فطلق غيرها ، او طلاق فطلق أكثر وقع ،
لا إن أكره على مبهمة فطلق معينة او ترك التأويل ولو بلا عذر .

(١) بفتح الراء .

وإكراه على نحو عتق ويمين كعلى طلاق ، ويقع بائناً ، ولا
يستحق عوض سئل عليه في نكاح قيل بصحته ، كبلأولي ، أو شهادة
فاسق ، ونكاح محلل ، وشغار ، وعدة زنا ، ولا يراها مطلق^(١) .
ولا يكون بدعيًا في حيض لا خلع خلوه عن العوض ، ولا في
باطل إجماعاً ، ولا في نكاح فضولي قبل إجازته ، ويصح عتق في شراء
فاسد (وينهم) احتمال ويجزى في كفارة وصداق *



(١) أي قاله بعض الأئمة . وفي الانصاف ٤٤٣/٨ : كلام الامام أحمد
- رحمه الله - محمول على ما أعتقد صحة النكاح ، إما باجتهاد أو تقليد .

* فصل *

ومن صحح طلاقه صح تو كيله فيه، ويوكله ولو امرأة، ولو كيل لم يحد له حد أن يطلق متى شاء، لا وقت بدعة ويقع، ولا أكثر من واحدة، إلا أن يجعله له بلفظ او نية، ولا يملك باطلاق تعليقاً، فإن علقه لم يقع .

ومن وكل في ثلاث فوحد ، او واحدة فثلاث فواحدة، وإن وكل اثنين لم ينفرد أحدهما إلا باذن، وإن وكلا في ثلاث فطلق أحدهما أكثر من الآخر وقع ما اجتماعا عليه ، وطلق نفسك كان لها ذلك متراخياً كوكيل ، وببطل برجوع ، ولا تملك به أكثر من واحدة إلا أن يجعله لها، وتملك الثلاث في طلاقك بيدك ووكلتك فيه (و بنجم) احتمال لا قوله ذلك لو كيل * وإن خير وكيله ، او زوجته من ثلاث ما كانا اثنتين فأقل .

ووجب على نبينا صلى الله عليه وسلم تحخير نسائه .



﴿ باب ستة الطلاق وبدعته ﴾

السنة لمريده؛ إيقاع واحدة في طهر لم يصبها فيه، ثم يدعها بلا تطليق حتى تنقضي عدتها، إلا في طهر متعقب لرجعة من طلاق في حيض فبدعة (ويتبعه) وليس بحرام لقوله الآتي أمسكها ندباً حتى تحيض، وإلا لكان أمسكها وجوباً لثلا يقع في الحرام * زاد في «الترغيب» ويلزمه وطؤها، وإن طلق مدخولاً بها في حيض، أو نفاس، أو طهر وطئ فيه ولم يستب حملها، أو علق على أكلها ونحوه، مما يعلم وقوعه حالها فبدعة محرم ويقع.

وتسن رجعتها ويجب إمساكها حتى تطهر، فإذا طهرت أمسكها ندباً حتى تحيض حيضة أخرى.

ويحرم إيقاع ثلاث ولو بكلمات في طهر لم يصبها فيه، أو أطهار لا بعد رجعة أو عقد.

ولا سنة ولا بدعة في وقت أو عدد لغير مدخول بها وبين حملها، وصغيرة وآيسة، فلو قال لاحداهن: أنت طالق للسنة، أو للبدعة طلقت في الحال، وللجنة طلقة، وللبدعة طلقة وقعتا، ويدين في غير آيسة إذا قال: أردت إذا صارت من أهل ذلك ويقبل حكماً، ولمن لها

سنة وبدعة إن قاله فواحدة في الحال ، والأخرى في ضد حالها إذا .
وللسنة فقط في طهر لم يبطأ فيه يقع في الحال ، وفي حيض إذا
طهرت ، وفي طهر وطىء فيه إذا طهرت من الحيضة المستقبلية ، فلو
أولج في آخرها ، واتصل بأول الطهر ، أو أولج مع أول الطهر لم يقع
في ذلك الطهر أيضاً .

وللبدعة في حيض أو طهر وطىء فيه يقع في الحال ، وإن لم يبطأ
فيه ، فإذا حاضت أو وطئها وينزع في الحال ، إن كان ثلاثاً ، فإن بقي
حد عالم ، وعزر غيره (وينعم) لا حد للخلاف في وقوعه ثلاثاً دفعة
- كما يأتي - *

وأنت طالق ثلاثاً للسنة تطلق الأولى في طهر لم يبطأ فيه ، والثانية
طاهرة بعد رجعة أو عقد ، وكذا الثالثة ، واختار جمع تطلق ثلاثاً في
طهر لم يصبها فيه ، ونص عليه .

وطالق ثلاثاً للسنة والبدعة نصفين ، أو لم يقل نصفين ، أو قال
بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة وقع إذن اثنتان ، والثالثة في ضد حالها إذن .
فلو قال : أردت تأخر اثنتين قبل حكماً ، ولو قال : طلقتين للسنة ،
وواحدة للبدعة ، أو عكس فعلى ما قال .

وأنت طالق في كل قرء طلاقاً لم تطلق حتى تحيض ، فتطلق في
كل حيضة طلاقاً ، إلا غير مدخول بها فتبين بواحدة .

﴿ فصل ﴾

وأنت طالق أحسن طلاق ، أو أجمله ، أو أقربه ، أو أعدله ، أو أكمله ، أو أفضله ، أو أتمه ، أو أسنه ، أو طلقة سنية ، أو جليلة ونحوه للسنة ، أو أقبحه أو أسمجه ، أو أفحشه ، أو أردأه ونحوه للبدعة ، إلا أن ينوي أحسن أحوالك أو أقبحها أن تكوني مطلقة فيقع في الحال .
ولو قال: نويت بأحسنه زمن بدعة شبهه بخلقها الحسن ، أو بأقبحه زمن سنة قبح عشرتها ، أو عن أحسنه ونحوه ، أردت طلاق البدعة ، أو عن أقبحه ونحوه أردت طلاق السنة دين ، وقبل حكماً في الأغلاظ فقط .

وطالق طلقة حسنة أو قبيحة ، أو طالق في الحال للسنة وهي حائض ، أو في الحال للبدعة في طهر لم يطأها فيه تطلق في الحال .
وأنت طالق للسنة إن كان الطلاق يقع عليك للسنة ، وهي في زمن السنة طلقت ، وإلا انحلت الصفة ولم يقع بحال ، وإن عكس وكانت في زمن البدعة وقع ، وإلا لم يقع بحال .
فرع : يباح خلع وطلاق زمن بدعة بسؤال الزوجة لا الاجني .

* باب صريح الطلاق وكنايته *

الصريح : هو ما لا يحتمل غيره من كل شيء .
والكناية ؛ ما يحتمل غيره ويدل على معنى الصريح .
وصريحه لفظ طلاق وما تصرف منه ، غير أمر ومضارع ،
ومطلقة اسم فاعل فيقع من مصرح ولو هازلاً ، او لاعباً ، او فتح تاء
أنت او لم ينوه .

قال « الشيخ » : وهذه الصيغ إنشاء من حيث إنها تثبت الحكم
وبها تم ، وإخبار لدلالاتها على المعنى الذي في النفس .
وإن أراد ظاهراً او نحوه ، فسبق لسانه ، او طالقاً من وثاق ، او
من زوج كان قبله وادعى ذلك ، او قال : أردت إن قت قتر كرت
الشرط ، او قال : إن قت ، ثم قال : أردت إن قعدت او نحوه قتر كته ،
ولم أرد طلاقاً دين ، ولم يقبل حكماً ، فان صرح في لفظه بالوثاق فقال :
طلقتك من وثاقي او من وثاق لم يقع (وينبغي) وكذا علي الطلاق
من ذراعي ونحوه إن قصده ابتداء * .

ومن قيل له أطلقت امرأتك قال : نعم وأراد الكذب طلقت
وإن قال : قد كان بعض ذلك وأراد الايقاع وقع ، او التعليق قبل .

وأخليتها ونحوه قال : نعم فكناية ، وكذا ليس لي امرأة أو لا امرأة لي ، أو قيل له ألك امرأة قال لا .

وإن قيل لعالم بالنحو : ألم تطلق امرأتك ؟ فقال : نعم لم تطلق ، وإن قال : بلى طلقت . ومن شهد عليه باقرار بطلاق ثلاث ، ثم أفتى بأنه لا شيء عليه ، لم يؤخذ باقراره لمعرفة مستنده ، ويقبل قوله يمينه ، إن مستنده في إقراره ذلك إن كان ممن يحمله مثله .

وإن أخرج زوجته من دارها ، أو لطمها ، أو أطعمها ، أو سقاها ، أو ألبسها ، أو قبلها ونحوه وقال : هذا طلاقك طلقت ، فلو فسر به بمحتمل كأن نوى أن هذا سبب طلاقك قبل حكماً .

وإن قال : كلما قلت لي شيئاً ولم أقل لك مثله فأنت طالق فقالت له : أنت أو أنت طالق فقال مثله طلقت ، ولو علقه ، ولو نوى بقوله السابق في وقت كذا ومكان كذا تخصص (وبنهم) لو لم يقصد لفظه لمعناه بل مجرد المحاكاة ، دين واحتمل وقبل حكماً * وأفتى « ابن جرير الطبري » لا يقع إذا علقه كأن قال لها : أنت طالق ثلاثاً إن أنا طلقتك . واستحسنه « ابن عقيل » وقال : لو فتح التاء تخلص .

ومن طلق أو ظاهر من زوجته ثم قال عقبه لضررتها : شركتك ،

او أنت شريكها ، او مثلاً ، او كهي ، فصريح فيها (وينهم) وكذا
عتق * .

ويقع بأنت طالق لشيء او ليس بشيء ، او لا يلزمك او طلقة
لا تقع عليك او لا ينقص بها عدد الطلاق ، لا بأنت طالق او لا او
طالق واحدة او لا ، وهو العطف المغير .

وإن كتب صريح طلاقها بما يبين ، بخلافه باصبعه على نحو
وسادة وقع ، لأنها صريحة فيه (وينهم) وكذا نحو عتق وأنه لو نسخ
كتاباً فيه لفظ طلاق زوجته لم يقع إلا إن نواه * فلو قال : لم أرد إلا
تجويد خطي ، او غم أهلي ، او قرأ ما كتبه وقال : لم أقصد إلا القراءة
قبل حكماً .

ويقع بأشارة من أخرس فقط ، فلو لم يفهمها إلا بعض فكناية ،
وتأويله مع صريح كمع نطق .

ويقع ممن لم تبلغه الدعوة ، وصريحه بلسان المعجم « بهشتم »
فمن قاله عارفاً معناه وقع ما نواه ، فان زاد « بسيار » فثلاث ، وإن أتى به ،
او بصريح طلاق ، او عتق من لم يعرف معناه لم يقع ولو نوى موجهه .

﴿ فصل ﴾

وكنائبه نومان : ظاهرة ؛ وهي ستة عشر وهي : أنت خلية ، وبرية
وبائن وبنة ، وبئلة ، وأنت حرة ، وأنت الحرج ، وحبلك على غاربك ،
وتزوجي من شئت ، وحملت للأزواج ، ولا سبيل ، او لا سلطان لي
عليك ، وأعقتك ، وغطى شعرك ، وتقنعي ، وأمرك بيدك - ويأتي - .
والخفية عشرون ، وهي : اخرجي ، واذهي ، وذوقي ، وتجبرعي
وخليتك ، وأنت مخلاة ، وأنت واحدة ولست لي بامرأة ، واعتدي ،
واستبرئي ، واعتزلي وشبهه ، والحق بأهلك . ولا حاجة لي فيك ، وما
بقي شيء ، وأغناك الله ، وإن الله قد طلقك ، والله قد أراحك مني ،
وجرى القلم . ولفظ فراق وسراح وما تصرف منها ، غير ما استشي
من لفظ الصريح .

(وبنعم) ومنها ألفاظ الخلع الستة ، ولست لي امرأة ونحو ما مر ،
وإنه يصح عد طلاق المكره منها * وعد « ابن عقيل » وكذا فرق
الله بيني وبينك في الدنيا والآخرة . وقال « الشيخ » : في إن أبرأني
فأنت طالق ، فقالت : أبرأك الله مما تدعي النساء على الرجال ، فظن أنه
يبرأ فطلق ، قال : يبرأ .

ونظير ذلك إن الله قد باعك ، او قد أقالك ونحو ذلك .

ولا يقع بكناية ولو ظاهرة إلا بنية مقارنة للفظ ، ولا تشتط حال خصومة ، او غضب ، او سؤال طلاقها ، فلو لم يرده او أراد غيره إذن دين ، ولم يقبل حكماً (وينبغي) إلا مع قرينة ، كغط شعرك لمكشوفته * ويقع بظاهرة ثلاث ، وان نوى واحدة .

وكان « أحمد » يكره الفتيا في الكنايات الظاهرة مع ميله الى أنها ثلاث .

وبخفية رجعية في مدخول بها ، فان نوى أكثر وقع ، وقوله أنا طالق او بأن ، او حرام او بريء او زاد منك ، لغو .

وكلي واشربي واقعدي واقربي وبارك الله عليك ، وأنت مليحة ، او قبيحة ونحوه لغو ، لا يقع به طلاق وإن نواه .

وأنت او الحل ، او ما أحل الله عليه حرام ظهار ولو نوى طلاقاً كنية بأنت علي كظهر أمي .

وإن قاله محرمة بحيض ونحوه ونوى أنها محرمة به فلو .

وعليه الحرام ، او يلزمه الحرام ، او الحرام يلزمه مع نية او قرينة ظهار - كما يأتي - وإلا فلو .

وما أحل الله علي حرام أعني به الطلاق ، يقع ثلاثاً ، وأعني به طلاقاً يقع واحدة .

وأنت علي حرام ونوى كحرمتك على غيري فكطلاق .
 وفراشه عليه حرام إن نوى إمرأته فظهار ، لو فراشه فيمين ، وهو
 عليه كالميتة والدم والخمر ، يقع ما نواه من طلاق وظهار ويمين فان لم ينو
 شيئاً فظهار .
 ومن قال حلفت بالطلاق وكذب وفعل ما حلف دين ،
 ولزمه حكماً .

﴿ فصل ﴾

وأمرك بيدك كناية ظاهرة تملك بها ثلاثاً ، ولو قال لم أرد إلا
 واحدة .
 واختاري نفسك خفية ليس لها أن تطلق بها ، ولا بطلقي نفسك
 أكثر من واحدة ما لم ينو أكثر ، ولها أن تطلق نفسها متى شاءت ما
 لم يحد لها حداً ، أو بطلاً أو يفسخ أو تردهي .
 ولا يقع بقولها أنت طالق ، أو مني طالق ، أو طلقتك أو أنا
 طالق ، بل : بطلقت نفسي أو أنا منك طالق ، واختاري نفسك ،
 يختص بالمجاس ، ما لم يشغلا بقاطع من شيء ، أو ركوب ، أو تشاغل

بكلّام ، بخلاف ما لو قعدا او كانت في صلاة فأتمتها او أكلت ، او سبحت يسيراً ، او قالت : بسم الله ، او ادع لي شهوداً .

ويصح جعله لها بعده ، ويجعل كبودونه ، واختاري نفسك غداً ، فردته في اليوم الأول بطل كله ، فان قال : اختاري نفسك اليوم ، واختاري نفسك غداً ، فردته في اليوم الاول لم يبطل الثاني .

ويقع بكنائنها مع نية ولو جعله لها بصريح ، وكذا وكييل ، ولا يقع بقولها اخترت بنية حتى تقول : نفسي ، او أبوي ، او الأزواج ، او لا تدخل علي .

ومتى اختلفا في نية فقول موقع ، وفي رجوع فقول زوج ، ولو بعد إيقاع - خلافاً لجماعة - (وينبغي) ما لم تتصل بأزواج *
وكذا دعوى عتقه ، ورهنه ، وبيعه بعد تصرف وكييل ما لم تقم يئنة .

ووهبتك او ملكتك لاهلك ، او لنفسك ، فمع قبول يقع رجعيه ، وإلا فأنقذ كبعتها .

وتعتبر نية واهب وموهوب ويقع ألقاها ، وإن نوى بوهبتك او أمرك بيدك ، او اختاري نفسك ، الطلاق في الحال وقع .

فرع : من طلق في قلبه لم يقع ، وإن تلفظ به او حرك لسانه وقع ولو لم يسمعه ، بخلاف قراءة في صلاة ، ومميز كبالفين فيما تقدم .

﴿ باب ما يختلف به عدد الطلاق ﴾

ويعتبر بالرجال فيملك حر ومبعض ثلاثاً ولو زوجي أمة وعبد ،
ولو طراً رقه او معه حرة اثنتين ، فان طلق حر اثنتين ثم رق ملك
الثالثة ، فان طلق واحدة ثم رق ملك أخرى .

ولو علق عبد الثلاث بشرط فوجد بعد عتقه وقعت ، وان علقها
بعتقه فعتق لغت الثالثة ، ولو عتق بعد طلاقة ملك تمام الثلاث ، وبعد
طلقتين لم يملك ثالثة .

وقوله أنت الطلاق ، او يلزمني ، او لازم لي ، او علي ونحوه
صريح منجزاً او معلقاً او محلوفاً به .

(وينبغي) أن من قال علي الطلاق وسكت يقع ، ما لم يقل أردت
الحلف ثم أمسكت * ويقع به واحدة ما لم ينو أكثر ، فمن معه عدد
وتم نية ، او سبب يقتضي تعميماً ، أو تخصيصاً عمل به ، وإلا وقع بكل
واحدة طلاقة .

وأنت طالق ونوى ثلاثاً فثلاث ، كنية الثلاث بأن طالق طلاقاً .

وأنت طالق واحدة ، او واحدة بائنة ، او واحدة بة فرجعية ،
في مدخول بها ، ولو نوى أكثر .

(وينبغي) وكذا طالق طالقة تملكين بها نفسك واحتمل وطلاقاً
تملكين به نفسك الثلاث في مدخول بها *

وأنت طالق واحدة ثلاثاً ، او ثلاثاً واحدة ، او طالق بائناً ، او
طالق البتة ، او بلا رجعة ثلاث (وينبغي) احتمال في مدخول بها *
وأنت طالق هكذا وأشار بثلاث أصابع ثلاث ، وان أراد
المقبوضتين ، ويصدق في إرادتهما فثنتان ، وإن لم يقل هكذا فواحدة .
ومن أوقع طالقة ، ثم قال : جعلتها ثلاثاً ، ولم ينو استئناف طلاق
بعدها فواحدة ، وإن قال : واحدة ، بل هذه ثلاثاً طلقت واحدة
والاخرى ثلاثاً .

وإن قال : هذه ، لا بل هذه ، او أنت طالق ، لا بل أنت طالق .
او قال : هذه المطلقة ، بل هذه طالقنا .

وهذه بل هذه ، بل هذه ، بل هذه ، طلق الأربع .
وإن قال : هذه ، او هذه ، وهذه وقع في الثالثة وإحدى الاولين
تتميز بقرعة ، كهذه او هذه ، بل هذه .

وإن : قال هذه ، وهذه ، او هذه ، وقع بالاولى وإحدى
الآخرين ، كهذه بل هذه او هذه . وطلقت هذه ، وهذه ، او هذه ،

وهذه ، فالظاهر أنه طلق اثنتين لا يعلمان ، كطلقت هاتين أو هاتين ،
فإن عين عمل به ، فإن قال : إنما شككت في الثانية والاخرين طلقت
الاولى ، وبقي الشك في الثلاث .

وطلقت هذه أو هاتين ، أخذ بالتعيين ، ولو بعد موت إحداها ،
وليس له وطيء قبل تعيين في كل موضع يقبل فيه .

وطالق كل الطلاق أو أكثره ، أو جميعه ، أو منتهاه ، أو غايته ،
أو أقصاه ، أو عدد الحصى ، أو القطر ، أو الرمل ، أو الريح ، أو
التراب ، أو الماء ، أو الزيت ، أو العسل ، أو يامائة طالق ، فثلاث
ولو نوى واحدة . وكذا كآلف ونحوه ، فلو نوى كآلف في صعوبتها
قبل حكماً .

وأشده ، أو أغلظه ، أو أطوله ، أو أعرضه ، أو أكبره ، أو ملء
البيت ، أو ملء الدنيا ، أو مثل الجبل ، أو عظمه ونحوه ، فطلقة ، وإن لم ينو
أكثر ، ومن طلقة إلى ثلاث فائنتان ، وطلقة في اثنتين ، ولو نوى
مع اثنتين فثلاث . وإن نوى موجبه عند الحساب ، ويعرفه
أولا فائنتان ، وإن لم ينو شيئاً وقع من حاسب طلقتان ، ومن
غيره طلقة .

وأنت طالق على مذهب السنة ، والشيعة ، واليهود ، والنصارى
أو على سائر المذاهب فواحدة .

فرع : أوقع « الشيخ » من ثلاث ظلمات مجموعة ، أو متفرقة قبل رجعة طلقة واحدة ، وقال : لا نعلم أحداً فرق بين الصورتين ، وكان « المجد » يفتي به أحياناً ، واختاره « ابن القيم » وكثير من أتباعه ^(١) .

(١) وهذا هو المعمول به في المحاكم المصرية والسورية والأردنية والمغربية منذ سنوات ، وإن لأستاذنا الجليل العلامة الشيخ محمد بهجة البيطار بحثاً مفيداً في الطلاق يخص فيه أقوال شيخ الاسلام « ابن تيمية » وتلميذه الامام « ابن القيم » نشره في مجلة المجمع العلمي — بدمشق — ننقل فيما يلي القسم الأخير منه :

﴿ الطلاق في الاسلام ﴾

إن لشيخ الاسلام في الطلاق الشرعي والبدعي كلاماً يطول ، ولشرحه في كتب « ابن القيم » حواش وذيول ، وحسبنا أن نشير الى مراجعه ، فهي مطبوعة متداولة ، وفيها من حقائق التنزيل والتأويل ما يضمن سلامة الأسر ، بل سعادة البشر ، لو رعوا هذه النصوص حق رعايتها ، ولم يستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير . وكتب الشيخين قد أشبعت هذا الموضوع بحثاً واستدلالاً ، ولم تدع للمبتدعة فيه شبهة ولا مقالاً . بل أوردت جميع مقالاتهم وأثبت عليها نقضاً وإبطالاً . وإنك لتجد هذه المباحث السابغة ، والحجج البالغة ، في الجزأين — الثالث والرابع — من فتاوى شيخ الاسلام ، والاغاثين — الكبرى والصغرى — لتلميذه ابن القيم ، وله أيضاً سبع طويل في كتابه « زاد المعاد » وفي تهذيبه لسنن أبي داود . واليك نبذاً قصيرة منها كلها .

قال شيخ الاسلام في فتاويه : إن الأصل بقاء النكاح ، ولا يقوم دليل شرعى على زواله بالطلاق المحرم ، بل النصوص والأصول : تقتضي خلاف ذلك ، ولو غلط الأيمان التي شرع الله فيها الكفارة بما غلط ، ولو قصد أن لا =

﴿ فصل ﴾

وجزء طلقة كهي ، فأنت طالق نصف ، أو ثلث ، أو سدس طلقة ، أو نصف ، أو ثلث ، وسدس طلقة ، أو نصف طلقة ، ثلث طلقة ،

= يحث فيها بحال ، فذلك لا يغير شرع الله ، وأيمان الخالفين لا يغير شرع الله . وقال (ج ٣ ص ٣١) والمرأة إذا أبغضت الرجل كان لها أن تفتدي نفسها منه . وهذا الخلع تبين به المرأة ، فلا يحل له أن يتزوجها بعده إلا برضاها ، وليس هو كالطلاق المجرد ، فان ذلك الخلع هو الفروقة بعوض ، فمتى فارقتها بعوض فهي مقتدية لنفسها به ، وهو خالع لها بأي لفظ كانت . وذلك أن الاعتبار بتقاصد العقود وحقاتها ، لا باللفظ وحده . فما كان خلعاً فهو خلع بأي لفظ كان . وما كان طلاقاً فهو طلاق بأي لفظ كان . وما كان يميناً فهو يمين ، وما كان إيلاء فهو إيلاء ، وما كان ظهاراً فهو ظهار . والله تعالى ذكر في كتابه : الطلاق ، واليمين ، والظهار ، والإيلاء ، والافتداء - وهو الخلع - وجعل لكل واحد حكماً . فيجب أن نعرف حدود ما أنزل الله على رسوله ، وندخل في الطلاق ما كان طلاقاً ، وفي اليمين ما كان يميناً . انتهى باختصار .

وفي (ج ٣ ص ٣٣ و ٣٤) : إن كتاب الله قد بين أن الطلاق بعد الدخول لا يكون إلا رجعيّاً ، وليس في كتاب الله طلاق بائن إلا قبل الدخول . ولو قال : أنت عليّ كظهر أمي ، وقصد به الطلاق : فان هذا لا يقع به الطلاق عند عامة العلماء . وفي ذلك أنزل الله القرآن ؛ فانهم كانوا يعدّون الظهار طلاقاً ، والإيلاء طلاقاً ، ورفع الله ذلك كله ، وجعل في الظهار =

سدس طلقة . او نصف ، او ثلث ، او سدس ، او ربع ، او ثمن
طلقتين فواحدة .

= الكفارة الكبرى وجعل الایلاء ميمناً يتربص فيه الرجل أربعة أشهر ، فاما
أن يمك بمعروف ، او يسرح باحسان . وكل يمين يحلف عليها المسلمون من
أيمانهم : ففيها كفارة يمين ، كما دل عليه الكتاب والسنة .

وفي (ج ٣ ص ٢٤٦) من « زاد المعاد » : وأجمع المسلمون على وقوع
الطلاق الذي أذن الله فيه وأباحه ، إذا كان من مكلف مختار عالم بمدلول اللفظ ،
قاصد له . واختلفوا في وقوع المحرم من ذلك . ونحن نذكر المسألتين تحريراً
وتقريراً ، كما ذكرناهما تصويراً .

وفيه « أن رسول الله ﷺ أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات
جميعاً ، فقام غضبان : ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم » وإسناده
على شرط مسلم . ١٥

قال البخاري في صحيحه : باب الطلاق في الاغلاق ، والسكران والمجنون
وأمرهما ، والغلط والنسيان في الطلاق ، والشك ، لقول النبي ﷺ « إنا
الأعمال بالنيات ، وإنا لكل امرئ ما نوى » الى قوله : وقال عثمان « ليس
للمجنون ولا سكران طلاق » . وقال ابن عباس : « طلاق السكران
والمستكرة ليس بجائز » . ١٥

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» : وذهب الى عدم وقوع طلاق
السكران أيضاً : عثمان ، وأبو الشعثاء ، وعطاء ، وطاوس ، وعكرمة ،
وعمر بن عبدالعزيز ، والقاسم . وذكره ابن أبي شعبة عنهم بأسانيد صحيحة .
وبه قال ربيعة والليث واسحق والمزني . واختاره الطحاوي .

وفي أعلام الموقعين (ج ٣ ص ٣٣٢) - بعد أن ذكر من ذهب الى
القول بعدم نفوذ طلاق السكران من الحنفية والشافعية - قال : والصحيح =

وأنصفي طلقتين ، أو ثلاثة أنصاف ، أو أربعة أثلاث ، أو خمسة
أرباع طلقة ونحوه فائنتان ، وثلاثة أنصاف طلقتين ، أو أربعة أثلاث ،
= أنه لا عبرة بأقواله : من طلاق ولاعتاق ، ولا بيع ، ولا هبة ، ولا وقف ،
ولا إسلام ، ولا ردة ولا إقرار ، لبضعة عشر دليلاً . ثم فصل القول في
ذلك كله تفصيلاً .

ومن زاد المعاد (ج ٤ ص ٢٨٠) وأما طلاق الاغلاق : فقد قال الامام
أحمد في رواية حنبل : وحديث عائشة رضي الله عنها «سمعت النبي ﷺ يقول :
لا طلاق ولا عتاق في إغلاق » يعني : الغضب .

قال شيخنا - يعني ابن تيمية - وحقيقة الاغلاق : أن يُغلق على الرجل
قلبه فلا يقصد الكلام ، ولا يعلم به ، كانه انغلق عليه قصده وإرادته اه .
قلت : قال أبو العباس المبرد : الغلق ؛ ضيق الصدر ، وقلة الصبر ، بحيث
لا يجد له مخلصاً .

قال شيخنا : ويدخل في ذلك : طلاق المكروه والمجنون ، ومن زال عقله
لسكر أو غضب ، وكل من لا قصد له ، ولا معرفة له بما قال . اه
وفي أعلام الموقعين : الخروج الأول : أن يكون المطلق أو الخالف زائل
العقل إما مجنون ، أو إغماء ، أو شرب دواء ، أو وسوسة . وهذا الخروج
مجمع عليه بين الأمة . اه باختصار قليل .

ثم قال : الخروج الخامس : أن يفعل المحلوف عليه ذاهلاً ، أو ناسياً أو
مخطئاً أو جاهلاً ، أو مكروهاً ، أو متأولاً ، أو معتقداً أنه لا يحنث به - تقليداً
لمن أفتاه بذلك - أو مغلوباً على عقله ، أو ظناً منه أن امرأته طلقت ، فيفعل
المحلوف عليه بناء على أن المرأة اجنبية ، فلا يؤثر فعل المحلوف عليه في
طلاقها شيئاً . اه .

وفي فتاوى شيخ الاسلام : ولا يقع طلاق المكروه ، والاكره يحصل =

او خمسة أرباع طائقتين ونحوه ، او نصف طلقة ، وثلاث طلقة ، وسدس طلقة ونحوه فتلاث .

ونصف طلقة ، وثلاث الطلقة ، وسدس الطلقة ، او نصف طلقة وثلاثها وسدسها ، فواحدة .

وأنت طالق طلقة ، او نصف طلقة ، او طالق ، او ربع طالق فكما مر .

= إما بالتهديد ، او بأن يغلب على ظنه أنه يضره في نفسه او ماله .
وفي (ج ٣ ص ١٥٢) : ومن حلف بالطلاق كاذباً يعلم كذب نفسه ، لا تطلق زوجته ، ولا يلزمه كفارة يمين .

وقال أيضاً : ومن علق الطلاق على شرط او التزمه ، لا يقصد من ذلك إلا الخض او المنع : فانه يجوز فيه كفارة يمين إن حث .

وفي (ج ٤ ص ١١٢) : ولو حلف بالثلاث ، فقال : الطلاق يلزمي ثلاثاً لأفعلن كذا : فكان طائفة من السلف والخلف من أصحاب مالك وأحمد بن حنبل وداود وغيرهم يفتون بأنه لا يقع به الثلاث . لكن منهم من يوقع به واحدة . وهذا منقول عن الصحابة والتابعين ، وغيرهم في التنجيز ، فضلاً عن التعليق واليمين . وهذا قول من اتبعهم على ذلك من أصحاب مالك وأحمد وداود في التنجيز والتعليق والحلف .

وفي (ص ١١٦) : الثاني صيغة قسم ، كقوله : الطلاق يلزمي لأفعلن كذا ، او لا أفعل كذا : فهذا يمين باتفاق أهل اللغة ، واتفاق طوائف الفقهاء ، واتفاق العامة ، واتفاق أهل الأرض . اهـ^(١)

^(١) الترقيم الوارد في النقل من « زاد المعاد » وفق طبعة أنصار السنة .

ولأربع أوقعت بينكن ، او عليكن طلقة ، او اثنتين ، او ثلاثاً ،
 او أربعاً ، او لم يقل أوقعت ، وقع بكل طلقة .
 وخمساً او ستاً او سبعاً او ثمانية وقع بكل اثنتان .
 وتسماً فأكثر ، او طلقة وطلقة وطلقة وقع ثلاث ، كطلقتكن
 ثلاثاً ، ولو في غير مدخول بها .

وطلقة فطالقة او ثم طلقة بانت بالأولى .
 ونصفك ونحوه ، او بعضك ، أو جزء منك ، او دمك ، او
 حياتك ، او يدك ، او أصبعك طالق ولها يد ، او أصبع طلقت .
 وشعرك ، او ظفرك ، او سنك ، او ريقك ، او دمعك ، او لبنك ،
 او منيك ، او روحك ، او حملك ، او سمك ، او بصرك ، او سوادك ،
 او يياضك ، او طولك ، او قصرك ، او يدك - ولا يد لها - طالق .
 او إن قتت فهي طالق فقامت وقد قطعت لم تطلق .
 وعق وظهار وحرام في ذلك كطلاق .



* فصل *

المدخول بها تطلق ثلاثاً بأنت طالق ، أنت طالق أنت طالق إلا أن ينوي بتكراره تأكيداً متصلاً أو إفهاماً فواحدة ، وإن أكد أولى بثلاثة لم يقبل ، وبها أو ثانية بثلاثة قبل ، وإن أطلق التأكيد فواحدة .

وأنت طالق طالق طالق فواحدة ، ما لم ينو أكثر ، وطالق وطالق وطالق فثلاث معاً ولو لم يدخل بها ، ويقبل حكماً تأكيداً ثانية بثلاثة ، لا أولى بثانية ، وكذا ألفاء وشم ، وإن غاير الحروف لم يقبل للمغايرة ، ويقبل حكماً تأكيداً ثانية بثلاثة [لا أولى بثانية ، في أنت مطلقة]^(١) أنت مسرحة ، أنت مفارقة ، إلا مع واوٍ أو فاءٍ أو شم ، وإن أتى بشرط أو استثناء أو صفة عقب جملة اختص بها ، بخلاف معطوف ومعطوف عليه ، فيرجع للكل .

وأنت طالق ، لا بل أنت طالق ؛ فواحدة ، أو أنت طالق ، بل أنت طالق فاثنتان .

وأنت طالق فطالق ، أو شم ، أو بل طالق ، أو طلقة ، بل

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ

طالقتين ، او بل طلقة [أو طلقة] ^(١) قبلها طلقة ، ولم يرد في نكاح ،
او من زوج قبل ذلك ويقبل حكماً إن كان وجد أو بعد طلقة أو
بعدها طلقة ولم يرد سيوقعها ويقبل حكماً فائنتان ، إلا غير مدخول
بها فتبين بالأولى .

وأنت طالق طلقة معها طلقة ، او مع طلقة ، او فوقها طلقة ، او
فوق طلقة أو تحتها ، او تحت طلقة ، فائنتان ، ولو غير مدخول بها .
ومعلق في هذا كمنجز ، فان قت فانت طالق وطالق وطالق ، او
آخر الشرط ، او كرره ثلاثاً بالجزاء ، او فانت طالق طلقة معها
طلقتان ، او مع طالقتين [فقامت] ^(٢) ، فثلاث ولو غير مدخول بها
(وينبغي) إلا في تكرره مع جزء فواحدة * .

وإن قت فانت طالق فطالق ، او ثم طالق [فقامت] ^(٣) فائنتان إن
دخل بها ، وإلا فواحدة .

وإن قصد الزوج إفهاماً أو تأكيداً في مكرر مع جزء (وينبغي)
أو غير مكرر * فواحدة .

قال «الشيخ» فيمن قال : الطلاق يلزمه وكرره ، لأفعل كذا ،
لا يقع أكثر من واحدة إذا لم ينو .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ

﴿ باب الاستثناء في الطلاق ﴾

وهو إخراج بعض الجملة بإِلا ، أو إحدى أخواتها ، من متكلم واحد . وشرط فيه اتصال معتاد لفظاً أو حكماً ، كانقطاعه بنحو تنفس أو سعال [أو نية قبل تمام مستثنى منه - وقطع جمع - وبمده]^(١) قبل فراغه ، واختاره « الشيخ » و « ابن القيم » .

وكذا شرط ملحق ، وعطف مغيّر ، ونحو أنت طالق أمس .
ويصح في نصف فأقل من ، مطلقات وطلقات ، وإقرار ، فأنت طالق اثنتين إِلا طلقة ، يقع طلقة ، وثلاثاً إِلا طلقة ، أو ثلاثاً إِلا اثنتين إِلا طلقة ، أو إِلا واحدة إِلا واحدة ، أو إِلا واحدة وإِلا واحدة ، وطلقة واثنتين إِلا طلقة ، أو أربعاً إِلا اثنتين ، يقع اثنتان .

وثلاثاً إِلا ثلاثاً ، أو الاثنتين [أو إِلا جزء]^(٢) طلقة ، كنصف ، وتلت ، أو إِلا ثلاثاً إِلا واحدة ، أو خمساً أو أربعاً إِلا ثلاثاً ، أو إِلا واحدة ، أو طالق وطالق وطالق إِلا واحدة ، ودَيْنَ إِنْ أَرَادَ المجموع .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

أو إلا طالقاً ، أو اثنتين وطلقة إلا طلقة ، أو اثنتين ونصف إلا
 طلقة ، أو اثنتين واثنتين إلا اثنتين ، أو إلا واحدة ، يقع الثلاث .
 ونساؤه الأربعة طوالق ، واستثنى واحدة بقلبه طلقن حكماً .
 وإن لم يقل الأربع لم تطلق المستثناة .
 وإن استثنى بقلبه من سألته طلاقها دين ، ولم يقبل حكماً .
 وإن قالت طلق نساءك ، فقال : نساؤه طوالق ، طلقت ، ما لم يستثنها
 لفظاً ، ونية يدين .
 فرع : قولهم الاستثناء يرجع لما يملكه ، والمعطف بالواو ويصير
 الجملتين واحدة ، ليس على إطلاقه .



﴿ باب الطلاق في الماضي والمستقبل ﴾

إذا قال : أنت طالق أمس ، او قبل أن أتزوجك ، ونوى وقوعه إذن وقع ، وإلا لم يقع .

ولو لم يقل : أردت أن زوجاً قبلي طلقها ونحوه - خلافاً له - .

او مات ، او جن ، او أُخرس ، قبل العلم بمراده ، وأنت طالق اليوم إذا جاء غد لغو (وينهم) او أمس آخر الشهر [ما لم ينو البذل ، ومن أمس فافرار]^(١) * وأنت طالق ثلاثاً قبل قدوم زيد بشهر ، فلها النفقة ، ولا يبطأ .

فإن قدم قبل مضيه ، او معه لم يقع ، وإن قدم بعد شهر وجزء تطلق فيه ، تبين وقوعه ، وأن وطأه يحرم ، ولها المهر ، ولا يرجع بالنفقة .

وإن خالها بعد التعليق بيوم ، وقدم بعد شهر ويومين ، صح الخلع (وينهم) غير حيلة * وبطل الطلاق ، وعكسها بعد شهر وساعة وحيث لم يقع الخلع رجعت بفوض ، إلا الرجعية فيصح خلعها .

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

وكذا حكم قبل موتي بشهر .

ولا إرث لبائن لعدم تهمة محققة (وينبغي) لأنه لا يعلم من يموت أولاً، وإنه ما لم تكن في مرض موته وطال إلى شهر * وإن مت فأنت طالق قبله بشهر ونحوه لم يصح، ولا تطلق إن قال: بعد موتي، أو معه . وإن قال: يوم موتي طلقت أوله، وقبل موتي يقع في الحال، وقيل موتي قبله بيسير، وكذا قبل أو قبيل قدوم زيد، وأطول كما حياة طالق، فبموت إحداها، إلا اليمين يقع بالأخرى .

وإن تزوج أمة أبيه، ثم قال: إذا مات أبي، أو اشتريتك، فأنت طالق، ومات أبوه، أو اشتراها طلقت . ولو قال: إن ملكتك فأنت طالق، فمات أبوه، أو اشتراها، لم تطلق .

ولو كانت مدبرة، في إن مات أبي، فمات، وقع الطلاق والعق معاً، إن خرجت من الثلث (وينبغي) وإلا طلقت، وانفسخ برجعي، وحرّم وطؤها .



﴿ فصل ﴾

ويستعمل نحو طلاق وعتق استعمال القسم ، ويجعل جواب القسم جوابه في غير المستحيل ، وإن علقه بفعل مستحيل عادة ، كأن طالق ، إن أو لا صعدت السماء ، أو شاء الميت ، أو البهيمة ، أو طرت ، أو قلبت الحجر ذهباً ، أو التين عنباً ، أو مستحيل لذاته ، كان رددت أمس أو جمعت بين الضدين ، أو شربت ماء الكوز ، ولا ماء فيه ، لم تطلق ، كحلقه بالله عليه .

وإن علقه على نفيه ، كانت طالق ، لا شربن ماء الكوز ، وإن لم أشربه ، ولا ماء فيه ، أو لا صعدن السماء ، أو إن لم أصعدها ، أو لا طلعت الشمس ، أو لا قتلن فلاناً ، فإذا هو ميت ، علمه أو لا ، أو لا طيرن ، أو إن لم أطر ونحوه ، وقع في الحال .
وعتق وظهار وحرام ونذر ويعين بالله كطلاق .

فرعٌ : اختار « الشيخ » لا وقوع في الحلف بنحو طلاق وعتق ، بل كفارة يمين ، وقيل ولا كفارة ، وقال : إن نحو زوجتي طالق ، وعبدي حر ، إيقاع إجماعاً . وكذا علي صيام شهر ، أو

عتق رقبة ، او الحلُّ عليّ حرام ، او أنت كظهر أمي .
ونحو عليّ الطلاق ، او العتق ، او تلزمني ، لأفعلن كذا ،
او لا فعلت حلف .

ونحو أنت طالق ، او حر ، إن فعلت كذا ، ونحوه إن كان
غرضه الايقاع عند الشرط ، فتعليق ، وإن كان غرضه الحث على الفعل ،
او المنع منه فحلف .

قال : فالخلف ما فيه حث ، او منع ، والطلاق إليه أكره .
والخالف هو الملتزم ما يكره وقوعه عند المخالفة . بخلاف نحو إن
زيت فأنت طالق ، قاصد وقوعه بالزنا ، لكون طلاقها أحب اليه من
بقائها معه زانية .



﴿ فصل في الطهارة في زمن مستقبل ﴾

إذا قال : أنت طالق غداً ، او يوم كذا ، وقع بأولهما كبأول جزء من دار حلف لا تدخلها . ولا يدين ، ولا يقبل حكماً : إن قال : أردت آخرهما . وفي غدٍ ، او في رجب ، يقع بأولهما . وله وطء قبل وقوع .

واليوم ، او في هذا الشهر ، ونحوه ، يقع في الحال . فان قال : أردت في آخر هذه الأوقات ، او يوم كذا ، دين ، وقبل حكماً . وأنت طالق اليوم ، وغداً وبعد غد ، او في اليوم وفي غدٍ وفي بعده ، فواحدة في الأولى ، كقوله كل يوم ، وثلاث في الثانية كقوله في كل يوم .

وأنت طالق اليوم إن لم أطلقك اليوم ، أو أسقط اليوم الأخير ، أو الأول ، ولم يطلقها في يومه وقع بآخره .

وأنت طالق يوم يقدم زيد ، يقع يوم قدومه مختاراً من أوله ، ولو ماتا غدوة ، وقدم بعد موتها من ذلك اليوم . ولا يقع إذا قدم به ميتاً او مكرهاً ، ولو ممن لم يعتنع يمينه إلا بنية ، ولا إذا قدم ليلاً مع نيته نهاراً ، وإلا طلقت .

وأنت طالق في غد إذا قدم زيد ، فمات قبل قدومه ، لم تطلق ،
وإلا فعقب قدومه .

وأنت طالق في شهر رمضان إن قدم زيد ، فقدم فيه ، طلقت
من أوله

وأنت طالق اليوم غداً ، فواحدة في الحال ، فان نوى في كل
يوم ، او بعض طلقة اليوم ، وبعضها غداً فائنتان . وإن نوى بعضها
اليوم ، وبقيتها غداً ، فواحدة .

وأنت طالق من اليوم إلى سنة ، طلقت في الحال ، ما لم يرد إن عقد
الصفة من اليوم ، ووقوعه بعد سنة ، فلا يقع إلا بعدها . وطالق الى
شهر ، او حول ، او الشهر او الحول ، ونحوه يقع بمضيه ، إلا أن
ينوي وقوعه إذا فقع ، كبعد مكة او اليها ، ولم ينو بلوغها .

وأنت طالق في أول الشهر ، او في غرته ، او رأسه ، او استقباله ،
او بحيمته ، او الى هلاله ، فبدخوله . وفي آخره او انقضائه او انسلاخه
او نفاذه او مضيه ، ففي آخر جزء منه .

وفي أول آخره ، فبفجر آخر يوم منه . ويحرم وطؤه في تاسع
عشرين . وفي آخر أوله ، فبفجر أول يوم منه .

واذا مضى يوم فمات طالق ، فان كان نهائياً وقع ، إذا عاد النهار الى
مثل وقته ، وإن كان ايلاً ، فبغروب شمس الغد .

واذا مضت سنة ، فبمضي إثني عشر شهراً بالأهلة ، ويكمل ما حلف في أثنائه بالعدد . واذا مضت السنة ، فبانسلاخ ذي الحجة . واذا مضى شهر ، فبمضي ثلاثين يوماً . واذا مضى الشهر فبانسلاخه . وأنت طالق كل يوم طلقة ، وكان تلفظه نهائياً ، وقع إذاً طلقة ، والثانية بفجر اليوم الثاني ، وكذا الثالثة .

وإن قال : في مجيء ثلاثة أيام ، ففي أول الثالث . وأنت طالق في كل سنة طلقة ، تقع الأولى في الحال ، والثانية في أول المحرم ، وكذا الثالثة ، إن كانت في عصمته .

ولو بانث حتى [مضت] ^(١) الثالثة ثم تزوجها ، لم يقعا ، ولا يقال بعود الصفة ، ولو نكحها في الثانية أو الثالثة ، طلقت عقبه . وإن قال فيها ، وفي اذا مضت السنة [أردت بالسنة] ^(٢) إثني عشر شهراً دين ، وقبل حكماً . وإن قال : أردت كون ابتداء [آخر] ^(٣) السنين المحرم ، دين ولم يقبل حكماً .

فرع : لو قال : أنت طالق بشهر قبل ما [قبل] ^(٤) قبله رمضان ، طلقت بذی الحجة ، وبشهر بعد ما [بعد] ^(٥) بعده رمضان ، طلقت بمجادی الآخرة . ويتفرع منها مسائل أخر .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

* باب تعليق الطلاق بـشروط *

وهو ترتيب شيء غير حاصل، على شيء حاصل أو غير حاصل، بأن
أو إحدى أخواتها .

ويصح مع تقدم شرط وتأخره، بصريح، وبكناية مع قصد
(وبنهم) أو قرينة * ولا يضر فصل بين شرط وجوابه بكلام منتظم،
كأنت طالق يازانية إن قت، ويقطعه نحو سكوت، وتسبيح .
وأنت طالق مريضة، رفعا ونصبا وجرا ووقفاً، يقع بمرضاها .
ومن وأي المضافة إلى الشخص، يقتضيان عموم ضميرها، فاعلاً
أو مفعولاً .

ولا يصح إلا من زوج، أو وكيله فإن تزوجت، أو عين، ولو
عتيقته، فهي طالق، لم يقع بتزوجها - خلافاً للمالك وأبي حنيفة -
وإن قت فأنت طالق، وهي أجنبية، فتزوجها، ثم قامت، لم يقع كحلفه
لا فعلت كذا، فلم تبق له زوجة، ثم تزوج أخرى، وفعل .

ويقع ما علق زوج بوجود شرط لا قبله، ولو قال عجلته، ما لم
يرد تمجيل طلاق غيره، فيقع . وإذا وجد الشرط وقع أيضاً،

وإن قال سبق لساني بالشرط ولم أرد ، وقع حلالاً .
 وأنت طالق ثم قال : أردت إن قت ، دين فقط .
 ولا يبطل شرط إلا إن مات أحدهما قبل وجوده ، أو استحالة
 وجوده فيبطل ، وتسقط اليمين .

﴿ فصل ﴾

وأدوات الشرط المستعملة غالباً في نحو طلاق وعتاق ست ، إن
 ومتى ، وإذا ، ومن ، وأي ، وكلما ، وهي وحدها للتكرار ، وكلها ومهما
 بلا لم (وينبغي) أو ناف غيرها * [للتراخي] (وينبغي) ولا يتصور هنا نية أو
 قرينة بل لا بد من وجود الشرط ^(١) * بلا نية قولها ، وقرينته للتراخي .
 وعليه فأنت طالق إن قت ، ونيته فوراً ، فقامت بعد تراخ لم تطلق . ومع
 لم للفور . إلا أن مع عدم نية فوراً ، وقرينته . فان ، أو إذا ، أو متى ، أو
 مهما ، أو من ، أو أيتكن قامت فطالق ، وقع بقيام . ولا يقع بتكرره
 إلا مع كلما . ولو قن ، أو أقام الأربعة ، في أيتكن ، أو من قامت ،
 أو أقمها طلقن كلهن . وعلى قياسه من ضربك ، أو ضربته ، فجر .
 وأيتكن لم أطأ اليوم ، فضراتها طوالق ، ولم يطأ ، طلقن ثلاثاً ثلاثاً .

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

وإن وطىء واحدة، فثلاث، بعدم وطء ضرتها، وهن اثنتان [اثنتان]^(١)
وإن وطىء اثنتين، فاثنتان اثنتان، وهما واحدة واحدة. وإن وطىء
ثلاثاً، وقع بالموطوءات فقط واحدة واحدة، وإن وطىء الأربع برىء
في الجميع، وإن أطلق تقيد بالعمر (وينجم) ضعف هذا، أو إنه إذا مضى
زمن يمكن وطوئن فيه ولم يظاً طلقن، إذا اي اقترنت بلم، فتكون
للفور وكما يأتي في أيتكن لم أطلقها * وكلما أكلت رمانة فأنت طالق
وكلما أكلت نصف رمانة فأنت طالق، فأكلت ولا نية رمانة، أي
جميع حبها، فثلاث، ولو كان بدل كلما أداة غيرها فاثنتان.

وإن علقه على صفات، فاجتمعن في عين، كأن رأيت رجلاً
فأنت طالق، وإن رأيت [أسود فأنت طالق]. وإن رأيت فقيهاً
فأنت طالق^(٢)، فرأت رجلاً أسود فقيها طلقت ثلاثاً (وينجم)
احتمال لا إن كرر رجلاً في الحالات الثلاث *

وإن لم أطلقك فأنت أو ضرتك طالق، ولا نية،
أو قرينة فور، فمات أحدهما، وقع إذا بقي من حياة الميت ما لا يتسع
لإيقاعه (وينجم) لا بمجرد موت الضرة - خلافاً لظاهرهما - ولا يرث
بائناً وترثه.

وإن نوى وقتاً، أو قامت قرينة بفور، تعلق به. ومتى لم، أو إذا

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ.

لم ، او أي وقت لم أطلقك فأنت طالق ، وأيتكن لم ، او من لم أطلقها ،
 فهي طالق ، فضى زمن يمكن إيقاعه فيه ، ولم يفعل طلقت . او طلقن
 وكلما لم أطلقك فأنت طالق ، فضى ما يمكن إيقاع ثلاث مرتبة فيه ،
 ولم يطلقها طلقت ثلاثاً ، إن دخل بها ، وإلا بانت بالأولى (وينبع)
 ولا يتصور أن يطأها بعقد نكاح ، إن قلنا هنا بعود الصفة * .

﴿ فصل ﴾

وإن قال عايي : أن قت (بفتح الهمزة) فشرط كنية من عارف
 أن معناه التعليل . فان لم ينو الشرط ، او قال : أنت طالق طالق إذا
 قت ، او إن قت ، طلقت في الحال ، لكن إن كان وجدت العلة . ولذلك
 أفتى « ابن عقيل في فنونه » فيمن قيل له : زنت امرأتك ، فقال : هي
 طالق ، ثم تبين أنها لم تزني ، لم تطلق .

وجعل السبب كالشرط اللفظي وأولى .

وإن او لو قت ، وأنت طالق طلقت حالاً . لأن الواو ليست
 جواباً ، فان قال : أردته ، او أن قيامها وطلاقها شرطان لشيء آخر ، ثم
 أمسكت ، دين ، وقبل حكماً .

وأنت طالق لو قمت [كأن قمت] ^(١)، وإن دخلت الدار فأنت طالق،
وإن دخلت ضرتك، فدخلت الأولى طلقت لا الأخرى بدخولها .
فإن أراد جعل الثاني شرطاً لطلاقها أيضاً، طلقت اثنتين . وإن
أراد أن دخول الثانية شرط لطلاقها، فعلى ما أراد .

وإن دخلت هذه فأنت طالق، لم تطلق إلا بدخولها .
وإن قمت، أو إن قعدت، أو إن قمت متى قعدت، أو أقعدت
إذا أقمت، أو متى قمت، أو إن قعدت إن قمت فأنت طالق، لم تطلق
حتى تقوم ثم تقعد . وإن عكس ذلك لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم .
وكذا أنت طالق، إن أكلت إذا لبست، أو إن أكلت إذا لبست،
أو إن أكلت متى لبست، لم تطلق حتى تلبس ثم تأكل (ويسمى
اعتراض الشرط) . [على الشرط] ^(١) وأنت طالق إن قمت وقعدت،
أو لا قمت وقعدت، تطلق بوجودهما ولا ترتيب (وبنحوه) لو أراد قبل
حكماً * وطالق إن قمت أو قعدت، أو إن قمت وإن قعدت أو لا
قمت ولا قعدت تطلق بوجود أحدهما . وإن أعطيتك إن وعدتك
إن سألتني، فأنت طالق، لم تطلق حتى تسأله، ثم يعدها ثم يعطيها .
وكلما أجنبت [ثلاثاً] ^(١)، فإن أو اغتسلت من حمام فأنت طالق،
فأجنبت ثلاثاً واغتسل مرة فيه فطلقة . ويقع ثلاثاً مع فعل لم يتردد

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

مع كل جنابة ، كوت زيد ، وقدمه ، ككلما أجنب ، وقدم زيد فأنت طالق ، فأجنبت ثلاثاً ، وقدم زيد .

فرع : لو أسقط ألفاء من جزء متأخر فكبقائها ، فإن أراد وقوعه حالاً وقع .

﴿ فصل في تعاقب بالحضى ﴾

إذا قال : إذا حضت فأنت طالق ، يقع بأوله حين ترى الدم ، إن تبين حيضاً ، بأن بلغ يوماً وليلة ، ولو من مبتدأة ، وإلا لم يقع .
ويقع في إذا حضت حيضة بانقطاعه . ولا يحتسب بحيضة علق فيها . وكلما حضت ، أو زاد حيضة ، تفرغ عدتها بآخر حيضة رابعة .
وطلاقه في حيضة ثانية غير بدعي (ويتبر) ما لم يراجعها * وإذا حضت نصف حيضة فأنت طالق ، فإذا مضت حيضة مستقرة تبين وقوعه لنصفها ، أو حاضت سبعة أيام ونصفاً .

ومتى ادعت حيضاً ، وأنكر فقولها بلا عين - خلافاً له - كان أضرمت بغضي فأنت طالق ، وادعته ، لا في ولادة ، إن لم يقر بالحمل ، أو تشهد النساء ، ولا في قيام ونحوه ، ولو أقر به طلقت ولو أنكرته .
وإذا طهرت فأنت طالق ، وهي حائض ، فإذا انقطع الدم (ويتبر)

ولو في أثناء الحيض حيث لانية* وإلا فإذا طهرت من حيضة مستقبلة .
 وإذا حضت فأنت وضررتك طالقان ، فقالت حضت وكذبها
 طلق وحدها . وإن حضمتا فأنتما طالقان ، وادعاه فصدقها ، طلقنا ،
 وإن أكذبها لم تطلقا ، وإن أكذب إحداها طلق وحدها .
 وإن قاله لأربع ، فقد علق طلاق كل واحدة منهن على حيض
 الأربع ، فإذا ادعيته وصدقهن ، طلقن كلهن ، وإن صدق ثلاثاً ،
 طلق المكدبة . وإن صدق دون ثلاث ، لم يقع شيء . وإن قال : كلما
 حاضت احدا كن [أو أيتكن حاضت]^(١) فضراتها طوالق ، فادعيته
 وصدقهن ، طلقن ثلاثاً ثلاثاً . وإن صدق واحدة ، لم تطلق ، وطلق
 ضراتها [طلقة]^(١) ، وإن صدق اثنتين ، طلقنا طلقة طلقة ،
 والمكذبتان اثنتين اثنتين ، وإن صدق ثلاثاً ، طلقن اثنتين اثنتين ،
 والمكدبة ثلاثاً .

وإن حضمتا حيضة ، طلق كل واحدة بشروعها في الحيض .



(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

﴿ فصل في تلبئة بالحمل والولادة ﴾

إذا قال : ان كنت حاملاً فأنت طالق ، فبانت حاملاً زمن حلف ، وقع منه بأن تلده حياً لدون ستة أشهر ، ولدون أربع سنين ، ولم يطأ وفوقها او وطىء بعد حلف ، وولدت لستة أشهر فأكثر من أول وطئه ، لم تطلق وان لم تكوني حاملاً فبالعكس (وينجم) لا لو وطىء بعده ، وأتت به لدون أربع سنين من وطئه الاول *

ويحرم وطء بأن قبل استبراء فيهما ، وقبل زوال رية ، او ظهور حمل ، فان لم تكوني حاملاً ويحصل بحیضة موجودة او مستقبلية ، او ماضية لم يطأ بعدها . وإن ، أو اذا ، حملت ، لم يقع إلا بتجدد (وينجم) احتمال ، وكذا ان دخلت الحمام ونحوه وهي فيه * ولا يطؤ ان كان وطىء في طهر خلفه قبل حيض ، ولا أكثر من مرة كل طهر .

وان كنت حاملاً بذکر فطلقة ، وبأثنی فطقتین ، فولدت ذکرین ، فطلقة ، وأثنی مع ذکر فأكثر ، فثلاث (وبینه) وخثنی منفرد کذکر * وان قال . ان کان حمالک ، او مافی بطنک ، فولدتها لم تطلق ولو أسقط ما طلقت ثلاثاً .

وما علق على ولادة ، يقع بالقاء ما تصير به أمة أم ولد . وان
ولدت ذكراً فطلقة ، وأثنى فائنتين ، فثلاث بعمية وان سبق أحدهما
بدون ستة أشهر ، وقع ما علق به ، وبانت بالثاني ، ولم تطلق به ، ما لم
يكن راجعها ، كانت طالق مع انقضاء عدتك ، وبسته أشهر فأكثر
(و بنهم) أو أقل حيث وطئ بينهما ، فثلاث * (١)

ومتى أشكل سابق فطلقة ييقن ، ويلغو ما زاد ، ولا فرق بين
من تلده حياً أو ميتاً .

وإن كان أول ما تلدين ذكراً ، فطلقة وأثنى فائنتين ، فلا شيء
بعمية . وان ولدت ذكراً ، أو اثنتين ، أو حين أو ميتين ، فأنت
طالق ، فلا حنث بذكر وأثنى ، أحدهما فقط حي .
وكلما ولدت أو زاد ولداً ، فأنت طالق ، فولدت ثلاثاً معاً ، فثلاث
ومتعاقبين ، طلقت باول وثان ، وبانت بثالث لانقضاء عدة به . وان
ولدت اثنتين ، وزاد للسنة ، فطلقة بطهر من نفاسها ، ثم أخرى بعد
طهر من حيضة .

(١) هذا الاتجاه اختلفت النسخ في تحديد نهايته فبعضها بعد كلمة أقل
وبعضها حيث وضعناه .

﴿ فصل في تعاقب الطلاق ﴾

إذا قال : ان طلقتك فأنت طالق ، ثم أوقعه بائناً ، لم يقع ما علق ، كعلق على خلع . وان أوقعه رجعيّاً ، أو علقه بقيامها ، ثم بوقوع طلاقها ، فقامت وقع اثنتان . وان علقه بقيامها [ثم بطلاقها] ^(١) ، أو إيقاعه منه لها ، فقامت فواحدة . وان علقه بقيامها ، ثم بطلاقها فقامت ، فاثنتان .

وان طلقتك فأنت طالق ، ثم قال : ان وقع عليك طلاقي فأنت طالق ، ثم نجزه رجعيّاً ، فثلاث . فلو قال : اردت ان طلقتك طلقت ، ولم أرد عقد صفة ، دين ، ولم يقبل حكماً .

وكلما طلقتك ، أو أوقعت عليك طلاقي ، فأنت طالق ، ثم قال : انت طالق فاثنتين ، وكلما وقع عليك طلاقي فأنت طالق ، ثم وقع مباشرة أو سبب فثلاث ، ان وقعت الأولى والثانية رجعيتين .

ومن علق الثلاث بتطليق يملك فيه الرجعة ، ثم طلق واحدة ، وقع الثلاث . وكلما أو ان وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثاً ، ثم قال أنت طالق ، وقع ما نجزه ، وتمة الثلاث مما علق - خلافاً لابن

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

عقيل - ويلغو قوله قبله - خلافاً لابن سريج - وجماعة قالوا: لا تطلق
أبداً . وتسمى «السريجية» ويقع بمن لم يدخل بها المنجزة فقط .
وان وطئتكَ وطأً مباحاً ، او ان ظهرت منك ، او ان راجعتك ،
فأنت طالق قبله ثلاثاً ، ثم وجد شيء مما علق عليه ، وقع الثلاث ،
ولغا قوله قبله . واذا بنت ، او انفسخ نكاحك ، فبانت بنحو خلع ،
لم يقع معلق (وينبغي) الاصح ، وكذا ان ابتتك ، او فسخت نكاحك ،
او لا عنتك فأنت طالق - خلافاً لهما - *

وكلما طلقت ضرتك فأنت طالق ، ثم قال مثله للضرة ، ثم طلق
الأولى ، طلقت الضرة طلقة ، والأولى اثنتين . وان طلقت الضرة
فقط ، طلقتا طلقة طلقة . ومثل ذلك ان او كلما طلقت «حفصة» «فعمرة»
طالق ، ثم قال: ان او كلما طلقت عمرة فحفصة طالق ، فحفصة كالضرة
فيما قبل ، وعكس ذلك قوله لعمرة: ان طلقت فحفصة طالق ، ثم
لحفصة ان طلقتك فعمرة طالق ، فحفصة هنا كعمرة هناك .

ولاربع: أيتكن وقع عليها طلاق في فصولها طواق ، ثم او وقع
على إحداهن ، طلقن ثلاثاً ثلاثاً .

وكلما طلقت واحدة فعبد حر ، واثنتين فاثنتان ، وثلاثاً فثلاثة ،
وأربعاً فأربعة ، ثم طلقهن ولو معاً ، عتق خمسة عشر عبداً حيث لانية
بالواحدة واحد ، وبالثانية ثلاثة ، وبالثالثة أربعة ، وبالرابعة سبعة ،

كذا قيل . وان أتى بدل كلما بنحو عتق عشرة .

وان دخل الدار رجل ، فعبد من عبيدي حر ، وان دخلها رجل طويل فعبدان ، وان دخلها أسود فثلاثة ، وان دخلها فقيه فأربعة ، فدخلها رجل فقيه طويل أسود ، عتق عشرة .

وان أنك طالق نأنت طالق ، ثم كتب اليها اذا أنك كتابي فأنت طالق ، فأناها كاملاً ، ولم ينمح ذكر الطلاق ، فأننتين . فان قال: أردت أنك طالق بالأول ، دين ، وقبل حكماً ، وان أناها بعض الكتاب وفيه الطلاق ، ولم ينمح ذكره ، لم تطلق (وينبغي) لمجيء الكتاب ، واما لمجيء الطلاق فتطلق لوجود صفته * ومن كتب اذا قرأت كتابي فأنت طالق ، فقريء عليها ، وقع ان كانت أمية ، وإلا فلا . ولا يثبت الكتاب الا بشاهدين ، واذا شهدا عندها كفى .
فرع ؛ من حلف لا يقرأ كتاباً ، فقرأه في نفسه ، حنث ، لأنه قرأه عرفاً .



﴿ فصل في تليف بالحلف ﴾

إذا قال : ان حلفت بطلاقك فأنت طالق ، ثم علقه بما فيه حنث ، او منع ، او تصديق خبر او تكذيبه ، طلقت في الحال . لا ان علقه بمشيئتها او حيض ، او طهر او طلوع شمس ، او قدوم حاج . وان حلفت بطلاقك ، او ان كلمتك فأنت طالق ، واعاده مرة فطلقة ، ومرتين فانتتان ، وثلاثاً فثلاث ، ما لم يقصد إفهامها في ان حلفت .

وتبين غير مدخول بها بطلقة ، ولم تنعقد يمينه الثانية والثالثة في مسألة الكلام .

وان حلفت بطلاقكما فأنتان طالقتان ، وأعاده وقع بكل طلقة . وان لم يدخل باحدهما فأعاده بعد ، فلا طلاق .

ولو نكح البائن ، ثم حلف بطلاقها ، طلقنا ايضاً أي طلقة طلقة . وكلما بدل ان ثلاثاً ثلاثاً ، طلقة عقب طلقة ثانياً ، وطلقتين لما نكح البائن وحلف بطلاقها ، ولزوجته حفصة وعمرة ان حلفت بطلاقكما فعمرة طالق ، ثم اعاده لم تطلق واحدة منهما . ولو قال بعده : ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق ، طلقت عمره ، ثم ان قال : ان

حلفت بطلاقكما فعمرة طالق ، لم تطلق واحدة منهما ، ثم ان قال : ان
حلفت بطلاقكما فحفصة طالق ، طلقت حفصة . ولمدخول بهما ، كلما
حلفت بطلاق إحداهما او واحدة منكما فأنتما طالقتان ، واعاده طلقتا
اثنتين اثنتين .

وان قال : فهي او فضرتها طالق ، واعاده فطلقة طلقة . وان قال :
فأحداهما طالق ، فطلقة بأحداهما تعين بقرعة . ولأحدهما ان حلفت
بطلاق ضرته فأنت طالق ، ثم قاله للأخرى طلقت الاولى . فان
اعاده للأولى طلقت الأخرى . وان حلفت بعق عبدي فأنت طالق ،
ثم قال : ان حلفت بطلاقك فعبدي حر ، طلقت . ثم ان قال لعبده :
ان حلفت بعقك فامرأة طالق ، عتق العبد ولو قال له : ان حلفت
بطلاق امرأتي فأنت حر ، ثم قال لها : ان حلفت بعق عبدي فأنت
طالق ، عتق العبد .



* فصل في تعلية بالكلام *

إذا قال ان كلمتك فأنت طالق فتحقيقي ، او زجرها فقال: تنحي
او اسكتي او مُرِّي ، او قال : ان قمت فأنت طالق ، طلقت ما لم ينو
غيره . وان بدأتك بالكلام فأنت طالق ، فقالت : ان بدأتك به
فعبدي حر ، انحلت يمينه ، إن لم تكن نية ، ثم إن بدأتك حنث ، وإن
بدأها انحلت يمينها . وإن علقه بكلامها زيدا فكلمته ، فلم يسمع لغفلة ،
او شغل ونحوه ، او وهو مجنون ، او سكران ، او سكرى ، او أصم
يسمع لولا المانع ، او كاتبته او راسلته ولم ينو مشافهتها ، او كلمت
غيره وزيد يسمع تقصده ، حنث ، لا إن كلمته ميتاً ، او غائباً ، او
مغمى عليه ، او نائماً ، او هي مجنونة ، او مكرهة ، او أشارت اليه .
وإن كلمتما زيدا او عمراً فأنتما طالقتان ، فكلمت كل واحدة واحداً ،
طلقتا . كما لو قال : إن ركبتما دابتيكما ، او لبستما ثوبيكما الآن . لا إن
قال : إن كلمتما زيدا او كلمتما عمراً ، حتى يكلمهما كل منهما (ويتبع)
في لا ضربت زيدا او عمراً لا حنث بضرب أحدهما بلا نية او سبب ،
وأنه يحنث إن أعاد العامل * وطالق إن كلمت زيدا ومحمد مع خالد ،
لم تطلق حتى تكلمه ومحمد مع خالد (ويتبع) وينصب محمد لا بد من

تكليم الثلاثة * وإن كلمتني إلى أن يقدم زيد ، او حتى يقدم فطالق ،
فكلمته قبل قدومه ، حث . فان قال : أردت أن يقدم زيد ، دين
وقبل حكماً .

وإن خالفت أمري فأنت طالق ، فهاها فخالفته ، ولا نية ، لم
يحث ، ولو لم يعرف حقيقتها . وإن نهيتك فخالفتني ، فأمرها وخالفته ،
لم يحث في قياس التي قبلها إلا بنية مطلق المخالفة ، وإن نهيتني عن
نفع أُمي ، فقالت له : لا تعطها من مالي شيئاً ، لم يحث .

﴿ فصل في تعليق بالاذن والقربان ﴾

إذا قال : إن خرجت بلا إذني أو إلا باذني ، او حتى آذن لك ،
فأنت طالق ، فخرجت ولم يأذن أو أذن ثم نهاها ، ولم تعلم ، او علمت
ثم خرجت بلا إذنه ، طلقت . لا إن أذن لها فيه كلما شاءت ، او قال :
إلا باذن زيد ، فمات زيد ثم خرجت ، وإن خرجت الى غير حمام
بلا إذني فطالق ، فخرجت له ولغيره ، او له ثم بدا لها غيره ، طلقت .
ومتى قال : كنت أذنت وأنكرته ، قبل بيئته . وإن قربت دار كذا
فأنت طالق ، وقع بوقوفها تحت فنائها ولصوقها بمجدارها . وبكسر
راء قربت ، لم يقع حتى تدخلها .

* فصل في تعلية بالسبب *

إذا قال : أنت طالق إن ، أو إذا ، أو متى ، أو أني ، أو أين ، أو كيف ، أو حيث ، أو أي وقت شئت ، فشئت بلفظ منجز ولو كارهة ، أو بعد تراخ ، أو رجوعه وقع . لا إن قالت : شئت إن طلعت الشمس ، أو إن شئت ، أو شاء أبي ، ولو شاء . وأنت طالق إن شئت و شاء أبوك وزيد وعمرو ، لم يقع حتى يشاء . أو أنت طالق إن شاء زيد ، فشاء ولو مميزاً يعقلها ، أو سكران ، أو بإشارة مفهومة من أخرس ، أو كان أخرس ، وقع . لا إن مات ، أو غاب ، أو جن قبلها (وبنهم) ما لم يحضر أو يفق في شاء * ولو قال : إلا أن يشاء فمات أو جن أو أباه ، وقع إذاً (وبنهم) احتمال ولا يفيد لو أفاق و شاء * وإن خرس وفهمت إشارته ، فكنتظفه . وإن نجز أو علق طلقه إلا أن يشاء هي أو زيد ثلاثاً ، أو ثلاثاً إلا أن تشاء ، أو يشاء واحدة ، فشئت ، أو شاء ثلاثاً في الأولى ، وقمت كواحدة في الثانية (وبنهم) احتمال ولا توطأ قبل مشيئته * وإن شئت أو شاء اثنتين فكما لو لم يشاء ، أو أنت طالق ، وعبدي حر ، إن شاء زيد ، ولا نية تخصص ، فشاء هما ، وقما ، وإلا لم يقع شيء (وبنهم) في أنت طالق إن شئت ،

وعبدي حر ، تنجز العتق ، ما لم يرد تعليقه * وإن حلف ، لا يفعل
كذا إن شاء زيد ، لم تنعقد يمينه حتى يشاء أن لا يفعله ، وليفعله اليوم
إن شاء زيد فشاء ولم يفعله في اليوم ، حنت . فإن لم يعلم مشيئته لغيبه ،
او جنون ، او موت ، انحلت اليمين (وينجم) احتمال لا في طلاق
وعتق إن بان مشيئة * وليفعله إلا أن يشاء زيد ، ففعله قبل مشيئة
زيد ، بر .

والمشيئة أن يقول بلسانه : قد شئت ، ويا طالق ، او أنت طالق ،
او عبدي حر ، او لك عليّ ألف إن شاء الله ، او قدم الاستثناء ، او قال
إلا أن يشاء الله ، او إن لم ، او لم يشأ الله ، وقعا ولزم الاقرار . لاظهار
وحرام ونذر وعين فأنت حرام ، ووالله لا واكلك إن شاء الله ، عاد
الاستثناء اليهما ، ما لم يرد أحدهما . وإن قت ، او إن لم تقومي ، فأنت
طالق ، او حرة إن شاء الله ، او أنت طالق ، او حرة إن قت ، او إن
لم تقومي ، او لتقومن ، او لا قت إن شاء الله . فان نوى رد المشيئة
الى الفعل ، لم يقع به ، وإلا وقع .

وأنت طالق لرضاء زيد ، او لمشيئته ، او لقيامك ونحوه ، يقع في
الحال . ما لم يقل أردت الشرط ، فيقبل حكماً . ولقدوم زيد ، او لغد ،
او لحيضك ، فحتى يأتي ، وإن رضي أبوك فأنت طالق ، فأبى ثم رضي ،
وقع . وأنت طالق إن كنت تحبين أن يعذبك الله في النار ، او تبغضين

الجنة او الحياة ، فقالت : أحب او أبغض ، لم تطلق إن قالت كذبت
(ويتبعه) ما لم تتصل بأزواج * وطالق إن كنت تحبين او تبغضين
زيداً ، فأخبرته به ، طلقت ، ولو كذبت . وإن كان أبوك يرضى بما
فعلته فأنت طالق ، فقال : ما رضيت ، ثم قال : رضيت ، طلقت .
لا. إن قال : إن كان أبوك راضياً به . وتعليق عتق كطلاق ، ويصح
بالموت .

فرع : لو قالت : أريد أن تطلقني ، فقال : إن كنت تريدني ، او
إن أردت أن أطلقك فأنت طالق ، فقل تطلق بإرادة مستقبله ، وقيل
في الحال . ومثله تكونين طالقاً ، اذا دلت قرينة من غضب ، او سؤال
على الحال ، دون الاستقبال .



فصل في مسائل متفرقة

إذا قال : أنت طالق إذا رأيت الهلال ، أو عند رأسه ، وقع إذا رأي، وقد غربت ، أو تمت العدة . وإن نوى العيان ، أو حقيقة رؤيتها ، قبل حكماً . وهو هلال الى ثالثة ، ثم يقمر ، فلا تطلق برؤيته بعد . وإن رأيت زيداً فأنت طالق ، فرأته لا مكرهه ، ولو ميتاً ، أو في ماء أو في زجاج شفاف ، طلقت ، إلا مع نية ، أو قرينة ، ولا تطلق إن رأت خياله في ماء أو امرأة أو جالسة عمياء . ومن بشرني أو أخبرني بقدوم أخي فطالق فأخبره عدد معاً ، طلق ، وإلا فسابقة صدقت ، وإلا فالأولي صادقة (وبنهم) احتمال وكذا من أذرتني العدو * وإن دخل داري أحد فأنت طالق ، فدخلها هو ، أو قال لانسان : إن دخل دارك أحد فعبيدي حر ، فدخلها ربهام لم يحنت .

وإن كانت امرأتي في السوق فعبيدي حر ، وإن كان عبيدي في السوق فامرأتي طالق ، وكانا في السوق ، عتق العبد ولم تطلق ، لأنه لم يبق له في السوق عبد حال حلفه بطلاقها وعكسه بعكسه .

ومن حلف عن شيء لا يفعله ثم فعله مكرهاً أو مجنوناً ، أو مغمى عليه ، أو نائماً لم يحنت ، ولا تنحل يمينه . وناسياً أو جاهلاً أو عقدها

يظن صدق نفسه فبان بخلافه [يحنث]^(١) في طلاق وعق فقط. وليفعله
 فتركه مكرهاً (وينهم) او مغمى او نائماً * او ناسياً خلافاً له لم يحنث
 (وينهم) برىء حالف ليفعلن كذا او فعله حال نحو جنون وإغماء *
 ومن يمتنع يمينه ، كزوجة وقرابة وقصد منعه * (وينهم) لا دفع
 إكرامه * كهو في نحو إكرام وجهل ونسيان . لا من لا يمتنع
 كسلطان وأجنبي وحاج ، فيحنث مطلقاً . لكن قال « الشيخ » :
 لا يحنث إن قصد إكرامه لا إلزامه . ولا يدخل على فلان بيتاً ، او
 لا يكلمه ، ولا يسلم عليه ، او لا يفارقه حتى يقضيه حقه ، فدخل
 بيتاً هو فيه ، او سلم عليه ، او على قوم هو فيهم ولم يعلم ، او قضاه حقه
 ففارقه فخرج رديئاً ، او أحال به ففارقه ظناً منه أنه بر ، حنث . إلا في
 السلام والكلام ، وإن علم به في سلام ولم يستثنه بقلبه ، حنث ولو لم
 ينوه . ولا يدخل عليها فدخلت عليه ، فان خرج بالحال ، وإلا حنث
 (وينهم) وكذا التي قبلها * وليفعلن شيئاً لم يبر حتى يفعل جميعه ،
 فليأكلن الرغيف ، او لتدخلن الدار ، لم يبر حتى يأكله كله ، او
 يدخلها بجملته . ولا يفعل شيئاً ، او من يمتنع يمينه وقصد منعه ، ولا
 نية ولا سبب ولا قرينة ، ففعل بعضه ، لم يحنث . فمن حلف على
 ممسك ما كولا لا أكله ولا ألقاه ولا أمسكه ، فأكل بعضاً ،

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

ورمى الباقي، او لا يدخل داراً، فدخلها بعض جسده، او دخل طاق
 بابها، او لا يلبس ثوباً من غزلها، فلبس ثوباً فيه منه، او لا يشرب
 ماء هذا الاناء فشرب بعضه، او لا يبيع عبده او لايهبه، فباع او
 وهب بعضه، او لا يستحق عليّ فلان شيئاً فقامت بينة بسبب الحق
 من قرض او نحوه، دون أن يقولوا وهو عليه (وينهم) إن كانا لم
 يفارقاه * لم يحنث. ولا يشرب ماء هذا النهر فشرب منه، او لا يلبس
 ثوباً من غزلها فلبس ثوباً فيه منه، حنث. وكذا لا يأكل الخبز،
 او لا يشرب الماء، او لا يكلم المسلمين، او المساكين، او المقاتلين،
 فيحنث بالبعض، لأن الجميع متعذر فتتصرف للبعض، وإن لبست
 ثوباً، او لم يقل ثوباً، فأنت طالق، ونوى معيناً، قبل حكماً، سواء
 كان بطلاق أم غيره (وينهم) منه يقبل تعيين حكماً - بخلاف التعليق - *
 ولا يلبس ثوباً، او لا يأكل طعاماً اشتراه، او نسجه او طبخه زيد،
 فلبس ثوباً نسجه هو وغيره، او اشتراه، او زيد لغيره، او أكل من
 طعام طبخه، حنث. وإن اشترى غير زيد شيئاً فخلطه زيد بما اشتراه،
 فأكل حالف أكثر مما اشتراه غير زيد، حنث، وإلا فلا. ولا بت
 عند زيد، حنث بأكثر الليل. لا إن حلف لا أقمت عنده كل الليل،
 او نواه فأقام أكثر. ولا إن حلف لا بات او أكل ببلد فبات او أكل
 خارج بنيانه.

* باب التأويل في الحلف *

وهو أن يريد بلفظ ما يخالف ظاهره . ولا ينفع ظالم الحديث
 (يمينك على ما يصدقك به صاحبك) وحديث (اليمين على نية
 المستحلف) ويباح لغيره ، ويقبل حكماً مع قرب احتمال وتوسطه ،
 لا مع بعد ، كناوٍ بلباس الليل ، وبفراش وبساط الأرض ، وبسقف
 وبناء السماء ، وباخوة أخوة الاسلام (ويتبع) او من آدم وحواء *
 وما ذكرت فلاناً ما قطعت ذكره ، وما رأته ما ضربت رثته .
 ونساؤه طوالق ، أي بناته وعماته وخالاته ، وبحواريه أحرار سفنه .
 وما كاتب فلاناً ، ولا عرفته ، ولا علمته ، ولا سأله حاجة ، ولا
 أكلت له دجاجة ، ولا بيته فرش ولا حصير ، ولا بارية (يعني مكتبة
 الرقيق وجعله عريفاً) او أعلم الشفة ، والحاجة (شجرة صغيرة)
 والدجاجة (الكية من الغزل) والفرش (صغار الابل) والحصير (الحبس)
 والبارية (السكين التي يبري بها) .
 ولا أكلت من هذا شيئاً ، ولا أخذت (ويبنى الباقي بعد
 أخذه وأخذه .

ولا يجوز تحيل لاسقاط اليمين ، ولا تسقط به . وقد نص
« أحمد » على مسائل من ذلك وقال : من احتال بحيلة فهو حاث . قال
« ابن حامد » وغيره : جملة مذهبه أنه لا يجوز التحيل في اليمين ، فلو حلف
أكل مع غيره تمرأ أو نحوه لتمييز نوى ما أكلت ، أو لتخبرن بعدده
فأفرد كل نواة ، أو عدد من واحد الى عدد يتحقق دخول ما أكل فيه
لم يحنث ، حيث كان ذلك نيته .

وإن نوى حقيقة الاخبار بكميته ، أو أطلق حنث ، لأنه حيلة ،
كحالف يقعدن على بارية بيته ، ولا يدخله بارية ، فأدخله قصباً ونسجه
فيه ، أو نسج قصباً كان فيه ، وليطبخن قدرأ برطل ملح ويأكل منه ،
فلا يجد طعم الملح فساق به ييضاً ، وأكله أو لا يأكل ييضاً ، ولا
تفاحا ، وليأكلن مما في هذا الوعاء فوجده ييضاً وتفاحا ، فعمل من
البيض ناطفاً ، ومن التفاح شراباً وأكله ، أو من على سلم ، لا نزلت
اليك ولا صعدت الى هذه ، ولا أقمت مكاني ساعة ، فنزلت السفلى
وطلع أو نزل ، أو لا أقمت عليه ولا نزلت منه ولا صعدت فيه ،
فانتقل الى سلم آخر لم يحنث الا مع حيلة ، كلا شربت هذا الماء ولا
أرقته ولا تركته ، فطرح في الاناء ثوباً فشرب الماء ثم جففه .

ولا أقمت في هذا الماء ولا خرجت منه ، وهو جار لم يحنث ،
الامع سير ، أو قصد أن لا يخرج من مطلق الماء ، وإن كان راكداً ،

حُثَّ ولو حمل منه مكرهاً ، وان استحلَّفه ما لفلان عندك ودیعةٌ وهي عنده ، فعنا بما (الذي) او نوى غيرها او غير مكانها ، او استثنائها بقلبه فلا حث .

وكذا لو استحلَّفه بطلاق ، او عتاق ان لا يفعل ما يجوز فعله ، او يفعل ما لا يجوز ، او أنه لم يفعل كذا شيء لا يلزمه الاقرار به فحلف ، ونوى بقوله طالق من عمل ، وبقوله ثلاثاً ثلاثة أيام ونحوه ، لكن لو أراد تخويف زوجته ونوى ذلك دين ولم يقبل حكماً ، لأنه احتمال بعيد (وينعم) احتمال بل يقبل .

وكذا زوجته او كل زوجة له طالق ، إن فعل كذا او نوى زوجته العمياء او اليهودية او الحبشية ونحوه ، او نوى كل زوجة تزوجتها بالصين ونحوه .

وكذا نسائه طوالق إن كان فعل كذا ونوى نحو بناته ، ولو قال كلما أحلفك به فقل نعم ، او اليمين التي أحلفك بها لازمة لك قال نعم ، فقال نعم ونوى بهيمة الأنعام .

وكذا قل اليمين التي تحلفني بها او أيمان البيعة لازمة لي فقال نوى يده ، او الأيدي تبسط عند البيعة .

وكذا قل اليمين عيني ، والنية نيتك ونوى يمينه يده ، وبالنية البضعة من اللحم .

وكذا قل إن فعلت كذا فزوجتي علي كظهر أمي ، ونوى
بالظهر ما يركب من نحو خيل ، وكذا لو نوى بقوله وإلا فأنا مظاهر
أنظر أينما أشد ظهراً ، ونوى بعملو كه حر الدقيق الملتوت بالزيت او
السمن ، او نوى بالحر الفعل الجميل ، او الرمل الذي ما وطىء ، وبالجارية
السفينة او الريح ، وبالحررة السحابة كثيرة المطر ، او الكريمة من
النوق ، وبالأحرار وبالحرائر الايام .

ومن حلف ما فلان هنا وعين موضعاً ليس هو فيه لم يحنث ،
الابنية او سبب .

ومن الحيل المباحة ان يضع يده على صغيرة شعرها ، ويقول :
أنت طالق او حرة ، وينوي مخاطبة الصغيرة ، او يحلف ان يأتي فلانا
كلما دعاه ، ونوى في الكعبة او الموضع الفلاني او قال جميع ما أملكه
صدقة ، ونوى من الدين ولا دين له ، او ما صليت لليهود والنصارى ،
ونوى بصليت شويت على النار ، او قال فهو كافر ونوى المستتر ، او
كل زوجة أطاها غيرك فطالق ، ونوى أطاها برجلي .

وإن خرجت بلا إذني فطالق ، ونوى إن خرجت عريانة او
راكبة ونحوه .

* فصل *

ومن حلف إني أحب الفتنة ، وأكره الحق ، وأشهد بما لم تره عيني ، ولا أخاف من الله ورسوله ، وأستحل الميتة ، وقتل النفس ، وأنا مع ذلك مؤمن عدل لم يحنث ، فهو يحب المال والولد ، ويكره الموت ، ويشهد بالبعث والحساب ، ولا يخاف من الله ورسوله الظلم ، ويستحل ميتة نحو سمك ، وقتل كافر .

وإن حلف أن امرأته بعثت إليه أني حرمت عليك ، وتزوجت بغيرك ، ووجب عليك أن تبعث لي نفقتي ، ونفقة زوجي ولم يحنث ، فهي من تزوجت بعد أيها المبعوث في تجارتها ، ثم مات الأب فورثته مع ابن عمها وتزوجته .

وإن اشترى خمارين ، وله ثلاثة نسوة ، فحلف لتختمرن كل واحدة عشرين يوماً من الشهر ، اختمرت الكبرى والوسطى بهما عشرة أيام ثم أخذته الصغرى من الكبرى إلى آخر الشهر ، وتختمر الكبرى بخمار الوسطى بعد العشرين إلى آخر الشهر .

وإن حلفته زوجته لا يطاء جواريه ، فأخرجهن عن ملكه وأشهد ، ثم حلف ثم ردهن ، عمل بذلك ولا حنث .

وأنت طالق إن سألتني الخلع ، ولم أدخلك عقب سؤالك فقال :
عبدى حر إن لم أسألك اليوم ، فسأته فخلع على ما بذلت إن فعلت
كذا ، أو لم تفعله ، أو ليجامعها على رأس رمح فتقب السقف ،
وأخرج من رأس الرمح يسير ، أو جامعها عليه بر (وبنج) في الخلع
يحنث ، لانصراف اليمين للصحيح * وليطأها في يوم لا يغتسل فيه
عمداً ، أو لا يترك الصلاة ، فانه يطأ بعد العصر ، ويفتسل بعد الغروب ،
ولا لبست هذا القميص ولا وطئتك الا فيه فيلبسه هو ويطأها .



﴿ باب النك في الطارق ﴾

وهو هنا مطلق التردد ، ولا يلزم بشك فيه ، او فيما علق عليه ،
ولو عدمياً كإب لم أفعَل ، وسن ترك وطىء قبل رجعة (وبنهم)
لمراعاة الخلاف ، وإلا فهو رجعة * فقام ورع قطع شك بها ، او
بعقد أمكن ، فان لم يمكن كثلاث فبفرقة متيقنة ، بان يقول إن لم
يكن طَلقت فهي طالق ، وإلا لم تحل لغيره ويمنع (وبنهم) ندباً *
حالف لا يأكل ثمرة فاشتبهت بغيرها من أكل واحدة فان أكل
الكل الا بعض واحدة لم يحنث ، وإن حلف لياكلنها فاختلطت لم
يتحقق بره إلا بأكل الكل (وبنهم) ولا حنث لو أكل واحدة
للشك *

ومن شك في عدده بني على اليقين ، فأنت طالق بعدد ما طلق
زيد زوجته وجعل فطلقة (وبنهم) فان لم يكن طلق فواحدة *
ولا مرأته إحدا كما طالق ، وثم منوية طلقت ، وإلا أخرجت بقرة
كمعينة منسية .

وكقوله عن طائر ان كان غرابا فحفصة طالق ، وإلا فعمرة وجعل ،

وإن مات أقرع ورثته ، فمن خرجت عليها لم ترث .
ومن له أربع فائبان واحدة ، ثم نكح أخرى ، ثم مات وجهلت
البائن ، فللجديدة ربع ميراثهن ، ثم يقرع بين الأربع ، فمن أخرجت
عليها لم ترث ، ولا يطاء قبلها وتجب النفقة ، ومتى ظهر ان المطلقة غير
المخرجة ردت ، ما لم تتزوج ، او يحكم بالقرعة (وبتبع) هذا إن ظهرت
بتذكرة ، وإنه بينة ترد مطلقاً ، لان العبرة بما في نفس الأمر وحكمه
لا يزيل الشيء عن صفته باطناً *

وان ماتت المرأتان او إحداها ، عين هو لأجل الارث ، ويحلف
لورثة الأخرى ، فان لم يكن نوى أقرع ، فمن خرجت عليها
لم يرثها .

ومن ادعت زوجته طلاقاً بائناً ، فأنكر فقلوله ، فان مات لم
ترثه ، وعليها العدة .

ولزوجتيه او أمتيه إحدا كما طالق او حرة غداً فانت إحداها ،
او زال ملكه عنها قبله ، وقع بالباقية .

ومن زوج بنتاً من بناته ثم مات وجهلت حرم الكل .
ومن قال عن طائر إن كان غراباً فحفصة طالق ، وإن كان حماماً
فعمرة ، وجهل لم تطلق واحدة منهما ، وان قال ان كان غراباً فزوجته طالق

ثلاثاً ، وأمه خرة ، وقال آخر إن لم يكن غراباً مثله ولم يعلم لم تطلقاً ،
ولم تعتقاً ، وحرم عليها وطء مع اعتقاد أحدهما خطأ الآخر ، او
يشتري أحدهما أمة الآخر ، فيقرع بينهما حينئذ ، لكن لو قرعت
مشتراً فولاؤها موقوف حتى يتفقا .

(وبنهم) وكذا قوله لا آخر ، إنك لحسود ، فقال الآخر :
أحسدنا امرأته طالق *

وإن أقر كل بحثه لزمه ، وإن كانت مشتركة بين موسرين ،
وقال كل منهما فنصيبي حر عتقت كلها على أحدهما ويميز كل بقرعة ، وإن
كان غراباً فزوجته طالق وإلا فعبدته حر ، وجعل أقرع ، وأنفق اليها
ولا يتصرف قبلها .

ولزوجته وأجنبية إحدا كما طالق او سلمى طالق واسمها سلمى ،
او لحامته ابنتك طالق ، ولها بنت غيرها طلقت زوجته ، فان قال أردت
الأجنبية دين ولم يقبل حكماً إلا بقرينة كدفع ظالم ، او تخلص من
مكروه ، وان نادى من امرأته هنداً فأجابته عمرة او لم تجبه ، وهي
الحاضرة ، فقال أنت طالق يطنها هنداً طلقت هند ، لا عمرة ، وإن
علمها غير المنادة طلقت عمرة لا هند ، إلا ان أرادها ايضاً .

وان قال لأجنبية ظنها زوجته فلانة أنت طالق ، او لم يسمها

طلّقت زوجته ، وكذا عكسها ؛ لقوله ذلك لزوجه يظنها أجنبية
- خلافاً له -

ومن أوقع بزوجه كلمة ، وشك هل هي طلاق ، او ظاهر لم
يلزمه شيء ، وان شك هل ظاهر ، او حلف بالله لزمه بحنث
كفارة عین .



❖ كتاب الرجعة ❖

هو إعادة مطلقة غير بأن الى ما كانت عليه بغير عقد ، اذا طلق حر من خلاها في نكاح صحيح أقل من ثلاث ، او عبد واحدة بلا عوض فله .

ولولي مجنون في عدتها رجعتها ولو كرهت ، او أمة على حرة ، او أبى سيد او ولي ، ولا يقبل قوله في الخلوة ليراجع إن كذبه ، كما لا يقبل منها ليكمل صداق فكذبها ، فان ادعاها بعد قبضة ليراجعها فأنكرت لم يرجع بشيء .

وتحصل بلفظ راجعتها ، ورجعتها ، وارتجعتها ، وأمسكتها ، ورددتها وأعدتها ، ولو لم ينو ، او هازلاً ، او زاد للمحبة ، او للاهانة ، إلا ان ينوي رجعتها الى ذلك بفراقها ، كذا قيل ، لا بنكحتها ، وتزوجتها .

وليس من شرطها الا شهاد - خلافاً لجمع - بل يستحب ، فلا تبطل لو أوصى الشهود بكتمانها .

ولو طلق عبد طلاقة ، ثم عتق ملك تنمة ثلاث ، ككافر رق

بعد اثنتين ، والرجعيه زوجة في نفقة ، وارث وصحة لعان وطلاق ،
ويلحقها ظهاره ، وايلأؤه .

ولها ان تتشرف له ، وتزين ، وله السفر والخلوة بها ، ووطؤها ،
وتحصل به رجعتها بغير رضاها ، ولا ولي وشهود وصادق ، لا بمباشرة
دون فرج ، ونظر اليه ، وخلوة بها خلافا للأكثر ، ولا بانكار
طلاق او زمن ردة من أحدهما او معلقة ، كراجعتك ان شئت او قدم
زيد ، او كلما طلقتك فقد راجعتك ، ولو عكس صح وطلقت .

وتصح بعد ظهر من حيضة ثالثة ، ولم تغتسل ولو سنيين ، وتنقطع
بقية الاحكام من قطع نفقة ، وارث ولحوق نسب ، وطلاق وخلع ،
وتصح قبل وضع كل ولد متأخر ومتى اغتسلت منه ثالثة (وينبغي) أو
تيممت لعذر * ولم يرتجمها بآنت ، ولم تحل إلا بـنكاح جديد ، وتعود
على ما بقي من طلاقها ، ولو بعد وطء زوج آخر .

وإن أشهد على رجعتها ، ولم تعلم حتى اعتدت ، ونكحت من
أصابها ردت اليه ، ولا يطأها حتى تعتد من الثاني ، وكذا ان صدقاه
فان كذباه رد قوله ، وإن صدقه الثاني بآنت منه [ولا تحل
للاول]^(١) وإن صدقته لم يقبل على الثاني ، ولا يلزمها
مهر الاول له ، لكن متى بآنت منه عادت للاول بلا عقد ،

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

فان مات قبل إبانة من ثان ، فقال جمع : ينبغي أن ترثه لاقراره بزوجيتها ، وتصديقها له ، وإن مات لم يرثها الأول لتعلق حق الثاني بالارث ، وإن مات الثاني لم ترثه . قال « الزركشي » : ولا يمكن الأول من تزويج أختها ، وأربع سواها .

ومن ادعت انقضاء عدتها بنحو حيض او ولادة ، وأمكن غالباً قبل يمينها ، لا في شهر بحيض ، إلا بينة ، لكن لو مضى ما يمكن فادعته قبل ، ما لم تعزه لما قبل ، وإن ادعته بأشهر فكذبها زوج فقوله كهي ، لو ادعاه ، ليسقط نفقتها .

فطلقتك بربح ، فقالت بل برمضان ، فقولها ، وأقل ما تنقضي به عدة حرة فيه باقراء^(١) تسعة وعشرون يوماً ولحظة ، وأمة خمسة عشر ولحظة .

ومن قالت : ابتداء (وبنج) بعد مضي ما يقبل قولها فيه * انقضت عدتي ، فقال : كنت راجعتك وأنكرته ، او تداعيا معاً ، فقولها يمينها ، ولا يقضي عليها بنكول ، ولو صدقه سيد أمة ، فان صدقته هي ، فكذبها سيد فقوله ، لتعلق حقه ، ومع علمه صدق الزوج لا يحل له وطؤها ، ولا تزويجها ، وإن علمت هي لم تمكن السيد من نفسها ، ومتى رجعت قبل كجحد أحدهما

(١) في بعض النسخ « باقرار » وكذا في الاقناع .

النكاح ، ثم يعترف به ، وإن سبق فقال : أرجمتك ، فقالت : انقضت عدتي قبل رجعتك فقله (ويجمع) يمينه ، وإنه لو ادعاها بعد موتها قبله ليرث ، او بعد مضي ما يقبل قولها فيه ، لو كانت حية لم يقبل * وانقضت عدتي ، ثم قالت : ما انقضت ، او قال : أخبريني بانقضائها فأنكرته فله رجعتها .

* فصل *

وإن طلقها حر ثلاثاً ، او عبد اثنتين ولو عتق ، لم تحل له حتى يطأها زوج غير ، بنكاح صحيح ، في قبل مع انتشار ، ولو مجنوناً ، او خصياً ، او نائماً ، او مغمى عليه وأدخلته فيه ، او ذمياً وهي ذمية طلقها مسلم ، او لم ينزل ، او يبلغ عشرأ ، او ظنها أجنبية .
ويكفي تعيب الحشفة ، او قدرها من مقطوعها ، وتمود بطلاق ثلاث .

ويحلها وطء محرم لمرض ، وضيق وقت صلاة ، وبمسجد ، ولقبض مهر ، وعدم إطاقة وطء .

ولا يحلها وطء محرم بحيض ، او نفاس ، او إحرام ، او صوم فرض او في دبر ، او نكاح باطل او فاسد ، او ردة ، او شبهة ولا عقد ، او بملك عين ، ولو كانت أمة فاشتراها مطلقها لم تحل له .

ومن غاب عن مطلقة ثلاثاً، ثم حضر فذكرت أنها نكحت من أصابها، وانقضت عدتها وأمكن، فله نكاحها إذا غلب على ظنه صدقها، لا إن رجعت [قبل] ^(١) عقد، ولا يقبل بعده، فلو كذبها الثاني في وطء (وينهم) أو عقد * فقوله في تنصيف مهر، وقولها في إباحتها للأول وإن لم يكذبها، فإن رجع وصدقها دين فقط، فإن قال ما أعلم أنه وطئها لم تحرم عليه، وكذا لو تزوجت حاضراً وفارقها وادعت إصابته وهو منكرها.

ومن جاءت حاكماً وادعت أن زوجها طلقها وانقضت عدتها فله تزويجها إن ظن صدقها، ولا سيما إن كان الزوج لا يعرف (وينهم) احتمال، وكذا لو ادعت أن لها زوجاً معسراً لتفسخ * لأن قولها أثبت النكاح فقليل في زواله، بخلاف ثابت بلا قولها وادعت طلاقها، فلا تزوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين (وينهم) لو حضر زوج وأنكر الطلاق يقبل *

ولو شهد أن فلاناً طلق ثلاثاً، وجد معها بعد، وادعى العقد ثانياً بشروطه قبل منه، وإن علمت كذبه لم يحل لها تمكينه، وتدفعه بالأسهل ولو أدى إلى قتله، وكذا لو ادعى نكاحها وأثبتته بينة زور.

(١) في نسخة المانع «بعد» وما ذكرناه في باقي النسخ والمنتهى.

* كتاب الوباء *

وهو يحرم كظهار، وكان كل طلاقاً في الجاهلية، وهو حلف
زوج يمكنه الوطء بالله تعالى، أو صفته، أو بمصحف على ترك وطء
زوجته الممكن جماعها في قبل أبداً، أو يطلق، أو فوق أربعة أشهر،
أو ينويها.

ويصح بكل لغة، ممن يحسنها، ولا يقبل حكماً قوله سبق لساني
ويترتب حكمه مع خصاء وجب بعض ذكر، وعارض يرجى زواله
كحبس، لا عكسه، كرتق، ويبطله جب كله، وشلله، ولعانه بعده
وكمؤل حكماً من ترك الوطء ضرراً بلا عذر، أو حلف، ومن ظاهر
ولم يكفر (وينجم) مع قدرته *

وإن حلف لا وطئها في دبر، أو دون فرج، أو لا جامعها إلا جماع
سوء، يريد تنقيب الحشفة فقط، لم يكن مولياً، وإن أراد في الدبر
أو دون الفرج صار مولياً.

ومن عرف معنى ما لا يحتمل غير الوطء، وأتى به، وهو
لا نكثك، لا أدخلت ذكرى أو حشفتي في فرجك، واللبكر خاصة

لا اقتضضتك^(١) لعارف معناه ، لم يدين مطلقاً .

ولا اغتسلت منك ، او أفضيت اليك ، او غشتك ، او لمستك ،
او اصبتك ، او افترشتك ، او وطئتك ، او جامعتك ، أو باضعتك ، او
باشرتك ، او باعلتك^(٢) ، او قربتك ، او مسستك ، او أنيتك صريح
حكماً ، ويدين فقط مع عدم قرينة .

ولا [ضاجعتك] ^(٣) او دخلت اليك ، او قربت فراشك ، او بت
او نمت عندك ، او لامس جلدي جلدك ، او لا جمع رأسي ورأسك
شيء ، او لا غظنك ليس بإيلاء إلا بنية ، او قرينة .

ولا إيلاء بحلف بنذر ، او عتق او طلاق ، ولا بان وطئتك فأنت
زانية ، او فلله علي صوم أمس او سنة ، او فلله علي أن أصلي عشرين
ركعة - خلافاً له - او لا وضئت في هذا البلد ، او مخضوبة ، او حتى
تصوبي نفلاً ، او تقومي أو باذن زيد فيموت .



(١) الاقتضاض والاقتضاض والاقتراع بمعنى واحد ، وهو الوطء .

(٢) المبالغة : ملاعبة الرجل زوجه .

(٣) ما بين القوسين ليس في نسخة ابن مانع .

﴿ فصل ﴾

وإن جعل غايته ما لا يوجد في أربعة أشهر غالباً ، كوالله لاوطئتك حتى ينزل عيسى [عليه السلام] ، او يخرج الدجال ، او يقدم زيد من مكة ، والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر ، او حتى ينزل الثلج في الصيف ، او حتى تحبلي وهي آيسة ، او لا ولم يطاء ، او وطىء ونيته جبل متجدد ، او محرماً كحتى تشربي خمرأ ونحوه ، او إسقاط مالها او هبته او إضاعته ، أو قطع عضوها فولى كحياتي او حياتك ، او ماعشت ، او عشت ، لا إن غياه ^(١) بما لا يظن خلو المدة منه ، ولو خلت كحتى يركب زيد ونحوه ، او غياه بالمدة كوالله لاوطئتك أربعة أشهر ، فاذا مضت ، فوالله لاوطئتك أربعة أشهر ، او قال : إلا برضاك ، او اختيارك ، او إلا أن تختاري ، او تشائي ولو لم تشأ في المجلس .

ووالله لاوطئتك مدة أوليطولن تركي لجماعك ، لم يكن مولياً ، حتى ينوي فوق أربعة أشهر ، ووالله لاوطئتك عاماً ، فاذا مضى فوالله لاوطئتك عاماً فيها إلا أن ، ولاوطئتك عاماً ، ولاوطئتك نصف عام فإيلاً واحداً ، وإن علقه بشرط ، كأنوطئتك فوالله لاوطئتك ، او

(١) غياه : ترك الوطء .

إن قت، او شئت فوالله لا وطئتكم لم يصر مولياً حتى يوجد الشرط .
وإن أولج زائداً على الحشفة في الصورة الأولى ولا نية حنث ،
ولا وطئتكم إلا مرة ينصرف لوطء تام مستدام الى الانزال .

ووالله لا وطئتكم في السنة ، او سنة إلا يوماً ، او مرة فلا إيلاء
حتى يطأ وقد بقي فوق ثلثها ، ولا وطئتكم مربية فلا إيلاء إلا أن
يكون بها مرض لا يرجى زواله في أربعة أشهر ، ويكون مولياً من
أربع بد والله لا وطئت كل واحدة ، او واحدة منكن فيحنث بوطء
واحدة في الصورتين وتنجل يمينه ، ويقبل في الثانية إرادة معينة ومبهمة ،
وتخرج بقرعة .

ووالله لا أطأ كن ، او لا وطئتكن لم يصر مولياً حتى يطأ ثلاثاً
فتعين الباقية ، فلو عدمت إحداهن انحلت يمينه - بخلاف ما قبل - .



* فصل *

ويصح من كافر وقن وغضبان وسكران ومريض مرجو برؤه،
ومن لم يدخل (ويتيم) ومميز لا * كمن مجنون ومنغى عليه وعاجز عن
وطء، لجب كامل او شلل .

ويضرب للمؤل ولو قنأ مدة أربعة أشهر من يمينه ، ولا يطالب
فيهن بوطء ، ويحسب عليه زمن عذره كإحرام ومريض ، لا عذرها
كصغر وجنون (ويتيم) مطبق * ونشوز وإحرام ونفاس لا حيض ،
لمشقة تكرره ، وإن حدث عندها استؤنفت المدة لزواله ، إن بقي
أربعة أشهر ، كمن بانت ثم عادت في أثناءها .

وإن طلقت رجعيأ في المدة لم تنقطع ما دامت في العدة ، وإن
انقضت المدة وبها عذر يمنع وطؤها لم تملك طلب الفیئة ، وإن كان به
وهو مما يعجز به عن الوطء أمر أن يفيء بلسانه ، فيقول : متى قدرت
جامعتك . ثم متى قدر وطىء ، او طلق .

ويعهل لصلاة فرض ، وتعد ، وهضم ، ونوم على نعاس ، وتحلل
من إحرام ، ودخول خلا بقدرة ، ومظاهر لطلب رقبة ثلاثة أيام
لا لصوم . (ويتيم) ويؤمر بطلاق ، لا وطء لتحريمه ، وأن يحمل على من

أمكنه الصوم في الأربعة أشهر الماضية ولم يفعل * فان لم يبق عذر
وطلبت ولو أمة الفبيئة (وهي الجماع) لزم القادر مع حل وطئها وتطالب ،
غير مكلفة اذا كلفت .

ولا مطالبة لولي وسيد ، ويؤمر بطلاق من علق الطلاق الثلاث
بوطنها ويحرم ، ومتى أولج وتم او لبث لحقه نسبه ، ولزمه المهر ولا حد .
وتنحل عین من جامع ولو مع تحريمه كفي حيض او نفاس او إحرام
او صيام فرض من أحدهما ويكفر .

وأدنى ما يكفي تغيب الحشفة او قدرها ، ولو من مكره وناس
وجاهل ومجنون ، او أدخل ذكر نائم ، ولا كفارة فيهن في القبل ،
فلا يخرج منه الفبيئة بوطن دون فرج ، او في دبر ، وإن لم يف وأعفته
يسقط حقها ، كعفوها بعذر من العنة ، وإلا أمر أن يطلق ، ولا تبين
برجعي ، وإن أبى طلق عليه حاكم طلقة وتقع رجعية ، او ثلاثاً ،
او فسخ .

(ويتبع) احتمال لا تحرم الثلاث هنا ومقتضى ما مر الحرمة *
وان قال فرقت بينكما فهو فسخ ، وإن ادعى بقاء المدة ، او وطئها وهي
ثيب قبل ، وان ادعت بكاره فشهد بها ثقة قبلت ، والا فقله
ييمينه فيهن .

* كتاب الظهار *

هو أن يشبه امرأته أو عضواً منها بمن تحرم عليه ، ولو الى أمد ،
 كأخت زوجته أو بعضو منها أو بذكر أو بعضو منه ، ولو بغير
 عرية ، أو اعتقد الحل مجوسي ، نحو أنت ويدك أو وجهك ، أو أذنك
 كظهر أو بطن أو رأس أو عين أمي ، أو عمتي أو خالتي أو حماتي أو
 أو أخت زوجتي ، أو عمتها أو خالتها أو أجنبية ، أو أبي أو أخي أو
 أجنبي ، أو زيد أو رجل ولا يدين .

وأنت كظهر أمي طالق أو عكسه يلزمه ، وأنت علي أو
 عندي أو معي أو مني أو معي كأمي ، أو مثل أمي وأطلق فظهار ،
 وإن نوى في الكرامة والمحبة دين وقبل حكماً .

وأنت أمي أو كأمي أو مثل أمي ليس بظهار ، إلا مع نيته أو
 قرينته ، وأنت علي حرام ظهار ، ولو نوى طلاقاً أو يميناً ، لا إن زاد
 بعد أو قبل إن شاء الله تعالى ونحوه .

وأنا مظاهر أو علي أو يلزمني الظهار أو الحرام أو أنا عليك حرام ،
 أو كظهر رجل مع نية أو قرينة ظهار ، وإلا فلفو ، كأمي أو أختي

امراتي أو مثلها، وكانت علي كظهر البهيمة، ووجهي من وجهك حرام
وكلا إضافة الى نحو شعر وظفر وريق ولبن ودم وروح ،
وسمع وبصر .

ولاظهار إن قالت لزوجها ، او علقت بتزويجه نظير ما يصير به
مظاهراً ، وعليها كفارته والتمكين قبله .
ويكره دعاء أحدهما الآخر بذى رحم ، كأبي ، وأمي ، وأختي ،
وأخي .

* فصل *

ويصح من كل من يصح طلاقه واختار « الموفق » لا يصحظهار
ميز ولا إيلاؤه ، ويكفر كافر بمال وعكسه القن ، ومن كل زوجة
لا من أمته أو أم ولده ، ويكفر كمين بحنث . وإن نجزه لأجنبية ،
أو علقه بتزويجا كأن تزوجتك ، أو كل امرأة تزوجها فظهار .
وكذا أنت علي حرام ونوى أبداً لا أن أطلق ، أو نوى إذا ،
ويقبل حكماً .

ويصح الظهار منجزاً ومعلقاً ومحلوقاً به ومطلقاً وموقتاً ، كأنت
علي كظهر أُمي شهر رمضان ، أو عاماً إن وطئ فيه كفر ،
وإلا زال .

ويحرم على مظاهر ومظاهر منها وطىء ودواعيه قبل تكفير ،
ولو باطعام ، وثبت في ذمته بالعود وهو الوطىء ولو من مجنون
(وينبغي) او بزنا * لا من مكره ونائم ويأثم مكلف ، ثم لا يبطأ حتى
يكفر ، وتجزيه واحدة كمكرر ظهار أمة واحدة قبل تكفير ، ولو
بعجاس او أراد استثنافاً ، وكذا من نساء بكلمة وبكلمات لكل
كفارة ، كأن قاله لكل واحدة (وينبغي) احتمال او كرهه لمن ولم
يرد تأكيذاً * ويلزم إخراج بعزم على وطىء ، ويجزىء قبله لوجود
سببه لا قبل فلا تجزىء كفارة ، كأن قاله لكل واحدة (وينبغي)
احتمال او كرهه لمن ، ولم يرد تأكيذاً * ويلزم اخراج بعزم على
وطىء ويجزىء قبله لوجود سببه ، لا قبل ، فلا تجزىء كفارة ظهار
قبله ، كيمين ، ولا كفارة قتل قبل جرح ، فان دخلت الدار فأنت
علي كظهر أمي ، لم يكفر قبل دخول .

وان ظهرت فأنت حر عن ظهاري ، ثم ظاهر ، عتق ولم يجزه .
وان اشترى زوجته ويجزيه عتقها عن ظهاره ، او بانت قبل
وطىء ثم أعادها ، فظهاره بحاله ، وان مات احدهما قبل وطىء
سقطت .

﴿ فصل ﴾

وكفارته وكفارة وطىء نهار رمضان ، على الترتيب (وينجم)
في غير سفيه * عتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم
يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، وكذا كفارة قتل الا أنه لا
إطعام فيها .

والمعتبر وقت وجوب كحدٍ وقودٍ ، وهو هنا من القود . وفي
اليمن من الحنث ، وفي القتل من الزهوق ، فلو أٌعسر موسر قبل
تكفير لم يحزه صوم . او أٌيسر معسر او عتق قن ، لم يلزمه عتق ،
ويجزيه (وينجم) بلا فضل *

وامكان الأداء مبني على زكاة ، فمن ماله غائب لا يلزمه عتق حتى
يحضر ، ان لم يمكنه شراء نسيئة .

ولا يلزم عتق الالمالك رقبة ، ولو مشتبهة برقاب غيره ، فيعتق
رقبته ، ثم يقرع بين الرقاب ، فيخرج من قرع ، او لمن تمكنه بضمن
مثلها ، او مع زيادة لا تحجف ، او نسيئة وله مال غائب ، او مؤجل لا
بهيمة ، فان لم تبع نسيئة عدل لدونه .

وشرط ان تفضل عما يحتاجه من أدنى مسكن صالح لمثله، وخادم
لمن يخدم مثله، ومر كوب وعرض بذلة، وكتب علم يحتاجها،
وثياب تحمل، وكفايته ومن يمونه دائماً، ورأس ماله لذلك،
ووفاء دين.

ومن له فوق ما يصلح لمثله من خادم ونحوه، وامكن بيعه وشراء
صالح لمثله ورقبة بالفاضل لزمه، فلو تعذر او كان له سرية يمكن
بيعها وشراء سرية ورقبة بثمنها، لم يلزمه.

وشرط في رقبة في كفارة، ونذر عتق مطلق اسلام، وسلامة
من عيب مضر ضرراً يئناً بالعمل كعمى، وشلل يد او رجل، او قطع
إحدهما، او سبابة او إبهام او وسطى من يد ورجل، او خنصر
وبنصر من يد، وقطع أنملة من إبهام، او ائمتين من غيره ككله.
ويجزى متبرع عنه باذنه، ومن قطعت بنصره من إحدى يديه او
رجليه، وخنصره من الأخرى، او جذع (أي قطع أنفه او أذنه) او
يخنق أحياناً، او علق عتقه بصفة لم توجد، ومدبر وصغير ولو ولد زناً،
او عرج يسير او محبوب، وخصي وأصم وأخرس تفهم إشارته،
وأعور ومزهون ولو مع عسر راهن، ومؤجر وجان وأحمق ومزوجة
وحامل ومكاتب مالم يؤد شيئاً لامن أدى شيئاً، او اشترى بشرط عتق،
او يعتق بقرابة او مريض ميئوس ومغصوب منه، (وبنصر) مالم يخلصه

بعد * وزمن ومقعد ونحيف عاجز عن عمل ، ولا من قطعت أصابع
 قدميه كلها - خلافاً له - وأخرس أصم ولو فهمت إشارة ، ومجنون
 ومطبق وغائب لم تتبين حياته ، فان تبينت اجزأ وموصى بخدمته ابداً ،
 أو أم ولد وچنين (وبنعمه) وكذا من جعل عتقها صداقها *
 ومن أعتق جزءاً ثم ما بقي او نصف قنين ، اجزأ لا ماسرى
 يعتق جزءاً .

ومن علق عتقه بظهار ثم ظاهر ، عتق ولم يجزه كما لو نجزه عن
 ظهار ثم ظاهر ، او علق ظهاره بشرط فعتقه قبله .
 وان وطئتك فعبدي حر عن ظهاري ، وكان ظاهر فوطىء عتق
 عن الظهار ، وإلا فوطىء لم يعتق .

ومن أعتق غير مجزئ طائفاً اجزأه نفذ ، واعتق عبدك عن
 كفارتك ولك عشرة دنائير ، ففعل بنية ذلك لم يجزه ، وإلا اجزأه
 كمتبرع به عنه لا بلا إذنه (وبنعمه) الا عن ميت - خلافاً له - *
 وإن وجد بما اشتراه للكفارة عيباً لا يمنع الاجزاء فله أخذ
 الأرش لنفسه . واذا كفر كافر بعق وبرقة وملكه رقبته مؤمنة
 صح ، والا قال لمسلم : أعتق عبدك عني وعلي ثمنه . ولا يصح تكفير
 مرتد بعق او إطعام زمن رده نصاً .

* فصل *

فان لم يجد رقبة حر او قنأ شهرين ولو ناقصين ان صامهما بالاهلة،
ويلزمه تبئيت النية، وتعيينها جهة الكفارة، والتتابع لانتيه، وينقطع
بوطىء لا بمباشرة مظاهر منها، ولو ناسيا (ويتم) احتمال لا تتابع
مظاهرة ومكره وجنون* او مع عذر يبيح الفطر، او ليلا لا بوطىء
غيرها ناسيا، او ليلا أو لعذر.

وينقطع بصوم غير رمضان، ويقع عما نواه وبفطر بلا عذر او
لجهل او نسي وجوب التتابع، او ظن أنه أتم الشهر فبان بخلافه .
ولا ينقطع بصوم رمضان، او فطر واجب، كعيد وحيض
ونفاس وجنون، ومرض مخوف، وحامل ومرضع خوفاً على أنفسهم،
او لعذر يبيحه، كمرض وسفر غير مخوف، وحامل ومرضع لضرر
ولدها، ومكره مخطيء كظنه الفجر لم يطلع، او الشمس غابت،
فبان بخلافه (ويتم) احتمال لزوم الامساك*

* فصل *

فان لم يستطع صوما ، لكبر او مرض ولو رجي برؤة ، يخاف زيادته ، او تطاوله او اشبق ، اطعم ستين مسكيناً ، مسلماً حراً ولو أنثى .

ولا يضر وطؤ مظاهر منها اثناء إطعام وعق .

ويجزى دفعها لصغير من أهلها ، ولو لم يأكل الطعام ، ويقبض له وليه ولمكاتب ، ومن يعطى من زكاة لحاجة ، ومن ظنه مسكيناً فبان غنياً ، لا ان بان فقيراً نحو قن ، وكافر وإلى مسكين في يوم واحد من كفارتين . لا الى من تلزمه مؤنته ، ولا ترددها على مسكين ستين يوماً الا ان لا يجد غيره .

ولو قدم الى ستين مسكيناً مداً . وقال هذا بينكم فقبلوه ، فان قال بالسوية اجزأ والا فلا ، ما لم يعلم ان كلا اخذ قدر حقه .

والواجب ما يجزى في فطرة ، من بر مد ومن غيره مدان ، وسن اخراج آدم مع مجزى ولا يجزى خبز ، ولا يجزى غير ما يجزى في فطرة ، ولو كان قوت بلده (وبنه) إلا ان

غدم، فيجزيء نحو ذرة ودخن * ولا ان يغدي المساكين او
يمشيهم، بخلاف نذر اطعامهم ولا القيمة، ولا عتق وصوم واطعام الا
بنية (وينبغي) صحتها هنا من كافر *

ولا تكفي نية تقرب فقط فان كانت واحدة لم يلزمه تعيين
سببها، ويلزم مع نسيانه كفارة واحدة. فان عين غيره غلطاً او عمداً
وسببها من جنس يتداخل، او أجناس كظهار، وقتل وصوم ويمين،
فنوى إحداها، أجزأ عن واحدة، فظاهر من أربع نساء، فأعتق قتيلاً،
أجزأ عن واحدة تعين بقرعة.



﴿ كتاب اللعان ﴾

شهادات موكدات بايمان من الجانبين ، مقرونة بلعن وغضب ،
قائمة مقام حده لقذف محصنة او تمزيره لغيرها ، او حبسها هي .
فمن قذف زوجته بزنا ، ولو بطهر و طى فيه في قبل او دبر ،
فكذبتة ، لزم ما يلزم بقذف أجنبية ، ويسقط بتصديقها ، وله
اسقاطه بلعانه ولو وحده كجلدة واحدة ، واقامة يئنة بعد لعانه ،
ويثبت موجبها .

وصفته ان يقول زوج أربعا محضرة حاكم او من حكماه ، أشهد
بالله إني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا ، ويشير اليها ولا حاجة
لأن تسمى او تنسب الا مع غيبتها . ثم يزيد في خامسة ، وان لعنة
الله عليه ان كان من الكاذبين . ثم زوجة أربعا أشهد بالله انه لمن
الكاذبين ، وتزيد ندباً فيما رماني به من الزنا ، ثم تزيد في خامسة ، وان
غضب الله عليها ان كان من الصادقين .

فان نقص لفظ من ذلك ولو أتيا بأكثره ، وحكم حاكم او
بدأت به ، او قدمت الفضب ، او أبدلته باللعة او السخط او قدم اللعة ،

او أبدلها بالغضب او الابعاد ، او أبدل أشهد باقسم او أحلف ، او أتي به قبل القائه عليه ، او طلبها له بالحد ، او بلا حضور حاكم او نائبه ، او بغير العربية من يحسنها ، ولا يلزمه تعلمها مع عجز ، و يترجم لحاكم عدلان ، او علقه بشرط او عدمت موالاة الكلمات ، لم يصح .

ويصح من أخرس وممن اعتقل لسانه وأيس من نطقه ، اقرار بزنا ولعان بكتابة وإشارة مفهومة .

فلو نطق وأنكر او قال لم أرد قذفا ولعائاً ، قبل فيما عليه من حد ونسب ، فيحد ويلحقه ما لم يلاعن ثانياً ، لا فيما له من عود زوجية ، وينتظر مرجو نطقه ثلاثة أيام .

وسن تلاعنهما قياماً بحضرة جماعة ، وان لا ينقصوا عن أربعة ، بوقت ومكان معظمين ، كبعد العصر بين الركن والمقام ، او عند منبره عليه السلام ، ويباقي البلاد بالمساجد وتقف حائض عند بابه .

ويأمر حاكم ندباً من يضع يده على فم زوج وزوجته عند الخامسة ، ويقول اتق الله فانها الموجبة ، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويبيح حاكم الى خفرة من يلاعن بينها .

ومن قذف زوجتين فأكثر ولو بكلمة افرد كل واحدة بلعان ، ويبدأ بعتالته أولاً والا أقرع .

﴿ فصل ﴾

وشروطه ثلاثة :

كونه بين زوجين ، ولو قبل دخول ولا يتنصف مهر - خلافاً له هنا -^(١) مكفين ولو قنين او فاسقين او ذميين . فيحد بقذف أجنبية بزنا ولو نكحها بعد ، او قال لها زنيت قبل ان أنكحك ، كمن أنكر قذف زوجته مع بينة ، او كذب نفسه .

ومتى قذف زوجته وأجنبية فعليه حدان ، الا ان أقام بينة أولاً عن الزوجة . ومن ملك زوجته فأنت بولد لا يمكن من ملك اليمين ، فله نفيه بلعان والا لم ينفذ .

ويعذر بقذف زوجة صغيرة لم تبلغ تسعاً او مجنونة ، ولا لعان . وكل موضع لا لعان فيه فالنسب لا حق ، ما لم يفتق مجنون ثم يقذف ويلعن من قذفها ، ثم أبانها او قال أنت طالق يازانية ثلاثاً ، وأنت طالق ثلاثاً يازانية ، او قذفها في نكاح فاسد ، او زنيت قبل إباتك ،

(١) وفي خط استاذنا ابن مانع ما يلي :

أي في هذا الباب مع أنه جزم في الصداق بسقوطه اهـ ملخص من حاشية الشطي .

لا عن لنفي ولد ، والأحد وقذفتي قبل تزوجني ، أو بعد إبانة
فقوله ، وقذفتك حال جنوني فقولها ، وإن علم له حالات فوجهان .

الثاني : سبق قذفها بزنا ، ولو في دبر كزנית أو يازانية ، أو
رأيتك تزنين . وإن قال : ليس ولدك مني ، أو قال معه : ولم تزني ،
أو لا أقذفك ، أو وطئت بشبهة ، أو مكرهة ، أو نائمة ، أو مع إغماء
أو جنون ، لحقه حكماً ولا لعان .

ومن أقر بأحد توأمين لحقه الآخر لدون ستة أشهر ، لا فوقها
إلا باقرار ، ويلاعن مع قذف لنفي حد .

الثالث : أن تكذبه ويستمر إلى انقضاء اللعان . فإن صدقته ولو
مرة ، أو عفت ، أو سكنت ، أو ثبت زناها بأربعة سواه ، أو قذف
مجنونة بزنا قبله ، أو محصنة فجنت ، أو خرساء ، أو ناطقة فخرست
ولم تفهم إشارتهما ، أو صماء لحقه النسب ، ولا لعان .

وإن مات أحدهما قبل تتمته توارثا ، وثبت النسب إن مات الولد
فله لعانها ونفيه . وإن لاعن ونكلت حبست حتي تلاعن ، أو تقرأ أربعاً
بالزنا ، فتحد ما لم ترجع .

﴿ فصل ﴾

وثبت بتمام تلاعها أربعة أحكام :

الاول : سقوط الحد او التعزير ، حتى حد معين قذفها به ،
ولو أغفل وقت لعان . فان لم يلاعن لزمه حدان .

الثاني : الفرقة ولو بلا فعل حاكم .

الثالث : التحريم المؤبد ، ولو أكذب نفسه ، او كانت
أمة فاشتراها .

الرابع : انتفاء الولد ، ويعتبر ذكره صريحاً ، كأشهاد بالله لقد
زنت وما هذا ولدي ، وتعكس هي ، او تضمناً ، كقول مدع زناها في
طهر لم يصبها فيه ، وأنه اعتزلها حتى ولدت : أشهد بالله إني لصادق فيما
ادعيت عليه ، او رميتها به من زنا ، فان لم يذكره لم يفتف إلا بلعان
ثان ويذكره .

ولو نفى عدداً كفاه لعان واحد ، وإن نفى حملاً او استلحقه ،
او لاعن عليه ولو بعد وضع توأمه ، لم يصح ، ويلاعن له لدرء حد وتافياً
بعد وضع لنفيه . ولو نفى حمل أجنبية لم يحذف ، كتعليقه قذفاً بشرط ،

كَانَ قَتَ فَأَنْتَ زَانِيَةٌ ، إِلَّا أَنْتَ زَانِيَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَقَذَفَ . وَزَيْتَ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا .

وشرط لنفي ولد بلعان أن لا يتقدمه إقرار به ، او بتوأمه ، او
ما يدل عليه ، كما لو نفاه وسكت عن توأمه ، او هنيء به فسكت ، او
أمن على الدعاء ، او أخر نفيه مع إمكانه ، رجاء موته بلا عذر نحو جوع
وعطش ونوم .

وإن قال : لم أعلم بالولد ، وأن لي نفيه ، او أنه على الفور وأمكن
صدقه ، او لم أثق بخبري وكان غير مشهور العدالة ، او أخره لعذر ،
كحبس ومرض وغيبة وحفظ مال ، لم يسقط نفيه .

ومن أ كذب نفسه مع نفيه حد لمحصنة ، وعزر لغيرها . ولو أقام
بينة ، ولحقه تسببه ولو ميتاً ، وتوارثا ، فينجر النسب من جهة الأم
لجهة الأب ، كولاء ، وترجع عليه بما أفقته . ولا ياحقه باستلحاق
ورثته بعده .

والتوأمين المنفيان أخوان لأم ، فلا يتوارثان باخوة أبوة . ومن
لا بينهما ستة أشهر فتوأمين . ومن نفى من لا ينتفي ، وقال : إنه من
زناخذ إن لم يلاعن .

* فصل فيها يلحق من النسب *

من أنت زوجته بولد بعد نصف سنة ، منذ أمكن اجتماعه بها ،
ولو مع غيبة ، فوق أربع سنين ، ولا ينقطع إلا مكان بحيض ، او
لدون أربع سنين منذ أبانها ، ولو ابن عشر فيها ، لحقه نسبه رومع هذا
لا يحكم ببلوغه ، ولا يكمل به مهر ، ولا يثبت به عدة ، ولا رجعة ،
ولا تحريم مصاهرة .

وإن لم يمكن كونه منه ، كأن أنت به لدون نصف سنة ، منذ
أمكن اجتماعه ، وعاش ، او لأكثر من أربع سنين منذ أبانها ، او
أقرت البائن بائنة عدها بالقروء ثم ولدت لفوق نصف سنة منها ، او
فارقها حاملاً فوضعت ثم آخر بعد نصف سنة ، او علم أنه لم يجتمع بها ،
بأن تزوجها بمحضر حاكم او غيره ثم أبانها ، او مات بالمجلس ، او كان
بينهما وقت عقد مسافة لا يقطعها بالمدة التي ولدت فيها (ويعبر) احتمال
تقدير مدة مسافة بمشي معتاد ، وأنه لو رؤي بالبلد كل يوم وهو بمحل
بعيد ، فهي كمن أبانها بمحضر حاكم او بالمجلس * أو كان الزوج لم
يكمل له عشر او قطع ذكره مع اثنييه ، لم يلحقه .

ويلحق عنيكاً ومن قطع ذكره ، لا أثياه - خلافاً للأكثر - .
 وإن ولدت رجعية بعد أربع سنين منذ طلقها ، أو قبل انقضاء
 عدتها ، أو لاقل من أربع سنين منذ انقضت ، لحق نسبه .
 ومن فارقها فاعتدت ثم تزوجت ، لحق بثنان ما ولدت لنصف سنة
 فأكثر [وكذا لو وطئت امرأته أو أمته بشبهة في طهر لم يصحبها فيه
 ولدون نصف سنة فلا أول] ^(١) (وينجم) مع مضي مدة المسافة ، وإلا
 فلا أول * .

وإن أنكر واطيء الوطء فقول له بلا يمين . وإن اشتراكاً في وطئها في
 طهر ، فأنت بما يمكن كونه منها ، أري القافة . لا انه للزوج
 - خلافاً له - ^(٢) وكذا لو تزوجت بثنان ، ولم يعلم بانقضاء العدة .



(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

(٢) وفي خط استاذنا ابن مانع ما يلي :

أي صاحب الاقناع فانه قال لحق الزوج ، والمذهب ما قاله المصنف
 اه شطي .

* فصل *

ومن ثبت أو أقر أنه وطئ أمته في الفرج أو دونه ، فولدت
لنصف سنة فأكثر ، ولو بعد أربع سنين ، لحقه ، ولو قال : عزلت ،
أو لم أنزل . لا إن ادعى استبراء (وينبغي) بحيض * ويحلف عليه ، ثم
تلد لنصف سنة بعده .

ومن أعتق أو باع من أقر بوطئها ، فولدت لدون نصف سنة ،
لحقه ، والبيع باطل ، ولو استبرأها قبله ، وكذا إن لم يستبرأها ، وولده
لأكثر ، وادعى مشتر أنه من بائع . وإن ادعاه مشتر لنفسه ، أو كل
منها أنه للآخر والمشتري مقر بوطئها ، أري القافة . وإن استبرئت
ثم ولدت لفوق نصف سنة ، أو لم تستبرأ ، أو لم يقر مشتر له به (وينبغي)
ولم يدعه لنفسه * لم يلحق بائعاً . وإن ادعاه بائع وصدقه مشتر ، فللبائع
ولو لم يكن أقر بوطء ، ويبطل البيع . وإن لم يصدق مشتر فالولد عبد
له (وينبغي) لو اشتراها ممن ظاهر حالة الوطاء ، وغاب فوجدت حاملاً ،
حرم عليه ديانة تصرف فيها بنحو بيع قبل مراجعته إن أمكنت * .
وإن ولدت من مجنون من لا ملك له عليها ولا شبهة ملك لم يلحقه
(وينبغي) احتمال وكذا من نأثم ، ومغنى عليه ، ومكره * .

ومن قال عن ولد يد سريره ، او زوجته او مطلقته : ما هذا
ولدي ، ولا ولدته ، او التقطته ، او استعرتة ، فقالت : بل هو ولدي
منك ، فان شهدت مرضية بولادتها له ، لحقه ، وإلا فلا .
ولا أثر لشبهة مع فراش وتبعية نسب لأب ما لم ينتف ، كابن
ملاعنة ، وتبعية ملك ، او حرية لأم ، إلا مع شرط ، او غرور ، او
شبهة ، وتبعية دين ، ووجوب فدية لخيرهما (ويتبع) في يهودي تزوج
نصرانية ، وعكسه يتبع الأب او يخير * وتبعية نجاسة ، وحرمة
أكل ، وزكاة ، وتحريم مناكحة ، وسهم غنيمة ، لا خبثها .



* كتاب العمد *

واحدها عدة ، وهي ؛ التربص المحدود شرعاً . ولا عدة في فرقة
حي قبل وطء او خلوة ، ولا لقبلة ، او لمس .

وشرط لو طء كونها يوطئ مثلها ، وكونه يلحق به ولد (وينجم)
ومع جهل سن فالأصل الصفر * .

والخلوة طواعيتها ، وعلمه بها ، ولو مع مانع ، كاحرام ، وصوم ،
وجب ، وعنة ، ورتق .

وتلزم لو فاة مطلقاً ، ونكاح فاسد كصحیح ، في عدة ، ولحوق
نسب ، وتحريم مصاهرة ، ودرء حد ، واستقرار مسمى ، لا في حد ،
وإحلال ، وإرث ، وإحصان ، وتنصيف صداق ، ولعان ، وثبوت
رجعة ، وإحداد .

ولا عدة في باطل إلا بوطء .

والمعذرات ست ؛

أمرها : الحامل ، وعدتها من موت وغيره إلى وضع كل الولد ،
او الأخير من عدد ولو لم تغتسل (وينجم) لو مات لا تزال معتدة حتى

تضعه ، واحتمل او تصير آيسة * ولا تنقضي إلا بما تصير به أمة
أم ولد ، وهو ما يتبين فيه خلق إنسان ، كرأس ، ورجل ، فان لم
يلحقه لصغر ، او لكونه خصياً ، او لولادتها لدون نصف سنة منذ
نكحها ويعيش ، او لفوق أربع سنين من إبانة ، لم تنقض به ، وتعتد
بعده عدة وفاة ، او حياة .

وأقل مدة حمل ستة أشهر ، وغالبها تسعة ، وأكثرها أربع سنين .
وأقل مدة تبين ولد ، أحد وثمانون يوماً .

الثانية : المتوفي عنها زوجها (وينجم) غير نساء النبي صلى الله عليه
وسلم * ولو طفلاً وهي طفلة بلا حمل منه ، وإن كان من غيره ،
اعتدت للوفاة بعد وضع .

وعدة حرة أربعة أشهر وعشر ليالٍ بعشرة أيام ، وأمة نصفها ،
ومنصفة ثلاثة أشهر وثمانية أيام ، ولا اعتبار بالحيض .

وإن مات في عدة مرتد بعد دخول ، او زوج كفرة أسلمت ، او زوج
رجعية سقطت ، وابتدأت عدة وفاة من موته . وإن مات في عدة من
من أبانها في الصحة ، لم تنتقل ، وتعتد مدخول بها أبانها في مرض موته
فأراً ، الأطول من عدة وفاة وطلاق (وينجم) احتمال وأولها من حين
طلاق * إن ورثت ، وإلا فالطلاق لا غير .

ولا تعتد لموت من انقضت عدتها قبله [ولو ورثت] ^(١) (و بنحو) من
مسخ زوجها جماداً فعدة وفاة ، وحيواناً فعدة حياة *

ومن طلق معينة ونسيها ، او مبهمه ، ثم ملت قبل قرعة ، اعتد
كل نسائه سوى حامل ، الأطول منها . وإن ارتابت من بانت زمن
تربصها او بعده بأماره حمل كحركة ، او انتفاخ بطن ، او رفع حيض ،
او نزول لبن لم يصح نكاحها حتى نزول الريبة . [وإن ظهرت بعده
دخل أولاً لم يفسد ، وحرّم وطؤها حتى نزول] ^(٢) ومتى ولدت لدون
نصف سنة من عقد وعاش تبينا فساد .

الثالث : ذات الاقراء المفارقة في الحياة ولو بثالثة ، فتعتد حرة
ومبعضة بثلاثة قروء ، وهي الحيض ، وغيرها بقرئين ، وليس الطهر
عدة . ولا يعتد بحیضة طلقت فيها ، ولا تحل لغيره إذا انقطع دم
الأخيرة حتى تغتسل ، وتقدم . ولا تحسب مدة نفاس لمفارقة
في حياة .

الرابعة : من لم تحض لصغر او أياس المفارقة في الحياة ، فتعتد
حرة بثلاثة أشهر من وقتها . وأمة بشهرين ، ومبعضة بالحساب . فيزاد
على الشهرين لمن ثلثها حر ثلث شهر ، او نصفها نصفه ، او ثلثاها ثلثاه
عشرون يوماً .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

وعدة بالغة لم ترحيضاً ولا نفاساً، ومستحاضة ناسية لوقت حيض،
او مبتدأة، كآيسة . ومن علم أن لها حيضة في كل أربعين مثلاً ،
فعدتها ثلاثة أمثال ذلك ، ومن لها عادة او تميز علمت به ، وإن
حاضت صغيرة في عدتها ، استأنفها بالقروء . ومن أيست في عدة أقراء
ابتدأت عدة آيسة . وإن عتقت معتدة بأن أتمت عدة أمة ، ورجعية
تم عدة حرة .

الخامسة : من ارتفع حيضها ، ولو بعد حيضة او حيضتين ولم تدر
سببه ، فتعتد للحمل غالب مدته ، ثم تعتد كآيسة على ما فصل ، ولا
تنقض بعود الحيض بعد المدة . وإن علمت مارفعه ، من نحو مرض ،
او رضاع ، او نفاس ، فلا تزال حتى يعود فتعتد به ، او تصير آيسة
فتعتد عدتها .

ويقبل قول زوج أنه لم يطلق إلا بعد ولادة ، او في وقت كذا ،
او بعد حيض^(١) - خلافاً له - لأنه لا يُعلم إلا منه .

السادسة : امرأة المفقود ، فتتربص حرة وأمة ما تقدم في ميراثه ،
ثم تعتد للوفاة . ولا يفتقر إلى حكم حاكم بضرب مدة ، وعدة الوفاة
والفرقة ، ولا إلى طلاق ولي زوجها بعد اعتدادها ، وينفذ حكم حاكم

(١) وفي نسخة استاذنا ابن مانع ما يلي :

وفائدة قبول قوله في المسائل الثلاث جواز الرجعة وبطلان نكاحها للغير
في مدة دعوى بقائها اه شطي .

بالفرقة ظاهراً بحيث لا يمنع طلاق المفقود . وتنقطع النفقة بالفرقة ،
وشروع في العدة ، كتزويجها ، لا قبل ذلك ، بأن اختارت المقام
والصبر حتى يتبين الحال . ومن تزوجت قبل ما ذكر لم يصح ، ولو
بان أنه كان طلق او ميتاً حين التزويج .

ومن تزوجت بشرطه ، ثم قدم قبل وطء الثاني ، ردت لقادم ،
وينفق منه حين رد . ويخير إن وطئ الثاني بين أخذها بالعقد الأول ،
ولو لم يطلق الثاني ، ويطأ بين عدته ، وبين تركها معه بلا تجديد عقد .
المنقح : الأصح بعقد (وبنعم) وبعد طلاق الاول وعدته * ويأخذ
الاول قدر الصداق الذي أعطاها من الثاني ، ويرجع الثاني عليها بما
أخذ منه ^(١) ، وفيه نظر . وإن لم يقدم الغائب حتى مات الثاني ورثته ،
لا الاول بعد تزوجها بالثاني . وإن ماتت قبل قدوم فارسها للثاني ،
وبعده ولم يحترها فكذلك ، وإلا فالاول (وبنعم) هذا التفصيل على
غير الأصح *

ومن ظهر موته باستفاضة ، أو بيينة ، ثم قدم ، فكالمفقود في

(٢) وفي خط استاذنا ابن مانع ما يلي :

قال الشيخ عثمان لعل محله إذا قلنا إنه عند تركها للثاني لا يحتاج الاول
إلى طلاق ولا يحتاج الثاني إلى تجديد عقد بعد فراغ عدة الطلاق ، وهو خلاف
الأصح ، وأما على ما صححه المنقح فالظاهر : أنه بعد طلاقه باختياره ولا رجوع
له فليحرقه وهو ظاهر فتأمل اه شطي .

تُخَيَّر وإِثْر وتُضْمَن البينة ما تَلَف من مَالِه ومهر الثاني الذي أَخَذَه منه الاول، ومتى فَرَق بين زوجين لموجب كنفقة ورضاع وردة ثم بان انتفاؤه فكفَقود . ومن أَخْبَر بطلاق غائب ، وأنه وكيِل آخر في إِنْكَاحه بها ، وضمن المهر ، فنكحته ، ثم جاء الزوج فَأَنْكَر ، فهي زوجته ، ولها المهر على واطء ، ومطالبة ضامن (وينبع) هذا فيمن لم تثبت الزوجية إِلَّا بأخباره فقبل قوله في زوالها كما مر ، وإِلَّا فلا بدّ من بينة *

وإن طلق غائب ، أو مات ، اعتدت منذ زمن الفرقة ، وإن لم تحد ، لكن إن كان الزوج فاسقاً أو مجبولاً لم يقبل قوله في انتضاء العدة التي فيها حق الله تعالى .

فرع : عدة موطوءة بشبهة أو زنا كطلقة ، إِلَّا أمة غير مزوجة فتستبرأ بحیضة . ولا يحرم زمن عدة غير وطئ في فرج ، ولا يفسخ نكاح بزنا . وإن أمسكها استبرأها .



﴿ فصل ﴾

وإن وطئت معتدة بشبهة أو نكاح فاسد أتمت عدة الاول ، ولا يحسب منها مقامها عند الثاني ، وله رجعة رجعية في التتمة (وينجم) احتمال وفي زمن إقامتها عند الثاني * ثم تعتد لوطىء الثاني . وإن ولدت من أحدهما بعينه ، كلدون ستة أشهر من وطىء ثان ، أو فوق أربع سنين من ابانة أول ، أو الحقت به قافة وأمكن بان تأتي به لنصف سنة فأكثر من وطىء ثان ، ولا ربع سنين فأقل من إبانة أول لحقه ، وانقضت عدتها به منه ، ثم اعتدت للآخر . وإن ألحقته بهما لحق ، وانقضت عدتها به منهما . وإن أشكل ، أو لم توجد قافة ، اعتدت بعد وضعه بثلاثة قروء .

وإن وطئها مبيها فيها عمداً فكأجنبي ، ولشبهة استأنفت عدة للوطىء ، ودخلت فيها بقية الاولى . ومن وطئت زوجته بشبهة ثم طلقها ، اعتدت له ، ثم تعتد للشبهة ، وحرمة وطىء زوج ولو مع حمل منه قبل عدة واطىء ، ومن تزوجت في عدتها لم تنقطع عدتها بصورة عقد ، بل بوطء ، فإذا فارقتها بنت على عدتها من الاول ، ثم اعتدت للثاني . وللثاني أن ينكحها بعد العدتين .

وتتعدد بتعدد واطء بشبهة لا بزنا^(١) ، وكذا أمة في استبراء ،
ومن طلقت طلقة فلم تنقض عدتها حتى طلقت أخرى بنت .
وإن راجعها ثم طلقها استأنفت . كفسخها بعد رجعة لعنق أو غيره .
وإن أبانها ثم نكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخوله بها بنت . وإن
انقضت عدتها قبل طلاق فلا عدة له .

فرع : من وطئ أجنبية عالين فزانيان ، وجاهلين فلا ،
وعالمًا هو ، فعليه حد ، ومهر ، ولا نسب ، وعالمة هي لحقه النسب ،
ولزمها الحد ، ولا مهر .



(١) وفي خط أستاذنا ابن مانع مايلي :
في الاصح وجزم في الاقتناع بتعدد واطء بزنا وكان على
المصنف أن يقول : خلافاً له اه شطي .

﴿ فصل ﴾

يحرم إحداد فوق ثلاث على ميت غير زوج ، ويجب على زوجته
بنكاح صحيح ، ولو ذمية ، أو أمة ، أو غير مكافئة ، زمن عدة ،
ويجوز لبائن . وهو ترك زينة ، وطيب كزعفران ، ولو كان بها سقم ،
ولبس حلي ولو خاتماً ، وملون من ثياب لزينة كاشعر وأصفر وأخضر
وأزرق صافين ، وما صبغ قبل نسج كبعده ؛ وتحسين بخناء أو
اسفيداج ، أو تكحل بأسود فقط بلا حاجة وادهان بمطيب ، وتحمير
وجه وحفه ونقشه .

ولا تمنع من صبر الا في الوجه ، ولا لبس ثوب أبيض ولو
حريراً ، ولا ملون للدفع وسخ ككحلي ونحوه ، ولا من نقاب ، وأخذ
ظفر وتنف إبط ، ولا من تنظيف وغسل بسدر ودخول حمام ، وادخال
طيب بفرج حائض ، وتزين في فرش وبسط وستور وأثاث بيت ،
لان الاحداد في البدن .

وتجب عدة بمنزل مات زوجها فيه ، ولو معاراً إن تبرع ورثة او
أجنبي باسكانها ، وحرّم تحويلها من مسكن وجبت فيه الا الحاجة ،

كل خوف وحق وتحويل ما لكه لها وينعم) ولا يحرم عليه * وطلبه
فوق أجرته ، او لا تجد ما تكثري به الا من مالها ، فيجوز تحويلها
حيث شاءت .

وتحول لأذاها^(١) لا من حولها ويلزم منتقلة بلا حاجة الغود ،
وتنقضي العدة بمضي الزمان حيث كانت .

ولا تخرج إلا نهاراً لحاجتها ، ولو وجدت من يقضيها .
وليس لها البيت في غير بيتها ، وأمة كحرة ، لكن لسيدها
إمساكها نهاراً ويرسلها ليلاً .

ومن سافرت وحدها باذنه ، او معه لنقلة الى بلد ، فمات قبل
مفارقة بناء ، او لغير نقلة ولو لحج ولم تحرم ، ومات قبل مسافة قصر ،
اعتدت بمنزله . وبعد مفارقة او قصر ، تخير بين رجوع ومضي ، وان
حرمت ولو قبل موته ، وأمكن الجمع عادت ، والا قدم حج من بعد
مسافة قصر ، وإلا فالعدة حيث لا ضرر بعود ، وتحلل لفوته
بعمره .

وتعتد بأن بمكان مأمون من البلد حيث شاءت ، ولا تبنت
الا به وجوبا ، ولا تسافر . وان سكنت علواً او سفلا ، ومبين في
الآخر ، وينها باب مغلقة ، او معها محرم ، جاز . وان أراد إسكانها

(١) لأذاها لجيرانها . كذا في « شرح المنهى » .

بمنزله او غيره ، مما يصلح لها تحصيناً لفراشه ، ولا محذور فيه ، لزومها
وان لم تلزمه نفقة ، كمعتدة لشبهة او نكاح فاسد ، او
منستبرأة لعتق .

ورجعية في لزوم منزل كتنوفي عنها ، وان امتنع من لزمته سكنى
كزوج رجعية ، وبأن حامل اجبر . وان غاب اكرى عنه حاكم من
ماله ، او اقترض عليه او فرض اجرة . وان اكرته بنية رجوع ،
او سكنت بملكها ، رجعت مع غيبته باجرة مسكن وكراء ، ومع
حضوره وسكوته فلا .

كما لو أنفق على نفسه من لزمته غيره نفقته في مثل هذه
الحالة .



❦ باب استبراء الذمماء ❦

وهو قصد علم براءة رحم ملك عين حدوثاً أو زوالاً من حمل غالباً ،
بوضع أو حيضة أو شهر أو عشرة أشهر ، أو خمسين سنة وشهراً ،
ويجب في ثلاثة مواضع .

أحدها ؛ إذا ملك ذكر ولو طفلاً من يوطأ مثلها ، ولو مسيبة أو لم
تحض حتى من طفل وأنثى ، لم يحل استمتاعه بها ولو بقلبه ، ونظر
لشهوة حتى يستبرأها . فإن عتقت قبله لم يجز أن ينكحها ، ولم يصح حتى
يستبرأها ، وليس لها نكاح غيره ، ولو لم يكن بائعها يظاً إلا على رواية
المنقح : وهي أصح .

ومن أخذ من مكاتبه أمة حاضت عنده ، أو باع أو وهب أمته
ثم عادت إليه بفسخ أو غيره حيث انتقل الملك ، وجب استبرأؤها ،
ولو قبل قبض الأمة إن افترقا ، والا لم يجب ، خلافاً لظاهر المنتهى .
ولا استبراء بعود مكاتبته ، أو رحمها المحرم أو رحم مكاتبه المحرم بعجز
أو فك أمته من رهن أو أخذ من عبده التاجر أمة ، وقد حضن قبل
ذلك ، أو أسلمت مجوسية أو وثنية أو مرتدة حاضت عنده (وينهم)

او مضى شهر لمن لم تحض * او أسلم مالك بعد ردة ، او ملك صغيرة لا يوطأ مثلها .

ولا يجب بملك اثني من اثني (وبنهم) ولا من ذكر * وسن لمن ملك زوجته ليعلم وقت حملها ، ومن ولدت لستة أشهر فأكثر فأم ولد . ولو أنكر الولد بعد أن أقر بوطىء لا لأقل (وبنهم) وعاش * ولا مع دعوى استبراء ، ويجزىء استبراء من ملكت بشراء وهبة ووصية وغنيمة قبل قبض ، ولمشتر زمن خيار . ويد وكيل كيد موكل .

ومن ملك معتدة من غيره او مزوجة فطلقها بعد دخول ، او مات او زوج أمته ثم طلقت بعد دخول ، اكتفى بالعدة . ومن ملك معتدته حل وطؤها ، وان طلقت من ملكت مزوجة قبل دخول ، وجب استبراؤها .

الثاني ؛ اذا وطىء أمته ، ثم أراد تزويجها لغيره ، او بيع غير آيسة ، حرما حتى يستبراها . فلو خالف صح بيع لانكاح . ولم يجز لمشتريها ان يزوجه قبل استبراء ، فان لم يوطأ ايحا قبله ويسن استبراء . ولو وطىء اثنان أمتهما ، ثم باعها لآخر ، أجزأه استبراء واحد ، ولو أعتقها لزمها استبراء ان .

الثالث ؛ اذا أعتق أم ولده ، او سريته ، او مات عنها ، لزمها

استبراء نفسها . لا ان استبرأها قبل ، او أراد تزويجها لنفسه ، او
استبرئت قبل بيعها فأعتقها مشتر ، او أراد تزويجها لغيره قبل وطئها ،
او كانت مزوجة فطلقت ، او معتدة او فرغت عدتها من زوجها ،
فأعتقها قبل وطئه ، وان أبانها قبل دخوله او بعده ، او مات فاعتدت
ثم مات سيدها ، فلا استبراء ولو أم ولد ، خلافاً له ان لم يطأ كمن لم
يطأها أصلاً ومن ابيعت ولم تستبرأ فأعتقها مشتر قبل وطئ واستبراء
استبرأت ، او تمت ما وجد عند مشتر .

وان مات زوج أم ولد وسيدها ، وجعل أسبقها لزمها بعد موت
آخرها عدة حرة لوفاة فقط ، ولا ترث من الزوج ، ولا استبراء
مطلقاً ، خلافاً لهما ، لان ام الولد لا تصير فراشاً للسيد بلا وطء ثان ،
الا على قول ضعيف .



* فصل *

واستبراء حامل بوضع ، ومن تحيض بحیضة كاملة ، وآيسة
وبنت تسع وبالغة لم تحض بشهر ، وان حاضت فيه فبحیضة ، لا بعده
خلافاً للمنتهى .

ومرتفع حیضها ولم تدر ما رفعه بعشرة أشهر ، وإن علمت
فكحرة . ولا يكون الاستبراء إلا بعد ملك جميع الأئمة ، فلو ملك
بعضها فاستبرأها ، ثم ملك باقيها لم يحتسب . ومن وطئ قبل استبراء
فحملت بعد حیضة استبرأت بوضعه ، وفيها وقد ملكها حائضاً
فكذلك . وإن أحبلها في حیضة ابتدأتها عنده تحل في الحال ، لجعل
ما مضى حیضة .

وتصدق في حیض إذا ادعته ، فلو أنكرته بعد مضي زمن يمكن
حیضها فيه ، فقال : أخبرني به صدق . وإن ادعت موروثه تحریمها
على وارث بوطئ مورثة ، أو مشترة ، ان لها زوجاً صدقت (وينعم)
لا بعد وطئه ، ولمشتر الفسخ .

﴿ كتاب الرضاع ﴾

وهو شرعاً ، مص لبن ثاب^(١) من حمل ، من ثدي امرأة ، أو شربه ونحوه .

ويحرم كنسب ، فمن أرضعت بلبن حمل لاحق بواطىء طفلاً ، صاراً في تحریم نكاح ، وثبوت محرمية ، وإباحة نظر وخلوة أبويه ، وهو ولدهما ، وأولاده وإن سفلوا أولاد ولدهما ، وأولاد كل منهما من الآخر أو غيره أخوته وأخواته ، وآباؤها أجداده وجداته ، وأخوتها وأخواتها أعمامه وعماته وأخواله وخالاته .

ولا تثبت بقية أحكام نسب من نفقة وارث ، وعتق ، وولاية ، وتملك ، وعقد ، ورد شهادة ، وحكم .

ولا تنشر حرمة إلى من بدرجة مرتضع ، أو فوقه ، من أخ ، وأخت ، وأب ، وأم ، وعم ، وعممة ، وخال ، وخالة ، فتحل مرضعة لأبي مرتضع وأخيه من نسب ، وأمه وأخته من نسب لأبيه وأخيه من رضاع ، كما يحل لأخيه من أبيه أخته من أمه ، ويكون عمّاً خالاً .

(١) ثاب : أي اجتمع ، كذا في « شرح المنهى » .

ومن أرضعت بلبن حمل من زنا ، أو نفي بلعان ، طفلة ، صارت
بناتها ، وحرم على واطىء تحريم مصاهرة . وتحمل لابن واطىء وأبيه ،
ولا تثبت حرمة الرضاع في حق واطىء من حيث المحرمية .

ومن أرضعت بلبن اثنين وطأها بشبهة طفلا ، وثبت أبوتها أو
أبوة أحدهما لمولود ، فالمرتضع ابنهما أو ابن أحدهما . وإن لم تثبت بان
مات مولود قبل إلحاق ، أو فقدت قافه ، أو نفته عنها ، أو
أشكل أمره ، ثبتت حرمة الرضاع في حقهما ، فلا يحل لهما أنثى
ارتضعت . وإن ثاب لبن لمن تحمل ، ولو حمل مثلها لم ينشر الحرمة
كلبن رجل ، وكذا لبن خنثى مشكل ، وبهيمة .

ومن تزوج أو اشترى ذات لبن من زوج أو سيد قبله ، فزاد
بوطئه ، أو حملت ولم يزد ، أو زاد قبل أوانه ، فلأول . وفي أوانه
ولو انقطع ثم ثاب ، أو ولدت فلم يزد ولم ينقص ، فلها ، فيصير بن
مرتضعة ابناً لهما ، وإن زاد بعد وضع فللثاني وحده .

﴿ فصل ﴾

وللحرمة شرطان :

الاول : أن يرتضع في العامين ، فلو ارتضع بعدهما بلحظة لم تثبت (وينبغي) احتمال ومع شك فالاصل الصغير *

الثاني : ان يرتضع خمس رضعات . ومتى امتص ثم قطعه ولو قهراً أو لتنفس ، أو ملة ، أو لا تنقل الى ثدي آخر ، أو مرضعة أخرى ، فرضعة . ثم إن عاد ولو قريباً فثنتان . وسعوط في أنف ، ووجور في فم ، كرضاع . ويحرم ما جبن أو شيب وصفاته باقية (وينبغي) أو طبخ * أو حلب من ميتة . ويحنث به من حلف لا يشرب لبناً . لا حقنة . ولا أثر لو اصل جوف لا يغذي ، كثانة ، وذكر .

ومن أرضع خمس أمهات أولاده بلبنه زوجة له صغرى ، كل واحدة دون خمس ، حرمت لثبوت الأبوة ، لا أمهات أولاده لعدم ثبوت الأمومة . ولا يحل لهن نكاحه ولو كان ذكراً . ولو كانت المرضعات بناته أو بنات زوجته ، فلا أمومة . ولا تصير جدّاً ، ولا زوجته جدة ، ولا أخوة المرضعات أخوالاً ، ولا أخواتهن خالات .

ومن أرضعت امه وبنته وأخته وزوجته وزوجة ابنه طفلة رضعة
 رضعة لم تحرم عليه . ومن أرضعت بلبنها من زوج طفلا ثلاث رضعات
 ثم انقطع ، ثم أرضعته بلبن زوج آخر رضعتين ، ثبتت الأمومة ، لا
 الأبوة ، ولا يحل مرتضع لو كان اثنى لواحد من الزوجين .
 ومن زوج أمته برضيع حر بموسر لم يصح ، فلو أرضعته بلبنه لم
 تحرم على السيد ، ومع إعسار الحاجة خدمة تحرم .

﴿ فصل ﴾

ومن تزوج ذات ابن ولم يدخل بها ، وصغيرة فأكثر ، فارضعت
 وهي زوجة ، او بعد إبانته صغيرة حرمت أبداً ، وبقي نكاح الصغيرة حتى
 ترضع ثانية فيفسخ نكاحها كما لو أرضعتها معاً . وان أرضعت ثلاثاً
 منفردات ، او اثنتين معاً والثالثة منفردة ، انفسخ نكاح الاولتين
 وبقي نكاح الثالثة .

وان أرضعت الثلاثة معاً ، بان شربته مخلوباً معاً من أوعية ، او
 احداهن منفردة ثم اثنتين معاً ، انفسخ نكاح الجميع ، ثم له أن يتزوج
 من الاصاغر . وان كان دخل بالكبرى حرم الكل على الابد .

ومن عليه بنت امرأة كأمه وجدته وأخته وربيبته اذا أرضعت
طفلة حرمتها عليه .

ومن حرم عليه بنت رجل ، كأييه وجدته وأخيه وابنه إذا
أرضعت زوجته بلبنه طفلة حرمتها عليه ، وينفسخ فيها النكاح ان
كانت زوجة ، فمن تزوج بنت عمه فأرضعت جدتها الزوج ، صار
عم زوجته ، أو الزوجة صارت عمته ، أو هما صار عمها وهي عمته .
وان تزوج بنت عمته فأرضعت جدتها الزوج ، صار خالها . او
الزوجة صارت عمته .

وان تزوج بنت خاله فأرضعت جدتها الزوج ، صار عم زوجته
وان أرضعتها ، صارت خالته .

وان تزوج بنت خالته فأرضعت الزوج ، صار خال زوجته . او
او الزوجة صارت خالة زوجها .

وان أرضعت أم ولده امرأة ابنه بلبنها ، حرمتها لأنها صارت
أخته . وان أرضعتها ام ولده زوجة أييه بلبنه حرمتها ، لأنها صارت
بنت ابنه ، ويرجع الأب على ابنه بأقل الامرين مما غرمه كزوجته
او قيمتها لان ذلك من جنابة أم ولده . وان أرضعت واحدة منها بغير
لبن سيدها لم تحرمها ، لأن كل واحدة منها صارت بنت أم ولد.
ومن لامراته ثلاث بنات من غيره ، فأرضعن ثلاثة نسوة له .

كل واحدةٍ واحدةً ، إرضاعاً كاملاً ، ولم يدخل بالكبرى حرمت عليه ، ولم يفسخ نكاح واحدة من الصغار ، وهن بنات خالات . وإن أرضعن واحدة كل واحدة منهن رضعتين ، حرمت الكبرى . وصحح في «الانصاف» لا (ويتجر) وهو الأصح *

وإذا طلق زوجة لها لبن منه ، فتزوجت بصبي فأرضعته بلبنه ، إرضاعاً كاملاً انفسخ نكاحها ، وحرمت عليه وعلى الاول أبدأً ، ولو تزوجت الصبي أولاً ، ثم فسخت نكاحه لمقتضى ، تزوجت كبيراً فصار لها منه لبن ، فأرضعت به الصبي ، أو زوج رجل أمته بعبد رضيع ، ثم عتقت ، فاختارت فراقه ، ثم تزوجت بمن أولدها ، فأرضعت بلبنه زوجها الاول ، حرمت عليها ابدأً .



﴿ فصل ﴾

وكل امرأة أفسدت نكاح نفسها برضاع قبل الدخول فلا مهر لها ، وان طفلة ، بان تدب وترضع من نحو نائمة ، او مغمى عليها (وبنجم) ومن يقظة فأقرتها ، فلا مهر لها قبله * ولا يسقط بعده ، ولا يرجع عليها ، بخلاف أجنبي . وان أفسده غيرها لزمه قبل دخول نصفه ، وبعده كله ، ويرجع فيهما على مفسد (وبنجم) احتمال لو قتل سيد أمته رجع عليه * ولها الاخذ من المفسد .

ويوزع مع تعدد رضعاتهن المحرمة على رؤوسهن ، فلو أرضعت امرأته الصغرى ، الكبرى ، وانفسخ نكاحهما ، فعليه نصف مهر الصغرى ، يرجع به على الكبرى . ولم يسقط مهر الكبرى ، وان كانت الصغرى دبت فارتضعت وهي نائمة ، فلا مهر للصغرى ، ويرجع عليها بمهر الكبرى ان دخل بها ، والا فبنصفه . وان دبت فارتضعت رضعتين من نائمة ، ثم استيقظت فأتمت لها ثلاثاً ، فعليه ثلاثة أخماس نصف مهر الصغيرة ، يرجع به على الكبيرة ، ومهر الكبيرة يرجع بخمسه على الصغيرة . فان لم يكن دخل بالكبيرة فعليه خمس مهرها ، يرجع به على الصغيرة .

ومن له ثلاث نسوة لهن لبن منه ، فأرضعت زوجة له صغرى
كل واحدة رضعتين ، لم تحرم المرضعات ، وحرمت عليه الصغرى ،
وعليه نصف مهرها يرجع به عليهن أخماساً ، خمسه على من أرضعت
مرتين ، وخمسه على من أرضعت مرة .

فرع : لو أرضعت زوجته الأئمة له ، زوجة صغرى فحرمتها ، فما
لزمه ففي رقبة الأئمة ، وإن أرضعتها أم ولده حرمتها ابداً ، ولا غرم
عليها ، وتغرم مكاتبته .

* فصل *

وإن شك في رضاع أو عدده بنى على اليقين ، وهو عدم التحريم ،
وتركها أولى ، وإن شهد به مرضية وكذا رجل ، ثبت .
ومن تزوج ثم قال هي أختي من رضاع انفسخ النكاح حكماً ،
وفيما بينه وبين الله أن كان صادقاً ، وإلا فالنكاح بحاله ، ولها المهر بعد
الدخول ، ولو صدقته ، ما لم تطاوعه على الوطء عالمة بالتحريم ، ويسقط
قبله أن صدقته . وإن قالت هي ذلك وأكذبها فهي زوجته حكماً
(وبنعم) ولا مهر لو أبانها قبل وطء ، ولا يرجع بنصفه ولو قبل ،
كما لا تطالب به لو لم يقبض *

وأن قال هي ابنتي من رضاع ، وهي في سن لا يحتمل ذلك ، لم
تحرم ليقن كذبه ، وإن احتمل فكما لو قال هي أختي من رضاع ،
ولو ادعى بعد ذلك خطأ لم يقبل . كقوله ذلك لأُمته ثم يرجع ، ولو
قال ذلك أحدهما قبل النكاح لم يقبل رجوعه ظاهراً .

ومن ادعى أخوة أجنبية أو بنوتها (وبنهم) ليصير محرماً *
وكذبه ، قبلت شهادة أمها وبناتها من نسب بذلك ، لا أمه ولا بنته ،
وإن ادعت ذلك كذبها فبالعكس (وبنهم) ومع تصديق الآخر
يصير محرماً مع عدالتهما واحتمل والا منعاً لحق الله تعالى .

ولو ادعت أمة أخوة بعد وطء لم يقبل ، وقبله يقبل في تحریم
وطء لا ثبوت عتق وإرث ، وكره استرضاع فاجرة ، ومشاركة
وحماء وسيئة خلق وجذماء وبرصاء وبهيمة ، وفي «الترغيب» وعمياء ،
فانه يقال الرضاع يغير الطباع ، وليس لزوجة إرضاع ولدها إلا باذن
زوج قاله «الشيخ» .



﴿ كتاب النفقات ﴾

جمع نفقة وهي ، كفاية من يعون خبزاً وأدماً وكسوة ومسكناً وتوابعها . فعلى زوج مالا غنىً لزوجته عنه ، ولو معتدة من وطئ شبهة (وبنعم) ولم تحمل غير مطاوعة ، من مأكول ومشروب وكسوة ومسكنى بالمعروف . ويعتبر حاكم ذلك إن تنازعا بحالهما ، فيفرض لموسرة مع موسر ، ولا يقبل دعواها يساره إلا ان عرف له مال سابق ، كفايتها خبزاً خاصاً ، بأدمه المعتاد لمثلها ، ولحماء عادة الموسرين بحالهما ، فلا يتقيد برطل عراقي كل جمعة مرتين . وتنقل متبرمة من أدم الى غيره .

ولا بد من ماعون الدار ، وينكتفى بخزف وخشب ، والعدل ما يليق بهما ، وما يلبس مثلها من حرير وخز وجيد كتان وقطن ، وأقله قميص وسراويل وطرحة ومقنعة ومداس وجبة للشتاء ، وتزاد من عدد ثياب ما جرت عادة بابسه مما لا غناء عنه ، لا لتجمل وزينة ، ولا خوف وإزار للخروج ، لانه لم يبين أمرها على الخروج .

وللنوم فراش ولحاف ومخدة محشو ذلك بالقطن ، إن كان عرف البلد .

وللجلوس بساط ورفيع الحصير ،

وللفقيرة مع فقير كفايتها خبزاً خشكاً بأدمه كخل وباقلاء ،
وزيت مصباح ، ولحم العادة ، ولا يتقيد كل شهر مرة ، وما يلبس
مثابا ، وينام فيه ، ويجلس عليه .

ولمتوسطة مع متوسط ، وموسرة مع فقير ، وعكسها ما بين ذلك
وموسر نصفه حر كمتوسطين ، ومعسر كذلك ، كمعسرين .

وعليه مؤنة نظافتها من دهن وسدر ، وثمان ماء شرب وطهارة
حدث وخبث وتنظيف ، ومشط ، وأجرة قيمة ، وكنس بيت ،
لا دواء ، وأجرة طبيب ، ولا ثمن طيب وحناء وخضاب ونحوه ، وإن
أراد منها تزيناً به ، وقطع رائحة كريهة وأتى به ، لزمها ، وعليها ترك
حناء وزينة نهاها عنها .

وعليه لمن بلا خادم ويخدم مثلاً ، ولو لمرض ، خادم واحد ذو رحم
محرم ، أو امرأة ، ويجوز كتابية ، وتلزم بقبولها . ونفقته وكسوته
كفقيرين مع خف ، وملحفة لحاجة خروج ، ولو أنه لها . إلا في نظافة ،
ونفقة مكري ، ومعار على مكري ومعير ، وتعين خادم لها إليها ، وسواه
إليه . وإن قالت : أنا أخدم نفسي وأخذ ما يجب لخادمي ، أو قال : أنا
أخدمك بنفسي وأبى الآخر لم يجبر . ولو اتخذت من لا تخدم خادماً

وثنفق عليه من مالها ، لم يجز بلا إذن زوج ، وتلزمه مؤسسة لحاجة ،
لا أجرة من يوضئ مريضة ، بخلاف رقيقة فيلزمه .

* فصل *

والواجب دفع قوت ، لا بدله ، ولا حب أول نهار كل يوم
بطلوع شمسه ، ويجوز ما اتفقا عليه من تعجيل وتأخير ودفع عوض ،
ولكل الرجوع ، وما رضيته حباً فعليه أجرة طحنه وخبزه .
ولا يملك الحاكم فرض غير واجب كدراهم مثلاً إلا باتفاقها ،
ولا يلزم فرضه ولو منع شقاق وحاجة كغائب ، ولا يعتاض عن الماضي
بربوي ، كحنطة عن خبز . وله الاحتساب بدينه على موسرة
مكان النفقة .

والواجب دفع نحو كسوة وغطاء ، ووطاء أول كل عام من زمن
وجوب ، وتملك ذلك بالقبض ، فلا بدل لما سرق أو بلي . والتصرف
فيه على وجه لا يضر بها .

ولا تملك نحو ماعون ومشط لأنه إمتاع ، قاله في «الرعاية» .
وإن أكلت معه عادةً ، أو كساها غير متبرع بلا إذنهما وإذن
وليها ، سقطت . وإن أعطاها شيئاً زائداً عن الكسوة ، كمصاغٍ وفلاند

تبرعاً ملكته ، ولتتجمل به فلا ، ويرجع به متى شاء . ومتى انقضى العام والكسوة باقية فعليه كسوة للجديد (وينبغي) وكذا غطاء ووطاء * بخلاف ماعون ومشط . وإن قبضتها ثم بانّت قبل مضيه رجع بقسط ما بقي ، وكذا نفقة تعجلتها ، لكن لا يرجع ببقية يوم الفرقة ، إلا على ناشز ، ويرجع بنفقتها من مال غائب بعد إبانة بظهورها . ومن غاب ولم ينفق لزمه الماضي ولو لم يفرضها حاكم ، بخلاف نفقة قريب .

﴿ فصل ﴾

ورجعية وبأن حامل كزوجة ، إلا فيما يعود بنظافتها . ويجب الحمل ملاعنة ، إلا أن ينفيه بلمان بعد وضعه ، فلا نفقة في المستقبل ، إلا إن استلحقه فترجع الأم بما انفقته . ومن أنفق يظنها حاملاً فبانّت حائلاً رجع . ومن تركه يظنها حائلاً فبانّت حاملاً لزمه ما مضى (وينبغي) لا غائب ومعسر ولم تفرض * .

ومن ادعت حملاً وجب انفاق تمام ثلاثة أشهر ، من ابتداء زمن ذكرت أنها حامل ، فان مضت ولم يبين ، او حاضت ، رجع عليها . - بخلاف نفقة في نكاح تبين فساده - وعلى أجنبية فلا رجوع .

والنفقة للحمل ، فتجب لناشز حامل ، ومن وطىء بشبهة ، او
نكاح فاسد، وملك يمين ولو أعتقها، وعلى وارث زوج ميت، ومن مال
حمل موسر ، فتسقط عن أبيه. ولو تلفت وجب بدلها. ولا فطرة لها ،
ولا يصح جعل نفقة الحامل عوضاً في خلع - خلافاً له هنا - ولا تجب
على زوج رقيق أو معسر ، او غائب ، ولا على وارث مع عسر زوج ،
وتسقط بمضي الزمان ما لم تستدن (وينبغي) ولو بلا إذن حاكم - خلافاً
لها - او تنفق بذية رجوع .

وإن وطئت بشبهة او نكاح فاسد ، ثم بان بها حمل يمكن كونه
منها ، فنفقتها حتى تضع عليها ، لا على الزوج فقط - خلافاً له - ولا
ترجع على زوجها ، كبائن معتدة . ومتى ثبت نسبه من أحدهما رجع
عليه الآخر بما أنفق ، ولا نفقة لبائن غير حامل ، ولا من تركة
المتوفي عنها [أو لأم ولده ولا سكنى ولا كسوة ولو حاملاً كزانية]^(١)
ونفقة الحمل من نصيبه كحمل أم ولد .



(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

* فصل *

ومن تسلم من يلزمه تسامها كبنت تسع ، او بذلته هي او ولي (وينهم) في نكاح صحيح * لمحل طاعته ، ولو مع صغر زوج ، او مرضه ، او عنة او جب ذكره ، او تعذر وطء لحيض او نفاس او رتق او قرن ، او لكونها نضوة ، او مريضة ، او حدث بها شيء من ذلك عنده لزمته نفقةا وكسوتها . لكن لو امتنعت ثم مرضت وبذلته فلا نفقة . ومن بذلته وزوجها غائب لم يفرض لها ، لو قلنا به ، حتى يرأسه حاكم (وينهم) أو غيره * ويعضي زمن يمكن قدومه في مثله ، فتستحق .

ومن امتنعت ، او منعها غيرها بعد دخول ، ولو لقبض صداقها ، فلا نفقة لها ، وقبلة فلها ، وتقدم . ومن سلم أمته ليلاً ونهاراً فكحرة في النفقة ، ولو أبى زوج . وليلاً فقط فنفقة نهار على سيد ، وليل كعشاء ووطء وغطاء ودهن مصباح ووسادة على زوج ، ولا يصح شرط تسامها نهاراً فقط (وينهم) إلا لحارس * .

ولا نفقة لناشر مكلفة أولاً ، ولا بتزوجها في العدة ، او حبس ظالم بحقها مع إعساره . ويشطر لناشر ليلاً او نهاراً او بعض أحدهما .

و بمجرد إسلام مرتدة ، ومتخلفة ولو في غيبة زوج ، تلزمه . لا إن أطاعت ناشزة ، حتى يعلم ويمضي ما يقدم في مثله .

ولا نفقة لمن سافرت بلا إذن زوج لحاجتها ، او لنزهة ، او لزيارة ، ولو باذنه ، او لتغريب ولو حبست ولو ظالماً ، او صامت للكفارة او قضاء رمضان ووقته متسع (وينجم) ولا يحرم عليها بلا إذنه * او صامت . او حجت نفلاً او نذراً معيناً في وقته فيهما بلا إذنه ، ولو أن نذرهما باذنه - بخلاف من أحرمت بحج فرض - (وينجم) من ميقات إن كان معها * وقدرها فيه كحضر ، أو بمكتوبة ولو بأول وقتها بسنها ، او لحاجة باذنه ، او أخرجها من منزله .

وإن اختلفا ولا بينة في بذل تسليم ، او وقته حلف . وفي نشوز ، وأخذ نفقة ، ، حلفت . واختار « الشيخ » في النفقة القول قول من يشهد له العرف (وينجم) وهو الصواب * .



* فصل *

ومتى أعسر لنفقة معسر أو كسوته ، أو ببعضها ، أو لمسكنه ،
أو صار لا يجد النفقة إلا يوماً دون يوم ، خيرت ولو غير حرة مكلفة ،
دون سيدها أو وليها ، بين فسخ فوراً ومتراخياً ، ومقام مع منع نفسها
وبدونه . ولا يمنعها تكسباً ولو موسرة ، ولا يجبرها ، ولا يلزمها المقام
بمنزله ، ولها الفسخ بعده . وكذا لو قالت : رضيت عسرتي ، أو تزوجته
عالمه بها ، أو أسقطت النفقة المستقبلية . وتبقى نفقة معسر وكسوته
ومسكنه إن أقامت ، ولم تمنع نفسها ديناً في ذمته . ومن قدر يكتسب
أجبر (و ينعيم) في لائق به * ومن تعذر عليه كسب أو بيع في بعض
زمنه ، أو مرض أو عجز عن اقتراض أيام يسيرة عرفاً ، أو أعسر
بماضية ، أو بنفقة موسر ، أو متوسط ، أو بأدم ، أو بنفقة الخادم ، فلا
فسخ . وتبقى نفقة الموسر أو المتوسط والأدم في ذمته ، لعدم
ملكها الفسخ .

وإن منع موسر نفقة أو كسوة أو بعضها ، وقدرت على ماله
أخذت كفايتها وكفاية ولدها الصغير عرفاً (و ينعيم) والمجنون *

وخادمها بالمعروف بلا إذنه ، ولا تقترض لولدها على أب (وبنهم) مع حضوره * ولا ينفق على محجور من ماله بلا إذن وليه . وإن لم تقدر أجبره حاكمكم ، وإن أبي حبسه ، أو دفعها منه يوماً بيوم ، فإن غيب ماله ، أو صبر على الحبس ^(١) ، أو غاب موسر وتعذرت نفقة باستدانة على ذمة زوجها ، أو أخذها من وكيله ، فلها الفسخ . ولا يصح في ذلك كله بلا حاكمكم ، فيفسخ بطلبها ، أو تفسح بأمره ، وهو تفريق لارجعة فيه : قال « مالك » سمعت الناس يقولون : إذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما . وله بيع عقار وأرض لغائب إن لم يجد غيره ، وينفق عليها يوماً بيوم ، ولا يجوز بأكثر . ثم إن بان ميتاً قبل إنفاقه حسب عليها ما أخذته . ومن أمكنه أخذ دينه فوسر (وبنهم) فيلزمه نفقة موسر لما مضى * .

(١) وفي خط استاذنا ابن مانع ما يلي :

قوله أو غاب إلى قوله فلها الفسخ . وفي الاقناع كتب إليه الحاكم . وكان على المصنف أن يقول خلافاً له . أقول : اعترض عليه شارح الاقناع بأنه لم ير الكتابة إلى الحاكم في كلامهم :

قلت : بل هي في كلامهم فقد صرح بها « الموفق » في « الكافي » و « ابن حمدان » في « الرعاية الكبرى » اه شطي .

﴿ باب نفقة الوفاً قارب والمماليك ﴾

وتجب أو إكمالها وكسوة وسكن لأبويه وإن علوا ، وولده وإن
سفل ، حتى ذي الرحم منهم حجبهم معسر أو لا ، ولكل من يرثه
بفرض أو تعصيب ، لا برحم ممن سوى عمودي نسبه ، سواء ورثه
الآخر كإخ ، أو لا كعمة وعتيق ، لا عكسه ، بمعروف قدر كفايته
عادة من خبز وأدم وكسوة ، كالزوجة مع فقر من تجب له ، وعجزه
عن تكسب ، وغناء منفق ، وكونه وارثاً غير ما مر .

ولا يشترط نقصه ، فتجب لصحيح مكلف لا حرفة له ، إذا
فضل عن قوت نفسه وزوجته ورقيقه يومه وليته من حاصل أو
متحصل ، لا من رأس مال ، وثن ملك ، وآلة عمل . ومن قدر
يكتسب أجبر لنفقة قريبه ، لا امرأة على نكاح ، وزوجة من تجب له
كهو . ومن له ولو حملاً وارث دون أب فنفقته على قدر إرثهم منه ،
والأب ينفرد بها ، جدد وأخ ، أو أم أم وأم أب بينها سواء ، وأم وجد
وابن وبنت أثلاثاً ، وبنت وأم ، أو جدة أرباعاً ، وجدة وعاصب غير
أب أسداساً ، وعلى هذا حسابها . فلا تلزم أبا أم ، أو ابن بنت مع أم ،

ولاً أخاً مع ابن أو أب . وتلزم موسراً مع فقر الآخر بقدر إرثه بلا
 زيادة ، ما لم يكن من عمودي النسب ، فتلزم جداً موسراً ، وأما
 موسرة ، مع فقر أب ، وجدة موسرة مع فقر أم . وأبوان وجد
 والأب معسر ، فعلى الأم ثلث ، والباقي على الجد . ومن لم يكف
 ما فضل عنه جميع من تجب نفقته بدأ بزوجه ، فرفيقه ، فأقرب ، ثم
 العصبية ، ثم التساوي . فيقدم ولد على الأب ، وأب على أم ، وأم على
 ولد ابن ، وولد ابن على جد ، وجد على أخ ، وأخ وأبو أب على أبي أم ،
 وهو مع أبي أبي أب مستويان .

ولستحقها الأخذ بلا إذن مع امتناع كزوجة . ولا نفقة مع
 اختلاف دين إلا بالولاء (وبنهم) لا بالحاق القافة - خلافاً له - .



* فصل *

ويجب إعفاف من تحب له من عمودي نسبه وغيرهم بزوجة حرة، او سرية تعفه، ولا يمكن استرجاعها مع غناه . ولا بزوجة قبيحة، ويقدم تعيين قريب، والمهر سواء على زوج، ويصدق انه تائق بلايين، ويعتبر عجزه .

ويكفي اعفائه بواحدة، فان ماتت اعفه ثانياً . لا ان تطلق بلا عذر، او اعتق السرية مجتأناً .

ويلزمه اعفاف أم كآب . وخادم للجميع لحاجة كزوجة، ومن ترك ما وجب مدة لم يلزمه لما مضى، اطلقه الاكثر، وذكر بعضهم الا بفرض حاكم، وزاد غيره او اذنه، او قريب في استدانة .

ولو غاب زوج واستدانت لها ولاولادها الصغار رجعت (وينبغي) ومثله قريب * ولو امتنع منها زوج، او قريب، او مالك رقيق، او بهائم، رجع عليه منفق بنيه رجوع، بالاقل مما انفق، او نفقة مثل .

وعلى من تلزمه نفقة صغير نفقة ظئره حولين، ولا يقطع قبلها الا برضاء أبويه او سيده، ما لم يضره رضاعه، ولأبيه منع أمه من خدمته لارضاعه، ولو أنها في حياله، وهي أحق باجرة مثلها، لا بأكثر،

ويستقط حقها حتى مع مشرعة ، او زوج ثان ، ويرضى . ويلزم حرة
رضاع ولدها باجرة مثلها مع خوف تلفه ، وأم ولد مطلقاً بجائاً ، ومتى
عتقت فكباثن ، ولزوج ثان من عقد منعها من ارضاع ولدها من غيره ،
الا لضرورته او شرطها .

* فصل *

وتلزمه نفقة وكسوة وسكنى عرفاً لرقيقه ، ولو آبقاً او ناشزاً ،
او كافراً ، او ابن أُمته من حر ، من غالب قوت البلد ، وللمبعض بقدر
رقه ، وبقيتها عليه .

وعلى حرة نفقة ولدها من عبد ، فان كان له ورثة معها فعلى كل
بقدر إرثه ، وكذا مكاتبه ، ولو أنه من مكاتب وكسبه لها ، وتزوج
وجوباً بطلب غير أمة يستمتع بها ، ولو مكاتبه بشرطه ، وتصدق في
أنه لم يطاء . ومن غاب عن أُمته غيبة منقطعة فطلبت التزويج
زوجها من يلي ماله ، وكذا أمة صبي ومجنون .

وإن غاب عن أم ولده زوجت لحاجة نفقة « المنقح » . وكذا
لوطى* (وينهم) إن كانت غيبته فوق أربعة أشهر * .

ويجب ختنهم ، وأن لا يكلفوا مشقاً كثيراً ، وأن يراحوا وقت

قيلولة ، ونوم ، ولصلاة مفروضة ، ويركبهم عقبة لحاجة ، ومن يمث
منهم في حاجة وقت صلاة فوجد مسجداً أولاً صلى أولاً ، فإن خاف سيده
قضى الحاجة .

وتُسن مداواتهم إن مرضوا ، واختار جمع تجب . وإطعامهم من
طعامه ، ومن وليه فعه او منه .

وتسوية بينهم في نفقه وكسوة ، ولا يأكل بلا إذنه .
وله تأديب زوجة (وبنهم) فيما يخل بمروءته ، او ترك أدب ، او
فرض مطلقاً * وتأديب ولد ولو مكافئاً مزوجاً ، بضرب غير مبرح .
وكذا رقيق ، ولا يضربه إلا في ذنب عظيم نصاً ، ويقيده إن خاف
إياقه ، وهو كبيرة قال « الشيخ » : إلا أن يكون في محل يغلب فيه
حكم البدع .

وحرَم لطمه في وجهه وخصاه ، والتمثيل به ، وإفساده على سيده ،
كزوجة . ولا يشتم أبويه الكافرين . قال « أحمد » : لا يعود لسانه
الخنأ والردا (وبنهم) منه تحريم لعن « الحجاج » و « يزيد » وقواعد
الشريعة تقتضيه * ثم رأته نص « أحمد » وعليه « الأصحاب » خلافاً
« لابن الجوزي » وجماعة .

وفي « السر المصون لابن الجوزي » : معاشرته الولد باللطف
والتأديب والتعليم . وإذا احتيج إلى ضربه ضربه ، ويُحمل على أحسن

الأخلاق ، فإذا كبر فالحذر منه ، ولا يطلعه على كل الأسرار . ومن الغلط ترك تزويجه إذا بلغ ، فانك تدري بما هو فيه بما كنت فيه . فصنه عن الزلل عاجلاً ، خصوصاً البنات . وإياك أن تزوج البنت بشيخ ، أو شخص مكروه .

وأما المملوك فلا ينبغي أن تسكن إليه بحال ، بل كن منه على حذر ، ولا تدخل الدار منهم مرافقاً ، ولا خادماً ، فانهم رجال مع النساء ، ونساء مع الرجال ، وربما امتدت عين امرأة إلى غلام محقر انتهى .

ولا يلزمه بيعه بطلبه مع القيام بحقه .

وحرم أن تسترضع أمة لغير ولدها إلا بعد ريته ، ولا تصح إجارتها بلا إذن زوج زمن حقه . وحرم جبره على مغارضة ، وهي جعل سيد على رقيق كل يوم أو شهر شيئاً معلوماً وما فضل فللعبد . فله هدية طعام ، وإعارة متاع ، وعمل دعوة ، كما ذون له . وفي « الهدي » له التصرف بما زاد على خراجه . وتجاوز باتفاقهما إن كانت قدر كسبه ، وأقل بعد نفقته .

ولا يتسرى عبد ولو أذن سيده - خلافاً للأكثر - وعليه فلا يملك سيد رجوعاً بعد تسريه ويحل بتسرها ، أو أذنت لك في وطئها ، أو ما دل عليه . وعلى سيد امتنع مما يجب لرقيق إزالة ملكه بطلبه ، سواء

كان ذلك لعجز سيده عنه او لا . وقال « الشيخ » : لو لم تلاثم أخلاق
العبد أخلاق سيده لزمه إخراجه عن ملكه ، ولا يعذب خلق الله .

* فصل *

وعلى مالك بهيمة إطعامها وسقيها إلى أول شبع وري ، فان عجز
أجبر على بيع او إجارة او ذبح ماء كول ، فان أبي فعل حاكم
الأصلح ، او اقترض عليه .

ويجوز انتفاع بها في غير ما خلقت له ، كبقر الحمل وركوب ، وإبل
وحُمُرٍ لحَث ، وجيفتها له فيدبغ جلدها ويأكلها مضطراً ، ونقلها عليه .
ويحرم لعنها ، وتحميلها مشقاً ، وحلبها ما يضر ولدها ، وذبح غير
ماء كول لأراحة ، وضرب وجهه ، ووسم فيه ، ويجوز في غيره لغرض
صحيح (وبتبعه) لا في قن * .

ويكره خصاء في غير غنم وديوك ، وجز معرفة وناصية وذنب ،
وتعليق جرس او وترٍ ، ونزو حمار على فرس .

وبإباح تحفيف دود قز بشمس ، وتدخين زناير ، فان لم يندفع
ضررها إلا بحرق جاز .

فرعٌ : تستحب نفقته على ماله غير الحيوان ، وإن كان لمحجور
عليه ، وجب على وليه .

﴿ باب الحضانة ﴾

وهو حفظ صغير ومجنون ومعتوه (وهو المختل العقل) عما يضرهم،
وتربيتهم بعمل مصالحهم من غسل بدن وثوب، وتكحيل ودهن وربط
بمهد وتحريكه لينام .

وتجب كافتاق، ومستحقها وارث بتعصيب ، او فرض ، او رحم،
ثم حاكم ، وأُم أحق ولو بأجرة مثلها كرضاع ، ثم أمهاتها القربى
فالقربى ، ثم أب ، ثم أمهاته كذلك ، ثم جد كذلك ، ثم أمهاته
كذلك ، ثم أخت الأبوين ، ثم لأم ، ثم لأب ، ثم خالة لأبوين ،
ثم لأم ، ثم لأب ، ثم عمه كذلك ، ثم خالة أم ، ثم خالة أب ، ثم عمته ،
ثم بنت أخ ، ثم بنت عم أب . وعمته على التفصيل المتقدم ، ثم لباقي
العصبة الأقرب فالأقرب .

وشرط كونه محرماً لاثنى بلغت سبعاً ، ويسامها غير محرم تعذر
غيره الى ثقة يختارها ، أو محرمة ، ثم لذي رحم ذكر وأثنى غير من
تقدم ، وأولام أبوأم ، فأمهاته ، فأخ لأم ، فخال ، ثم الحاكم
فيسلمه لثقة .

وتنتقل مع امتناع مستحقها أو عدم أهليته الى من بعده . وحضانة
مبعض لقريب وسيد بما يأت . ولا حضانة لمن فيه رق ، ولا لفاسق
ولا لكافر على مسلم ، ولا لمجنون ولو غير مطبق ، ولا لمعتوه أو
عاجز عنها كأعمى ، وكذا لو كان بالأم برص أو جذام ، وصرح به
«العلائي الشافعي» في قواعده ، وقال لأنه يخشى على الولد من لبنها
ومخالطتها ، ولا لمزوجة باجنبي من محضون من زمن عقد ولو رضي
زوج (ويقيم) لكن ترضعه كما مر وتحضنه غيرها ، فان تعذر الجمع
لبعد قدمت أم إذا بهما * وبمجرد زوال مانع ، ولو بطلاق رجعي
ولم تنقض عدتها ، ورجوع ممتنع بعود الحق . وكذا وقف بشرط أن
من يتزوج لا حق له ، فتزوجت ثم طلقت ، فيعود ، ولو وقف على
زوجته مادامت عازبة ، فتزوجت ، فان طلقت وكان قد أراد برها ،
(ويقيم) أو جهل مراده * رجع حقها . وإن أراد صلحها مادامت
حافضة لفراسه فلا حق لها .

ومتى أراد أحد أبوين نقله إلى بلد آمن ، وطريقه مسافة قصر
فأكثر ، ليسكنه ، فأب أحق ، ما لم يرد بنقلته مضارتهما ، قاله في
«الهدى» ويقبل قوله في إرادة النقلة وإلى بلد قريب لسكنى قائم ،
ولحاجة بعد أو لا فقيم .

﴿ فصل ﴾

وإن بلغ الصبي سبع سنين عاقلاً خيراً بين أبويه الذين من أهل الحضانة ، فإن اختار أباه كان عنده ليلاً ونهاراً ، ولا يمنع من زيارة أمه ولا هي تمرّضه ، وإن اختارها كان عندها ليلاً وعنده نهاراً ليؤدبه ويعلمه ، ثم إن عاد فاختر الآخر نقل إليه ، ثم إن اختار الأول رد إليه .

قال أبو «الوفاء ابن عقيل» : إن علم أنه يختار أحدهما لتمكنه من الفساد ، ويكره الآخر للأدب ، لم يعمل لمقتضى شهوته ، وهو حسن . ويقرّع إن لم يختار ، أو اختارهما .

وإن بلغ رشيداً كان حيث شاء ، ويستحب أن لا ينفرد عن أبويه ، ما لم يكن أمرديخاف عليه من الفتنة ، فيمنع من مفارقتها ، وإن استوى اثنان فاكثر فيها اقرع ، ما لم يبلغ محضون سبعمائة ولو أثنى ، فيخير .

والأحق من عصيته عند عدم اهليته كالأب ، في تخير وإقامة

ونقله ان كان محرماً لأثى . وسائر النساء المستحقات لها كما
في ذلك .

وتكون بنت سبع عند أب إلى زفاف وجوبا ، ويمنعها ومن
يقوم مقامه أن تنفرد ، ولا تمنع أم من زيارتها ان لم يخف منها ، ولا
تمرئضها عندها ، ولها زيارة أمها ان مرضت ، والمعتوه ولو أثى عند
أمه ولو كبر ، ولا يقر من يحضن بيد من لا يصونه ويصلحه .



* كتاب الجنابات *

جمع جناية وهي ، التمدي على البدن بما يوجب قصاصاً ، أو مالا .
والقتل ظماً من أعظم الكبائر ، وجرى في توبته خلاف كبير ،
والتحقيق أن القتل يتعلق به حق لله وللمقتول ولوليه ، فحق الله يسقط
بتوبته وتسليم نفسه للولي ، وحق الولي يسقط بالاستيفاء أو الصلح أو
العفو ، ويبقى حق المقتول يعوضه الله عنه يوم القيامة ، ويصلح بينه
وبينه ، قاله « ابن القيم » .

والقتل ثلاثة أضرب : عزم يختص القود به ، وسبه عزم ، وخطأ .
فالعمد أن يقصد آدمياً معصوماً فيقتله بما يغلب على الظن موته
به ، وله تسع صور .

الاولى : أن يجرحه بما له نفوذ في البدن من حديد كسكين
ومسلّة ، أو غيره كشوكة ، ولو صغيراً كشرط حجام في مقتل ،
كالقوادم والخصيتين ، أو لا : كفخذ ويد ، فتطول علة أو يصير متألماً
حتى يموت ، أو يموت في الحال ، ولو لم يد ، أو مجروح قادر جرحه ،

ومن قطع او بطل سلمة خطرة من مكلف بلا إذنه فإت ، فعليه القود
لاولي صغير ومجنون لمصلحة ، ولا شيء عليه .

الثانية : أن يضربه بمثقل فوق عمود الفسطاط لا كيهو ، وهو
الخشبة التي يقوم عليه بيت الشعر ، أو بما يغلب على الظن موته به من
كوذين وهو ما يدق به الدقاق الثياب ، ولت نوع من السلاح ،
ودبوس وسندان وحجر كبير ، ولو في غير مقتل ، أو في مقتل بدون
ذلك ، أو يكرر الضرب بخشبة صغيرة ، أو حجر صغير ، أو يلقي
عليه حائطاً أو سقفاً ، أو يلقيه من شاهق فيموت ، وإن قال لم أقصد
قتله لم يصدق .

الثالثة : أن يلقيه بزية أسد ونحوه ، أو مكتوفاً بفضاء بحضرة ذلك
أو في مضيق بحضرة حية ، أو ينهشه كلباً أو حية ، أو يلسعه عقرباً من
القواتل غالباً فيقتل به .

الرابعة : أن يلقيه فيما يغرقه ، أو نار ولا يمكنه التخلص فيموت ،
وإن أمكنه فيها فهدر ، لا أن يضمه في الأخيرة ^(١) بالدية ،
— خلافاً له —

(١) وفي خط استاذنا ابن مانع ما يلي :
وهي ما إذا ألقاه فيما يمكنه التخلص منه :
وقوله خلافاً له : أي لصاحب الاقتناع فإنه قال : وإن كان أي القاءه
في نار يمكنه التخلص منها فلم يخرج حتى مات فلا قود ويضمه بالدية اه
وقد علمت أن المذهب ما قاله المصنف اه شطبي .

الخامسة : أن يخنقه بحبل أو غيره ، أو يسد فيه وأنفه ، أو يعصر
خصيتيه زمناً يموت في مثله غالباً فيموت .

السادسة : أن يحبس ويمنعه الطعام والشراب ، فيموت جوعاً
وعطشاً لزمّن يموت فيه من ذلك غالباً بشرط تعذر الطلب عليه ،
وإلا فلا قود ولا دية أكثره شد فصدّه ، أو يمنعه الدفء في البرد المهلك .
السابعة : أن يسقيه سمّاً لا يعلم به ، أو يخلطه بطعام ويطعمه ، أو
بطعام اكله فيأكله جهلاً فيموت ، فإن علم به آكل مكلف أو خلطه
بطعام نفسه فأكله أحد بلا إذن فيدر .

الثامنة : أن يقتله بسحر يقتل غالباً ، ومتى ادعى قاتل بسم أو
سحر عدم علمه انه قاتل ، أو جهل مرض لم يقبل (ويتجر) ما لم يكن
مرضه خفياً *

التاسعة : أن يشهد رجلان على شخص بقتل عمد ، أو بردة حيث
امتنعت توبته ، أو أربعة بزنا محصن فيقتل ، ثم ترجع البينة ، وتقول
عمدنا قتله ، أو يقول حاكم أو الولي علمت كذبهما وعمدت قتله ،
فيقاد بذلك . ولا قود على بينة وحاكم مع مباشرة ولي ، ويختص به
مع عمد الجميع مباشر عالم فولي فيبينة وحاكم ، ومتى لزمّت حاكماً وبينه
دية ، فعلى عددهم ، الحاكم كواحد منهم . ولو قال واحد من ثلاثة

فاكثر عمدنا ، وآخر أخطأنا ، فلا قود ، وعلى من قال عمدنا حصته
من الدية المغلظة ، والآخر من المخففة . ومن اثنين لزم مقر بعمد
القود ، والآخر نصف الدية . ولو قال كل عمدت وأخطأ شريكي
فالقود ، ولو رجع ولي وبينه ضمنه ولي .

ومن جعل في حلق من تحته حجر أو نحوه خراطةً وشدها بعال
ثم أزال ما تحته آخر عمداً فمات ، فإن جهلها مزبل وداه من ماله ، وإلا
قتل به (وينبغي) لو أزالها غير آدمي ضمن الاول * ولو شد على ظهره
قربة منفوخة والقاء في البحر فخرقها آخر ففرق فالقاتل هو الثاني .
فرع : اختار « الشيخ » أن الدال يلزمه القود إن تعمد وإلا الدية ،
وان الآمر لا يرث .



* فصل *

وسُـبـه العمد : ويسمى خطأ العمد . وعمد الخطأ أن يقصد جناية لا تقتل غالباً ، ولم يجرحه بها ، كمن ضرب بسوط أو عصا أو حجر صغير ، أو لكز أو لكم غيره في غير مقتل أو القاه في ملة قليل أو سحره بما لا يقتل غالباً فمات ، أو صاح بغافل اغتضله أو بصغير أو معتوه ، لا بمكلف على سطح فسقط فمات ففيه الكفارة في مال جان والدية على عاقله .

* فصل *

والخطأ ضربان : ١ - ضرب في القصد وهو نوعان :
 الاول : أن يري ما يظنه ضيئاً ، أو مباح الدم ، فيبين آدمياً معصوماً أو يفعل ما له فعله فيقتل انساناً ، أو يعتمد القتل صغيراً أو مجنون في ماله الكفارة ، وعلى عاقله الدية وما ليس له فعله كأن يري حيواناً محترماً فيقتل آدمياً فيقتل نصاً - خلافاً له - (وبته) لا * ومن قال : كنت يوم قتلت صغيراً أو مجنوناً وأمكن صدق يمينه .

الثاني : أن يقتل بدار حرب ، أو صف كفار من ظنه حربياً ،
فبان مسلماً ، أو يرمي وجوباً كفاراً تترسوا بمسلم ، ويجب حيث خيف
على المسلمين إن لم يرمهم فيقصدون دونه فيقتله ففيه الكفارة فقط ،
ومن وقف بصفهم اختياراً فهو ذر .

الضرب الثاني في الفعل وهو أن يرمي صيداً أو هدفاً فيصيب آدمياً
لم يقصده ، أو ينقلب نحو نائم على إنسان فيموت ، فالكفارة ، وعلى
عاقلة الدية ، لكن لو كان الراعي ذمياً فاسلم بين ربي وأصابة ضمن
المقتول في ماله ، ومن قتل بسبب كحفر بئر ونصب نحو سكين وحجر
تعدياً إن قصد جناية فشبه عمد ، وإلا فخطأ ، وامساك لحيّة محرّم
وجناية ، فلو قتلت ممسكها من مدعي مشيخة فقاتل نفسه ، فلا يسن
للامام الاعظم الصلاة عليه ومع ظن أنها لا تقتل تشبه عمد بمنزلة من
أكل حتى بشم ، ومن أريد قتله قوداً بينة فقال شخص أنا القاتل لا
هذا فلا قود ، وعلى مقر الدية ، ولو أقر الثاني بعد إقرار الاول قتل
الاول ولا شيء على الثاني ، فان صدقه الولي بطلت دعواه الاولى .



* فصل *

ويقتل العدد بواحد إن صلح فعل للقتل به ، وإلا ولا تواطىء
 فلا ، ولا يجب مع عفو أكثر من دية ، وإن جرح واحد جرحا و آخر
 مائة فسواء في القتل والدية ، وإن جرحه ثلاثة فبرأ جرح أحدهم ومات من
 الجرحين الآخرين ، فلولي قود ممن برأ جرحه بمثله ، وقود الآخرين
 أو أحدهما وأخذ من الآخر نصف الدية ، وإن ادعى أحدهم برء
 جرحه فيكذبه ولي فقوله يمينه ، وإلا لم يملك قتله ولا طلبه بثالث
 الدية ، بل بأرش الجرح أو القود ، وإن شهد شريكاه برء جرحه لزمها
 الدية كاملة إن صدقها ولي ، وإلا فثلثاها ، وإن قطع واحد من كوع
 ثم آخر من مرفق فإن كان قد برأ الاول فالقاتل الثاني وإلا فهما ، وإن
 فعل واحد مالا تبقى معه حياة كقطع حشوته لاخرقها ، أو قطع مريه
 او ودجيه ، ثم ذبحه آخر فالقاتل الاول ويعزر الثاني كما لو جنى على
 ميت ولا يصح التصرف فيه لو كان قنأ .

وإن رماه الاول من شاهق فتلقيه الثاني بمحدد فقده ، او شق
 الاول بطنه او قطع طرفه ثم ذبحه الثاني ، فهو القاتل وعلى الاول
 موجب جراحته .

ومن رمي في لجة فتلقيه حوت فالقود من راميه (وينجم) غير
 سابح، او رماه لحربي لقتل فقتله ^(١) * ومع قلة الماء ان علم بالحوت فكذلك
 وإلا او القاه مكتوفاً بفضاء غير مسبع ، فمرت به دابة فقتلته فالفدية ،
 ومن اكراه مكلفاً على قتل معين ، او على ان يكره عليه ففعل فعلى
 كل القود ، وعلى غير معين كهذا او هذا فلا اكراه واقتل نفسك
 والا قتلتك اكراه ، ومن أمر بالقتل مكلفاً يجهل تحريمه ، او صغيراً
 او مجنوناً ، او أمر به سلطان ظالماً من جهل ظلمه فيه لزم الأمر
 فقط القود .

وان علم المكلف تحريمه لزمه وأدب أمره وان كان السلطان
 يرى القتل دون مأمور كمسلم قتل ذمياً وحر عبداً فالضمان على
 المأمور ، الا ان يكون عامياً وعكسه فعلى الأمر .

ومن دفع لغير مكلف آلة قتل ولم يأمره به فقتل نفسه ، لم يلزم الدافع
 شيء ، وان وقع هو عليه فعلى عاقلة دافع الدية كذا قيل . ومن أمر

(١) وبخط استاذنا ابن مانع مايلي :

أي الحربي : فالقود على راميه دون الحوي إذ الحوي ، مهدر الدم على
 كل حال ، بخلاف مالو رماه لغير حربي لقتل فقتله : فالقود على قاتله دون
 راميه ، لأن الرامي هنا متسبب والقاتل مباشر . ويحبس الرامي حتى يموت
 لأنه حبس المقتول إلى أن مات وهو متجه اه شرح الزوائد

قَن غَيْرِهِ بِقَتْلِ قَن نَفْسِهِ ، أَوْ أَكْرَهَهُ عَلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَاقْتُلْنِي أَوْ
 أَجْرَحْنِي (وَبِتَبِهِ) لَا هَزْؤًا أَوْ مَرْحًا * فَفَعَلَ فَهَدَرَ .
 وَيَأْتُمُّ كَمَا قَتَلْنِي وَالْأَقْتُلْتُكَ ، وَلَا أَتُمُّ هُنَا وَلَا كُفَّارَةً ، وَلَوْ قَالَ
 ضَمَنَ لِسَيِّدِهِ بِقِيَمَتِهِ .

﴿ فَصْل ﴾

وَمَنْ أَمْسَكَ إِنْسَانًا لَّا خَرَّ لِيَقْتُلَهُ لَا لَعِبٍ وَنَحْوَهُ فَقَتَلَهُ ، أَوْ قَطَعَ
 طَرَفَهُ فَمَاتَ ، أَوْ فَتَحَ فَمَهُ حَتَّى سَقَاهُ سَمًا قَتَلَ قَاتِلًا ، وَحَبَسَ مِمْسَكَ حَتَّى
 يَمُوتَ ، وَيَطْعَمُ وَيَسْقِي وَإِنْ كَانَ الْمَمْسُوكُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ،
 وَهُوَ فِي النَّفْسِ كَمَمْسَكَ ، وَلَوْ قَتَلَ الْوَلِيَّ الْمَمْسُوكَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : عَلَيْهِ
 الْقَصَاصُ ، وَخَالَفَهُ الْمَجْدُ وَهُوَ حَسَنٌ .

وَإِنْ اشْتَرَكَ عِدَدٌ فِي قَتْلِ لَّا يَقَادُ بِهِ الْبَعْضُ لَوْ انْفَرَدَ ، كَجَرِّ وَقَنٍ
 فِي قَتْلِ قَنٍ ، وَمُسْلِمٍ وَكَافِرٍ فِي قَتْلِ كَافِرٍ ، وَأَبٍ أَوْ وَلِيٍّ مُّقْتَصٍّ وَأَجْنَبِيٍّ ،
 وَخَاطِئٍ وَعَامِدٍ وَمُكَلَّفٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ ، أَوْ سَبْعٍ أَوْ وَمُقْتُولٍ ، فَالْقَوْدُ
 عَلَى قَنٍ وَشَرِيكَ أَبٍ وَمُسْلِمٍ كَمَكْرَهٍ أَبًا عَلَى قَتْلِ وَلَدِهِ ، وَعَلَى شَرِيكَ
 قَنٍ نِصْفَ قِيَمَةِ قَتِيلٍ ، وَعَلَى شَرِيكَ غَيْرِ أَبٍ وَقَنٍ فِي قَتْلِ حُرٍّ نِصْفَ دِيْنَتِهِ ،

وفي قن نصف قيمته، ومن جرع عمداً فداواه بسم^١، أو خاطه في اللحم
الحي (ويتبعه) ولم يتعمد^(١) وإلا قتله *

وان فعل ذلك وليه أو الحاكم فمات فلا قتل على جرحه، وعليه
نصف الدية، لكن ان أوجب الجرح قصاصاً استوفى، والا
أخذ أرشه.



(١) وفي خط استاذنا ابن مانع ما يلي :

قوله ولم يتعمد : هذا الاتجاه الظاهر أنه مقدم من تأخير وعمله بعد قوله
وحاكم بدليل قوله قتلا (ف ح) فقوله ولم يتعمد ساقط منه ألف التثنية
ومعنى الكلام : أو فعل ذلك وليه أو الحاكم ويتبعه ولم يتعمد وإلا قتلا :
أي وان تعمد مداواته بسم أو خاطا جرحه في اللحم الحي فمات قتلا
لأنها تسببا في قتله عمداً هذا ما ظهر لي .

والنسخ كلها متفقة على ما في المتن ولم أر له معنى سوى ما قررته . ولم
أر أحداً تكلم عليها والله أعلم . كتبه «ابراهيم النجدي» اه وهو توجيه حسن
اه شطي . «ابراهيم النجدي» : أحد شيوخ مشايخ الشطي .

﴿ باب شروط القصاص ﴾

وهي أربعة - الأول ؛ تكليف قاتل (وإنهم) وعلمه بتحريم * فلا يقتل قريب عهد باسلام .

الثاني ؛ عصمة مقتول ولو مستحقاً دمه بقتل لغير قاتله ، فالقاتل لحربي او مرتد قبل توبة تقبل ، او لزان محصن ولو قبل ثبوته عند حاكم ولم يتب لا قود عليه ولا دية ولو انه مثله ، ويعزر لغير حربي . ومن قطع طرف حربي او مرتد فاسلم ثم مات ، او رماه فاسلم ثم وقع به الرمي فمات فهدر .

ومن قطع طرفاً او أكثر من مسلم ، فارتد ثم مات فلا قود ، وعليه الأقل من دية النفس ، او ما قطع ليستوفيه الامام (وإنهم) لبيت المال ولو مع وارثه المسلم * وان عاد للاسلام ولو بعد زمن تسري فيه الجناية ، فكما لو لم يرتد ، فيقتل قاتله .

الثالث ؛ مكافأة مقتول حال جنائية ، بان لا يفضل قاتله باسلام او حرية او ملك ، فيقتل مسلم جرأ ، وعيد وذمي ومستأمن جرأ ، وعبد عثله (وإنهم) ما لم يكن العبد المقتول وقفاً * وكتابي بمجوسي ، وذمي بمستأمن وعكسهما ، وكافر غير حربي جنى ثم أسلم بمسلم ، ومرتد

بذمي ومستأمن ولو تاب ، وليست ثوبته بعد جرح أو بين رمي
واصابة مانعة من قود ، وقن بحر وقن ولو أقل قيمة منه ، ولا أثر
لكون أحدهما مكاتباً ، أو كونها لواحد ، أو لمسلم والآخر لذمي
ومن بعضه حر بمثله ، وبأكثر حرية لا بأقل ، ومكلف بغير مكلف
لا عكسه ، وذكر بخنثي وأنثى وعكسه كعكسه ، وصحيح بمر يض
معدوم الحواس مجدع الأطراف ، وغني بفقير ، وساطان بأحد رعيته ،
لا مسلم ولو ارتد بكافر ، ولا حر بقن أو بمبعض ، ولو مكاتباً بقنه
ولو ذارحم - خلا فالة -

وان انتقض عهد ذمي بقتل مسلم فقتل لتقضه ، فعليه دية الحر أو
قيمة القن ، وان قتل أو جرح ذمي أو مرتد ذمياً ، أو قن قنا ، فأسلم
أو عتق ولو قبل موت مجروح [قتل به كما لو جن ، ولو جرح مسلم
ذمياً أو حر قناً فأسلم أو عتق مجروح]^(١) ثم مات فلا قود ، اعتباراً
بحال الجناية ، وعليه دية حر مسلم ، ويستحق دية من أسلم وارثه المسلم .
ومن عتق وراثه يدفع منها قيمته أسيد ، كما لو لم يعتق ، ولو
وجب بهذه الجناية قود فطلبه لورثته . ومن جرح قن نفسه فعتق ثم
مات فلا قود عليه ، وعليه دية لورثته يسقط منها إرش جرحه . وان
رمي مسلم ذمياً عبداً فلم تقع به الرمية حتى عتق واسلم فمات منها فلا

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

قود ، ولورثته على رام دية حر مسلم ، ولو قطع أنف عبد فقيمه ألف
فاندمل ثم عتق ، أو عتق ثم اندمل أو مات من سراية الجرح ، فقيمه
للسيد ، وإن قطع يده ، فعتق واندمل ، ثم قطع رجله ففي يده
نصف قيمته لسيده ، وفي رجله القصاص أو نصف الدية .

وإن كان قطع الرجل سرى لنفسه في اليد نصف قيمته ، وعلى
قاطع رجله القصاص في النفس ، أو الدية كاملة لورثته ، ولو كان اندمل
قطع الرجل فسرى قطع اليد للنفس ، ففي الرجل القصاص أو نصف
الدية لورثته ، ولا قصاص في اليد ولا سرايتها ، وعلى الجاني لسيد
أقل الامرين من ارش القطع أو دية حر ، وإن سرى الجرحان فلا
قصاص في النفس ، بل في الرجل مع نصف الدية ، ولسيده الأقل من
نصف قيمة أو نصف دية ، ومع تآير القاطعين ، واندمل فلكل حكمه ،
وسرياً فلا قصاص في النفس على الأول بل الثاني ، وقالع عين عبد
فعتق ثم قطع آخر يده ، ثم آخر رجله وسرت كلها أو لا ، فالقصاص على
الآخرين فقط ، وإن اختيرت الدية فعليهم اثلاثاً ، وللسيد أقل
الامرین من نصف قيمة أو ثلث دية ، وإن كانت الجناية الثالثة فقط
حال الحرية فله الأقل من ارش أو ثلثي الدية ، وإن قطع يده فعتق ، ثم
آخر رجله ثم قتله الأول بعد اندمال قتل لورثته ، ولسيده نصف قيمته ،
وعلى الآخر قطع رجله أو نصف الدية ، وقبل الاندمال واقتص

الورثة، سقط حق السيد ، وإن أخذوا الدية فلسيده الأقل من نصف قيمة أو ارش طرفه ، وعلى الثاني قطع رجله أو نصف الدية .
ومن قتل من يعرفه أو يظنه كافراً أو قناً أو قاتل أبيه فبان تغير حاله أو خلاف ظنه فعليه القود .

* فصل *

الرابع : كون مقتول ليس بولد وإن سفل ، ولا بولد بنت وإن سفلت لقاتل ، فيقتل ولد بأب وأم وجد وجدة ، لا أحدهم من نسب به ، ولو أنه حر مسلم والقاتل كافر قن ، ويؤخذ حر بالدية .

وإن قتلاه ولو قبل الحاق القافة بواحد منهما فلا قصاص عليهما ، ومتى ورث قاتل أو ولده بعض دمه فلا قود ، فلو قتل زوجته فورثها ولدها ، أو قتل أخاها فورثته ثم ماتت فورثها القاتل أو ولده سقط .

ومن قتل أباه وأخاه فورثه اخواه ثم قتل أحدهما صاحبه سقط القود عن الأول ، لأنه ورث بعض دم نفسه ، وإن قتل أحد ابني أباه وهو زوج لأمه ، ثم قتل الاخ أمه ، فلا قود على قاتل أبيه لارثته ثمن أمه ، وعليه سبعة أشمان دية لأخيه ، وله قتله ويرثه ، وعليهما مع عدم زوجية القود ، وأيهما باذر وقتل أخاه سقط عنه القصاص لارثته له ، إن

لم يكن للمقتول ابن ، فان كان فله قتل ويرثه ، وإذا كان أربعة إخوة
فقتل الاول الثاني ، والثالث الرابع ، فالقود على الثالث ، ووجب له
نصف الدية على الأول ، وللأول قتله ويرثه .

ومن قتل من لا يعرف ، أو ملفوفاً وادعى كفره أو رقه أو
موته أو إهدار دمه ، وأنكر وليه ، أو شخصاً في داره وادعى أنه دخل
لقتله أو أخذ ماله (وبنهم) ولا قرينة تصدقه * فقتله دفعاً عن نفسه
وأنكر وليه ، أو تجارح اثنان وادعى كل الدفع عن نفسه فالقود
أو الدية ، ويصدق منكراً يمينه ، ومتى صدق الولي فلا قود
ولا دية .

وله قتل من وجده يفخر بأهله ، ولا فرق بين كونه محصناً أو لا ، وصرح
به « الشيخ » وإن اجتمع قوم بمحل فقتل وجرح بعض بعضاً وجهل الحال
فعلى عاقلة المجروحين دية القتلى ، يسقط منها ارش الجراح ، ويشارك
من ليس به جرح المجروحين في دية القتلى ، ومن ادعى على آخر أنه
قتل مورثه فقال إنما قتله زيد فصدقه زيد أخذ به .



﴿ باب استيفاء القصاص ﴾

وهو فعل مجني عليه أو وليه بجان مثل فعله أو شبهه ، وشروطه ثلاثة .

الاول : تكليف مستحق ، ومع صغره أو جنونه يحبس جان لبلوغ أو إفاقة ، ولا يملك استيفاء لهما أب كوصي وحاكم ، فان احتاجا لنفقة فلولي مجنون لا صغير غير لقيط العفو الى الدية ، وان قتلا قاتل مورثهما ، أو قطعاً قاطعهما قهراً ، سقط حقهما ، كما لو اقتصا ممن لا تحمل العاقلة ديته كعبد .

الثاني : اتفاق المشتركين فيه على استيفائه ، وينتظر قدوم غائب وبلوغ وإفاقة ، فلا ينفرد به بعضهم كدية وقن مشترك ، بخلاف محاربة لتحتمه ، وحد قذف لوجوبه لكل واحد كاملاً ، ومن مات فوارثه كهو ، ومتى انفرد به من منع عزز فقط ، ولشريك في تركة جان حقه من الدية ، ويرجع وارث جان على مقتص بما فوق حقه ، فامرأة قتلت رجلاً له ابنان فقتلها أحدهما بغير إذن الآخر ، فالآخر نصف دية أبيه في تركة المرأة ، ويرجع ورثتها بنصف ديتها على قاتلها

وهو ربع دية الرجل، وإن عفى بعضهم ولو زوجاً أو زوجة أو ذارحم أو شهد ولو مع فسقه بعفو شريكه (وبينهم) أو أقر * سقط القود، ولمن لم يعف، حقه من الدية على جان، ثم إن قتله عاف قتل، ولو ادعى نسيانه أو جوازه (وبينهم) وكان ممن لا يجهل مثله * وكذا شريك علم بالعفو وسقوط القود به، وإلا وداه، ويستحق كل وارث القود بقدر إرثه، وينقل من مورثه إليه، ومن لا وارث له فالإمام وليه، له أن يقتص أو يعفو إلى مال مجئاناً.

الثالث: أن يؤمن في استيفائه تعديه إلى غير جان، فلو لزم القود حاملاً أو حائلاً، فحملت لم تقتل حتى تضع وتسقيه اللبن^(١)، ثم إن وجد من يرضعه ولو بهيمة قتلت، وإلا فيحتى تقطعه الحولين، وكذا حد برجم، وتقاد في طرف، وتحد بجلد بمجرد وضع، حيث لم يخف لضعف، ومتى ادعت الحمل وأمكن بأن لم تكن آيسة قبل، وحبست لقود لآحد، ولو مع غيبة ولي مقتول حتى يتبين أمرها. ومن اقتص من حامل ضمن جنينها.



(١) اللبن: هو اللبن. كذا في مختار الصحاح.

* فصل *

ويحرم استيفاء قود بلا حضرة سلطان او نائبه . وله تعزيز مخالف
ويقع الموقع ، وعليه تفقد آلة استيفاء ليمنع منه بكآلة ، وينظر في الولي
فان كان يقدر على استيفاء ويحسنه مكنه منه ، ويخير بين أن يباشر ولو في
طرف وبين أن يوكل ، وإلا أمر أن يوكل ، وإن احتاج لأجرة فن
جان كحد .

ومن له وليان فأكثر وأراد كل مباشرة قدم واحد بقرعة
ووكله من بقي ، ويجوز اقتصاص جان من نفسه برضى ولي ، لا قطع
نفسه في سرقة ، ويسقط القطع بخلاف حد زنا ، وقذف باذن .

ويحرم أن يستوفى قصاص في نفس إلا بسيف ، وفي طرف
إلا بسكين لثلاثي حيف . وإن زاد في استيفاء كهاشمة عن موصحة ، فعليه
أرش الزيادة ، إلا أن يكون ذلك حصل باضطراب الجاني حال
الاستيفاء ، فان حصل واختلفا فقال مقتص : حصل ذلك باضطرابك
فقله يمينه .

ومن قطع طرف شخص ثم قتله قبل برئه ، دخل قود طرفه في قود
نفسه ، وكفى قتله ، وإن اختلفا في برء بعد مضي مدة يحتمل فيها ، فقول

ولي، وإلا فقول جان، فإن أقاما بينتین قدمت بينة ولي كفعله، لم يضمه،
فلو عفا وقد قطع ما فيه دون دية فله تمامها، وإن كان فيه دية فلا شيء له
وإن زاد على ما فعل جان، أو تعدى بقطع طرفه فلا قود، ويضمه
بدية (و بجم) إن لم يقتله إلا بعد برئه * وإن كان قطع يده فقطع
رجله فعليه دية رجله (و بجم) ويتقاصان واحتمل ولا يقطع يده *
وإن ظن ولي دم أنه اقتص في النفس فلم يكن، ودأواه أهله حتى
برى، فإن شاء الولي دفع إليه دية فعله وقته، وإلا تركه.

* فصل *

ومن قتل أو قطع عدداً في وقت أو أكثر قرضي، أو لياً كل
بقتله، أو المقطوعون بقطعه، اكتفى به. وإن طلب كل ولي قتله وحده
وجناته في وقت أقرع، وإلا أقيد للأول، وهو من مات أولاً، ولمن
بقي الدية، كما لو باذر غير الأول واقتص، وإن رضي ولي بالدية أعطيها
وقتل لثان، وهلم جرا. وإن قتل وقطع طرف آخر قطع ثم قتل بعد
اندمال، ولو قطع يد زيد وأصبع عمرو من بد نظيرتها وزيد أسبق قدم
ولعمرو دية أصبعه، ومع سبق عمرو يتقاد لأصبعه ثم ليد زيد
بلا أرش.

﴿ باب العفو عن الفضاض ﴾

هو مجَّاناً أفضل ، ثم لا تنزير على جان ، وإلا وجب بعمد القود ،
او عفى عن الدية فقط فله أخذها ، والصالح على أكثر منها ، وإن
اختارها تعينت ، فلو قتله بعد قتل به ، وإن عفا وأطلق ، ولو عن يده فله
الدية . ولو هلك جان تعينت في ماله ، كتعذره في طرفه .

ومن قطع طرفاً عمداً كأصبع فعضا عنه ، ثم سرت الى عضو آخر
كبقيية اليد او الى النفس ، والعفو على مال او على غير مال ، فله تمام دية
ما سرت اليه من عضو او نفس ، ولو مع موت جان ، وإن ادعى عفوه
عن قود ومال ، او عنها وعن سرايتها ، فقال : بل الى مال ، او دون
سرايتها ، فقول عارف يمينه ، ومتى قتله جان ولو قبل برٍّ وقد عفا
على مال ، فالقود او الدية كاملة ، ومن وكل في قود ثم عفا ولم يعلم وكيله
حتى اقتص فلا شيء عليها ، وإن علم وكيله فعلية القود ، وإن عفا
بمروح عمداً او خطأ عن قود نفسه او ديتها صح ، فمفوت عن هذا
الجرح او الضربة ، فلا شيء في سرايتها ، ولو لم يقل وما يحدث منها ،
كمفوت عن الجنابة ، بخلاف عفوه على مال او عن قود .

ويصح قول مجروح أبرأتك وحللتك من دمي او قتلي ، او وهبتك ذلك، ونحوه معلقاً بموته ، فلو عوفي بقي حقه ، بخلاف عفوت عنك او عن جنائتك، ولا يصح عفوه عن قود جنائية شجة لا قود فيها ، فلوليه مع سرايتها القود او الدية .

وكل عفو صححناه من مجروح مجاناً مما يوجب المال عيناً ، فانه اذا مات يعتبر من الثلث ، وينقص للدين المستغرق ، وإن أوجب قوداً نفذ من أصل التركة ، ولو لم تكن سوى دمه ، ومثله العفو عن قود بلا مال من محجور عليه لسفه او فلس ، او من الورثة مع دين مستغرق فيصح ومن قال لمن له عليه قود في نفس او طرف ، عفوت عن جنائتك او عنك برىء من قود ودية ، وإن أبرىء قاتل من دية واجبة على عاقلته ، او قن من جنائية يتعلق أرشها برقبته لم يصح ، وإن أبرئت عاقلته او سيده ، او قال : عفوت عن هذه الجنائية ولم يسم المبرأ صحح ، وإن وجب لقن قود أو تعزير قذف ، فله طلبه وإسقاطه ، فان مات فلسيده .



﴿باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس﴾

هو من أخذ بغيره في نفس أخذ به فيما دونها ، ومن لا فلا ، وهو
في نوعين : أطراف وجروح ؛
ويجب ^(١) بأربعة شروط :
أول : العمد المحض .

الثاني : إمكان الاستيفاء بلا حيف ، بأن يكون القطع من مفصل ،
او ينتهي إلى حد كإرن الأنف (وهو ما لان منه) ، فلا قصاص في
جائفة او كسر عظم غير أسنان ، ولا إن قطع القصبة او بعض ساعد
او ساق او عضد او ورك ، وأما الأيمن من حيف فشرط لجوازه ،
فيقتص من منكب ما لم يخف جائفة ، فان خيف فله أن يقتص من
مرفقه ، ومن أوضح او شج إنساناً دون موصخة ، او لطمه فذهب
ضوء عينه او شمه او سمعه ، فعل به كما فعل ، فان ذهب وإلا فعل به
ما يذهبه من غير جناية على حدقة او أنف ، فان لم يمكن إلا بها

(١) أي النوع الأول ، وأما النوع الثاني فسوف يأتي في اول
الفصل القادم .

سقط الى الدية ، ومن قطعت يده من مرفق فأراد القطع من
كوع منع .

الثالث : المساواة في الاسم والموضع ، فيؤخذ كل من أنف ،
وذكر مختون أولاً ، وأصبع ، وكف ، ومرفق ، ويعنى ويسرى من
عين ، وأذن مثقوبة أولاً ، ويد ، ورجل ، وخصية ، وإلية ، وشفر أبين ،
وعليا وسفلى من شفة ، ويعنى ويسرى وعليا وسفلى من سن
مربوطة أولاً ، وجفن بمثله . ولو قطع صحيح أنملة عليا من شخص
ووسطى من اصبع نظيرتها من آخر ليس له عليا خير رب الوسطى
بين أخذ عقلها الآن ، ولا قصاص له بعد ، وصبر حتى تذهب عليا قاطع
بقود او غيره ثم يقتص ولا أرش له الآن ، بخلاف غصب مال تعذر
رده فيؤخذ بدله ، فاذا ردَّ ردَّ البدل ويؤخذ زائد بمثله موضعاً وخلقة ،
ولو تفاوتا قدر ، لا أصلي بزائد او عكسه ، ولو تراضيا عليه ، لأن
الدماء لا تستباح بالاستباحة ، ولا شيء بما يخالفه ، فان فعلاً فقطع
يسار جان من له قود في عينه بتراضيهما ، او قال : أخرج يمينك فأخرج
يساره عمداً او غلطاً ، او ظناً أنها تجزى فقطعها أجزاء ولا ضمان ،
وإن كان مجنوناً فعلى المقتص القود إن علم أنها اليسار وأنها لا تجزى ،
وإن جهل أحدهما فعليه الدية ، وإن كان المقتص مجنوناً والجاني عاقلاً
ذهبت هدرأ .

الرابع : مراعاة الصحة والكمال ، فلا تؤخذ كاملة أصابع او
أظفار بناقصتها رضي الجاني أولا ، بل مع أظفار معيبة ، ولا عين صحيحة
بقائمة ، ولا لسان ناطق بأخرس ، ولا صحيح بأشلٍ من يد ورجل
واصبع وذكر ولو شلّ بعد ، او ببعضه شلل كأنملة يد ، ولا ذكر
فحل بذكر خصي او عنين او خنثى ، ويؤخذ مارن الاشم الصحيح
بمارن الاشم الذي لا يجد رائحة شيء ، وبالمخروم الذي قطع وتر
أنفه ، وبالمستحشف الرديء ، وأذن سميع باذن أصم مثلاً ، ومعيب من
ذلك كله بمثله إن أمن تلف من قطع شللاً ، وتصحيح بلا أرش ،
ويصدق ولي الجناية ينمينه في صحة ما جنى عليه .



﴿ فصل ﴾

ومن أذهب بعض لسان او مارن ^(١) او شفة او حشفة او اذن
او سن ، اعيد منه مع أمن قلع سنه بقدره بنسبة الأجزاء ، كنصف
وثلث ، ولا قود ولا دية لما رجي عوده في مدة تقولها أهل الخبرة من
عين ، كسن او منفعة كعبد ، فلو مات فيها تعينت دية الذهاب ، وإن
ادعى جان عوده حلف رب الجناية ، ومتى عاد بحاله فلا أرش ، وناقصاً
في قدر او صفة فحكومة ، ثم إن كان أخذ دية ردها ، او اقتص فلجان
الدية ، ويردها إن عاد ، ومن قلع سنه او ظفره او قطع طرفه كما رن
وأذن فرده فالتحم ، فله أرش نقصه ، وإن قلعه قالع بعد ذلك فعليه ديته
لا القصاص ، ومن جعل مكان سن قلعت عظماً او سنّاً اخرى ولو من
آدمي فثبتت لم تسقط دية المقلوعة ، وعلى مابين ما ثبتت حكومة ،
ويقبل قول ولي يمينه في عدم عوده والتحامه ، ولو كان التحامه من
جان اقتص منه أعيد ثانياً .

(١) المارن : ما لان من الأنف وفضل عن القصة « الصحاح » .

﴿ فصل في الجروح ﴾

النوع الثاني الجروح ؛ ويشترط لجوازه فيها انتهاؤها الى عظم ، كجرح عضد وساعد وفخذ وساق وقدم وكوضحة^(١) ولجروح أعظم منها ، كهاشمة ومنقلة ومأمومة أن يقتص موضحة ، ويأخذ ما بين ديتها ودية تلك الشجة ، فيأخذ في هاشمة خمساً من الابل ، وفي منقلة عشرأ ، ومن خالف واقتص مع خوف من منكب او سلا ، او ساعد ونحوه ، او من مأمومة او جائفة مثل ذلك ولم يسر وقع الموقع ، ولا يلزمه شيء .

ويعتبر قدر جرح بمساحة دون كثافة لحم ، فمن أوضح بعض رأس والبعض كراسه أو أكبر أوضحه في كله ولا أرش لزائد ، ومن أوضحه كله ورأسه أكبر أوضح قدر شجته من أي جانب شاء المقتص ، ولو كانت بقدر بعض الرأس منها ولم يعدل [عن جانبها إلى غيره ، وإن اشترك عدد في قطع طرف أو جرح موجب لقود ولو موضحة

(١) الوضحة : الشجة التي تبدي العظم « الصحاح »

ولم تتميز أفعالهم وقطع كل من جانب لا قود^(١) على أحد (وينهم)
ما لم يتواطؤوا * .

وتضمن سرية جناية حتى ولو اندمل جرح واقتص ، ثم انتقض
فسرى بقود ودية في نفس ودونها ، فلو قطع أصبعاً فتآكلت أخرى ،
او اليد فسقطت من مفصل فالقود ، وفيما يشل الأرض .

وسرية القود هدر ، فلو قطع طرف قوداً فسرى الى النفس فلا
شيء على قاطع ، لكن لو قطعه قهراً مع حرٍ او بردٍ او بآلة كآلةٍ او
او مسمومة ونحوه ، لزمه بقية الدية ، ويحرم في طرف (وينهم)
وجرح * حتى يبرأ ، فان اقتص قبل ، فسرايتها بعد هدر .



(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

﴿ كتاب الديات ﴾

وهو جمع دية وهي ؛ المال المؤدى الى مجني عليه او وليه او وارثه بسبب جناية .

ومن أتلف إنساناً او جزءاً منه بمباشرة او سبب ، فدية عمد في ماله وغيره على عاقلته ، ولا تطلب دية طرف (وبنهم) وجرح * قبل برئه .

فمن ألقى على آدمي أفعى او ألقاه عليها فقتلته ، او طلبه بسيف ونحوه فقتل في هربه ولو غير ضرير ، او روعه بأن شهده في وجهه ، أو دلّاه من شاهق فمات ، او ذهب عقله . او حفر بئراً محرماً حفره ، او وضع حجراً او قشر بطيخ ، او صب ماءً بفناءه او طريق (وبنهم) لا لنفع عام ولم يسرف * او بالت بها دابته ويده عليها ، كراكب وسائق وقائد ، او رمى من منزله نحو حجر ، او حمل يده رماً جعله بين يديه او خلفه ، لا قائماً في الهواء وهو عيشي ، او وقع على نائم بفناء جدار فأتلف إنساناً او تلف به ، فمات مع قصد ، شبه عمد ، وإلا فخطأ .

وإن أكرهها على الزنا فحملت فماتت في الولادة فكخطأ ، ومن
سلم على غيره أو أمسك يده ، أو ضربه بنحو قلم في غير مقتل ، فمات ،
أو تلف واقع على نائم (وبنجم) غير متعدد * فهدر .

وإن حفر بئراً يحرم ووضع آخر حجراً ، فعثر به إنسان فوقع في
البئر ضمن واضح ، كدافع إذا تعديا ، وإلا فعلى متعدد منهما ، وإلا
فلا ضمان عليهما ، ومن حفر بئراً قصيرة فعمقها آخر فضمن تالف بينهما ،
وإن وضع ثالث فيها سكيناً فوقع عليها فأثلاثاً على عواقلهم ، وإن حفرها
بملكه وسترها ليقع فيها أحد ، فمن دخل باذنه وتلف بها فالقود ، وإلا
فلا ككشوفة ، بحيث يراها بصير ، ولا ظلمة وإلا ضمن ، ويقبل قوله
في عدم إذنه ، لا في كشفها ، وإن تلف أجير لحفرها بها ، أو دعا من
يحفر له بداره ، أو بمعدن فمات به لم فهدر ، وكذا لو نصب شركاً
أو شبكة أو منجلاً لصيد بغير طريق . ومن قيد حراً مكلفاً وغله ،
أو غصب صغيراً فتلف بحية أو صاعقة فالدية .

قال « الشيخ » : ومثل ذلك كل سبب يختص البقرة كوباء
وانهدام سقف عليه ، لا إن مات بعرض أو فجأة .

* فصل *

وإن تجاذب حران مكلفان جبلاً فانقطع فسقطا فماتا ، فعلى عاقلة كل دية الآخر ، وقيل بل نصفها ، لأنه هلك بفعل نفسه وصاحبه ، فيهدر فعل نفسه (وينجم) صحته لموافقته القواعد * ، فإن كان أحدهما منكباً فنصف ديته مغلظة ، ونصف دية المستلقي مخففة .

وإن اصطدما ولو ضريرين أو أحدهما فماتا فمكتجاذبين ، وإن اصطدما عمداً ويقتل غالباً فعمد ، يلزم كلاً دية الآخر في ذمته ، فيتقاصان أو بقدر الأقل ، وإلا فشبه عمداً ، وإن كانا راكبين أو أحدهما ، فمات تلف من دابتيهما فقيمتها على الآخر ، وإن كان أحدهما واقفاً أو قاعداً فضمان مالهما على سائر ، ودتيهما على عاقلته ، كما لو كانا بطريق ضيق مملوك لهما ، لا إن كانا بضيق غير مملوك ، فلا يضمهما السائر لتعديهما ، ولا يضمناهما لحصول الصدم منه - كذا قيل - .

وإن اصطدم قنان ماشيان فماتا فهدر ، وإن مات أحدهما فقيمتها في رقبة الآخر ، كسائر جنائياته ، وإن كانا حرأً وقتلاً فماتا فقيمة قن في تركة حر ، وديته في تلك القيمة ، ومن أركب صغيرين لا ولاية له

على واحد منهما (ويتبع) لا لخوف عليهما * فاضطدما ذاتاً فديتهما وما
تلف لهما من ماله (ويتبع) وعليه كفارة ، وإن أركبها ولي لمصلحة
كتمرين على ركوب ، أو ركبا من أنفسهما ، فكبا الغين مخطئين ، وإن
اضطدم كبير وصغير فمات الصغير ضمنه الكبير ، وإن مات الكبير
ضمنه مركب الصغير .

ومن قرب صغيراً من هدف فأصيب ضمنه مقربه ، دون رام لم
يقصده ، ومن أرسله لحاجة فأتلف نفساً ، أو ماله فجنايته خطأ من
مرسله ، وإن جنى عليه ضمنه ، قال ابن حمدان : إن تعذر تضمين الجاني
وهو حسن ، وإن كان قنأ فكغصبه ، ومن ألقى حجراً أو عدلاً مملولاً
بسفينة ، ففرقت ضمن جميع ما فيها .

وإن رمى ثلاثة بمنجنيق فقتل الحجر رابعاً قصدوه فعمد ، وإلا
فعلى عواقلهم دية ثلاثاً ، وإن قتل أحدهم سقط فعل نفسه وما
يترتب عليه ، وعلى عاقلة صاحبيه ثلثا دية ، وإن زادوا على ثلاثة
فالدية حالة في أموالهم ، ولا يضمن من وضع الحجر وأمسك الكفة ،
كمن أوتر وقرب السهم .

﴿ فصل ﴾

ومن أُتلف نفسه أو طرفه خطأً فهدر كعمد ، ومن وقع في بئر أو حفرة ، ثم ثاب ، ثم ثالث ، ثم رابع ، فماتوا أو بعضهم بسبب سقوط بعضهم على بعض ، قدم الرابع هدر ، ودية الثالث على عاقلته ، ودية الثاني عليهما ، ودية الأول عليهم ، وإن جذب الأول الثاني ، والثاني الثالث ، والثالث الرابع ، فدية الرابع على الثالث ، والثالث على الثاني (وينبغي) والرابع * والثاني على الأول والثالث ، ودية الأول على الثاني والثالث نصفين - كذا قيل - وإن هلك الأول بوقعة الثالث فضمان نصفه على الثاني ، والباقي هدر ، ولو لم يسقط بعضهم على بعض بل ماتوا بسقوطهم لعمق البئر ، أو احتمل أو قتلهم أسد فيما وقعوا فيه ولم يتجاذبوا ، فالكل هدر ، وإن تجاذب أو تدافع أو تراحم جماعة عند حفرة ، فسقط فيها أربعة متجاذبين كما وصفنا فقتلهم أسد أو نحوه قدم الأول هدر ، وعلى عاقلته دية الثاني ، وعلى عاقلة الثاني دية الثالث ، وعلى عاقلة الثالث دية الرابع .

ومن نام على سقف فهوي به على قومه لزم المكث ، ويضمن مائتلف

بدوام مكته أو باتتقاله ، لا ما تلف بسقوطه من نفس ومال (وبنهم)
إلا ان تحقق هويته بسببه *

ومن اضطر إلى طعام غير مضطر أو شرابه فطلبه فمنعه (وبنهم)
أو امتنعت مرضعة طفل * حتى مات ، أو أخذ طعام غيره أو شرابه ،
وهو عاجز فتلف أو دابته ، أو أخذ منه ما يدفع به صائلاً عليه من
سبع ونحوه فاهلكه ضمنه ، لا من أمكن إنجاء نفسه من هلكة فلم
يفعل في الأصح . ومن أفزع أو ضرب ولو صغيراً ، فأحدث بغائط
أو بول أو ريح ولم يدم فعليه ثلث ديته ، ويضمن أيضاً جنايته على
نفسه أو غيره .

* فصل *

ومن أدب ولده أو زوجته في نشوز ، أو معلم صبية (وبنهم) من
جواز تأديب الشيخ تلميذه * أو سلطان رعيته ، ولم يسرف ، فتلف
لم يضمنه ، وإن أسرف أو زاد على ما يحصل به المقصود ، أو ضرب من
لا يعقل التأديب ، من صبي أو مجنون ضمن .

ومن أسقطت بطلب سلطان أو تهديده لحق الله تعالى أو غيره ،
أو ماتت بوضعها أو فزعاً ، أو ذهب عقابها أو استعدى انسان عليها

حاكماً ، ضمن السلطان ما كان يطلبه ابتداءً ، والمستعدي ما كان بسببه
وظاهره ولو ظالمه ، كاسقاطها بتأديب أو قطع يد لم يأذن سيد فيها ،
أو شرب دواء لمرض ، ولو ماتت حامل أو حملها من ريح طعام أو نحو
كبريت ضمن ربه ، إن علم ذلك عادةً (وينبغي) احتمال وطلبته فمنعها ،
وانه لا يثبت علمه بخبرها *

ولو أذن سيد في ضرب عبده ، أو والد في ضرب ولده فضربه
ضمن .

وإن سلم بالغ عاقل نفسه أو ولده إلى سابع حاذق ليعلمه ففرق ،
أو أمر مكلفاً ينزل بئراً أو يصعد شجرة فهلك به لم يضمه ، ولو أن
الآمر سلطان ، كاستجاره ، وإن لم يكن مكلفاً ضمنه ، ومن وضع على
سطحه نحو جرة ولو متطرفة ، فسقطت بنحو ريح من آدمي قتل
لم يضمه ، ومن دفعها حال سقوطها عن نفسه لم يضم
ماتلف بدفعه .



﴿ باب مقادير ربات النفس ﴾

دية الحر المسلم مائة بعير ، او مائتا بقرة ، او ألفا شاة ، او الف مثقال ذهب ، او اثنا عشر الف درهم فضة ، وهذه الخمسة فقط اصولها ، فاذا أحضر من عليه دية أحدها لزم قبوله ، ويجب من إبل في عمد وشبهة خمس وعشرون بنت مخاض ، [وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ^(١)] وخمس وعشرون جذعة ، وتغلظ في طرف كنفس لا في غير إبل .

وتجب في خطأ أخماساً ، عشرون من كل من الاربعة المذكورة . وعشرون ابن مخاض ، ويؤخذ في بقر مسناة واتبعة ، ومن غنم ثنايا واجذعة نصفين ، وتعتبر السلامة من عيب ، لا ان تبلغ قيمتها دية نقد ، وفي موضحة عمداً وشبهه أربعة أرباعاً .

والخامس من أحد الانواع الاربعة ، قيمته ربع قيمة الاربعة ، وان كان خطأ وجب الخمس من الانواع الخمسة ، من كل نوع بعير ، وفي اعملة عمداً ثلاثة أبقرة ، وثلاث قيمتها نصف قيمة الاربعة وثلاثها ، وان كان خطأ ففيها ثلث قيمة الخمس .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

ودية أنثى بصفته نصف دية ، ويستويان في موجب دون ثلث دية ذكر حر ، ودية خنثى مشكل بالصفة ، نصف دية كل منهما ، وكذا جراحة ، ودية كتابي حر ذمي أو معاهد أو مستأمن [نصف دية حر مسلم ، وكذا جراحه . ودية مجوسي حر ذمي . أو معاهد أو مستأمن]^(١) ، وحر من عابد وثن مستأمن أو معاهد بدارنا ثمانمائة درهم ، وجراحة بالنسبة .

ودية أنثى الكفار نصف دية ذكرهم ، وظاهره يستويان في موجب دون ثلث دية ذكرهم .

ومن لم تبلغه الدعوة ان كان له امان فديته دية أهل دينه ، فان لم يعرف دينه كمجوسي ، وان لم يكن له امان فهدر (وبنجم) كنصيري ودرزي وقاذف عائشة *

وتعاط دية خطأ في نفس (وبنجم) احتمال ولو ذمياً * في كل من حرم مكة ، وإحرام وشهر حرام بثلث ، فمع اجتماع كلها ديتان ، وان قتل مسلم كافراً عمداً أضعفت ديته .

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

* فصل *

ودية قن قيمته ولو فوق دية حر ، وفي جراحه ان قدر من حر بقسطه من قيمته ففي يده نصف قيمته ، وأصبعه عشر ، وموضحة نصف دية حر ونصف قيمته ، وكذا جراحه ، وليست أمة كحر في رد أرش جراح بلغ ثلث قيمتها أو أكثر الى نصفه .

ومن قطع خصيتي عبد أو أنفه أو أذنيه لزمته قيمته ، وإن قطع ذكره ثم خصاه فقيمه لقطع ذكره وقيمه مقطوعة ، وملك سيده باق عليه (وينبغي) لو قطعها معاً قيمتان كاملتان *

* فصل *

ودية جنين حر مسلم ولو أنثى أو ما تصير به أمة أم ولد ان ظهر أو بعضه ميتاً ، ولو بعد موت أمه ، بجناية عمداً أو خطأ فسقط ، أو بقيت متألماً حتى سقط ولو بفعلها ، أو كانت ذمية حاملاً من ذمي ومات للحكم بإسلامه ، ويرد قولها ان لم يمت حملت من مسلم أو أمة وهو حر غرة عبداً وأمة ، قيمتها خمس من الابل موروثة عنه ، كأنه

سقط حياً، فلا حق فيها لقاتل، ولا كامل رق، فيرثها عصابة سيد قتل ولده من أمته، وتتعدد بتعدد جنين .

وان القت رأسين أو أربع أيد، فغرة واحدة، او ماليس فيه صورة آدمي فلا شيء فيه .

كما لو ضرب بطن حريمية او مرتدة فاسلمت ثم القته ميتاً (ونجم) هذا ان حملت به من كافر حال ردتها *

ويجب مع الغرة ضمان نقص الأم، ولا يقبل فيها خصي ولا خنثى، ولا معيب يرد في بيع، ولا من له دون سبع سنين، وان أعوزت الغرة فالقيمة من أصل الدية، وتعتبر الغرة سليمة مع سلامته وعيب الأم، وجنين مبعض بحسابه، وهو نصف عشر قيمة أمه، ونصف عشر ديتها .

وفي قن ولو أنثى عشر قيمة أمه، ونصف عشر ديتها، وفي قن ولو أنثى عشر قيمة أمه، وتقدر الحرة أمةً ويؤخذ عشر قيمتها يوم جناية نقداً، ويضمن شريك قيمة حصة شريكه .

وان ضرب بطن أمةً فعتق جنينها قبل موته ثم سقط، او بطن ميتة، او عضواً وخرج ميتاً، وشوهد بالجوف يتحرك ففيه غرة. وفي محكوم بكفره غرة . قيمتها عشر دية أمه، فغرة جنين مجوسية اربعون درهماً .

وان كان أحد أبويه أشرف ديناً كمجوسية تحت كتابي ، او
كتابية تحت مسلم ، فغرة قيمتها عشر دية الأم لو كانت على ذلك
الدين ، واذا أسقط جنين ذميةٍ وطئها مسلم ، وذمي في طهر ، ففيه
ما في الجنين الذمي .

(وبنهم) لبيت المال ان الحقته الفاقة بالذمي او أشكل ، وبالمسلم
فللمسلم * وان سقط الجنين حياً لوقت يعيش لمثله ، وهو نصف سنة
فصاعداً ولو لم يستهل ، ففيه دية كاملة ، والا كميته ، ولا تثبت
حياته بمجرد حركة واختلاج ، وان اختلفا في خروجه حياً ولا بينة ،
فقول جان كاختلافهما في الحي من ذكر وأنثى ، وفي وقت يعيش
لمثله فقول أمه .

وان أقاما يئتين في حياته وعدمها قدمت بينتها ، ويقبل في حياة
الجنين ، وسقوطه وبقاء أمه متألمة فقول امرأة عدل ، وان القته حياً
فجاء آخر فقتله وفيه حياة مستقرة ، لزمه القود ، وإلا فالأول ويؤدب
الثاني ، وان القت ميتاً وحياً ، فلكل حكمه ، وفي جنين دابة
ما نقص امه .

* فصل *

وان جنى قن خطأ او عمداً لا قود فيه او فيه قود واختير المال ،
او أتلّف مالا ، خير سيده بين بيعه في الجناية وفدائه ، ثم ان كانت
بأمره او اذنه (وبنهم) والقن أعجمي او صبي او لا يعلم تحريم الجناية
كما قالوه في الرهن * فداء السيد بأرشها كله ، وإلا ولو أعتقه ولو بعد
علم بالجناية فبالأقل من الارش او قيمته .

وان سلمه فأبى ولي قبوله وقال : به أنت لم يلزمه ، ويبيعه حاكم
ولسيده التصرف فيه كوارث في تركة ، فان لم تعرف الجناية رد
التصرف . وإن جنى عمداً فعفا ولي قود على رقبتة لم يملكه بغير
رضا سيده .

وان جنى على عدد معاً خطأ او لا ، زاحم كل بخصته ، فلو عفا
البعض او كان المجني عليه واحداً فمات ، وعفا بعض ورثته تعلق حق
الباقى بجميعة ، وشراء ولي قود له عفو عنه ، ولو بشراء فاسد كبأرش
الجناية [(وبنهم) وكشراء مملكه بنحو هبة وإرث] ^(١)

(١) هذا الاتجاه ساقط من بعض النسخ .

(وينجم) جرحاً يوجب المال عيناً * فعفا ثم مات من جراحته
ولا مال له ، واختار سيده فداءه ، وكانت بلا اذنه صح في الثلث ،
وفداه سيده بثأني قيمته ، وبأذن سيده فالدية ، فزد نصفها على قيمته ،
فيفديه بنسبة القيمة من المبالغ ، ويؤخذ من الدية بمثل تلك النسبة ،
ويضمن معتق ما تلف بحب حفره قنأ (وينجم) بلا اذن سيده .



﴿ باب دية الاعضاء ومنافعها ﴾

من أتلف ما في الانسان منه واحد ففيه دية نفسه ، كأنف ولو مع عوجه ، وذكر غير عنين ، ولو لصغير وشيخ فان ، ولسان ينطق به كبير او يحر كنه بكاء صغير ، وما فيه منه شيئا ففيها الدية ، وفي احدهما نصفها كعينين ولو مع حول او عمش ، ومع يياض ينقطع البصر تنقص بقدره ، وكأذنين ، وشفتين ولحيتين وتندوتي^(١) رجل ، وانثيه وثديي أثى واسكتيها وهما شفراها ، ويدين ورجلين ، وان قطع ثديها فأجافها فدية وثلاث ، وان ذهب لبنه بلا شلل فحكومة ، وقدم أعرج ، ويد أعسم وهو أعوج الرسغ ومرتعش كصحيح ، ومن له كفان على ذراع ، او يدان وذراعان على عضد وتساوتا (وبنج) ولا بطش لهما ففيها حكومة ، ولهما بطش ايضاً فيد ، وللزائدة حكومة ، وفي احدهما نصف دية يد وحكومة ، وفي أصبع احدهما خمسة أبعرة^(٢) ولا يقادان ولا احدهما بيد .

(١) الشندوة : للرجل بمنزلة الثدي للمرأة . كذا في « الصحاح » .

(٢) أبعرة : جمع بعير ويشمل الجمل والناقة . كذا في « الصحاح » .

وكذا حكم رجل ، وفي الاليتين وهما ماعلا عن الظهر ، وعن استواء الفخذين ، وإن لم يصل إلى العظم الدية ، وفي المنخرين ثلثاها ، وفي حاجز ثلثها ، وفي الأُجفان الأربعة الدية ، وفي أحدها ربعها ، وفي أصابع اليدين ، أو الرجلين دية ، وفي الأصبع عشرين ، وفي الأُتمة ولو مع ظفر من الإبهام نصف عشر ، ومن غيره ثلثه ، وفي ظفر ولم يعد أو عاد أسود خمس دية أصبع ، وفي سن أو ناب أو ضرس قلع سنخه^(١) أو الظاهر فقط ، ولو من صغير ولم يعد أو عاد أسود أو أسمر أو أبيض ثم أسود بلا علة ، خمس من الابل ، وفي جميعها مائة وستون ، لأنها أربع ثنايا ، وأربع رباعيات ، وأربعة أنياب ، وعشرون ضرساً ، وفي سنخ وحده ، وسن أو ظفر عاد قصيراً أو متغيراً ، أو أبيض ثم أسود لعله حكومة .

وتجب دية يد ورجل بقطع من كوع وكعب ، ولا شيء في زائد لو قطعاً من فوق ذلك . وفي مارن أنف وحشفة ذكر وحلمة ثدي وتسويد سن وظفر وأنف وأذن بحيث لا يزول ، وشلل غير أنف وأذن كيد ومثانة . أو إذهاب نفع عضو دية كاملة ، وفي شفتين صارتا لا تنطبقان على أسنان أو استرختا فلم تنفصلا عنها ديتها . وفي قطع أشل وغروم من أذن وأنف وأذن أصم وأنف أخشم دية كاملة . وفي

(١) السنخ : بالكسر منبت السن . كذا في « الصحاح » .

نصف ذكر بالطول نصف دية ، وفي عين قاعة بمكانها صحيحة غير أنه ذهب نظرها وعضو ذهب نفعه وبقيت صورته ، كأشل من يد ورجل وأصبع وئدي و ذكر ولسان أخرس لا ذوق له ، وطفل بلغ أن يحر كه يبكاء ولم يحر كه ، و ذكر خصي وعنين وسن سواده وئدي بلا حامة و ذكر بلا حشفة وقصبه أنف وشحمة أذن ، وزائد من يد ورجل وأصبع وسن ، وشلل أنف وأذن وتعويجها حكومة . وفي ذكر وأنثيين قطعاً معاً ، او هو ثم هما ديتان ، وإن قطعتا ثم قطع ففيهما دية ، وفيه حكومة . ومن قطع أنفاً او أذنين فذهب الشم او السمع فديتان .
وتندرج دية نفع باقي الأعضاء في ديتها ، فلو قطع لسانه فذهب ذوقه وكلامه ، فدية واحدة .



﴿ فصل ﴾

في دية المنافع

وتجب كاملة في كل حاسة ، من سمع ، وبصر ، وشم ، وذوق وفي كلام ، وعقل ، وحذب ، وصعر ، بأن يُضرب فيصير وجهه في جانب ، وفي تسويده ، ولم يزل وصيرورته لا يستمسك غائطاً او بولاً ومنفعة مشي ، ونكاح ، وأكل ، وصوت ، وبطش ، وفي بعض يعلم بقدره ، كأن يحن يوماً ويفيق يوماً ، او يذهب ضوء عين ، او شم منخر ، او سمع أذن ، او أحد المذاق الخمس ، وهي ؛ الحلاوة والمرارة والعذوبة والملوحة والجوضة ، وفي كل واحدة خمس الدية ، وفي بعض الكلام بحسابه ، ويقسم على ثمانية وعشرين حرفاً ، ففي الحرف ربع سبع الدية ، وهكذا . وإن لم يعلم قدره كنقص سمع ، وبصر ، وشم ، ومشى ، وانحناء قليلاً ، او بأن صار مدهوشاً ، او في كلامه تممة ، او عجلة ، او ثقل ، او لا يلتفت ، او يبلغ ريقه إلا بشدة ، او اسود بياض عينيه ، او احمر ، او تقلصت شفته بعض التقاص ، او تحركت سنه ، او احمرت او اصفرت او اخضرت او كلت ، فحكومة .

ومن صار ألثغ فله دية الحرف الذاهب . ولو أذهب كلام ألثغ ،

فإن كان مأیوساً من ذهاب لثغته ، ففيه بقسط ما ذهب من الحروف .
وإلا فكصغير ، فالدية ، كأن قطع بعض اللسان فذهب نصف الكلام
نصف الدية ، وعكسه بعكسه ، وعلى من قطع بقيته تتمها من حكومة
لربع اللسان . ولو قطع نصفه فذهب ربع الكلام ، ثم آخر بقيته ، فعلى
الأول نصفها ، وعلى الثاني ثلاثة أرباعها .

ومن قطع لسانه فذهب نطقه وذوقه ، أو كان أخرس ، فدية .
ولا يردّها بعود لسان بلا ذوق وكلام . وإن اقتص من جانٍ كمثلته ،
فذهب من كلامه أكثر لم يضمن ، لأنه سرية قود .

ومن ذهب نطقه وذوقه ، واللسان باق ، وكسر صلبه فذهب
مشيه ونكاحه ، فديتان ، وإن ذهب ماؤه أو إجبالة فالدية . ولا يدخل
أرش جناية أذهبت عقله في ديته .

ويقبل قول مجني عليه في نقص بصر وسمع ، وفي قدر ما أتلّف
كل من جانين فأكثر . وإن اختلفا في ذهاب بصر ، أري أهل الخبرة ،
وامتحن بتقريب شيء إلى عينيه وقت غفلة . وفي ذهاب سمع أو شم
أو ذوق ، صيح به وقت غفلته ، وأتبع بمنتن ، واطعم المر ، فإن فزع
من الصائغ ، أو من مقرب لعينه ، أو عبس للمنتن ، أو المر ، سقطت
دعواه ، وإلا صدق بيمينه . ويرد الدية أخذها علم كذبه .

فصل

وفي كل من الشعور الأربعة الدية ، ولا قصاص فيها لعدم إمكان المساواة . وهي شعر رأس ، ولحية ، وحاجبين ، وأهداب عنين ولو لأعمى ، وفي حاجب نصف ، وفي هذب ربع ، وفي بعض كل بقسطه ، وفي شارب حكومة ، وما عاد سقط ما فيه . وإن ترك من لحية أو غيرها ما لا جمال فيه فديته كاملة . وإن قطع جفنًا بهدبه فدية الجفن فقط . وإن قلع لحين بأسنانها فدية الكل . وإن قطع كفًا بأصابعه لم يجب غير دية يد . وإن كان به بعضها دخل في دية الأصابع ما حاذاها ، وعليه أرش بقية الكف . وفي كف بلا أصابع ، وذراع بلا كف ، وعضد بلا ذراع ، ثلث ديته بلا حكومة - خلاؤه - . وكذا تفصيل رجل ، وفي عين أعور دية كاملة ، وإن قلعها صحيح أ قيد بشرطه ، وعليه معه نصف الدية . وإن قلع الأعور ما يئانل صحيحة ، من صحيح عمدًا ، فدية كاملة ، ولا قود . وخطأ فنصفها ، وإن قلع عين صحيح فالقود أو الدية فقط .

وفي يد أقطع صحيحة ، أو رجله الصحيحة ، ولو عمدًا ، أو مع ذهاب الأولى هدرًا ، نصف ديته ، كبقية الأعضاء . ولو قطع يد صحيح أ قيد بشرطه .

﴿ باب الشجاج وكسر العظام ﴾

الشجة ؛ جرح الرأس والوجه خاصة . وهي ؛ عشر ، خمس
فيها حكومة :

الحارصة ؛ التي تحرص الجلد (أي تشقه ولا تدميه) .

ثم الباذلة الدامية الدامعة التي تدميه .

ثم الباضعة ؛ التي تبضع اللحم .

ثم المتلاحمة الغائصة فيه .

ثم السمحاق ؛ التي بينها وبين العظم قشرة .

وخمس فيها مقدر :

الموضحة ؛ التي توضح العظم (أي تبرزه ، أي تصل اليه) ولو

بقدر إبرة ، وفيها نصف عشر الدية ، فن حر أو حرة خمسة أبرة . فان

كان بعضها بوجه ورأس فموضحتان . وإن أوضحه اثنتين بينهما حاجز

فمشرة ، فان ذهب بفعل جان ، او سراية صار واحداً . وإن خرقة

مجروح او أجنبي ، فتلاث ، على الأول منها اثنتان .

ويصدق مجروح يمينه فيمن خرقة على الجاني ، لا على الأجنبي .

ومثله من قطع ثلاث أصابع حرة متسامة ، عليه ثلاثون . فلو قطع رابعة
قبل برء ردت إلى عشرين ، فإن اختلفا في قاطعها صدقت .
وإن خرق جانٍ بين موضحتين باطناً او مع ظاهر فواحدة ،
وظاهر فقط فثنتان .

ثم الهاشمة ؛ التي توضح العظم وتهشمه ، وفيها عشرة أبرة .
ثم المنقلة ؛ التي توضح وتهشم وتنقل العظم ، وفيها خمسة عشر بعيراً
ثم المأمومة ؛ التي تصل إلى جلدة الدماغ ، وتسمى الآمة ،
وأم الدماغ .

ثم الدامغة ؛ التي تحرق الجلدة ، وفي كلٍ منهما ثلث الدية .
وإن شجحه شجة بعضها هاشمة او موضحة ، وبقيتها دونها ، فدية
هاشمة او موضحة فقط . وإن أوضحه جانٍ ثم هشمه ثانٍ ، ثم جعلها
ثالث منقلة ، ثم رابع مأمومة او دامغة ، فعلى الرابع ثمانية عشر وثلث
بعير ، وعلى كل واحد من الثلاثة قبله خمس .

وإن هشمه بمنقل ولم يوضحه ، او طعنه في خده فوصل إلى فمه ،
او نفذ أنفاً ، او ذكراً ، او جفنًا إلى بيضة العين ، او أدخل غير زوج
اصبعه في فرج بكرٍ ، او أدخل عظم فخذ ، فحكومة .

﴿ فصل ﴾

وفي الجائفة ثلث دية . وهي ؛ ما تصل باطن جوف كبطن ، ولو لم تحرق معاً ، وظهر ، وصدر ، وحلق ، ومثانة ، وبين خصيتين ، ودبر وإن جرح جانباً فخرج من آخر فجائفتان . وإن جرح وركه فوصل جوفه ، أو أوضحه فوصل قفاه ، فمع دية جائفة أو موضحة حكومة بمجرح قفاه أو وركه .

ومن وسّع فقط جائفة ظاهراً أو باطناً ، أو فتق جائفة مندملة ، أو موضحة نبت شعرها فجائفة وموضحة ، وإلا فحكومة .

ومن وطى زوجة صغيرة أو نحيفة لا يوطأ مثلها ، فحرق ما بين مخرج بول ومني ، أو ما بين السبيلين ، فالدية إن لم يستمسك بول ، وإلا فجائفة . وإن كانت ممن يوطأ مثلها مثله ، أو أجنبية كبيرة حرة مطاوعة ، ولا شبهة ، فوقع ذلك ، فهدر ، ولها مع شبهة أو إكراه المهر والدية ، إن لم يستمسك بول ، وإلا فثأنها .

ويجب أرش بكاراة مع فتق بغير وطء ، وإن التحم ما أرشه مقدر لم يسقط .

❖ فصل ❖

وفي كسر ضلع جبر مستقيماً بعير ، وكذا ترقوة ، وإلا
فحكومة . وفي كسر كل من زند وعضد وفخذ وساق وذراع جبر
مستقيماً (وهو الساعد الجامع لعظمي الزند) بعيران . وفيما عدا
ما ذكر من جرح ، وكسر عظم ، كخرزة صلب ، وعصعص ،
وعانة ، حكومة . وهي ؛ أن يقوم المجني عليه كأنه قن لا جناية به ، ثم وهي
به قد برئت ، فما نقص من القيمة فله ، كنسبته من الدية . ففي من
قوم صحيحاً بعشرين ، ومجني عليه بتسعة عشر ، نصف عشر دية . ولا
يبلغ بحكومة محل له مقدر مقدره ، فلا يبلغ بها أرش موضحة في شجة
دونها ، ولا دية اصبع ، أو أنملة فيما دونها . فلو لم تنقصه حال برء قوم
حال جريان دم . فان لم تنقصه أيضاً أو زادته حسناً ، فلا شيء عليه .



﴿ باب العاقلة وما تحمده ﴾

وهي ؛ من غرم دية ذكر مسلم فأكثر بسبب جنائية غيره .
وعاقلة جان ذكور عصبته نسباً وولاء ، لكن يعقل عن معتقة عصبته
الذكور ، ويعقل عمودا نسبه ومن بعد . لكن من عرف نسبه من
قبيلة ، ولم يعلم من أي بطونها ، لم يعقلوا عنه .

ويعقل هرم ، وزمن ، وأعمى ، وغائب كضدهم ، لا فقير ، ولو
معتماً بل الموسر ، وهو هنا من ملك نصاباً عند حلول حول ،
فاضلاً عنه ، كحجج وكفارة ظهار . ولا صغير ، او مجنون ، او امرأة ،
او خنثى مشكل ، او قن ، او مبين لدين جان ، او أخوة لأم ،
او ذورحم .

ولا تعاقل بين ذي وحربي . ويتعاقل أهل ذمة اتحدت مللهم ،
وخطأ إمام وحاكم في حكمهما في بيت المال ، وخطؤهما في غير حكم
على عاقلتهما .

ومن لا عاقلة له كلقيط ، او له وعجزت عن الجميع ، فالواجب
او تتمته مع كفر جان عليه ، ومع إسلامه في بيت المال حالاً وتسقط

بتعذر أخذ منه . ولا شيء على العاقلة (وبنهم) احتمال لو أسرت بعد ذلك أخذت منها ، وأنه لا يسقط ما وجب على جان وعجز عنه *
ومن تغير دينه وانجر ولاؤه ، وقد رمى ثم أصاب بعد تغير دينه ،
او انجراره ، فالواجب في ماله . وان تغير دين جرح ، او انجر ولاؤه
حالي جرح وزهوق ، حملته عاقلته حال جرح .

﴿ فصل ﴾

ولا تحمل عمداً ولا صلح انكار ، ولا اعترافاً بأن يقر على نفسه
بجناية خطأ او شبه عمد ، يوجب ثلث دية فأكثر ، وتنكر العاقلة .
ولا قيمة دابة ، او قن او قيمة طرفه ولا جنايته ، ولا ما دون ثلث دية
ذكر حر مسلم ، إلا غرة جنين مات مع أمه او بعدها بجناية واحدة ،
لا قبلها .

وتحمل شبه عمد وخطأ مؤجلاً في ثلاث سنين ، كل سنة ثلث
دية ذكر مسلم ، ولو ان المقتول امرأة .

ويجتهد حاكم في تحمیل ، فيحمل كلاً ما يسهل عليه ولا يشق ،
ويبدأ بالأقرب فالأقرب كارت . لكن يبدأ بالآباء فالأبناء ثم
الاخوة ، وهكذا ولا يعدل للأبعد ، إلا ان لا يتسع لها مال الأقرب

لكن تؤخذ من بعيد لغية قريب (وينهم) مسافة قصر * فان تساوا
وكثرنا وزع الواجب بينهم .
ولا يعتبر ان يكون من يعقل وارثاً في الحال ، بل متى كان
يرث لولا الحجب عقل .

وما أوجب ثلث دية كجائفة أخذ في رأس حول ، وثليها فأقل
أخذ رأس الحول ثلث ، والتتمة في رأس آخر . وان زاد ولم يبلغ دية ،
أخذ رأس كل حول ثلث ، والتتمة في رأس ثالث ، وان وجب
دية او أكثر بجناية واحدة ، كضربة اذهبت السمع والبصر ، ففي
ست سنين ، كل حول ثلث دية . وبجنايتين ، او قتل اثنين ، فديتهما
في ثلاث .

وابتداً حول قتل من زهوق ، وجرح من برء .
ولا دية لسن وظفر ومنفعة ، الا ان آيس من عوده . ومن
صار أهلاً عند الحول ، كصبي بلغ ، ومجنون افاق لزمه وان حدث
مانع بعد الحول فقسطه ، وقبله سقط .



﴿ باب كفارة القتل ﴾

تلزم كاملة في مال قاتل لم يتعمد ، ولو كان كافراً او قنأ او صغيراً
او مجنوناً او إماماً في خطأ يحمله بيت المال ، او مشاركا او بسبب بعد
موته ، كشهادة زور ، وحفر بئر تعدياً نفساً محرمة ولو نفسه او قنه ،
او مستأمناً او أجنبياً غير أسير حربي ، يمكنه أن يأتي به الامام ، وغير
نساء حرب وذريتهم ، ومن لم تبلغه الدعوة . لا قاتل نفس مباحة
كباغ ، ومرتد وزان محصن ، والقتل قصاصاً او حداً او دفعاً
عن نفسه .

ويكفر قن بصوم ويكفر من مال غير مكلف وليه ، وتعدد
بتعدد مقتول . وتعدد شركاء في قتل ، وتجزئ بعد جرح وقبل موت
ولو جرح مسلماً فارتد ومات منه فعلى جارحه الكفارة .



* باب الفاسد *

وهي ؛ ايمان مكررة في دعوى قتل معصوم ، فلا تكون في طرف ، وجرح .

وشروط صحتها عشرة ١ - تكليف قاتل ٢ - وامكان قتل منه ٣ - وطلب جميع الورثة ٤ - واتفاقهم على الدعوى ٥ - وعلى القتل ٦ - وعلى عين القاتل ٧ - ووصف القتال في الدعوى ، فلا يعتد بخلف قبله .

الثامن ؛ اللوث وهو العداوة الظاهرة وجد معها أثر قتل اولا ولو مع سيد مقتول ، نحو ما كان بين الانصار وأهل خيبر ، وما بين القبائل التي يطلب بعضها بعضاً بشأراً ، وأهل القرى بينهم الدماء والحروب .

وليس مغلب على الظن لصحة الدعوى بلوث تفرق جماعة عن قتيل ، او وجوده عند من معه محدد ملطخ بدم ، وشهادة من لم يثبت بهم قتل كصبيان ونساء او قتله بسيف ، وقال الآخر بسكين كقول مجروح فلان جرحني .

ومتى فقد وليست الدعوى بعمد، حلف مدعى عليه يميناً واحدة
ولا يمين في عمد فيخلى سبيله، وعلى رواية قوية يحلف، فلو نكل لم
يقض عليه بغير الدية.

الناس؛ كون في الورثة ذكور مكفون، ولا يقدر غيبة
بعضهم، وعدم تكليفه ونكوله، فلذا كر حاضر مكلف ان يحلف
بقسطه ويستحق نصيبه من الدية، ولمن قدم او كلف ان يحلف بقسط
نصيبه وبأخذه.

قال القاضي : للاولياء إذا غلب على ظنهم الحلف، ولو غائبين عن
مكان القتل، لأن غلبة الظن تقارب اليقين (وبهم) فله ان يشهد
بخبير من ظن صدقه، واحتمل ولو المدعي * فمن اشترى من انسان
شيئاً فجاء آخر يدعيه فله الحلف انه لا يستحق، لان الظاهر انه
ملك الذي باعه.

العاسر؛ كون الدعوى على واحد لا أكثر، معين لا مبهم فلو
قالوا قتله هذا مع آخر او أحدهما فلا قسامة، ولا يشترط كونها
بقتل عمد، ويجوز القود فيها اذا تمت الشروط.

﴿ فصل ﴾

ويبدأ فيها بأيمان ذكور عصبته الوارثين لا المدعى عليه ،
فيحلفون خمسين يميناً بقدر إرثهم ، ويكمل الكسر ، كابن وزوج يحلف
الابن ثمانية وثلاثين ، والزوج ثلاثة عشر ، فلو كان معها بنت حلف
زوج سبعة عشر ، وابن أربعة وثلاثين ، وإن كانوا ثلاثة بنين ، حلف
كل سبعة عشر .

ومن مات قام وارثه مقامه ، وإن انفرد واحد بالارث حلفها
ويملك سيد القن حلفها ، وإن جاوزوا خمسين حلف خمسون كل
واحد يميناً .

ويعتبر لحلف حضور مدعى ومدعى عليه وقته ، كبدنة عليه ،
لا موالاة الأيمان ، ولا كونها في مجلس ، ومتى حلف الذكور
فالحق حتى في عمد للجميع ، وإن نكلوا أو كانوا كلهم خنثائي أو
نساء ، حلف مدعى عليه خمسين يميناً كوالله ما قتله ، ولا شاركت
في قتله ولا فعلت شيئاً مات منه ، ولا كان سبباً في موته ولا معيناً
على موته .

ويبرأ ان رضوا بأيعانه ، فان نكل لزمته الدية ، وان نكلوا
ولم يرضوا يمينه فدى الامام القليل من بيت المال ، كمت في زحمة
نحو جمعة وطواف .

وان وجد قتل وشم من بينه وبينه عداوة أخذ به (وبنهم)
اي بالقسامة بشرطها وإلا فضعيف *



* كتاب المحرور *

جمع حد وهو عقوبة مقدرة شرعاً في معصية لينع من الوقوع في مثلها ، ولا يجب إلا على مكلف مختار عامد عالم بالتحريم ملتزم كذبي ، لا معاهد ومستأمن . وإقامته لامام ونائبه مطلقاً .

وتحرم شفاعته وقبولها في حدٍ لله بعد ان يبلغ الحاكم ، ولسيد حر مكلف عالم به وبشروطه ولو فاسقاً او امرأة اقامته بجلد خاصة ، وإقامة تعزير على رقيق كله له ولو مكاتباً او مرهوناً او مستأجراً ، لامزوجة .

وما ثبت بعلم سيد أو حاكم ، او باقرار كهيئة وليس له قتل في ردة وقطع في سرقة ، وتجب إقامة الحد ولو كان من يقيمه شريكاً او عوناً لمقام عليه في المعصية ، وكذا أمر بمعروف ونهي عن منكر ، فلا يجمع بين معصيتين .

وتحرم إقامة مسجد وان يقيمه امام او نائبه بعلمه او وصي على رقيق موليه كأجنبي ، ولا يضمن من (لا) له إقامة فيما حده الاتلاف من عضو او نفس .

ويضرب الرجل قائماً بسوط لا خلق ولا جديد غير جلد، فوق
القضيب ودون العصا، بلا مد ولا ربط ولا تجريد للمحدود، بل في
قيص او قيصين . ولا يبالغ في ضرب ، ولا يبدي ضارب ابطه في
رفع يد ، وسن تفريقه على الاعضاء ، ويضرب من جالس ظهره وما
قاربه ، ومواضع اللحم كاللايتين والفخذين .

ويجب اتقاء وجه ورأس وفرج ومقتل ، وامرأة كرجل إلا
أنها تضرب جالسة وتشد عليها ثيابها ، وتمسك يداها . ويجزىء بسوط
مغصوب ، ولا تعتبر موالاة ، بل نية ليصير قربة ، فيضربه الله ولما وضع
الله له ذلك ، فان جلده للانشي اثم ، ولا يعيده .

وفي نسخ « الانصاف والفروع » يعيده وهو أنسب ، حيث
اعتبرت النية . وأشدّه جلد زنا فقدف فشرب فتعزير .

وان رأى إمام او نائبه الضرب في حد شرب بجريد او بنعال
وقال جمع ، وبأيدٍ « المنقح » وهو اظهر فله ذلك .

ولا يؤخر حد لمرض ولو رجي زواله ، ولا لنفاس ، فتحد بمجرد
وضع خلافاً له ، ولا لحرٍ او بردٍ او ضعفٍ لوجوبه فوراً . فان
كان جلدأ وخيف من السوط لم يتعين ، فيقام بطرف ثوب او
عشكول نخل فيه مائة شراخ ، فيضرب به ضربة واحدة . ويؤخر

لسكر حتى يصحو ، فلو خالف سقط إن أحسن ، وإلا فلا ، لأن كل حد شرطه التأليم . ويؤخر خوف تلف .

ويحرم بعد حد حبس ، وايداء بكلام .

ومن مات في تعزير أو حد بقطع ، أو جلد ولم يلزمه تأخير فهدر ، ومن زاد ولو جلدة أو في السوط أو اعتمد في ضربه ، أو بسوط لا يحتمله فتلف ضمنه بديته .

ومن أمر بزيادة فزاد جهلاً ضمنه أمر وإلا فضارب ، وإن تعمد العاد فقط ، أو أخطأ وادعى ضارب الجهل ضمنه العاد . وتعمد إمام لزيادة شبه عمد تحمله عاقلته .

ولا يحضر لمرجوم ولو أثنى وثبت بيينة .

ويجب في حد زنا حضور إمام أو نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحد ، وسن حضور من شهد ، وبداءتهم الرجم ، وأن يدور الناس حول مرجوم كالداثرة إن ثبت بيينة لا باقرار ، لاحتمال أن يهرب فيترك ، فلو ثبت ، سن بداءة إمام أو من يقيمه .

ومتى رجع مقربه ، أو بسرقة أو شرب قبله ولو بعد الشهادة على إقراره ، لم يقيم . وإن رجع في أثناء حد لله تعالى ، أو هرب ترك وجوباً ، فإن تم فلا قود ، وضمن راجع لا هارب بالدية . وإن ثبت بيينة على الفعل فهرب لم يترك ، وإن أقر من يجن أحياناً بزنا ، ولم يصفه لافاقة ،

أو شهد عليه بينة بزنا ولم يصفه لا فاقته ، فلا حد . ومن أتى حداً ستر نفسه ، ولم يسن أن يقر به عند حاكم ، ومن قال لحاكم أصبت حداً لم يلزمه شيء . والحد كفارة لذلك الذنب .

﴿ فصل ﴾

وإن اجتمعت حدود الله من جنس ، بأن زنا أو سرق أو شرب مراراً ، تداخلت ، فلا يحده سوى مرة ، ومن أجناس وفيها قتل استوفى وحده ، وإلا وجب أن يبدأ بالأخف فالأخف .

وتستوفى حقوق آدمي كلها ، ويبدأ بغير قتل بالأخف فالأخف وجوباً ، وكذا لو اجتمعت مع حدود الله ، ويبدأ بحق آدمي ، فلو زنا وشرب وقذف وقطع يداً ، قطع ثم حد لقذف فشرب فزنا ، لكن لو قتل وارث أو سرق وقطع يداً ، قتل أو قطع لهما . ولا يستوفى حد حتى يبرأ ما قبله .



﴿ فصل ﴾

ومن قتل أو أتى حداً خارج حرم مكة ثم لجأ ، أو حربي أو مرتد إليه حرم أن يؤخذ فيه بقتل وغيره ، لكن لا يبايع ولا يشارى ولا يكلم حتى يخرج فيقام عليه . ومن فعله فيه أخذ به فيه ، ومن قتل فيه دفع عن نفسه فقط . وذكر «ابن العربي المالكي» لو تغلب فيه كفر أو بغاة وجب قتالهم فيه بالاجماع . وذكر «الشيخ» يدفع فيه متعدد كالصائل ، ولا تعصم الأشهر الحرم ، وسائر البقاع شيئاً من الحدود والجنايات . وإذا أتى غاز حداً أو قوداً بأرض العدو أو خارجها ثم دخل إليها لم يؤخذ به حتى يرجع لدار الاسلام .



❖ باب حد الزنا ❖

وهو فعل الفاحشة في قبل أو دبر، وهو أكبر الذنوب بعد شرك
وقتل، قال «أحمد»: لا أعلم بعد القتل ذنباً أعظم من الزنا. ويتفاوت
فزانها ذوات زوج أو محرم، أعظم من زناً بمن لا زوج لها أو أجنبية، فإن
كان الزوج جاراً انضم له سوء الجوار، أو قريباً انضم له قطيعة الرحم،
(وبنهم) وأفضله اللواط لقول كثير بقتله على كل حال * ونقل
«ابن القيم» قال الأصحاب: لو رأى الامام تحريق اللوطي قلبه ذلك،
وهو مروي عن «الصديق» وجماعة من الصحابة.

فاذا زنا محصن وجب رحمه حتى يموت بحجارة متوسطة، فلا
ينبغي أن يشخن بصخرة كبيرة، ولا أن يطول عليه بحصىات صغيرة،
ولا يجلد قبله، ولا ينقى.

والمحصن من وطئ زوجته بنكاح صحيح، ولو كتابية في
قبلها، ولو في حيض أو صوم أو إحرام ونحوه، وهما مكلفان
حرا، ولو ذميّين أو مستأمنين بنكاح يقران عليه لو أسلما، لكن
لا حد على مستأمن نصاً.

ولا يسقط إحصان باسلام (وينهم) ويسقط برق مدته * وتصير
هي أيضاً محصنة ، ولا إحصان لواحد منها مع فقد شيء مما ذكر ،
ويثبت بقوله وطئها أو جامعها ونحوه ، أو أدخلت بها (وينهم) أو
بالشهادة على فعله ، وأنه لو رجع مقربه قبل * ولا يثبت بولده مع
إنكار وطئها .

وإن زنا غير محضن جلد مائة وغرب عاماً ، ولو أنثى بمحرم باذل
نفسه وجوباً ، وعليها أجرته ، فإن تعذرت منها فمن ييب المال ، فإن
أبى أو تعذر فوحدتها إلى مسافة قصر لحيث عينه حاكم . ويغرب غريب
ومغرب إلى غير وطنها ، ويتداخل تغريب كحد .

وإن زنا قن ولو عتق بعد ، جلد خمسين ، ولا يغرب ، وإن زنا
بعد عتق وقبل علم به ، حد كحر .

ويجلد ويغرب مبيع بحسابه ، فإن كان كسر ، كمن ثلثه حر
فجده ست وستون وثلاثاً جلدة ، فينبغي سقوط الكسر .

وإن زنا محصن يسكر أو حر بقن ، فلكل حده .

وزان بذات محرم كبغيرها ، وعنه يقتل بكل حال . ولو طي
فاعل ومفعول به كزان ، ومملوكه كأجنبي ، ودبر أجنبية كلواط .
ومن أتى بهيمة عزز وقتلت ، لكن بشهادة رجلين على فعله بها ،
وبكفي إقراره مرة إن ملكها ، ويحرم أكلها فيضمنها (وينهم)

الأصح لا تقتل * فإن « أحمد » سئل عن حديث قتلها فلم يثبت .
وقال « الطحاوي » : الحديث ضعيف ، وعنه من أتى بهيمة حد
كلوطي ، ومن مكنت منها قرداً عزرت .

* فصل *

وشروط حد زنا ثلاثة :

الأول : تغييب حشفة أصلية (وبنهم) احتمال بلا حائل * ولو
من خصي أو جاهل المقوبة ، أو قدرها لعدم في فرج أصلي من آدي
حي ولو دبراً .

الثاني : انتفاء الشبهة ، فلا يحد من وطى زوجته في حيض أو
نفاس أو دبر ، أو أمتة المحرمة ابداً برضاع أو غيره ، أو المزوجة أو
المعتدة أو المرتدة أو المجوسية أو أمة له أو لولده أو مكاتبه أو لبيت
المال فيها شرك وهو حر مسلم ، أو في نكاح ، أو ملك مختلف فيه يعتقد
تحريمه ، كنكاح بنته من زنا أو متعة كأمتعني نفسك فتقول أمتعتك
بلا ولي وشهود (وبنهم) أو مطلقته ثلاثاً ، أو في طهر لقول كثير
بوقوع واحدة فقط * أو شراء فاسد قبل قبضه ، لا بعده ، أو بمقد
فضولي ولو قبل الاجازة ، أو امرأة على فراشه أو في منزله ظنها زوجته

أو أمته (وبنهم) وبغير منزله وفراشه يحد ، ولا يقبل دعواه الظن
حيث لا قرينة * أو ظن أن له أو لولده فيها شركاء ، أو جهل تحريمه
لقرب اسلامه أو نشوئه ببادية بعيدة ، أو تحريم نكاح باطل إجماعاً
ومثله يجهله ، أو ادعى أنها زوجته وانكرت ، فإن أقرت هي أنه زنا
حدث .

ويحد بوطىء في نكاح باطل إجماعاً مع علمه ، كنكاح مزوجة
أو معتدة أو خامسة أو ذات محرم من نسب أو رضاع ، أو زناً بحرية
مستأمنة (وبنهم) أو لا لنحو أسير * أو بمن استأجرها زناً أو غيره ،
أو بمن له عليها قود ، أو بامرأة ثم تزوجها أو ملكها ، أو بمجنونة أو
صغيرة يوطأ مثلها كذا قيل ، أو أمته المحرمة بنسب لعنتها بمجرد ملك
(وبنهم) ومنه فلو كان مكاناً ل أحد * أو مكرهاً خلا فالجمع إلا
إن أدخله بلا انتشار .

وان مكنت مكلفة من نفسها مجنوناً أو مميزاً (وبنهم) الأصح
يطأ مثله كعكسه وأولى * أو من يجهله ، أو حريباً أو مستأمناً ، أو
استدخلت ذكر نائم حدث ، لا إن أكرهت ، أو ملوط به بالفعل
أو بتهديد أو بمنع طعام أو شراب مع اضطرار (وبنهم) ولا حرمة إذا *
الثالث : ثبوته وله صورتان .

الأولى : أنه يقر به مكلف ولو قنأ أربع مرات ولو في مجالس

أو كذبتهمزني بها فيحدهو ، ويعتبر ان يصرح بذكر حقيقة الوطاء
لا بمن زنا ولا ذكر مكانه وان لا يرجع حتى يقيم الحد . فلو شهد
أربعة على اقراره فأنكر أو صدقهم دون أربع ، فلا حد عليه ،
ولا على شهود ، ويستحب الحاكم التعريض لمقر ليرجع .

الثانية : أن يشهد عليه في مجلس واحد أربعة رجال عدول ولو
جاءوا متفرقين ، أو صدقهم زنا واحد ويصفونه ، ويكفي رأينا ذكره
في فرجها ، والتشبيه تأكيد . ويجوز للشهود نظر ذلك لأقامة
الشهادة عليهما ليحصل الردع ، فان شهدوا في مجلسين فأكثر أو امتنع
بعضهم ولم يكملها ، أو كانوا أو بعضهم لا تقبل شهادته فيه لعمى أو
فسق أو لكون أحدهم زوجاً ، حدوا للذف ، كما لو بان مشهوداً عليه
مجبوباً أو رتقاء ، لا زوج لاعتن ، أو كانوا مستوري الحال ، أو مات
أحدهم قبل وصفه ، أو بان عذراء بقول امرأة ثقة ، وان عين اثنان
زاوية من بيت صغير عرفا ، واثنان أخرى منه ، أو قال اثنان في قميص
أبيض أو قائماً ، واثنان في أحمر أو نائمة كملت شهادتهم ، وإن كان البيت
كبيراً ، أو عين اثنان بيتاً أو بلداً أو يوماً ، واثنان آخر فقذفة ، ولو
اتفقوا على أن الزنا واحد . وان قال اثنان زنا بها مطاوعة ، وقال اثنان
مكرهة ، لم تكمل ، وعلى شاهدي المطاوعة حدان ، وشاهدي
الأكراه واحد لذف الرجل وحده .

وإن قال اثنان وهي ييضاء ، وقال اثنان غيره لم تقبل ، وإن شهد
أربعة فرجعوا أو بعضهم قبل حدٍ ولو بعد حكم حد الجميع ، وبعد حدٍ
يحد راجع فقط .

وإن شهد أربعة بزناه بفلانة ، فشهد أربعة آخرون أن الشهود هم
الزناة بها ، حد الأولون فقط للكدف والزنا . وإن حملت من لا زوجها
ولا سيد لم تحد بمجرد ذلك .



﴿ باب القذف ﴾

هو الرمي بالزنا أو لواط أو شهادة باحدهما ولم تكمل البينة ، فمن قذف وهو مكلف مختار ولو أخرس بإشارة محصناً ولو مجبواً أو ذات محرم أو رتقاء حد حر ثمانين ، وقن ولو عتق عقب قذف أربعين ، ومبعض بحسابه . ويجب بقذف قريبة على وجه الغيرة كقوله لأخته يازانية زجراً لها ، لا على أبوين وإن علوا بقذف ولدهما ، فلا يرثه عليهما . وإن ورثه أخوه لأمه وحده لتبعضه .

والحق في حده للأدي ، فلا يقام بلا طلبه ، لكن لا يستوفيه بنفسه ، فلو فعل لم يسقط . ويسقط بعفوه ولو بعد طلب ، لا عن بعضه قاله «القاضي» وإن عفا بعضهم فلمن لم يعف أقامته كاملاً .

ومن قذف غير محصن ولو قنه ، أو من أقر بزنا ولو دون أربع عزر . والمحصن هنا ؛ الحر المسلم العاقل الذي يظاً مثله أو يوطاً ، العفيف عن الزنا ظاهراً ولو تائباً منه ، وملاعنة وولدها وولد زنا كغيرهم . ولا يحد قاذف غير بالغ حتى يبلغ ، وكذا لو جن أو أغمي عليه قبل طلبه ، وبعده يقام .

ومن قذف غائباً لم يحد حتى يثبت طلبه في عيبته أو يحضر
ويطلب .

ومن قال لمحصنة زينة وأنت صغيرة ، فإن فسرهُ بدون تسع ،
أو قاله لذكر وفسرهُ بدون عشر عزز ، وإلا حد .

وإن قال وأنت كافرة أو أمة أو مجنونة ولم يثبت كونها كذلك
حد ، كما لو قذف مجهولة النسب وادعى رقها فأنكرته ، وإن ثبت
كونها كذلك لم يحد . ولو قالت أردت قذفي حالاً وأنكرها ،
ويصدق قاذف ان قذفه حال صغر مقذوف ، فإن أقام بينتين وكاتبا
مطلقتين أو مؤرختين تاريخين مختلفين ، فهما قذفان ، موجب أحدهما الحد
والآخر التعزير ، وإن أرختا تاريخاً واحداً ، أو قالت أحدهما وهو
صغير ، والآخرى وهو كبير ، تعارضتا وتساقطتا ، وكذا لو كان
تاريخ بينة المقذوف قبل تاريخ بينة القاذف .

ومن قال لابن عشرين زينة من ثلاثين عاماً أو من خمسة عشر
عاماً لم يحد .

ولا يسقط بردة مقذوف بعد طلب أو زوال احصان ولو لم
يحكم بوجوبه .

﴿ فصل ﴾

ويحرم القذف إلا في موضعين .

الاول : أن يرى زوجته تزني في طهر لم يطأ فيه ، فيعتز لها ثم
تلد ما يمكن كونه من الزاني ، فيلزمه قذفها ونفيه ، وكذا إن
وطأها في طهر زنت فيه وقوى في ظنه أن الولد من الزاني لشبهه به
ونحوه كعقم زوج .

الثاني : أن يراها تزني ولم تلد ما يلزمه نفيه ، أو يستفيض زناها ،
أو يخبره به ثقة ، أو يرى معروفاً به عندها ، فيباح قذفها به وفراقها
أولى ، وإن أتت بولد يخالف لونه لونهما لم يبح نفيه بذلك بلا قرينة .



* فصل *

وصريحه يا منيوكة ان لم يفسره بفعل زوج أو سيد (وبنجم) ولو
 تراخى * يا منيوك ، يا زاني ، يا عاهر ، أو قد زنيت ، أو زنا فرجك
 ونحوه ، أو يا معفوج^(١) ، أو يا لوطي . فان قال : أردت زاني العين ، أو
 عاهر اليد ، أو أنك من قوم لوط ، أو تعمل عملهم غير إتيان الذكور ،
 لم يقبل وحد .

ولست لأبيك ، أو بولد فلان ، قذف لأمه كذا
 قيل (وبنجم) الأصح لا * إلا منفيًا بلعان لم يستلحقه ملاعن ولم
 يفسره بزنا أمه ، وكذا إن نفاه عن قبيلته . وما أنت ابن فلانة ليس
 بقذف مطلقاً ، ولست بولدي كناية في قذف أمه ، وأنت أزنى الناس ،
 أو من فلانة ، أو قال له : يازانية ، أو لها يازان ، صريح في المخاطب
 بذلك ، كفتح التاء وكسرها لهما في زنيت ، وليس بقاذف لفلانة .

ومن قال : عن اثنين أحدهما زان ، فقال أحدهما : أنا ؟ فقال لا ،
 فقذف للآخر . وزنات مهموزاً صريح ، ولو زاد في الجبل ، أو عرف

(١) من عفج بمعنى نكح فهو منكوح : أي موطوء . كذا في
 « كشف القناع » .

العربية ، ويا ناكح أمه ، يلزمه حدان ، وكذا يا زاني ابن الزاني ،
 [وقد أقر أنه زنى بفلانة فقاذف لها ولم يلزمه حد الزنا . ومن قال
 لامرأته : يا زانية] ^(١) فقالت بك زنيت سقط حقها بتصديقها ، ولم
 تقذفه . ويحدان في زنى بك فلان ، فقالت : بل أنت زنى بك ،
 او يا زانية ، فقالت : بل أنت زانٍ .

﴿ فصل وكنائه ﴾

زنت رجلا كأيديك أو يدك أو رجلك أو بدنك ، أو يا خنيث - بالنون -
 يا نظيف يا عفيف يا قحبة ^(٢) يا فاجرة يا خبيثة ، ولزوجة شخص قد فضحته
 وغطيت ، أو نكست رأسه . وجملت له قروناً . وعلقت عليه أولاداً
 من غيره ، وأفسدت فراشه . ولعربي : يا نبطي يا فارسي يا رومي ،
 ولأحدهم يارومي ، ولمن يخاصمه يا حلال ابن الحلال ، ما يعرفك الناس
 بالزنا ، والتعريض ما أنا بزاني ، أو ما أمي بزانية ، أو يسمع من يقذف
 شخصاً فيقول : صدقت ، أو صدقت فيما قلت ، أو أخبرني أو أشهدني
 فلان أنك زنيت وكذبه فلان ، فإن نوى بما مر الزنا لزمه الحد باطناً ،

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

(٢) قال السعدي : يحب البعير والكلب : سعل ، وهي في زماننا

المعدة للزنا ، كذا في « كشف القناع » .

ويلزمه إظهار نيته ، وإلا عزر ولو لم يفسره بمحتمل غير قذف - خلافاً
 للمنتهى - . واختار « ابن عقيل » أن ألفاظ الكنايات مع دلالة الحال
 صريح . ويعزر بقوله : يا كافر يا فاسق يا فاجر يا حمار يا تيس يا رافضي
 يا خبيث البطن أو الفرج ياعدو الله يا ظالم يا كذاب يا خائن يا شارب الخمر
 يا قرنان يا ديوث يا كشحان يا قرطبان^(١) وكل لفظ أشعر بالسب ، وكذا
 يا مخنث يا علق يا مأبون (و يسم) أنها كناية * ومن قال لرجل : يا عالم
 يا فاضل يا كريم إن كان أهلاً وإلا فاستهزاء . وفي « الرعاية » من قال :
 لظالم ابن الظالم جبرك الله ورحم سلفك احتمل المدح والتهزى وأنه
 أظهر فيعزر .



(٤) قال ابراهيم الحربي : الديوث ؛ الذي يدخل الرجال على امرأته
 وقال ثعلب : القوطبان ؛ الذي يرضى أن يدخل الرجال على نسائه . وقال
 القرنان والكشحان . لم أرهما في كلام العرب ، ومعناها مثل معنى الديوث
 أو قريباً منه . والقواد عند العامة : السمسار في الزنا . ومثل ذلك في الحكم
 قوله : يعلق ، ومأبون : كمخنث عرفاً ، كذا في « شرح المنهى » .

﴿ فصل ﴾

من قذف أهل بلد أو جماعة من لا يتصور الزنا منهم عادة ، أو اختلفا في شيء فقال أحدهما: الكاذب ابن الزانية عزرو ولا حد، كقوله : من رماني بالزنا فهو بن الزانية ، ومن قال لمكلف : اقذفني فقفذه لم يحّد ، لأنّه حق له ، وعزرو لأنّه لو رضي أن يشتم أو يعتاب أو يحجى عليه ونحوه لم يبيع . وليس لولد محصن قذف مطالبه ما دام والده حياً ، فإن مات ولم يطالب به سقط ، وإلا فلا ، ولجميع الورثة ولو زوجا كإرث ، فلو عفا بعضهم حد لباقي كاملاً .

ومن قذف ميتاً ولو غير محصن حد بطلب وارث محصن خاصة . ومن قذف نبياً من الانبياء أو أمه كفر وقيل ولو تاب ، أو كان كافراً ملتزماً فأسلم . ولم يكفر من قذف آباء شخص إلى آدم (وبنه) أو لعن شريف وأجداده ، أو اختلفاً في نبوته كالخضر ولقيان * ومن قذف جماعة يتصور زناهم عادة بكلمة (وبنه) ولو كررها * فطالبوه أو أجدهم ، فحد واحد [وبكلمات كل واحد بكلمة . فلكل واحد حد ^(١)] ومن حد لقذف ثم أعاده أو بعد لعانه ، عزرو ولا لعان ، وبزنا آخر حد مع طول الزمن وإلا فلا .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

* باب حد المسكر *

كل مسكر مائع خمر يحرم شرب قليله وكثيره مطلقاً ولو لعطش، بخلاف ماء نجس إلا لدفع لقمة غص بها ولم يجد غيره وخاف تلفاً، ويقدم عليه بول، وعليهما ماء نجس، فاذا شربه او ما خلط به ولم يستهلك فيه، او أسقط او احتقن به، وأكل عجيناً لت به مسلم مكلف عالماً أن كثيره يسكر، ويصدق إن قال لم أعلم مختاراً، حلله لمكره، وصبره على الأذى أفضل (ويتبع) لا إن أدى إلى قتله بخلافه في الكفر * او وجد سكران او تقيأها (ويتبع) في مرتاب بها *

حد حر ثمانين، وقرن نصفها، ولو ادعى جهل وجوب الحد، ويعزر من وجد منه رائحتها، او حضر شربها (ويتبع) وكذا كل من حضر مجلساً محرماً * ولا تقبل دعوى الجهل ممن نشأ بين المسلمين، ولا حد على كافر لشرب، ويثبت باقرار مرة كقذف وقود، او شهادة عدلين ولو لم يقولوا مختاراً عالماً تحريمه.

ويحرم وينجس عصير غلى او أتى عليه ثلاثة أيام بلياليهن، وإن طبخ قبل تحريم حل إن ذهب ثلثاه، لا أقل - خلافاً « للموفق، وجمع ».

ووضع زبيب في خردل كعصير ، فيحرم إن غلى ونحوه ، وإن صب عليه خل قبل ذلك أكل ، ويكره الخليطان كنبيذ تمر مع زبيب ، وكذا مذنب^(١) وحده ، لا وضع تمر وحده ، او زبيب ، او مشمش ، او عنباب في ماء لتحليته ، ما لم يشدد ، او تم له ثلاثاً .

ولا انتباز في دباء وهي القرع ، وختم إناء أخضر ، وتقير (وهو ما حفر من خشب) ، ومزفت ، وإن غلى عنب وهو عنب فلا بأس .

فرع^٢ : سئل «صاحب العباب الشافعي»^(٢) عن القهوة فأجاب : «للسائل حكم المقاصد» فان قصدت للاعانة على قربة كانت قربة ، او مباح فباحة ، او مكروه فمكروهة ، او حرام فحرمة ، وهو كما قال . (ويتبعه) حل شرب الدخان والقهوة ، والأولى لكل ذي مروءة تركهما *^(٣).

-
- (١) المذنب : ما نصفه بر ونصفه رطب كذا في شرح المنتهى .
- (٢) وبخط استاذنا ابن مانع ما يلي : هو أحمد بن عمر اليمني .
- (٣) وبخط أستاذنا ابن مانع ما يلي :
- أي القهوة والدخان لما فيهما من الاشتغال عن أداء العبادة على وجهها .
- الاكمل في بعض الأحيان وعن تحصيل الكمالات : إذ من اعتادهما قد يعجز في بعض الأيام .
- أقول : أطال شيخنا الكلام هنا على الدخان : وقد ألف المصنف - يعني الشيخ مرعي - رسالة في الاباحة وأنه مكروه .
- وعده الشيخ «منصور» من النفقات التي تستحقها الزوجة ، وأنه مكروه .
- وآلف الشيخ « زين الدين عبد القادر الجزيري » ولدع الشيخ «منصور» =

❦ باب التعزير ❦

وهو التأديب . ويجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة .
 (وبنهم) لا يعزر حاكم من قلد غير مذهبه، فيما لا يتقضى فيه حكم^(١) ،
 لانتفاء المعصية، او معتقد حل فأخطأ، لا إن تردد. إذ لا يجوز الاقدام
 على الفعل إذا * كمباشرة دون فرج، وامرأة لامرأة، وسرقة لا قطع
 فيها، وجناية لا قود فيها، وقذف غير ولده بغير زنا، ولعنه، وليس لمن
 لعن ردها، وكدعاء عليه وشتمه بدون فرية، وكذا، الله أكبر عليك
 ونحو ذلك، وفي « الروضة » : إذا زنى ابن عشر وبنت تسع عزرا .

= رسالة في إباحة القهوة والدخان : وألف « عبد الغني النابلسي »
 رسالة في إباحته اه ملخصاً من شرح زوائد الغاية للشطبي .

وأقول : إن القول بإباحة شرب الدخان ضرب من الهذيان فلا يعول
 عليه الانسان لضرره المموس وتحديره المحسوس . ورائحته المكروهة .
 وبذل المال بما لا فائدة فيه . فلا تغتر بأقوال المبيحين فيكل يؤخذ من قوله
 ويترك إلا رسول الله ﷺ . والعلامة الشيخ « عبد الرحمن بن مانع » رد على
 « الشيخ مرعي » في إباحة الدخان .

(١) وبخط استاذنا ابن مانع ما يلي :

كما لو قلد حنبلي أبا حنيفة في عقد نكاح بلا ولي . فليس للحاكم الحنبلي
 أن يعزره لانتفاء المعصية بتقليده إماماً يرى صحة ذلك العقد . ولأنه لو كان
 حكم بصحته الحنفي ورفع بعد ذلك إلى الحنبلي لوجب تنفيذه . اه

وقال «الشيخ» : غير المكلف كالمميز يعاقب على الفاحشة تعزيراً
بليغاً ، وكذا المجنون يضرب على ما فعل ليزجر ، وإن ضرب صبي
صبيلاً ، او مجنون مجنوناً ، او بهيمة بهيمة ، اقتصر للمظلوم من الظالم
لاشتغال المظلوم . وقال «جماعة» : ما أوجب حداً على مكلف عزربه
المميز كالتدفع .

وقال «القاضي» : لا تعزير بشتمه نفسه او ولده ، بخلاف عكسه
لكن بطلب والده ، وإن تشاتم اثنان عزرا .
وقال «جمع» : من شتم من شتمه ، او دعا من دعا عليه بمثله ،
فلا تعزير .

وإقامة التعزير حق لله ، فلا يسقط باسقاط ، ولا يحتاج لمطالبة ،
فيعزر من سب صحابياً ، ولو كان له وارث ولم يطالب .
ويعزر بعشرين سوطاً لشرب مسكر نهار رمضان مع الحد ،
وبمائة بوطء أمة امرأته التي أحلتها له ، وإلا حد ، ولا يلحقه نسبه فيها
ولا يسقط حد باباحة في غير هذا الموضع . وبمائة إلا سوطاً بوطء أمتة
المشركة . ويلحقه نسبه . ولا يزداد في جلد على عشر في غير ما مر ،
وللحاكم نقصه عن عشر .

ويكون التعزير بالضرب والحبس والصفع والتوبيخ والعزل عن
الولاية وباقامته من المجلس وبالنيل من عرضه كياظالم يامعتدي ، ولا

بأس بتسويد وجهه ، ونداء عليه بذنبه ، ويطاف به مع ضربه ، ويجوز
صلبه ، ولا يمنع من أكل ووضوء ، ويصلي بالأيام ولا يعيد .
وحرم تعزير بحلق لحية وقطع طرف وجرح ، وكذا بأخذ مال
وإتلافه - خلافاً للشيخ - ومن قال لذي : يا حاج ، او لعنه بغير
موجب أدب خفيفاً .

وقال « الشيخ » : فيمن اتخذ الطواف بالصخرة ديناً ، او قال :
أنذروا لي لتقضى حاجتكم ، او استغيثوا بي ، إن أصر ولم يتب قتل ،
وكذا من تكرر شربه الخمر ما لم يفته بدونه .
وجوز « ابن عقيل » قتل مسلم جاسوس للكفار .
وفي « الفنون » : للسلطان سلوك السياسة وهو الحزم عندنا ،
ولا تقف السياسة على ما نطق به الشرع .

ومن عُرف بأذى الناس حتى بعينه حبس حتى يموت او يتوب ،
ونفقته من بيت المال « المنقح » لا يبعد أن يُقتل العائن إن كان يقتل
بعينه غالباً ، وأما ما أتلفه فيغرمه انتهى . قال « ابن نصر الله » : إلا أن
يقع الاتلاف بغير قصد فيتوجه عدم الضمان . قال « ابن القيم » :
لا يقتل العائن بالسيف بل بالعين . ومن يقتل بالحال فلوليه
قتله بالحال .

ومن استعنى بيده من رجل وامرأة لغير حاجة حرم وعزر ، وخوفاً

من الزنا او على بدنه فلا شيء عليه ، فلا يباح إلا إذا لم يقدر على نكاح
ولو لأمة ، وله أن يستمني بيد زوجته وأمه ، ولو اضطر إلى جماع
وليس من يباح وطؤها حرم الوطء .

فروع : لا يجوز للجذماء مخالطة الأصحاء عموماً ، ولا مخالطة
صحيح معين إلا بأذنه ، وعلى ولاية الأمور إلزامهم بذلك بأن يسكنوا
في مكان منفرد لهم ، فإن امتنع ولي الأمر أو المجذوم من ذلك أثم ،
وإذا أصرّ على ترك الواجب مع علمه فسق .

والقوادة التي تفسد النساء والرجال تعزر بليغاً ، وينبغي شهرة ذلك
بحيث يستفيض في الناس . وقال « الشيخ » : لولي الأمر صرف
ضررها إما بحبسها أو بنقلها عن الجيران . وقال سكتي : المرأة بين
الرجال وعكسه يمنع منه لحق الله ، ومنع « عمر » العزب أن يسكن
بين المتأهلين وعكسه ، ونفى شاباً خاف الفتنة به من المدينة . وقال
يعزر من يمسك الحية ، أو يدخل النار ونحوه ، وكذا من تنقص مساماً
بكونه مساماني مع حسن إسلامه .

﴿ باب الفطع في السرقة ﴾

وشروطه ثمانية ؛

أولها : السرقة ؛ وهي أخذ مالٍ محترم لغيره على وجه الاختفاء من مالكه أو نائبه ، فيقطع الطرار وهو من يبط جيباً أو كماً ويأخذ منه أو بعد سقوطه نصاباً ، وكذا جاحد عارية قيمتها نصاب ، ولا ودیعة ولا منتهب من يعتمد القوة والغلبة ، ومختلس من يعتمد الهرب ، ولا غاصب وخائن في ودیعة .

الثاني : كون سارق مختاراً مكلفاً عالماً بمسروق وبتحريمه اعتباراً بما في ظن المكلف ، فلا قطع على صغير ومجنون ومكره ، ولا بسرقة منديل بطرفه نصاب مشدود ولم يعالمه ، ولا بجوهر يظن قيمته دون نصاب ، ولا على جاهل بتحريم .

الثالث : كون مسروق مالاً محترماً ، ولو مع غلة وقف على معين . وليس من مستحقه ، لا على غير معين ، ككتب علم وسلاح على طلبة وغزاة أو على مساجد ، ولا إن سرق من سارق أو غاصب ما سرقه أو غصبه .

وثمين كجوهري ، وما يسرع فساد كفا كهة ، وما أصله الاباحة
 كملح و تراب و حجر و لبن و كلاً و تلج و صيده كغيره سوى ماء .
 و يقطع بسرقة سرجين طاهر ، و إناء نقد و دنانير او دراهم فيها تماثيل ،
 و كتب علم ، و قن نائم او أعجمي ولو كبيرين ، و صغير و مجنون ،
 لا مكاتب و أم ولد ، و لا حر ولو صغيراً ، و لا مصحف ، و لا بما عليهما
 من حلي و نحوه ، و لا بكتب بدع او تصاوير ، و لا بألة لهو و لا بصليب
 او صنم نقد (و بنجم) عند من يعظمها * و لا بأية فيها خمر او ماء
 (و بنجم) ولو تحيل بوضعه فيها * .

الرابع : كونه نصاباً ، و هو ثلاثة دراهم خالصة ، او تخلص من
 مغشوشة ، او ربع دينار ، ولو لم يضربا ، و يكمل أحدهما بالآخر ، و ما
 يبلغ قيمة أحدهما من غيرهما ، و تعتبر القيمة حال إخراجهما من الحرز ،
 فلو نقصت بعد إخراجها قطع ، لا إن أتلّفه بأكل او غيره ، او نقصه
 بذبح او غيره ثم إن أخرجه ، و ان ملكه سارق بنحو بيع او هبة بعد
 ترفع للحاكم لم يسقط القطع ، و ان سرق فردخف ، قيمة كل منفرداً
 درهمان و معاً عشرة لم يقطع ، و عليه ثمانية قيمة التلّف اثنان ، و نقص
 التفرقة ستة ، و كذا جزء من كتاب .

و يضمن مافي وثيقة أتلّفها إن تعذر ثبوت الحق بدونها ، فهي

كال كفالة تقتضي إحضار المكفول أو ضمان ما عليه (وينبغي) على
قياسه حجة فيها وظيفة . . .

وإن اشترك جماعة في نصاب قطعوا حتى من لم يخرج نصاباً ،
ولو لم يقطع بعضهم لنحو شبهة قطع الباقي . وإن اعترفوا بسرقة نصاب
ثم رجع أحدهما قطع الآخر ، وكذا لو اقر بمشاركة آخر فأنكره ،
ويقطع سارق نصاب الجماعة . وإن هتك اثنان حرزاً فدخلوا فأخرج
أحدهما المال ، أو دخل أحدهما فقربه من النقب ، وادخل الآخر يده
فأخرجه أو وضعه وسط النقب ، فأخذه الآخر قطعاً ، وإن رماه إلى
خارج أو ناوله فأخذه أولاً [أو أعاده فيه أحدهما قطع الداخل وحده
وإن هتكه أحدهما ودخل الآخر] ^(١) فأخرج المال فلا قطع عليها
ولو تواطأ .

ومن نقب ودخل فابتلع جوهراً أو ذهباً وأخرج به ، أو ترك
المتاع على بهيمة فخرجت به ، أو في ماء جارٍ أو أمر غير مكلف
بإخراجه فأخرجه ، أو ترك على جدار فأخرجته ربيع ، أو رمى به
خارجاً ، أو جذبه بشيء ، أو استتبع سخل شاة ، أو تطيب فيه ، ولو
اجتمع بلغ نصاباً ، أو هتك الحرز وأخذ المال وقتاً آخر ، أو أخذ
بعضه ثم أخذ بقیته وقرب ما بينهما ، أو فتح أسفل كوة فخرج

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

العسل شيئاً فشيئاً ، أو أخرجه الى ساحة دار من بيت مغلق منها ولو
أن بابها مغلق قطع . ولو علم فرد السرقة ، فالغرم فقط .

الخامس ؛ اخراجه من حرز ، فلو سرق من غير حرز فلا قطع .
ومن أخرج بعض ثوب قيمته نصاباً قطع به ان قطعه وإلا فلا ، ولو
أمسك طرف عمامة ، والطرف الآخر في يد مالكها لم يضمنها .

وحرز كل مال ما حفظ فيه عادة ، ويختلف باختلاف جنس
وبلد وعدل سلطان وقوته وجوره وعجزه ، فحرز جوهر وتقودقماش
في العمران بدار ودكان وراء غلق وثيق ، فان كان فيها خزان مغلقة
فالخزان حرز لما فيها ، وما خرج عنها فليس بحرز . وصندوق بسوق
وتم حارس حرز ، وحرز بقل وقدور باقلاء وطبيخ وخزف وشم حارس
وراء الشرائج ، وحرز خشب وحطب الحظائر ، وماشية الصير^(١) وفي
مرعى براع يراها غالباً ، وسفن في شط بربطها ، وإبل باركة معقولة
بمحافظة حتى نائم ، وحمولتها بتقطيرها مع قائد يراها بحيث يكسر التفاته اليها
ومع عدم تقطير بسابق يراها ، ومن سرق الجمل بما عليه وصاحبه نائم
عليه لم يقطع .

وحرز بيوت في صحراء وبساتين بملاحظ ، وإن كانت مغلقة
فبنائم ، وكذا نحو خيمة .

(١) الصير . جمع صيرة وهي حظيرة الغنم . كذا في « شرح المنتهى » .

وحرز ثياب في حمام وأعدالٍ وغزلٍ بسوق أو خان وما كان
مشاركاً في دخول بحافظ ، كقعوده على متاع وتوسده ، وإن فرط
حافظ فنام أو اشتغل فلا قطع ، وضمن حافظ معد فرط وإن لم
يستحفظه .

ومن كان متاعه بين يديه كبنز بزاز وخبز خباز بحيث يشاهده
فهو حرز ، ومن استحفظ شخصاً متاعه بمسجد ونحوه فسرق بتفريظه
في حفظه فلا قطع ، ولزمه الغرم إن كان التزم حفظه وأجابه إلى مأسأله ،
وإن لم يجبه لکن سکت لم يلزمه غرم .

وحرز كفن مشروع بقبر طم كونه على ميت ، وهو ملك له
يوفي منه دينه لو عدم ، والخصم فيه الورثة ، فإن عديموا فنائب الامام
ومن سرق ما زاد على ثلاث لفائف رجل ، وخمس لفائف امرأة ، أو
تابوته أو ما معه من ذهب أو فضة أو جوهر ، لم يقطع لانه غير
مشروع (وبنجم) أو سرق الميت بكفنه .

وحرز باب تركيبه بموضعه ، وحلقته بتركيبتها فيه وتأخير ،
وجدار دار وسقف كباب ، وكذا لو كانت بالصحراء وفيها حافظ ،
ونوم على رداء أو حجر فرس ولم يزل عنه ، ونعل برجله وعمامة على
رأس حرز ، فمن نبش قبراً وأخذ الكفن ، أو سرق رتاج الكعبة ، أو
باب مسجد أو سقفه أو تأزيه ، أو سحب رداءه أو جر فرسه من

تحتيه ، او نعلًا من رجل ، وبلغ نصاباً قطع ، لا بستارة الكعبة الخارجة
ولو مخططة عليها ، ولا بقناديل مسجد (وبتبع) ولو لزيينة* وحصره ان
كان مساماً .

ومن سرق ثمرًا أو طلعاً أو جماراً أو ماشية من غير حرز كمن
شجرة ، ولو بستان محوط فيه حافظ فلا قطع ، وأضعفت قيمته
(وبتبع) ولو مثلياً* كماشية تسرق من المرعى بلا حرز ، وككاتم
محرم التقاطه فتل ، ويقطع بعد وضع بحرين ونحوه ، او من
شجرة بدار محرزة .

ولا قطع عام مجاعة غلا ان لم يجد ما يشتريه او يشتري به .

السادس : انتفاء الشبهة ، فلا قطع بسرقة من عمودي نسبه ، ولا
من مال له فيه شرك ، أو لا جد ممن لا يقطع بالسرقة منه ، ولا من
غنيمة لأحد ممن ذكر فيها حق ، ولا مسلم من بيت المال ولو قنأ ،
ولا يقطع بسرقة من مال لا يقطع به سيده ، ولا بسرقة مكاتب
وعكسه كقننه ، ولا بسرقة زوج أو زوجة من مال الآخر ولو أحرز
عنه ، ولا بسرقة مسروق منه أو مغضوب منه مال سارق ، أو غاصب
من الحرز الذي فيه العين المسروقة أو المغضوبة ، وان سرق ، من حرز
آخر أو من مال من له عليه دين ، لا بقدره لعجزه ، أو عيناً قطع بها
في سرقة أخرى ، أو أجر أو أعار داره ثم سرق منها مال مستأجر أو

مستأمن ، او من قرابة غير عمودي نسبة كأخيه ، او مسلم من ذي
مستأمن قطع .

ومن سرق بينة عيناً وادعى ملكها أو بعضها ، أو الاذن في
دخول الحرز لم يقطع ، ولو معروفاً بالسرقة ، يأخذها مسروق منه
يمينه .

السابع : ثبوتها بشهادة عدلين بصفاتها ، ولا تسمع شهادتهما قبل
الدعوى ، أو باقرار مرتين ، ويصفها في كل مرة ولا يرجع حتي يقطع ،
ولا بأس بتلقيه الانكار .

الثامن : مطالبة مسروق منه بماله او وكيله او وليه ولو جماعة
فكلهم ، فلو أقر بسرقة من غائب ، او قامت بها بينة ، انتظر حضوره
ودعواه ، فيجس وتعاد ، وإن كذب مدع نفسه سقط القطع .



﴿ فصل ﴾

وإذا وجب القطع قطعت يده اليمنى لاهدائها من مفصل كفه وحسنت وجوباً بغمسها في زيت مغلي ، وسن تغليقها في عنقه ثلاثة أيام إن رآه الامام ، فان عاد قطعت رجله اليسرى مع برء الأولى ، وإلا فحتى تندمل من مفصل كعبه بترك عقبه وحسنت ، فان عاد حبس حتى يتوب ، ويحرم ان يقطع ، فلو سرق ويمينه او رجله اليسرى ذاهبة قطع الباقي منها ، ولو كان الذاهب يده اليسرى ورجله اليمنى لم يقطع لتعطيل منفعة الجنس ، وذهاب عضوين من شق ، ولو كان يديه او يسراها لم تقطع رجله اليسرى ، ولو كان رجله او ينهاها قطعت عنى يديه ، لأنها الآلة ومحل النص ، ولو ذهب بعد سرقة عنى او يسرى يديه او مع رجله او إحداها سقط القطع ، لا ان كان الذاهب يمنى او يسرى رجله أوها ، والشلاء ولو أمن تلفه بقطعها ، وما ذهب معظم نفعها كعدومة ، لا ما ذهب منها خنصر وبنصر او أصبع سواهما ولو الابهام .

وان وجب قطع يمينه فقطع قاطع يسراه بلا اذنه عمداً فالقود ،

وإلا فالدية ، ولا تقطع عنى السارق ، وفي « التنقيح » بلى .
ويجتمع قطع وضمان ، فيرد ما سرق لمالكه ، وإن تلف فبدله ،
ويعيد ما خرب من حرز ، وعليه أجرة قاطع ، وثمن زيت حسم .

﴿ باب من قطع الطريق ﴾

وهم المكلفون بالمتزعمون ولو أثنى ، الذين يعرضون للناس بسلاح
ولو عصى أو حجراً ، في صحراء أو بنيان أو بحر ، فيغصبون مالا
محترماً مجاهرة ، فإن أخذوه خفية فسرقة ، وخطفاً فنهب ، لا
قطع عليهم .

ويعتبر ثبوته بينة أو اقرار مرتين ، والحرز والנصاب ، فمن قدر
عليه وقد قتل ، ولو من لا يقاد به كولدته وقرن وذمي ، ولو بسوط أو
عصى ، لقصد ماله وأخذ مالا قتل حتماً ، ولو عفا ولي ، ثم صلب
عقبه قاتل من يقاد به حتى يشتهر ، ويغسل ويكفن ويصلى عليه ثم
يدفن ، ولا يقطع مع ذلك ، ولو مات أو قتل قبل قتله للمحاربة لم
يصلب .

ولا يتحتم قود فيما دون نفس ، وردء وظليع كمباشر ، فردء غير

مكلف كهو ، ولو قتل بعضهم [ثبت حكم القتل في جميعهم ، وإن قتل البعض وأخذ المال بعض قتل الجميع وصلبهم]^(١) (وينعم) إهدار دم متحتم قتل * وإن قتل فقط لقصد المال قتل حتما ولم يصب ، وإن لم يقتل وأخذ نصابا لا شبهة له فيه ، لا من منفرد عن قافلة ، قطعت يده اليمنى ثم رجله اليسرى في مقام واحد حتما ، وحسما وخلي ، فلو كانت يده اليسرى مفقودة ، أو يمينه شلاء أو مقطوعة أو مستحقة في قود ، قطعت رجله اليسرى فقط ، وإن عدم يعنى يديه لم تقطع يعنى رجله .

وإن حارب ثانية لم يقطع منه شيء ، وتعين دية لقود لزوم بعد محاربته ، لتقديمها بسبقها ، وكذا لو مات قبل قتله للمحاربة وإن لم يقتل ، ولا أخذ مالا نفي وشرذ ولو قنأ ، فلا يترك يأوي الى بلد حتى تظهر توبته ، وتنفي الجماعة متفرقة .

ومن تاب منهم قبل قدرة عليه سقط عنه حق الله تعالى من صلب وقطع ونفي ، وتحتم قتل ، وكذا خارج وباغ ومرند ومحارب .
ويؤخذ ذمي أسلم ، بحق الله ، وبحق آدمي طلبه .
ومن وجب عليه حد سرقة أو زنا أو شرب فتأب قبل ثبوته ،

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

سقط بمجرد توبة، قبل إصلاح عمل ، كيموت (ويتجه) ^(١) لا يقبل
دعواه تقدم توبته .



(١) وبخط استاذنا ابن مانع ما يلي :

(ويتجه) لو ادعى مدعى على شخص بموجب حد فانكر فشهدت عليه
بينة بموجب الحد فادعى وقوع ذلك منه وانه تاب قبل ثبوته عليه ظاناً أنه
يدرأ عنه الحد لا يقبل دعواه تقدم توبته على الثبوت ، كما لو تاب بعده ، وهو
متجه .

أقول لم أر من صرح به وهو ظاهر لأن دعواه ذلك لدفع الحد فهو
متمم ، ولو قبل بالقبول لكان متماً لأنه شبهة ، والحدود تدرأ بها ولأن دعواه
التوبة توبة إذ التوبة اقراره بالندم وعدم العود والاقلاع عن المعصية ،
ولا يتوقف على اصلاح العمل ، كما لو تاب بعد الثبوت قبل الاقامة على ما
اختاره جمع .

وقال في الانصاف عنه ، بل هو ظاهر كلام الأصحاب وإن الشيخ تقي
الدين اختار ، يقبل ولو في الحد فلا يكمل ، وإن هربه فيه توبة فتأمل
ذلك وتدبر . اهـ

لكن لو أقام بينة على دعواه فشهدت بذلك فالظاهر أنها تقبل ويدرأ
عنه الحد . اهـ من شرح الزوائد للشطي .

﴿ فصل ﴾

ومن أريدت نفسه او حرمة او ماله ولو قل ، او لم يكافى المرید ،
 فله دفعه إن لم يخف مبادرته له بالقتل بأسهل ما يظن اندفاعه ، فان
 لم يندفع إلا بقتل أبيض ، ولا شيء عليه ، وان قُتل كان شهيداً ، او مع علم
 مزح يحرم قتل ، ويقاد به ، ولا يضمن بهيمة صالت عليه ، ولا من
 دخل منزله ملتصقاً حيث دفعه بالأسهل ، فان ادعى أنه هجم منزله
 ولم يمكنه دفعه إلا بقتله لم يقبل قوله (وينجم) حيث لا قرينة * ولو
 عرف المقتول بسرقة ، ويجب دفعه عن حريمه ، وكذا في غير فتنة
 عن نفسه ونفس غيره ، لا عن ماله ، ولا يلزمه حفظه عن الضياع
 والهلاك (وينجم) ما لم تضع عائلته ، او يعجز عن وفاء دينه * وله بذله
 لظالم أمكنه دفعه .

ويجب ان يدفع عن حرمة غيره وماله مع ظن سلامة دافع
 ومدفوع عنه ، والا حرم ، ويسقط وجوب الدفع بأياسه ، لا بظنه أنه
 لا يفيد (وينجم) وكذا كل أمر بمعروف ونهي عن منكر *
 ومن عض يد شخص وحرم فانتزعها ولو بعنف فسقطت ثنياه
 فهدر ، وكذا ما في معنى العض ، فان عجز دفعه كصائل .

ومن نظر (وينبغي) مكلفاً * في بيت غيره من خروق باب مغلق ونحوه ولم يتعمد ، لكن ظنه متعمداً فحذف عينه ، او طعنه بعود ، فتلقت فهدر ولا يتبعه ، بخلاف متسمع وضع أذنه قبل إنذاره ، وناظر من منفتح . وكره « أحمد » ان يخرج الى صيحة ليلاً لأنه لا يدري ماذا يكون .

﴿ باب قتال أهل البغي ﴾

وهم الخارجون على امام ولو غير عدل بتأويل سائغ ولهم شوكة ، ولو لم يكن فيهم مطاع ، فان اختل شرط من ذلك فقطاع طريق . ونصب الامام فرض كفاية (وينبغي) لا يجوز تعدد الامام ، وانه لو تغلب كل سلطان على ناحية كزمنا فحكمه كالامام * ويثبت نصب الامام باجماع ونص واجتهاد وقهر ، ويلزم الرعية طاعته ، وإنما ينصب قرشي حر ذكر عدل ناطق سميع بصير ، عالم بالاحكام الشرعية ، كفوءاً ابتداءً ودواماً ، ولا ينعزل بفسقه ، ويحجر متعين لها ، وهو وكيل فله عزل نفسه ، ولهم عزله ان سألها وإلا فلا ، ويحرم قتاله . وإن تنازعها كفآن أقرع ، وان بويها فالامام الأول ، ومعا او جهل السابق ، بطل العقد .

ويلتزم الامام حفظ الدين ، وتنفيذ الأحكام ، وحكم الرعية ،
وانصاف بعضهم من بعض ، وإقامة الحدود وتحصين الثغور ، وجهاد من
عاند الاسلام ، وجباية النية والصدقات ، على ما أوجبه الشرع ، وتقدير
العطاء لمستحقه في بيت المال بلا سرف ، واستكفاء الامناء ، وتقليد
النصحاء فيما يفوضه اليهم من الأعمال ، وان يباشر بنفسه مشاركة
الأمور وتصفح الأحوال ، ولا يعول على التفويض .

فقد يخون الأمين ، وينشئ الناصح ، فاذا قام بحقوق الأمة وجب
له عليهم الطاعة والنصرة اجماعاً .

ويحرم الخروج عليه ولو غير عدل - خلافاً لابن عقيل وابن
الجوزي - وذكر اخروج الحسين رضي الله عنه على يزيد .



* فصل *

وتلزمه مراسلة بغاة، وإزالة شبههم، وما يدعونه من مظلمة، فإن
فاؤوا وإلا لزم قادراً قتالهم، وعلى رعيته معوته، فإن استنظروه مدة
ورجا فيئتهم أنظروهم، وإن خاف مكيدة فلا، ولو أعطوه مالا
او رهناً.

ويحرم قتالهم بما يعم إتلافه كمنجنيق و نار، واستعانة بكافر إلا
لضرورة كفعلهم إن لم [تفعله] ^(١)، وأخذ مالهم وذريتهم وقتل جريحهم
ومدبرهم وتارك القتال ولا قود فيه، ويضمن.

وقتلنا شهيد، وقتيلهم يغسل ويكفن ويصلي عليه، وقيل: لا،
لقضية أهل «صفين» (وينبغي) صحته مع مشقة *

ويكره قصد رحمه الباغي بقتل، وتباح استعانة عليهم بسلاح
أنفسهم وخيلهم وصبيانهم لضرورة فقط، ومن أسر منهم ولو صبياً
وأثنى حبس حتى لا شوكة ولا حرب، وإذا انقضت فن وجد منهم
ماله بيد غيره أخذه.

(١) في بعض النسخ تعطه. والتصويب من الاقناع والمنتهى.

ولا يضمن بغاة ما أتلّفوه حال حرب، كأهل عدل ، ويضمنان ما أتلّفاه في غير حرب . وما أخذوا حال امتناعهم من زكاة وخراج وجزية اعتدبة ، ويقبل بلايين دفع زكاة اليهم ، لا خراج وجزية إلا بينة . وهم في شهادتهم وامضاء حكم حاكمهم كأهل عدل ، لا إن كانوا أهل بدع .

وإن استعانوا بأهل ذمة أو عهد اتقض عهدهم ، وصاروا كأهل حرب ، لا إن ادعوا شبهة كوجوب إجابتهم . ويضمنون ما أتلّفوه من نفس ومال ، وإن استعانوا بأهل حرب وأمنوهم فكعدهم ، إلا أنهم في أمان بالنسبة الى بغاة .



﴿ فصل ﴾

وإن أظهر قوم رأي الخوارج ولم يخرجوا عن قبضة الامام لم يتعرض لهم ، وتجري الأحكام عليهم كأهل العدل (ويعبر) هذا إن لم يمتنعوا من التزام الشرائع الظاهرة المتواترة ، وإلا وجب جهادهم . قال الشيخ : باتفاق المسلمين ، كما قاتل الصديق مانعي الزكاة *

وان صرحوا بسب الامام او عدل ، او عرضوا به عزروا ، ومن كفر أهل الحق والصحابة ، واستحل دماء المسلمين بتأويل فخوارج بغاة فسقة ، وعنه كفار «المنقح» وهو أظهر ، وفي «المنفي» يخرج مثله في كل محرم استحل بتأويل ، وفي «نهاية المبتدئ» من سب صحابياً مستحلاً كفر ، وإلا فسق ، والمراد ولا تأويل ، ولذا لم يحكم كثير من الفقهاء بكفر «ابن ماجم» قاتل «علي» ، ولا يكفر مادحه على قتله .

وإن اقتلت طائفتان لعصية او رئاسة فظالمتان ، تضمن كل ما أتلقت على الأخرى ، وضمنتا سواء ما جهل تلقه ، كما لو قتل داخل بينهما اصلح وجهل قاتله وإن علم قاتله من طائفة وجهل ضمنته وحدها .

* باب حكم المرتد *

وهو من كفر - ولو مميزاً طوعاً ولو هازلاً - بعد إسلامه ، ولو كرهاً^(١) بحق ، كحربي وذمي انتقض عهده وأريد قتلها ، فمن ادعى النبوة أو صدقه ، أو أشرك بالله تعالى ، أو سبه ، أو رسولاً أو ملكاً له . أو جحد ربوبيته أو وحدانيته أو صفة^(٢) (ويتبع) كقدير وبصير ، لا

(١) أي ولو كان إسلامه كرهاً . كذا في « شرح المنتهى » .

(٢) ونحط أستاذنا ابن مانع ما يلي :

ويتجه محل كفر من جحد صفة من صفات الله تعالى ، إذا كانت الصفة متفقاً على إثباتها ، كقدير وبصير ، ونحوهما كسميع ، إذ هذه الصفات قديمة أزلية قائمة بذاته مؤثرة بالمقدورات الممكنة عند تعلقها بها ، ومتعلقة بالمبصرات والمسموعات باتفاق المتكلمين . ولا يكفر بجحد القدرة والبصر للاختلاف فيها ، إذ من الناس من يقول عن القدرة : إنها العلم بالمقدورات وعن البصر أنه العلم بالمبصرات وهكذا .

وليس الأمر كذلك بل مذهب أهل السنة : أن كلاً من القدرة والبصر والسمع صفة مغايرة للعلم زائدة عليه كسائر الصفات لظاهر الأحاديث والآيات . قال في « المواقف » بعد تقرير هذه المسئلة : وظواهر الكتاب والسنة تدل على المغايرة بين العلم والقدرة والبصر والسمع . اهـ

إذا تقرر هذا فاعلم أن الله قدرة وبصراً قديمين زائدين على ذاته المقدسة ، فلا يلزم من قدم القدرة قدم المقدورات ، ولا من قدم البصر قدم المبصرات ، =

القدرة والبصر * أو كتاباً أو رسولاً أو ملكاً له ، أو وجوب عبادة من الخمس ومنها الطهارة ، أو حكماً ظاهراً مجتمعاً عليه إجماعاً قطعياً بلا تأويل كتحریم زنا أو لحم - لا شحم - خنزير ، أو حشيشة أو حل خبز ونحوه ، أو شك فيه ومثله لا يجبهه ، أو يجبهه وعرف وأصر أو سجد

= كما لا يلزم من قدم السمع والعلم قدم المسوعات والمعلومات ، لأنها صفات قديمة تحدث لها تعلقات بالحوادث وهو متجه .

أقول قال في حاشية الاقتناع م ص : أو صفة من صفاته اعني المتفق عليها ، كما قال ابن عقيل في الفصول والرعاية من صفاته اللازمة وتبعه في شرح المنتهى وقال كالحياة والعلم اه

وبحث المصنف ظاهر ، ومراده قطعاً لأنه اذا جحد كونه تعالى قادراً وبصيراً ونحو ذلك فهو تكذيب للقرآن ، قال تعالى « وهو السميع البصير » « وكان ربك قديراً » بخلاف ما اذا جحد صفة البصر أو القدرة ونحوهما ، لأن فيه خلافاً بين أهل القبلة ، فان منهم من ينكر كثيراً من الصفات بتأويل ، ولا تكفر أحداً منهم بسبب ذلك وإن كان ضالاً ، مالم يكن داعياً الى بدعته انتهى . من شرح زوائد الغاية للشطي .

قال العلامة الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله : إعلم أن ما قاله محققوا أهل السنة حيث قالوا ان الصفات زائدة على الذات انما مرادهم بذلك انها زائدة على ما أثبتته نفاة الصفات من الذات ، فانهم اثبتوا ذاتاً مجردة لصفات لها ، ومقصود أهل السنة انها زائدة على ما اثبتته هؤلاء النفاة فهي زائدة في العلم ، والاعتقاد ، والخبر ، لا زيادة على نفس الله جل جلاله بل نفسه المقدسة متصفة بهذه الصفات ، لا يمكن ان تفارقها ، ولا توجد الصفات بدون الذات ولا الذات بدون الصفات اه . كلامه رحمه الله ، وهو الحق الواضح الذي لا أشكال فيه .

لصنم او كوكب (وبنهم) السجود للحكام بقصد العبادة كفر ،
 وللتحية كبيرة^(١) * او جعل بينه وبين الله وسائط يتوكل عليهم ويدعوهم
 ويسألهم كفر اجماعاً قاله الشيخ . او أتى بقول او فعل صريح في الاستهزاء
 بالدين ، او امتنهن القرآن - صانه الله تعالى - او ادعى اختلافه او القدرة
 على مثله ، او أسقط حرمة كفر^(٢) ، لا من حكي كفر اسمعه ولا يعتقده
 او نطق بكلمة كفر ولا يعرف معناها .

وان ترك عبادة من الخمس تهاوناً لم يكفر ، الا بالصلاة او بشرط
 او ركن لها مجمع عليه ، اذا دعاه إمام او نائبه وان امتنع ، على ما مر في
 كتاب الصلاة .

ومن اعتقد قدم العالم ، او حدوث الصانع ، او سخر بوعده الله
 او وعيده ، او لم يكفر من دان بغير الاسلام او شك في كفره^(٣) ،

(١) وبخط استاذنا ابن مانع ما يلي :

ومع الاطلاق اكبر إثمًا : اي لا بقصد عبادة أو تحية .

(٢) ومثل ذلك من يقول : هو يهودي او نصراني او مجوسي او بريء
 من الاسلام أو القرآن او النبي عليه الصلاة والسلام ، او هو يعبد الصليب
 ونحو ذلك . أو هو يعبد غير الله تعالى فهو كافر . كذا في « كشف
 القناع » .

(٣) دان : اي تدين بغير الاسلام كالنصارى واليهود . او شك في كفرهم
 او صحيح مذهبهم ، فهو كافر مكذب لقوله تعالى « ومن يتبع غير الاسلام ديناً
 فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين » كذا في « كشف القناع » .

او قال قولاً يتوصل به الى تضليل الأمة، او كفر الصحابة فهو كافر،
 قاله الشيخ، وكذا من اعتقد ان الكنائس بيوت الله او انه يعبد فيها،
 او انه يحب ذلك او يرضاه، او أعانهم على فتحها وإقامة دينهم، وان
 ذلك قربة او طاعة، او أن لأحد طريقاً الى الله من غير متابعة محمد
 صلى الله عليه وسلم، أو لا يجب عليه اتباعه، او قال انا محتاج الى محمد
 في علم الظاهر دون علم الباطن، او في علم الشريعة دون علم الحقيقة،
 او قال ان من الأولياء من يسعه الخروج عن شريعته كما وسع الخضر
 الخروج عن شريعة موسى، او لعن التوراة لا ما بأيديهم الآن منها، او
 زعم ان الله تعالى بذاته في كل مكان مختلطاً بال مخلوقات^(١)، أو ان عباد الاصنام
 ماعبدوا إلا الله، او ادعى ألوهية علي او نبوته، او ان جبريل غلط،
 او أن القرآن نقص منه شيء او كتم، او أن له تأويلات باطنة تسقط
 الاعمال المشروعة كالقramطة والباطنية، أو قذف عائشة بما برأها الله

(١) وقول القائل : ما ثم الا الله إن أراد ما يقوله اهل الاتحاد، من أن
 ما ثم موجود إلا الله . ويقولون : إن وجود الخالق هو وجود المخلوق .
 ويقولون الخالق هو المخلوق والمخلوق هو الخالق، والعبد هو الرب، والرب هو
 العبد ونحو ذلك من المعاني التي قام الاجماع على بطلانها، يستتاب، فان تاب والاقـتل .
 وكذلك الذين يقولون إن الله تعالى بذاته في كل مكان ويجعلونه مختلطاً
 بالمخلوقات، يستتاب فان تاب والاقـتل .

وقد عمت البلوى بهذه الفرق وأفسدوا كثيراً من عقائد أهل التوحيد
 نسأل الله العفو والعافية . كذا في « كشف القناع » .

تعالى ، وفي قذف غيرها من نساؤه قولان صحيح « الشيخ » انه كهي
 (وينهم) في حياته خاصة لتنقيصه عليه السلام * او زعم ان الصحابة
 ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه إلا نفرأ قليلاً لا يبلغون بضعة
 عشر ، او أنهم فسقوا كفر في الكل . قاله الشيخ في « الصارم المسلول »^(١)
 وكذا من أنكر صحبة ابي بكر لقوله تعالى : (إذ يقول لصاحبه)^(٢) ،
 او شفع عنده في رجل فقال : لو جاء النبي يشفع فيه ما قبلت منه
 (وينهم) إن قاله استخفافاً لا للتأكيد * .



(١) وقال أي شيخ الاسلام ابن تيمية : ومن شك في كفره فهو كافر .
 كذا في « كشف القناع »
 (٢) سورة التوبة / ٤٠

﴿ فصل ﴾

فمن ارتد مكلفاً مختاراً ولو انثى دعي واستتيب ثلاثة أيام وجوباً،
وينبغي ان يضيق عليه ويحبس ، فان تاب لم يعزر ، وان أصر قتل
بالسيف ، ولا يحرق بالنار .

ولا يقتل رسول كفار ولو مرتداً بدليل رسولي . مسيئة .
ولا يقتل المرتد إلا الامام أو نائبه ، فان قتله أحد بلا إذنهما أساء
وعزر ، ولا ضمان ولو كان قبل استتابته أو مميزاً ، الا أن يلحق بدار
حرب فلكل أحد قتله وأخذ ما معه .

ومن اطلق الشارع كفره كدعواه لغير أبيه ، ومن أتى عرافاً
فصدقه بما يقول ، فهو تشديد لا يخرج به عن الاسلام ، او كفر نعمة
او قارب الكفر ، او كفر دون كفر ، ونص أئمة الحديث « كالبخاري » :
أن بعض الكفر دون بعض . وعن « احمد » : جواز اطلاق الكفر
والشرك على بعض الذنوب التي لا تخرج عن الملة .

ويصح إسلام مميز عقله وردته ، فان أسلم اهيل بينه وبين كفار ،
فان قال بعد : لم أدر ما قلت فكما لو ارتد .

ولا يقتل هو وسكران إن ارتدا حتى يستتابا بعد بلوغ وصحو

ثلاثة أيام ، وإن مات في سكر أو قبل بلوغ مات كافراً ، وإن أسلم في سكره صح .

ولا تقبل في الدنيا بحسب الظاهر توبة زنديق وهو المنافق الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر ، ولا من تكررت ردة (ويتبع) أقله ثلاث كمادة حائض* أو سب الله تعالى صريحاً أو رسولاً أو ملكاً له أو تنقصه أو كفر بسحره ، وكالحلولية^(١) والزاعم أنه إذا حصلت له المعرفة والتحقيق سقط عنه الأمر والنهي ، أو ان العارف المحقق يجوز له التدين بدين اليهود والنصارى ولا يجب عليه الاعتصام بالكتاب والسنة ، ويقتلون بكل حال ، ومن صدق منهم في توبته نفعته في الآخرة .

ومن كفر ببدعة قبلت توبته ولو داعية ، ومن أظهر الخير وأبطن الفسق فكزنديق في توبته لمؤاخذته بالباطن (ويتبع) ولا تقبل شهادة من عرف بذلك *



(١) انظر التعريف بالفرق التي مرت في ملحق الاعلام .

* فصل *

وتوبة مرتد وكل كافر اتيانه بالشهادتين (وينبغي) أو صلاة ركعة، وانه لا ترتيب ولا موالاة فيهما * مع اقرار جاحد لفرض أو تحليل أو تحریم، أو نبي أو كتاب أو رسالة نبينا الى غير العرب بما جحد، والا لم يصح اسلامه أو قوله أنا مسلم .

ولا يغني قوله محمد رسول الله عن شهادة التوحيد ولو من مقرر به كيهودي، وقول من شهد عليه بردة أنا بريء من كل دين يخالف دين الاسلام، أو أنا مسلم توبة، وان كتب كافر الشهادتين (وينبغي) استقلالاً لا تبعاً، كنسخ كتابهما فيه * صار مسلماً كناطق بهما، وقائل سلمت أو أنا مسلم أو مؤمن . فلو قال لم أرد الاسلام ولم أعتقده أجبر على الاسلام، وان قال أنا مسلم ولا أنطق بالشهادتين لم يحكم باسلامه حتى يأتي بهما .

ومن شهد عليه بردة ولو بجحد فأتى بالشهادتين فمسلم، ولا يعتبر اقراره بما شهد به عليه، بخلاف توبته من بدعة فيعتبر إقراره بها، ويكفي جحد لردة اقرار شهد عليه بها .

ومن شهد بكفره فادعى الأكره قبل بقرينة ، وبكلمة كفر
فادعاه قبل مطلقاً ، وإن أكره ذمي على إسلام لم يصح . وأسلم وخذ
الفأ ونحوه فأسلم ولم يعطه فأبى الإسلام قتل وينبغي أن يفى . ومن أسلم
على أقل من الخمس قبل منه وأمر بالخمس .

وإذا مات مرتد فأقام وارثه يينة أنه صلى بعدها حكم بإسلامه
بالصلاة ، لا بصوم وحج وزكاة ، ولا يبطل إحصان مرتد ، ولا عبادة
فعلها قبل رده وإذا تاب فلا يعيد .

﴿ فصل ﴾

ومن ارتد لم يزل ملكه ، ويملك بتملك ، ويمنع التصرف في ماله
خاصة لا بوكالة عن غيره ، وتقضى من ديونه وأروش جنائياته ولو جناها
بدار حرب ، أو في فئة مرتدة ممتعة ، أو قتل خطأ ، وينفق عليه
وعلى من تلزمه نفقته ، فإن أسلم نفذ تصرفه وإلا صار فيئاً من حين
موته مرتدأ ، وإن لحق بدار حرب فهو وما معه كحربي ، وما
بدارنا فيء من حين موته ، فإن طال فعل حاكم الأخط من بيع نحو
حيوانه أو أجارته .

ولو ارتد أهل بلد وجرى فيه حكمهم فدار حرب ، يغنم مالهم

وولد حدث بعد الردة ، ويؤخذ مرتد بحدِّ آتاه في ردة ، لا بقضاء ما ترك فيها من عبادة .

وان لحق زوجان مرتدان بدار حرب لم يسترقا ، لأنه لا يجري على المرتد رق بحال ، ولا من ولد لهما أو حمل قبل ردة ، ومن لم يسلم منهم قتل ، ويجوز استرقاق الحادث فيها وإقراره على كفر بحزبية .

❧ فصل ❧

والسحر كبيرة ، وله حقيقة ، يقتل ويعرض ويأخذ الرجل عن مزوجته فيمنعه وطأها ويفرق بينه وبينها ، ويبغض أحدهما في الآخر أو يحببه .

فساحر يركب المكنسة فتسير به في الهواء ، أو يدعي أن الكواكب تخاطبه كافر ، كعمقه حله ، لا من يسحر بأدوية وتدخين وسقي شيء يضر ، ويعزر بليغاً بحيث لا يبلغ به القتل ، وقيل بالقتل ولا من يعزم على الجن ويزعم أنه يجمعها وتطيعه ، ولا كاهن له رأي من الجن يأتيه بالأخبار ، وعراف وهو الخراص ، ومنجم يستدل بالنجوم على الحوادث ، فان أوم قوماً أنه يعلم الغيب فللامام قتله لسعيه بالفساد .

ولا يقتل ساحرٌ كتابي ونحوه ، ولا مشعبدٌ وقائل بزجر طير
وضارب بحصىٍّ وشميرٍ وقداحٍ إن لم يعتقد إباحته وأنه يعلم به
الأمور الغيبية ، ويعزر وإلا كفر .

ويحرم طلسم وحرز ، ورقية بغير العربية ، وباسم كوكب وما
وضع على نجم من صورة أو غيرها . قال « الشيخ » : إن رقى البخور
ورقاه^(١) ، هو دين النصارى والصابئين ، ويجوز الحل بسحر ضرورة .
وفي « عيون المسائل » : من السحر السعي بالنميمة والفساد بين الناس ،
وهو غريب .

فروع : أطفال المشركين ومن بلغ منهم مجنوناً معهم في النار .
قال « القاضي » : هو منصوص « أحمد » قال « الشيخ » : غلط القاضي
على « أحمد » بل يقال الله أعلم بما كانوا عاملين . وهو حسن ، وعند
« الموفق » واختار « ابن عقيل » و « ابن الجوزي » في الجنة ، و « الشيخ »
تكليفهم في الآخرة .

ومن ولد أعمى أبكم أصم فع أبويه كافرين أو مسلمين ولو أسلموا
بعد ما بلغ . وذكر جمعٌ : إن معرفة الله لا تجب عقلاً وإنما تجب

(١) أي ورقاه بغير العربية أو رقاؤه ، وباسم كوكب وما وضع على نجم
من صورة أو غيرها هو دين اليهود والنصارى .

بالشرع^(١) وهو بعثة الرسل ، فلو مات الإنسان قبل ذلك لم يقطع عليه
 بالنار الآية «وما كنا معذبين»^(٢) ومعرفة الله أول واجب على نفسه ،
 ويجب قبلها النظر لتوقفها عليه ، فهو أول واجب لغيره والمختار كما قال
 « الشيخ عبد القادر الجيلي » وغيره : إن الاقرار بالشهادتين يتضمن
 المعرفة - خلافاً لمن أوجبها قبلها - .



(٢) وبخط استاذنا ابن مانع ما يلي :
 الحق أن أول واجب هو التوحيد الذي هو مدلول شهادة لا إله
 إلا الله . كما في حديث معاذ - رضي الله عنه - .
 (٢) سورة الاسراء من الآية / ١٥ .

* كتاب الطبعة *

واحدها طعام ، وهو ما يؤكل ويشرب ، وأصلها الحل ، فيحل كل طعام طاهر لا مضرة فيه ولا مستقذر حتى نحو مسك وقشر بيض وقرن .

ويحرم نجس كدم وميتة ، ومضر كسم ، ومستقذر كروث وبول ولو طاهرين وقتل وبرغوث .

ومن حيوان البر حمر أهلية وفيل ، وما يفترس بنابه كأسد وغر وذئب وفهد وكلب وخنزير وقرود دب ونمس وابن آوى وابن عرس وسنور ولو برتياً وثعلب وسنجاب وسمور وفنك سوى ضبع .

ومن طير ما يصيد بمخالبه ؛ كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وحدأة وبومة ؛ وما يأكل الجيف كنسر ورخم ولقلق وعقعق (وهو القاق) وغراب البين والأبقع .

وما تستخبئه العرب ذووا اليسار من أهل الأمصار ؛ كوطواط (ويسمى خفاشاً وخشافاً) وفأر وزنبور ونحل وذباب وفراش وهدهد وصرد وغداف وسنونو وأبو زريق وخطاف وقنفذ ونيص (وهو

كبار القنافذ على ظهره شوك طويل)، وحية وحشرات، وكل ما أمر
الشرع بقتله كعقارب، أو نهى عنه كمنمل، ومتولد بين ما كول وغيره
كبغل وسمع ولد ضبع من ذئب وعسبار ولد ذئبة من ضبعان، لامتولد
من مباحين كبغل من حمار وحش وخيل.

وما تجهله العرب ولا ذكر في الشرع يرد إلى أقرب الأشياء
شبهاً به بالحجاز ولو أشبهه مباحاً ومحرمًا غلب التحريم.

وما تولد من ما كول طاهر كذئب باقلاء ودود خل وجبن
وفاكهة يؤكل تبعاً لا انفراداً، وما أحد أبويه المأكولين
مفصوب فكأمله.

* فصل *

وبباح ما عدا هذا كبهيمة الأنعام والخيول، وباقي الوحش كزرافة
وأرنب ووبر ويربوع وبقر وحش وحمرة وضب وظباء، وباقي الطير
كنعام ودجاج وطاووس وبنفاء (وهي الدرة وزاغ وغراب زرع).
ويحل كل حيوان بحري غير صنفدع وحية وتمساح.

وتحرم الجلالة التي أكثر علفها النجاسة ولبنها ويضها حتى تحبس
ثلاثاً وتطعم الطاهر فقط، ويكره ركوبها (وبنعم) طهارة عرق آدمي

ولبنه، ولو أكل أو شرب النجاسة لمشقة الاحتراز ، لا من ما في جوفه
نجس مطلقاً * ويباح أن يعلف النجاسة ما لا يذبح أو يحلب قريباً ،
وما سقى أو سمد بنجس من زرع وثمر محرم نجس حتى يسقى بعده
بطاهر يستهلك عين النجاسة .

وكرهه أكل فحم و تراب وطين ، وهو عيب في المبيع ، وغدة
وأذن قلب ، ونحو بصل وثوم وكرات ما لم ينضج بطبخ ، وحب
ديس بحمر وبنغال ، ومداومة أكل لحم ، وماء بثر بين القبور ، وشوكها
وبقلها ، لا لحم نيء ومنتن .



(١) ونحط استاذنا ابن مانع ما يلي :
قوله : لا لحم نيء ومنتن ، أي لا يكره . جزم بذلك في « المنتهى »
وجزم في « الاقتاع » بالكراهة ، وكان على المصنف أن يقول : خلافاً له .

* فصل *

ومن اضطر بأن خاف التلف أكل وجوباً من غير سم ونحوه من محرم ما يسد رمقه فقط ، إن لم يكن في سفر محرم ، فإن كان فيه ولم يتب فلا [(ويتبع)] احتمال من يأكل كالعاصي مقيماً واضطر وكذا مقيم إقامة معصية كالزنا * [^(١)] وله التزود إن خاف وليس له الشبع ، وقال جمع : إن كانت الضرورة مستمرة جاز الشبع ، وإن كانت مرجوة الزوال فلا ، ويجب على غير مضطر بذله لمضطر بلا عوض ، ويجب تقديم السؤال على أكله - خلافاً للشيخ - .

وإن وجد ميتة وطعاماً يجهل مالكة ، أو خنزيراً أو صيداً حياً أو بيض صيد سليماً وهو محرم قدّم الميتة . ويقدم عليها لحم صيد ذبحه محرم ، وله الشبع منه ، ويقدم على صيد طعاماً يجهل مالكة ، ولم أقف على مفهوم يجهل مالكة ، وتقدم ميتة مختلف فيها على جمع عليها (ويتبع) وجوباً ، وأن الكلب يقدم على الخنزير ، وأنه يقدم نحو شحم خنزير على ميتة لقول « داود بحله * » ويتحرى في مزكاة اشتبهت بميتة .

(١) هذا الاتجاه الذي بين القوسين لم يكن كاملاً في أي نسخة وجهناه منها جميعاً .

ومن لم يجد إلا طعام غيره، فربه المضطر أو الخائف أن يضطر
أحق به، وليس له إشاره، وإلا لزمه بذل ما يسد رمقه فقط بقيمته في
محلّه ولو في ذمة معسر، فإن أبى أخذه بالأسهل ثم قهراً ويمطيه عوضه
من مثلي وقيمة متقوم يوم أخذه، فإن منعه فله قتاله عليه، فإن قتل
المضطر ضمنه رب الطعام لا عكسه، وإن منعه إلا بما فوق القيمة أو
ربا فاشتراه منه بذلك كراهة أن يجري بينهما دم، أو عجز عن قتاله لم
يلزمه إلا القيمة. وكان للنبي صلى الله عليه وسلم أخذ الماء من العطشان
(وبنهم) وكذا الطعام * وعلى كل أحد أن يقيه بنفسه وماله، وله
طلب ذلك، ومن اضطر إلى نفع مال الغير مع بقاء عينه وجب بذله
مجاناً مع عدم حاجته إليه، ومن لم يجد إلا آدمياً مباح الدم كحربي
وزانٍ محصن فله قتله وأكله، لا أكل عضو من أعضاء نفسه، أو
معصوم ولو ميتاً (وبنهم) احتمال قتل زان لا كلب لأنه محرم * (١).

(١) قوله: ويتجه احتمال قوي لو لم يجد المضطر إلا زانياً عصياً وکلباً
فله قتل زان محصن وأكله لاهدار الشارع دمه، ولا يجوز له قتل كلب لأنه
محترم في الجملة وهو متجه أقول: لم أر من صرح به، ومقتضى ما قدمه كغيره
أن الكلب مقدم لأنه قال بعض الأئمة بصحة تذكيته وجواز أكله في غير
حال الضرورة، ولم يقل بجواز أكل الآدمي وإن كان غير معصوم في غير
حال الضرورة، فهو إذاً غير وجيه فتأمل. وعمله في المحصن أيضاً إذا لم
يتب كما تقدم فتأمل انتهى. « من شرح زوائد الغاية ».

* فصل *

ومن ثم بثمره بستان لا حائط عليه ولا ناظر ، فله الأكل ولو
بلا حاجة مجئاً ، لا صمود شجرة ، ولا ضربه أو رميه بشيء ، واستحب
جماعة أن ينادي قبل الأكل ثلاثاً يا صاحب البستان ، فإن أجابه وإلا
أكل ، ولا يحمل ولا يأكل من مجني مجموع إلا للضرورة ، وكذا
زرع قائم (وينبع) وكذا نحو ورق بصل وفجل * وشرب لبن
ماشية ، وألحق جماعة بذلك باقلاء وحمصاً أخضرين « المنقح » وهو
قوي ، لا نحو شعير ، ولا بأس بأكل جبن المجوس وغيره .

ويلزم مسلماً ضيافة مسلم مسافر في قرية ، لا مصريوماً وليلة قدر
كفايته مع آدم ، وإنزاله بيته مع عدم مسجد ونحوه ، فإن أبى فللضيف
طلبه به عند حاكم ، فإن تعذر جاز له الأخذ من ماله ، وتستحب ثلاثاً ،
وما زاد فصدقة ، وليس لضيفان قسمة طعام قدم لهم ، ولضيف شرب
من إناء البيت ، واتكأ على وسادته ، وقضاء حاجته في مرحاضه
بلا استئذان .

ومن امتنع من الطيبات بلا سبب شرعي فبتدع مذموم ، وما
نقل عن « الامام أحمد » أنه امتنع عن أكل البطيخ لعدم علمه بكيفية
أكل النبي صلى الله عليه وسلم فكذب .

* كتاب الزكاة *

وهو ؛ ذبح او نحر حيوان مقدور عليه ، مباح أكله ، يعيش في البر لا جراد ونحوه ، بقطع حلقوم ومري ، او عقر ممتنع ، وبإباح جراد وسمك وما لا يعيش في الماء بدونها ، لا ما يعيش فيه ، وفي بر ككلب ماء وطيره وسلاحفة وسرطان إلا بها ، وذكاة سرطان أن يفعل به ما يموته . ويحرم بلع سمك حياً ، وكره شيه حياً ، لا جراد ، ويجوز أكل جراد وسمك بما فيها .
وشروط ذكاة أربعة ؛

الأول : كون فاعل عاقلاً ليصح قصد التذكية ، ولو متعدياً او مكرهاً ، او مميزاً ، او أنثى ، او ألقف ، او جنباً ، او كتيماً ولو حريباً او من نصارى بني تغلب ، لا من أحد أبويه غير كتابي ، ولا وثني وجوسي وزنديق ومرتد وسكران ودرزي ونصيري . فلو احتك ما كول بمحدد يده لم يحل ، ولا يعتبر قصد الأكل .

الثاني : الآلة ؛ فتحل بكل محدد حتى حجر وقصب وخشب وذهب وفضة وعظم غير سن وظفر ولو مفضوباً .

الثالث : قطع حلقوم ومري (وهو البلعوم) ، لا شيء غيرها
كالودجين ، والأولى قطعها ، ولا إبانتهما ، ولا يضر رفع يده إن أتمَّ
الذكاة على الفور .

ومحل الذكاة الحلق واللبه (وهي الوهدة التي بين أصل
العنق والصدر) .

وسن نحر إبل بطعن بمحدد في لبثها ، وذبح غيرها ، ومن عكس
أجزاءه ، وذكاة ما عجز عنه ، كواقع في بئر ، ومتوحش بجرحه حيث
كان ، فإن أعانته غيره ككون رأسه بماء ونحوه لم يحل . وما ذبح من
قفاه ولو عمداً إن أتت الآلة على محل ذبحه وفيه حياة مستقرة حل ،
وإلا فلا . ولو أبان رأسه حل مطلقاً . وملتور عنقه كمجوز عنه .

وما أصابه سبب الموت ، من منخقة وموقوذة ومتردية ونطيحة
وأكيلة سبع ومريضة ، وما صيد بشبك أو شرك أو أحبولة أو فخ ، أو
أنقذه من مهلكة ، فذكاه وحياته تمكن زيادتها على حركة مذبوح ، ولو
انتهى إلى حال لا يعيش معه حل ، ولو مع عدم تحريك يد أو رجل أو
طرف عين أو مصع ذنب ، والاحتياط ذلك .

وسئل « أحمد » عن شاة مريضة ذبحت فلم يُعلم منها أكثر من
أنها طرقت بعينها أو تحركت يدها أو رجلها أو ذنبها بضعف فنهَرَ
الدم فقال : لا بأس .

وما تُقطع حلقومه أو أُيذنت حشوته ونحوه ، فوجود حياته كعدمها .

الرابع : قول : باسم الله عند حركة يده بذبح ، لا يقوم مقامها غيرها ، ولا يضر فصله بنحو أكل وشرب ، وتجزئ بغير عريية ، ولو أحسنها ، وأن يشير أخرس .

وُسُن مع تسمية تكبير ، لا صلاة على النبي عليه السلام ، ومن بداله ذبح غير ما سمي عليه ، أعاد التسمية وجوباً وتسقط بسهو ، لا جهل ، ويضمن أجير تركها إن حرمت .

ومن ذكر مع اسم الله اسم غيره حرم ولم تحمل ، وإن جهل تسمية ذابح ، أو هل ذكر مع اسم الله غيره فحلال .



﴿ فصل ﴾

وذكاة جنين مباح خرج ميتاً او متحرکاً كذبوح أشعر أولاً بتذكية أمه ، واستحب «أحمد» ذبحه ، ولم يبيح مع حياة مستقرة إلا بذبحه ، ولا يؤثر محرم كسمع في ذكاة أمه . ومن وجأ بطن أم جنين مسمياً فأصاب مذبحه ، فهو مذكى ، والأم ميتة .

وكره ذبح بآلة كاللثة^(١) ، وحدها والحيوان يراه ، وسلخه وكسر عنقه او تنف ريشه قبل زهوق نفسه ، ونفخ لحم يباع .
وسن توجيهه للقبلة على شقه الأيسر ، ورفق به ، وحمل على الآلة بقوة ، وإسراع بالشحط .

وما ذبح ففرق او تردى من علو او وطى عليه شيء يقتله مثله لم يحل .

وإن ذبح كتابي ما يحرم عليه يقيناً ، كذي الظفر من نحو إبل ونعام وبط ، او ظناً فكان أولاً كحال الرثة زاعمين تحريمها إن وجدت لاصقة بالأضلاع ، او لعیده ، او لتقرب به إلى شيء يظمه

(١) المسئلة : كثيرة التلم .

لم يحرم علينا إذا ذكر اسم الله فقط عليه ، لكن يكره ما ذبح لغيره
أو من يعظم ، وعنه يحرم ، اختاره « الشيخ » قال : وكذلك المنوي
به ذلك . وإن ذبح ما يحل له لم تحرم علينا الشحوم المحرمة عليهم ، وهي :
شحم الكليتين ، والثرث شحم رقيق يغشى الكرش ، والامعاء ،
كذبح مالكي فرساً ، وحنفي حيواناً فيبين حاملاً .

ويحرم علينا إطعامهم شحماً من ذبحتنا لبقاء تحريمه ، كما لا يجوز
إطعام مسالم ما حرم (وينبغي) احتمال عند طاعم * وتحل ذبحتنا لهم
مع اعتقادهم تحريمها ، اعتباراً باعتقادنا الحق (وينبغي) لا يحرم إطعام
شافعي يفطر على غيم لأنه اعتقاد ظني ، وأنه يحرم على شافعي إطعام
حنبلي لأنه أعانه على معصية *

ويحل مذبح منبوذ بمحل يحل ذبح أكثر أهله ، ويحل ما وجد
ببطن سمك أو مأكل مذكى أو بحوصلته أو في روثه من سمك
وجراد وحب .

وتحرم المصبورة وهي : الطائر أو الأرنب يجعل غرضاً يرمى
حتى يقتل ، وكل حيوان يحبس للقتل فمصبور .

﴿ كتاب الصبر ﴾

اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً غير مقدور عليه ، والمراد به هنا المصيد ، وهو حيوان مقتنص الى آخر الحد ، وبياح لقاصده ، ويكره لهواً ، وان أذى به الناس في زرعهم ومالهم فحرام ، وان احتاجه وجب ، وهو أفضل مأكول ، والزراعة أفضل مكتسب ، وأفضل التجارة في بز وعطر وزرع وغرس وماشية ، وأفضلها في رقيق وصرف ، وأفضل الصناعة خياطة ، وانص أن كل ما نصح فيه فحسن ، وأدناها نحو حياكة وحجامة ، وأشدّها كراهة صبغ وصباغة وحدادة وجزارة ، فيكره كسب من صنعته دينئة مع إمكان أصلح منها .

ويستحب الغرس والحراث واتخاذ غنم .

ويسن التكسب ومعرفة أحكامه حتى مع الكفاية التامة ، ويقدم الكسب لعياله على كل نفل ، ويكره تركه ، والاتكال على الناس . قال « احمد » : لم أر مثل الغنى عن الناس ، وقال في قوم لا يعملون ويقولون نحن متوكلون : هؤلاء مبتدعة ، ودعا لعلي بن جعفر ثم قال لآئيه : الزمه السوق ، وجنبه أقرانه .

وفي «الرعاية» يباح كسب الحلال لزيادة المال والجاه والترفيه
 والتنعم والتوسعة على العيال مع سلامة الدين والعرض وبراءة الذمة ،
 ويجب على من لا قوت له (وإنهم) ويستحب ما زاد على أقل الكفاية ،
 ليؤاسي به فقيراً ، أو يصل به قريباً ، وأنه يحرم للتفاخر والتكاثف *

* فصل *

فمن أدرك صيداً مجروحاً متحركاً فوق حركة مذبح و اتسع
 الوقت لتذكيته لم يبيع إلا بها ، ولو خشي موته ولم يجد ما يذكيه به ،
 وإن امتنع بعدوه فلم يتمكن من ذبحه حتى مات تبعاً فحلال .

وإن لم يتسع لها فكميت يحل بأربعة شروط :

الاول : كون صائد أهلاً للذكاة ولو أعمى ، فلا يحل صيد شارك
 في قتله من لا تحل ذبيحته فيما تشترط ذكاته ، بخلاف نحو سمك ،
 كمجوسي ومتولد بينه وبين كتابي ، ولو بجارحة ، حتى ولو أسلم بعد
 إرساله ، ولو لم يصب مقتله إلا أحدهما عمل به .

ولو أئمنه كلب مسلم ثم قتله كلب مجوسي وفيه حياة مستقرة
 حرم وضمنه له ، وإن أرسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فزاد عدوه ،
 أو رد عليه كلب مجوسي الصيد فقتله ، أو ذبح ما أمسكه له مجوسي

بكلبه وقد جرحه غير موحٍ (ويتبع) بل وفيه حياة مستقرة * أو
ارتد أو مات بين رمية وأصابته حل .

وان رمى صيداً فأنبته ثم رماه آخر فقتله أو أوحاه بعد احياء الاول
لم يحل ، ولثبته قيمته مجروحاً ، حتى ولو أدرك الاول ذكاته فلم يذكه ،
إلا أن يصيب الاول مقتله أو الثاني مذبحه فيحل ، وعلى الثاني أرش
خرق جلده ، فلو كان المرمي قنأ أو شاة للغير ولم يوحياه وسريا
فعلى الثاني نصف قيمته مجروحاً بالجرح الاول ، ويكملها سليماً الاول .
وصيد قتل باصابتها ممأ حلال بينهما ، كذبحه مشتركين ، وكذا
واحد بعد واحد ووجداه ميتاً وجهل قاتله ، فان قال الاول أنا أنبته ثم
قتلته وأنت فتضمنه ، فقال الآخر مثله لم يحل ، ويتجالفان ولا ضمان ،
وان قال الثاني أنا قتلته ولم تثبته أنت صدق يمينه ، وهو له .

الثاني : الآلة وهي نوعان :

النوع الاول : محدد ؛ فهو كآلة ذبح وشرط جرحه به ، فان قتله
بثقله . كشبكة وفتح وعصا وبندقية ولو مع شذخ أو قطع حلقوم ومري ،
أو بمرض معراض (وهو خشبة محدودة الطرف) ولم يجرحه لم يبع ،
ومن نصب منجلاً أو سكيناً أو سيفاً مسمياً حل ما قتله به بجرح ،
ولو بعد موت ناصب أو رده ، وإلا فلا . والحجر إن كان له حد
فكمراض ، وإلا فكبندقية ولو خرق .

ولا يباح ما قتل بمحدد فيه سم مع احتمال اعاقته على قتله .
وما رمي من صيد فوق في ماء ولم يكن طير ماء ، أو تردى من
علو ، أو وطئ عليه شيء ، وكل من ذلك يقتل مثله لم يحل ، ولو مع
إيحاء جرح . وإن رماه بالهواء أو على شجرة أو حائط فسقط فمات
حل ، لأن سقوطه بالاصابة (وينجم) احتمال التحريم لو سقط على
حائط ثم وقع على الأرض فمات * أو غاب ماعقر ، أو أصيب يقيناً ولو
ليلاً ، ثم وجد ولو بعد يومه ميتاً حل ، كما لو وجده بفم جارحه ، أو
وهو يعث به ، أو فيه سهمه ، أو تهشم من وقعته . ولا يحل ما وجد
به أثر آخر يحتمل اعاقته في قتله . وما غاب قبل عقره ثم وجده وفيه
سهمه ، أو عليه جارحه ، فلو وجد مع جارحه آخر وجهل هل سمي عليه
أو استرسل بنفسه أولاً ، أو جهل حال مرسله هل هو من أهل الصين
أو لا ، ولم يعلم أي قتله ، أو علم أنهما قتلاه معاً ، أو أن من جهل حاله هو
القاتل لم يبيع ، وإن علم كونه من أهل الصيد مسمياً حل ، ثم إن كانا
قتلاه معاً فبين صاحبيهما ، وإن وجد أحدهما متعلقاً به فلصاحبه ، ويخلف
من حكم له به ، وإن وجدنا ناحية وقف الأمر حتى يصطلحا ، فإن
خيف فساده بيع واصطلحا على ثمنه ، ويحرم عضو أبانه صائد بمحدد مما
به حياة معتبرة ، لا إن مات في الحال ، أو كان من حوت ونحوه ، وإن بقي

معلقاً بجلده حل بحله، وتُحل طريدة، وهي الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً
وكذا الناد^(١).

النوع الثاني: جراح، فيباح ما قتل معلم، غير كلب أسود بهيم
(وهو ما لا يبيض فيه)، فيحرم صيده واقتناؤه وتعليمه، ويباح قتله
ولا يُسن، وليس بهيما ما بين عينيه يياض - خلافاً له فيها - .

ويجب قتل عقور، لا إن عقرت كلبة من قرب من ولدها، أو
خرقت ثوبه، ولا يباح (وبنعم) إلا إن حصل له الضرر والتنجيس
ككلاب مصر * قتل غير أسود وعقور للنهي .

ثم تعليم ما يصيد بنابه؛ كفهد وكلب أن يسترسل إذا أرسل،
وينزجر إذ زجر، لا في وقت رؤية الصيد، وإذا أمسك لم يأكل،
لا تكرر ذلك، فإذا أكل بعد لم يخرج عن كونه معلماً، ولم يحرم ما
تقدم من صيده، ولم يباح ما أكل منه، ولو شرب دمه لم يحرم .
ويجب غسل ما أصابه فم كلب (وبنعم) ونحو فهد لنجاسته * وتعليم
ما يصيد بمخلبه كباز وصقر وعقاب بأن يسترسل إذا أرسل، ويرجع
إذا دعي، لا بترك الأكل، ويعتبر جرحه، فلو قتله بصدم أو
خنق لم يباح.

(١) الناد من الأبل ونحوها إذا توحشت ولم يقدر على تذليلها كذا في
« كشف القناع »

الثالث: قصد الفعل ، وهو إرسال الآلة لقصد صيد ، فلو احتك
صيد بمحدد ، او سقط فعقره بلا قصد ، او استرسل جارح بنفسه فقتل
صيداً لم يحل ولو زجره ، ما لم يزد في طلبه بزجره .

ومن رمى هدفاً ، او رائداً صيداً ولم يره ، او حجراً يظنه صيداً
او ما علمه او ظنه غير صيد ، فقتل صيداً لم يحل .

وإن رمى صيداً رآه فأصاب غيره ، او واحداً فأصاب عدداً حل
الكل ، وكذا جارح . وإن أعانت ربيع ما رمى به فقتل ولو لاها
ما وصل . او رده حجر او غيره فقتل لم يحرم . ومن أثبت صيداً ملكه
فيرده أخذه ، وإن لم يثبت فدخل في محل غيره فأثبتته رب المحل ، او
وثب حوت فوق حجر شخص ولو بسفينة ، لا بفعل صياد بقصد
الصيد ، او دخل ظي داره فأغلق بابها وجهله ، او لم يقصد تملكه ، او
فرخ في برجه المعد للصيد طائر غير مملوك ، وفرخ مملوك لما ملكه ، او أحيا
أرضاً بها كنز ملكه ، كنصب خيمته ، وفتح حجره لذلك ، وكعمل
بركة لسمك ، وشبكة وشرك وفتح ومنجل لصيد ، وحبس جارح
بعضيق له لا يفلت منه .

ولو كانت آلة الصيد كشبكة وشرك غير منصوبة للصيد ولا
ولا قصد بها الاصطياد ، فتعلق بها صيد لم يملكه صاحبها . ومن وقع

بشبكة صيد فذهب بها فصاده آخر فللثاني. وإن وقعت سمكة بسفينة لا بحجر أحد فلربها ، ومن حصل او عشن بملكه غير المعد صيد ، او طائر لم يملكه ، وإن سقط برمي به فلرام .

ولو أعد أرضاً للمالح فحصل فيها الماء المالح ملكه ، والضابط أن ما كان من ملكه معداً لصيد ونحوه وحصل فيه ملكه ، وما لم يكن معداً فلا .

ويحرم صيد سمك بنجاسة يأكلها ، وعنه يكره ، وعليه الاكثر .

وكره بشباش (وهو طائر تخطيط عيناه ويربط) ^(١) ومن وكره ، لا الفرخ ولا الصيد ليلاً او بما يسكر ، ويباح بشبكة وفخ ودبق وكل حيلة لا يمنع ماء .

ومن أرسل صيداً وقال: أعتقك ويحرم ، او لم يقل ، لم يزل ملكه عنه ، كإفلاته وإرساله بغيراً او بقرة ، بخلاف نحو كسرة أعرض عنها فيملكها آخذها . ومن وجد فيما صاد علامة ملك كقلادة برقته وحلقة بإذنه وقص جناح طائر فلقطة .

فرع : كان الجاهلية يتقربون إلى الله بأموار أربعة ، أبطلها بقوله

(١) ذكر هذا اللفظ في بعض النسخ ، بشباش .

عز وجل « ما جعل الله من بحيرة » ^(١) الآية .
فالبحيرة دابة تنتج خمسة أبطن آخرها ذكر، فيشق مالكةا أذنبا
ويخلب سبيلها ، ولا ينتفع بها ، ولا بلبنها ، بل يخلبه للضيوف .
والسائبة نوعان ؟

- ١ - العبد يعتقه مالكة سائبة لا ينتفع به ولا بولائه .
 - ٢ - والبعر يسببه مالكة لقضاء حوائج الناس عليه .
- والوصيلة نوعان ؛

- ١ - الشاة تنتج سبعة أبطن عناقين ، فان تتجت في
الثامنة جدياً وعناقاً قالوا وصلت أخاها ، فلا يذبونها لأجلها ، ولا
يشرب لبن الأم إلا الرجال دون النساء ، وجرت مجرى السائبة .
- ٢ - والشاة كانت إذا تتجت ذكراً ذبحوه لأهلهم ،
أو أنثى فلهم ، أو ذكراً وأنثى قالوا وصلت أخاها فلم يذبوها الذكر
لأهلهم .

والحامي (هو الفحل) يضرب في إبل الشخص عشر سنين فيخلب
سبيله ، ويقولون حمى ظهره ، فلا ينتفعون من ظهره بشيء .

(١) « ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة
ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثهم
لا يعقلون » .

الرابع : قول: باسم الله عند إرسال جارحة او رمي كما في ذكاة ،
إلا أنها لا تسقط هنا سهواً ، ولا يضر تقدم يسير ، وكذا تأخر كثير
في جرح إذا زجره فانزجر .

ولو سمي على صيد فأصاب غيره حل ، لا إن سمي على سهم ثم ألقاه
ورمي بغيره ، بخلاف ما لو سمي على سكين ثم ألقاها وذبح بغيرها .



✧ كتاب الإيمان ✧

واحدها يمين وهي؛ القسم، والايلاء، والحلف بألفاظ مخصوصة،
فدل على عدم انعقاد يمين الأخرس، لكن صرح في « الفروع » في
صلاة الجمعة بانعقادها منه .

فاليمين تؤكد حكم بذكر معظم على وجه مخصوص ، وهي
وجوابها كشرط وجزاء .

والحلف على مستقبل، [أرادة تحقيق خبر فيه ممكن بقول يقصد
به الحث على فعل ممكن أو تركه] ^(١) والحلف على ماضٍ إما بر وهو
الصادق، أو غموس وهو الكاذب، أو لغو، وهو ما لا أجر فيه ولا إثم
ولا كفارة .

واليمين الموجبة للكفارة بشرط الحنث هي التي باسم الله تعالى
الذي لا يسمى به غيره؛ كالله، والقديم الأزلي، والأول الذي ليس قبله
شيء، والآخر الذي ليس بعده شيء، وخالق الخلق، ورازق، ورب
العالمين، والعالم بكل شيء، والرحمن .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

او يسمى به غيره ولم ينو الغير ؛ كالرحيم ، والعظيم ، والرب ،
والمولى ، والرازق ، والخالق ، والقوي .

او بصفة له ، كوجه الله ، وعظمته ، وكبريائه ، وجلاله وعزته ، وعهده
وميثاقه ، وحقه ، وأمانته ، وإرادته ، وقدرته ، وعلمه ، وجبروته . ولو
نوى مراده او مقدوره او معلومه ، وإن لم يصفها الله لم يكن يمينا ، إلا
أن ينوي بها صفته تعالى .

وأما ما لا يعد من أسمائه تعالى وإن أطلق عليه كالشيء والموجود ،
او لا ينصرف إطلاقه اليه ويحتمله ؛ كالحي والواحد ، والكريم ، والعالم
والمؤمن ، فان نوى به الله فيمين وإلا فلا .

وقوله : وايم الله ، او لعمر الله ، يمين ، لا ها الله إلا بنية . وأقسمت
او أقسم وشهدت او أشهد ، وحلفت او أحلف ، وعزمت او أعزم ،
وآليت او آلي ، وقسماً وحلفاً ، وألية ، وشهادة ، ويمينا ، وعزيمة بالله يمين
فان لم يذكر اسم الله فيها كلها ولم ينو يمينا ، او ذكره ونوى خبرا فيما
يحتمله ، فلا يمين .

والحلف بكلام الله تعالى او المصحف او القرآن او بسورة أو آية
منه ، يمين فيها كفارة واحدة ، وكذا بنحو توراة من كتب
الله تعالى .

* فصل *

وحروف القسم باء يليها مظهر ومضمر، وواو يليها مظهر وتاء يليها اسم الله خاصة، فلو قال : تا الرحمن ، او تا الرحيم لم يكن يميناً ، وبالله لأفعلن يمين ، وأسألك بالله لتفعلن نيته (ويتبعه) وكذا بالله لتأكلن ونحوه في مقام الاكرام * فان أطلق لم تنعقد ، ويصح قسم بلا حرف نحو الله لأفعلن جرأ ونصباً ، فان نصبه بواو او رفعه معها او دونها فيمين ، إلا أن لا ينويها عربي . قال « الشيخ » : الأحكام تتعلق بما أراده الناس من الألفاظ الملاحونة ، كبالله رفعاً ونصباً ، وبالله يصوم ويصلي .

وقول الكافر : أشهد أن محمداً رسول الله ونحوه .

ويجاب قسم في إيجاب (بأن) خفيفة وثقيلة و(لام) و (نوني) توكيد ، وقد وبل عند الكوفيين ، وفي نقي بـ (ما) وإن بمعناها وبـ (لا) وتحذف (لا) لفظاً ، نحو والله أفعل .

ويكره ولا يحرم - خلافاً له - حلف بالأمانة كعتق وطلاق .
ويحرم بغير الله وصفته ، سواء إضافة اليه تعالى ، كقوله ، ومخلوق

الله ومقدوره ومعلومه ورسوله ، او لا كقوله : والكعبة وأبي ، ولا كفارة ، وعند الأَكْثَرِ إِلَّا بِمَحْمَدٍ ﷺ^(١) .

ويجب الحلف لانجاء معصوم من مهلكة ، ولو نفسه ، كقسامة بريء من قتل ، ويندب لمصلحة كاصلاح ودفع شر ، ويباح على فعل مباح او تركه ، ويكرهه على فعل مكروه او ترك مندوب ، ويحرم على فعل محرم او ترك واجب ، او كاذباً عالماً ، فمن حلف على فعل مكروه او ترك مندوب سُئِنَ حَنْتَهُ .

وكره بره . وعلى فعل مندوب او ترك مكروه كره حنته ، وُسِّنَ بره . وعلى فعل واجب او ترك محرم حرم حنته ، ووجب بره ، وعلى فعل محرم وترك واجب وجب حنته وحرم بره . ويخير في مباح ، وحفظها فيه أولى كافتداء محق لو اجابة عليه عند حاكم .

وبباح الحلف عند غير حاكم ، بل في «الهدي» استحبابه على الخبر الديني الذي يراد تأكيده ، وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم «الحلف في أكثر من ثمانين موضعاً» ولا يلزم إبرار قسم حالف كاجابة سؤال بالله ، وُسِّنَ لا تكرار حلف ، فان أفرط كره .

(١) تحريم الحلف عند الكل : وإنما اختلف فيه هو الكفارة فقط .

﴿ فصل ﴾

ولوجوب الكفارة اربعة شروط :

أمرها : قصد عقد اليمين ، فلا تنعقد لغواً بأن سبقت على لسانه بلا قصد ، كقوله : لا والله وبلى والله في عرض حديثه ، لا من نحو نأثم ومجنون وصغير ومغمى عليه ، فلا يصح إيلأؤه .

الثاني : كونها على مستقبل ممكن ، فلا تنعقد على ماضٍ كاذباً علماً به ، وهي الغموس لغمسه في الاثم ، ثم في النار ، وعند « الشيخ » او على ماضٍ ظن صدق نفسه فتبين بخلافه ، وكحلفه عليه يظن أنه يطيعه فلم يفعل ، او نافياً لفعل مستحيل لذاته كـ لا شربت ماء الكوز ولا ماء فيه ، او غيره كـ لا قتلت الميت او لا أحييته ، ومثبتاً له كـ ليقتلنّه او ليصعدنّ السماء تنعقد ويحنت في الحال .

وظهار ونذر كيمين بالله وتقدم الطلاق .

الثالث : كون حالف مختاراً ، فلا تنعقد من مكره عليها .

الرابع : الحنث بفعل ما حلف على تركه ، او ترك ما حلف على فعله ، ولو محرمين ، لا مكرهاً او جاهلاً او ناسياً .

ومن استثنى في حلف بالله ونذر وظهار ونحوه ، هو يهودي إن فعل بان شاء الله ، او أراد الله ، او إلا إن يشاء الله ، وقصد ذلك ، واتصل لفظاً ، او حكماً ، كقطع بنحو تنفس وسعال لم يحنث ، فعل او ترك .

ويعتبر نطق غير مظلوم وخائف ، وقصد استثناء قبل تمام مستثنى منه ، او بعده قبل فراغه ، فلو استثنى بعد فراغه من اليمين ، او أراد الجزم فسبق لسانه الى الاستثناء ، او كانت عادته جارية به فجرى على لسانه بلا قصد لم ينفعه .

ومن شك فيه فكن لم يستثن ، وإن حلف ليفعان كذا وعين وقتا تعين ، وإلا لم يحنث حتى يئأس من فعله بتلف محلوف عليه ، او موت حالف ، وبعثق عبد مسلم حالف ليبيعه ، ولعان زوجته حلف ليطلقها .



﴿ فصل ﴾

من حرم حلالاً سوى زوجته من طعام أو أمة أو لباس أو غيره
كقوله : ما أحل الله عليه حرام ، ولا زوجة له ونحوه ، أو طعامه عليه
كالميتة والدم ، أو علقه بشرط كان أكلته فهو عليّ حرام ، لم يحرم
وعليه ان فعله كفارة يمين - خلافاً « للموفق » كالشافعية .

وما أحل الله عليه حرام من أهل أو مال فهو ظهار ، وتجزئه
كفارة الظهار لتحريم المرأة والمال .

ومن قال هو يهودي أو كافر أو مجوسي أو يعبد الصليب أو غير
الله ، أو بريء من الله أو رسوله أو من الاسلام أو القرآن ، أو يكفر
بالله أو لا يراه الله في موضع كذا ، أو يستحل الزنا أو الخمر ، أو أكل
لحم الخنزير ، أو ترك الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو الطهارة ،
منجزاً كليفعلمن كذا ، أو معلقاً كان فعل كذا ، فقد فعل محرماً ، وعليه
كفارة يمين إن خالف . وإن قصد أنه يكفر عند وجود الشرط
ككفر منجزاً ، قاله الشيخ .

وإن قال عصيت الله ، أو أنا أعصي الله في كل ما أمرني ، أو

نحو المصحف ، أو أدخله الله النار ، أو قطع يديه ورجليه ، أو لعمره
ليفعلن ، أو لأفعلن كذا ، ان فعله فعبد زيد حر ، أو ماله
صدقة ونحوه ، فاعو .

ويلزم بحلف بايمان المسلمين ظهار وطلاق وعتاق ونذر ويمين بالله
مع النية (ويتم) مع نية البعض بتقيد به ، وأنه مع الاطلاق لا يلزمه شيء*
وبايمان البيعة (وهي يمين رتبها الحجاج تتضمن اليمين بالله تعالى والطلاق
والعتاق وصدقة المال) ما فيها إن عرفها ونواها ، وإلا فاعو ، ومن
حلف باحداها فقال آخر يميني في يمينك أو عليها أو مثلها ، أو أنا على
مثل يمينك ، أو أنا معك في يمينك بالله تعالى يريد التزام مثلها لزمه ،
إلا في اليمين ومن قال علي نذر أو يمين ، أو علي عهد الله أو ميثاقه ان
فعلت كذا ، وفعله فعليه كفارة يمين . ومن أخبر عن نفسه يحلف بالله ،
ولم يكن حلف فكذبة لا كفارة فيها ، بخلاف الطلاق .



﴿ فصل في كفارة اليمين ﴾

وتجمع تخيراً ثم ترتيباً ؛

فيخير من لزمته بين ثلاثة ، إطعام عشرة مساكين من جنس أو أكثر ، كمن بر وتمر واقط ، أو كسوتهم للرجل ثوب تجزيه صلاته فيه ، والمرأة درع وخمار كذلك ، أو عتق رقبة ، ويجزىء لبس أي عتيق ما لم تذهب قوته ، فإن عجز كمجزه عن فطرة ، صام ثلاثة أيام متتابعة وجوباً إن لم يكن عذر ، ويجزىء أن يطعم بعضاً ويكسو بعضاً ، لا تكميل عتق باطعام أو كسوة ، ولا إطعام بصوم كبقية الكفارات . ومن له غائب يستدين ان قدر وإلا صام .

وتجب كفارة ونذر فوراً بحنث ، وإخراجها قبله وبعده حيث حلف سواء ، فقبله محللة ليمينه ، وبعده مكفرة ، لكن لو كفر بصوم لفقره ثم حنث وهو موسر لم يجزه . ولا تجزىء قبل حلف . ومن لزمته إيمان موجبها واحد ولو على أفعال قبل تكفير فكفارة واحدة ، وكذا حلف بنذور مكررة ، وإن حنث في واحدة فكفر ثم حلف أخرى لزمته ثانية وهلم جرا ، وإن اختلف موجب الكفارة كظهار

ويعين بالله لزمته ، ولم تتدخل (وبنج) احتمال اليمين والنذر واحد *
ومن حلف يميناً على أجناس فكفارة واحدة ، حث في الجميع
أو في واحدة وتنحل البقية .

وليس لقن أن يكفر بغير صوم ، ولا لسيدة منعه منه ، ولو
أضر به ، أو كان حلفه وحنثه بلا إذن سيده . ومن بعضه حر كحر ،
ويكفر كافر ولو مرتداً بغير صوم .

فرع : الكفارات في ثلاثة ؛ ١- ما كان مباح الأصل ثم عرض
تحريره ففعل حال التحريم ، كوطء في إحرام وحيض ونفاس وصيام .
٢- وما عقده لله من نذر أو بالله من يمين أو حرم الله ثم أراد حله
فالكفارة ، وسماها الله تحلة ، ٣- وما لا إثم فيه ككفارة قتل الخطأ
والصيد خطأ فالكفارة هنا جابرة لما فات .

وان لم يكن إثم فكفارته من باب الجوابر ، وكفارة الاول
من باب الزواجر ، وكفارة الوسط من باب التحلة .



* باب جامع الاديان *

يرجع فيها إلى نية حالف ليس بها ظالماً إذا احتملها لفظه ، كنيته
بالسقف والبناء السماء ، وبالفرش والبساط الأرض ، وبسائه طواق
أقاربه النساء ، أو بجواريه أحرار سفنه ، وبما كاتبت فلانا مكاتبة
الرقيق ، وبما عرفته جعلته عريقاً ، وبما أعلمته أي جعلته أعلم أي شققت
شفته ، وبما سألتها حاجة أي شجرة صغيرة ، ولا فروجة وهي الدارعة ،
ولا بيتي فرش وهي صفار الابل ، ولا حصير وهو الحبس ولا بارية
وهي السكين .

ويقبل حكماً مع قرب احتمال من ظاهر وتوسطه ، أما ما لا
يحتمله كنيته بلا يأكل لا يقوم أو لا يدخل بيتاً ، فان يمينه لا تنصرف
لما نواه ، بل لما لفظه .

ويقدم فيما يحتمل ما نواه على عموم لفظه ، فمن حلف لا يدخل
داراً وقال نويت اليوم قبل حكماً ، فلا يحث في الدخول في غيره ولو
بطلاق وعناق خلافاً له ، ولا يأوي معها بدار فلان ينوي جفاها ،
ولا سبب ، فأوي معها في غيرها حث ، وأقل الايواء ساعة وإن
قلت .

ومن أراد بلفظه الخاص العام كحالف لا يشرب فلان ماء يريد قطع منته عمل به ، فيحنت بكل ما فيه منة كهدية واستعارة . ويجوز التعريض في مخاطبة لغير ظالم بلا حاجة ، والتعريض هو صرف اللفظ عن ظاهره كهذا ما فعلته وينوي بما الذي .

﴿ فصل ﴾

فان لم ينو الحالف شيئاً رجع إلى سبب اليمين وما هيجهها، فمن حلف ليقضين بين زيداً غداً فقضاه قبله لم يحنت حيث كان سبب يمينه قطع المطل ، وإلا حنت، وكذا كل شيء ، ويعه وفعله غداً ، ولا يقضينه أو لا يقضينه غداً وقصد مطلقه فقضاه قبله حنت ، ولا يبيعه إلا بمائة لم يحنت إلا إن باعه بأقل لا بأكثر ، ولا يبيعه بها حنت بها وبأقل ، ومن دعي لغداء فحلف لا يتعدى لم يحنت بغداء غيره مع سبب ، ولا يشرب له الماء من عطش ونيته أو السبب قطع منته حنت بأكل خبزه واستعارة دابته وكل ما فيه منة ، لا بأقل كقعوده في ضوء ناره ، ولا تخرج لهينة ولا تعزية قطعاً لخروجها فخرجت لغيرها ، أو لا يلبس من غزلها قطعاً للمنة الحاصلة منه ، فباعه واشترى بثمنه ثوباً أو اتفق به حنت . لا ان اتفق بغير الغزل ، ولا على شيء لا ينتفع به قطعاً

للمنة فانتفع به هو ، أو أحد ممن في كنفه حنت .
ولا يأوي معها في هذا العيد حنت بدخوله قبل صلاة العيد لا
بعدها ، وإن قال أيام العيد أخذ بالعرف ، ولا عدت رأيتك تدخلها
والسبب منعها فدخلتها حنت ولو لم يرها ، ولا تركت هذا يخرج
فأقلت أو خرج ، أو قامت تصلي أو لحاجة فخرج ونيته أو السبب أن
لا يخرج أصلاً حنت ، وإن نوى أن لا تدعه يخرج فلا ، إلا أن
خرج بفعلها أو تفريطها ، وإن لم تعلم نيته انصرفت يمينه إلى فعلها .

* فصل *

والعبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ ، في حلف لا يدخل
بلداً لظلم فيها فزال ، أو لوالٍ لا رأى منكراً إلا رفعه إليه ، أو لا يخرج
إلا باذنه ونحوه ، فعزل أو حلف على زوجته فطلقها بائناً ، أو على
رقيقه فأعتقه أو باعه لم يحنت بذلك بعد ، ولو لم يرد ما دام كذلك ،
إلا حال وجود صفة عادت ، فلو رأى المنكر في ولايته وأمكن رفعه
ولم يرفعه حتى عزل (ويتبع) أو مات أو باعه الخبر من غيره * حنت
ولو رفعه إليه بعد (ويتبع) ولو تولى ثانياً ورفعته * وإن مات الوالي
(ويتبع) أو عزل * قبل إمكان رفعه حنت ، وإن لم يعين الوالي إذاً

لم يتمين ، ولو لم يعلم به إلا بعد علم الوالي فات البر ولم يحنت ، كما لو
راه معه .

واللص لا يخبر به أو يغمز عليه ، فسئل عمن هو معهم فبرأهم دونه
لينبه عليه حنت إن لم ينو حقيقة النطق أو الغمز ، أو ليتزوجن ببر بعقد
صحيح ، ولتزوجن عليها ولا نية ولا سبب ببر بدخوله بنظيرتها أو
عن نعمها أو تناذى بها ، فإن تزوج بعجوز دينئة لم ببر نصاً ، وليطلقن
ضرتها فطلقها رجعيأ بر ، ولا يكامها هجرأ فوطئها حنت .

ولا يأكل ثمرأ لحلاوته ولا نية ولا سبب حنت بكل حلو ،
بخلاف أعتقه أو أعتقه لأنه أسود أو لسواده فلا يتجاوز ، وإذا
أمرت بك بشيء لعله فقس عليه كل شيء من مالي وجدت فيه تلك العلة
ثم قال أعتق عبدي فلاناً لأنه أسود صح أن يعتق كل عبده أسود ،
ولا تعط فلاناً إبرة يريد عدم تعديده فأعطاه سكينأ حنت ، ولا يكلم
زيدأ لشربه الخمر فكلمه وقد تركه لم يحنت ، ولا يقبل تعليل بكذب ،
فمن قال لقنه وهو أكبر منه انت حر لأنك ابني ونحوه ، أو
لامراته وهي أصغر منه أنت طالق لأنك جدتي وقتنا .

﴿ فصل ﴾

فان عدم ذلك رجع الى التعيين ، فمن حلف لا يدخل دار فلان ،
أو دار فلان هذه ، فدخلها وقد باعها ، أو وهي فضاء ، أو مسجد ، أو
حمام ، أو لا لبست هذا القميص فلبسه وهو رداء أو عمامة أو سراويل ،
أو لا كلت هذا الصبي فصار شيخاً ، أو امرأة فلان هذه أو عبده أو
صديقه هذا فزال ذلك ثم كلمهم ، أو لا أكلت لحم هذا الحمل فصار
كباشاً ، أو هذا الرطب فصار تمرّاً أو دبساً أو خلاً ، أو هذا اللبن
فصار جبناً ونحوه ثم أكله ولا نية ولا سبب حنت ، كقوله هذا
التمر الحديث فعتق ، أو الرجل الصحيح فمرض ، وكالسفينة تنقض
ثم تعاد ، والبيضة تصير فرخاً ، فلو حلف ليأكلن من هذه البيضة أو
التفاحة فعمل منها شرباً أو ناطقاً فأكله بر ، وكهاتين نحوهما .



* فصل *

فإن عدم ذلك رجع الى ما تناوله الاسم ، ويقدم شرعي فعرفي
فلغوي ، ثم الشرعي ماله موضوع شرعاً وموضوع لغة كصلاة وزكاة
وصوم وحج ، فاليمين المطلقة تنصرف للشرعي ، وتتناول الصحيح
منه ، فمن حلف لا ينكح او يبيع او يشتري والشركة والتولية والسلم
والصلح على مال شراء ، فعقد عقداً فاسداً لم يحنث ، إلا إن حلف
لا يحج فحج فاسداً (وبتمه) احتمال او حكم بصحة العقد حاكم *
ولو قيد يمينه بتمتع الصحة كلا يبيع الخمر او الحر ، او قال لامرأته
إن سرقت مني شيئاً وبعته او طالقت فلانة الاجنبية فأنت طالق ،
ففعلت او فعل حنث بصورة ذلك .

ومن حلف لا يحج أو لا يعتز حنث باحرام به او بها ، ولا
بصوم بشروع صحيح (وبتمه) احتمال إن تم صحيحاً * ولا يصلي
بالتكبير ولو على جنازة ، لا من حلف لا يصوم صوماً حتى يصوم يوماً ،
ولا يصلي صلاة حتى يفرغ مما يقع عليه اسمها ، أو ليعين كذا فباعه
بعرض او نسيئة بر ، أو لا يهب او يهدي ، او لا يتصدق او لا يعير ،

حنث بفعله ، لا إن حلف لا يبيع ، أو لا يؤجر أو لا يوصي أو لا يزوج فلاناً ، حتى يقبل ، أو لا يهب زيداً فأهدى إليه ، أو باعه وحابه ، أو وقف أو تصدق عليه صدقة تطوع حنث ، لا إن كانت واجبة أو من نذر أو كفارة أو ضيفه الواجب أو أبراه (وبنجم) احتمال ولو بلفظ هبة * أو أعاره أو وصى له أو حلف لا يتصدق عليه فوهبه ، أو لا يتصدق عليه فأطعم عياله ، وإن نذر أو حلف أن يهب له بر بالاحباب .

﴿ فصل ﴾

والعرفي ما اشتهر مجازه حتى غلب على حقيقته بحيث لا يعرفها أكثر الناس « كالراوية » في العرف اسم للمزادة ، وفي الحقيقة اسم لما يستقى عليه من الحيوانات ، و« الطعينة » في العرف المرأة ، وفي الحقيقة اسم للناقة التي تظعن عليها ، و« الدابة » في العرف اسم لذوات الأربع من خيل وبغال وحمير ، وفي الحقيقة اسم لما دب ودرج ، و« العذرة والغائط » في العرف الفضلة المستقذرة ، وفي الحقيقة العذرة : فناء الدار . والغائط المطمئن من الارض ، فهذا أو نحوه تتعلق اليمين فيه بالعرف دون الحقيقة .

من حلف لا يأكل عيشاً - وهو لغة الحياة - حنث بأكل الخبز

ولا يطأ امرأته أو أمته حنث بجماعها ، ولا يتسرى حنث بوطىء
أمة ، ولا يطأ أو يضع قدمه في دار حنث بدخولها راكباً وماشياً
وحافياً ومتنعلاً ، لا بدخول مقبرة ، ولا يركب أو يدخل بيتاً حنث
بركوب سفينة ودخول مسجد وحمام ويدت شعر وأدم وخيمة ،
لا أصفه ودهليز .

ولا يضرب فلانة فخنقها أو تنف شعرها أو عضها لا تلذذا
حنث ، ولا يشم الرياح فشم ورداً أو بنفسجاً أو ياسميناً أو لا يشم
ورداً أو بنفسجاً فشم دهنهما ، أو لا يشم طيباً فشم نبتاً ريحه طيب ، أو
لا يذوق شيئاً فازدردده ولم يدرك مذاقه حنث .

* فصل *

واللغوي ما لم يغلب مجازه ، فمن حلف لا يأكل لحماً حنث بأكل
سمك ولحم محرم ، لا بمرق لحم ومخ وشحم وكبد وكلية وكرش
ومصران وطحال وقلب وإلية ودماغ وقانصة وأكارع ولحم رأس
ولسان ، إلا بنية اجتناب الدسم ، ولا يأكل شحم فأكل شحم الظهر
أو الجنب أو سمينها أو الإلية أو السنام حنث ، لا إن أكل لحماً أحمر ،
ولا يأكل لبناً فأكله ولو من صيد أو آدمية حنث ، لا إن أكل زبدًا

أو سمناء أو كشكاً أو مصلاً أو جنباً أو أقطاً ونحوه . أو لا يأكل
زبداء أو سمناء فأكل الآخر ولم يظهر فيه طعمه ، أو لا يأكلهما
فأكل لبناً .

ولا يأكل رأساً ولا بيضاً حنت بأكل رأس طير وسمك
وجراد ويبيض ذلك ، [ولا يأكل من هذه البقرة لا يعم ولدأ ولبنأ ،
ولا يأكل من هذا الدقيق فاستفه أو خبزه وأكله حنت] ^(١)
ولا يأكل فاكهة حنت بأكل تمر ورمان وبطيخ وكل
ثمر شجر غير بري ولو يابساً كصنوبر وعناب وجوز ولوز
وبندق وفستق وتوت وزبيب وتين ومشمش وأجاص ، لا ثناء وخيار
وزيتون وبلوط وبطم وزعرور أحمر وآس وسائر ثمر شجر بري لا
يستطاب ، ولا قرع وباذنجان ، ولا ما يكون بالأرض كجزر ولفت
وفجل وقلقاس ونحوه .

ولا يأكل تمرأ فأكل رطباً أو بسرأ فأكل مذنباً حنت ،
لا إن أكل تمرأ أو حلف لا يأكل رطباً أو بسرأ [فأكل الآخر ،
ولا يأكل تمرأ فأكل رطباً] ^(١) أو دبساً أو ناطفأ ، ولا يأكل أدمأ
حنث بأكل بيض وشوى وجبن وملح وتمر وزيتون ولبن وخل وكل
مصطبغ به .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

ولا يأكل قوتاً حنث بأكل خبز وتمر وزبيب وتين ولحم ولبن
وكل ما تبقى معه البنية، ولا يأكل طعاماً حنث بكل ما يؤكل
ويشرب، لا ماء ودواء وورق شجر وتراب ونشارة خشب، ولا
يشرب ماء حنث بماء ملح ونجس، لا بجلاب وماء ورد، ولا
يتغدى فأكل بعد الزوال، أو لا يتعمشى فأكل بعد نصف الليل،
أو لا يتسحر فأكل قبله لم يحنث (وينهم) حيث لا عرف بخلافه *
والغداء والعشاء ان يأكل أكثر من نصف شعبه .

ومن أكل ما حلف لا يأكل مستهلكاً في غيره كسمن فأكله
في خبيص، أو لا يأكل بيضاً فأكل ناطقاً، أو لا يأكل شعيراً
فأكل حنطة فيها حبات شعير لم يحنث، إلا إذا ظهر طعم شيء
محلوف عليه .

ولا يأكل سويقاً أو هذا السويق فشربه، أو لا يشربه فأكله
حنث، ولا يطعمه حنث بأكله وشربه ومصه، لا بذوقه .

ولا يأكل أو لا يشرب أو لا يفعلهما لم يحنث بمص قصب سكر
ورمان، ولا يبلع ذوب سكر في فيه بحلقه لا بأكل (وينهم) يحنث
لأن ذوبه هو أكله عرفاً * أو لا يأكل مائعاً فأكله بنخب، أو لا
يشرب من النهر أو البئر فاغترف بإناء وشرب حنث، لا ان حلف لا
يشرب من الكوز فصب منه في إناء وشرب، ولا يأكل من هذه

الشجرة حنت بثمرتها فقط ، ولو لقطها من تحتها (و بنهم) هذا فيما له ثمر ، وإلا حنت بأكل ورق وغصن * ولا يأكل من هذه الشاة حنت بأكل لبنها (و بنهم) لا ولدها * ولا يأكل ما اشتراه فلان فأكل من لبنه او ييضه لم يحنت ، قاله في «القواعد» .

ومن حلف لا يلبس شيئاً فلبس ثوباً او درعاً او جوشناً او خفّاً او نعلّاً حنت كيف لبسه ، ولو تعمم به او ارتدى بسر او يل او اترز بقميص ، لا بطيه وتركه على رأسه ، ولا بنومه عليه ، او تدر به ولا يلبس قميصاً فارتدى به حنت ، لا إن اترز به . ولا يلبس حلياً فلبس حلية ذهب وفضة او جوهر او منطقة محلاة او خاتماً ولو في غير خنصر او دراهم او دنانير في مرسله حنت ، لا عقيقاً او سبجاً او حريراً .

ولا إن احلف لا يلبس قانسوة فلبسها في رجله .

ولا يدخل دار فلان ، أو لا يركب دابته ، او لا يلبس ثوبه حنت بما جعله لعبده او أجيره او استأجره ، لا بما استعاره ، ولا يدخل مسكنه حنت بمستأجر ومستعار ومغضوب لسكنه ، لا بملكه الذي لا يسكنه ، وإن قال ملكه لم يحنت بمستأجره . ولا يركب دابة عبد فلان حنت بما جعل برسمه ، كحلفه لا يركب رجل هذه الدابة ، او لا يبيعه ، او لا يدخل معينة فدخل سطحها ، او لا يدخل بابها فحول ودخله حنت ،

لا إن دخل طاق الباب، او وقف على حائطها، او ليخرجن منها فسقط
 سطحها لم يبر، او لا يخرج منها فصعد لم يحنت، ولا يكلم إنساناً
 حنت بكلام كل إنسان، حتى يتنح او اسكت، لا بصلاة صلاها
 إماماً، ولا كلمت زيداً فكاتبه او راسله حنت، ما لم ينو مشافهته،
 إلا إذا أرتج عليه في صلاة ففتح عليه، ولا بدأته بكلام فتكلما معاً لم
 يحنت، ولا كلمته حيناً او الزمان ولا نية فستة أشهر، وزمناً او أمداً
 أودهرأ او بعيداً او ملياً او عمرأ او طويلاً او حقباً او وقتاً فأقل زمان.
 والعمر او الأبد او الدهر فكل الزمان، والحقب ثمانون سنة، وأشهرأ
 او شهوراً او أياماً فثلاثة، ويدخل ما بينهما من ليل ونهار، او إلى
 الحصاد او الجذاذ فالى أول مدة (ويتبعه) ببلدة حالف وأنه يعتبر جال
 حلف لا حنت * والحول، فحول لا تتمته (ويتبعه) بل كتنفصيل
 طلاق * ولا يتكلم فقراً أو سبيح أو ذكر الله، او قال لمن دق
 عليه: ادخلوها بسلام آمنين، يقصد القرآن وتنبيهه لم يحنت، وإن لم
 يقصد القرآن حنت (ويتبعه) هذا التفصيل بما يبطل الصلاة، وأنه
 خاص بما يخاطب به الناس بعضهم بعضاً، ووقع نظيره في القرآن كهذا،
 ونحو «يا يحيى خذ الكتاب»^(١)، «يا موسى لا تحف»، «آتنا غداءنا»
 بخلاف نحو «حم والكتاب»، «إن المتقين» «لا آله إلا هو» فلا

(١) يايحي: مريم/ ١٢. آتنا غداءنا: كهف/ ٦٢. حم والكتاب دخان/ ١

يُحْنَثُ ، وَلَا تَبْطُلُ وَلَوْ قَصْدُ التَّنْبِيهِ خَاصَّةً ، بِدَلِيلٍ مِنْ سَهْلِ إِمَامِهِ أَوْ
اسْتَوْذَنْ فَسَبِّحْ بِهِ * .

وَحَقِيقَةُ الذِّكْرِ مَا نَطَقَ بِهِ .

وَلَا مَلِكَ لَهُ لَمْ يُحْنَثْ بِدِينٍ ، وَلَا مَالٌ لَهُ أَوْ لَا يَمْلِكُ مَالًا حَنْثٌ ،
حَتَّى بَغِيرِ زَكَاةٍ وَبَدِينِ وَضَائِعٍ لَمْ يَبْأَسْ مِنْ عَوْدِهِ وَمَغْصُوبٍ ،
لَا بِمُسْتَأْجَرٍ وَوَاجِبِ حَقِّ شَفْعَةٍ ، وَلِيُضْرِبَنَّهُ بِمِائَةِ جُمُعَةٍ وَضَرْبِهِ بِهَا
ضَرْبَةٌ بَرٌّ ، لَا إِنْ حَلَفَ مِائَةً وَلَوْ آلَمَهُ .

﴿ فَصْل ﴾

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْبِسُ مِنْ غَزَلِهَا وَعَلَيْهِ مِنْهُ ، أَوْ لَا يَرْكَبُ أَوْ
لَا يَلْبِسُ أَوْ لَا يَقُومُ أَوْ لَا يَقْعُدُ أَوْ لَا يَسَافِرُ أَوْ لَا يَطَأُ أَوْ لَا يَمْسُكُ أَوْ
لَا يَشَارِكُ أَوْ لَا يَطُوفُ وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارًا وَهُوَ دَاخِلُهَا ،
أَوْ لَا يَضَاجِعُهَا عَلَى فِرَاشٍ فَضَاجَعَتُهُ وَدَامَ ذَلِكَ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ
بَيْتًا ، فَدَخَلَ فُلَانٌ عَلَيْهِ فَأَقَامَ مَعَهُ حَنْثٌ ، مَا لَمْ تَكُنْ نِيَّةً ، وَكَذَا
لَا يَصُومُ أَوْ لَا يَحْجُجُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ - خِلَافًا لَهُ - ، لَا إِنْ حَلَفَ
لَا يَتَزَوَّجُ أَوْ يَتَطَهَّرُ أَوْ يَتَطَيَّبُ فَاسْتَدَامَ ذَلِكَ . وَلَا يَسْكُنُ دَارَ كَذَا ،

او لا يساكن فلاناً وهو ساكن او مساكن ، فأقام فوق زمن
 يمكنه الخروج فيه عادة نهراً بنفسه وأهله ومتاعه المقصود حنث ، ولا
 يلزمه جمع دواب البلد لنقله ، ولا النقل وقت استراحة عند تعب
 وأوقات صلاة، ولو بنى بينه وبين فلان حاجزاً وهما متساكنان حنث،
 لا إن أودع متاعه أو أعاره أو ملكه ، او لم يجد مسكناً او ما ينقله به ،
 أو أبت زوجته الخروج معه ولا يمكنه إجبارها ولا النقلة بدونها مع
 نية النقلة، أو أمكنته بدونها فخرج وحده ، او كان بدارٍ حجرتان
 لكل حجرة باب ومرفق، فسكن كل واحد حجرة ولا نية ولا سبب،
 ولا إن حلف على معينة لاسا كنته بها وهما غير متساكنين فبينا بينهما
 حائطاً، وفتح كل لنفسه باباً وسكنها .

وليخرجن او ليرحلن من الدار ، او لا يأوي او لا ينزل فيها كلا
 يسكنها ، وكذا البلد إلا أنه يبر بخروجه وحده إذا حلف
 ليخرجن منه .

ولا يحنث بعود إذا حلف ليخرجن او ليرحلن من الدار او البلد
 وخرج ، ما لم تكن نية او سبب كظلم لم يزل .

والسفر القصير سفر يبر به من حلف ليسافرن ، ويحنث من
 حلف لا يسافر، وكذا النوم اليسير ولو لم ينقض الوضوء ، ولياكن

أكلة - بالفتح - لم يبر حتى يأكل ما يعده الناس أكلة، والأكلة - بالضم - اللقمة، ولا يسكن الدار فدخلها، أو كان فيها غير ساكن فدام جلوسه لم يحنت، ولا يدخل داراً فحمل ودخله وأمكنه الامتناع فلم يمتنع، أو لا يستخدم رجلاً فخدمه وهو ساكت حنت، وإن لم يمكنه الامتناع لم يحنت، ويحنت بالاستدامة بعد الاكراه.

* فصل *

ومن حلف ليشرب هذا الماء وليضرب غلامه غداً أو في غد أو أطلق، فتلف المحلوف عليه قبل الغد، أو فيه قبل الشرب أو الضرب حنت حال تلفه، كما لو حلف ليحجن هذا العام فلم يقدر لمرض أو عدم نفقة (وينهم) وكذا ليقضينه حقه غداً فأعسر * إلا إن جن حالف قبل الغد حتى خرج الغد، وإن أفاق قبل خروجه حنت، أمكنه فعله أو لا، من أول غد (وينهم) احتمال ما لم يتلف حال جنونه، وأن إغماء ونوماً كجنونه * لا إن مات حالف قبل الغد أو أكره، وإن قال اليوم (وينهم) وأطلق خلافاً لهما * فأمكنه فتلف حنت عقبه، ولا يبر بضربه قبل وقت عينه، ولا ميتاً، ولا بضرب لا يؤلم، ويبر بضربه

مجنوناً (وبنعم) أو ضرب الحالف كذلك * وليقضينه حقه غداً
فأبرأه اليوم ، أو أخذ عنه عرضاً ، أو منع كرهاً فمات فقضاه لورثته
لم يحنث (وبنعم) وكذا لو غاب فدفعه لو كيّله ، وإلا حنث * وليقضينه
عند رأس الهلال ، أو مع أول رأسه أو استهلاله ، أو عند أو مع رأس
الشهر ، فحله عند غروب الشمس من آخر الشهر ، ويحنث بعده ، ولا
يضر تأخر فراغ كيّله ووزنه وعده وزرعه وأكله لكثرتة . ولا
أخذت حنثك الحال مني فأكره على دفعه ، أو أخذه حاكم فدفعه لغريمه
فأخذه حنث كلا تأخذ حنثك علي ، لا إن أكره قابض ، ولا إن
وضعه بين يديه أو في حجره ، إلا إن كانت يمينه لا أعطيكه لبرأته بمثل
هذا من ثمن ومثمن وأجرة وزكاة ، ولا فارقني حتى أستوفي حقي
منك ، ففارق أحدهما الآخر ، لا كرهاً قبل استيفائه حنث ، ولا
افترقنا أو لا فارقتك حتى أستوفي حقي فهرب ، أو فزسه حاكم وحكم
عليه بفراقه ، أو فارقه لعلمه بوجوب فراقه حنث ، وكذا إن أبرأه ،
أو أذن له أن يفارقه ، أو فارقه من غير إذنه ، لا إذا أكرها أو قضاه
بحقه عرضاً (وبنعم) ولو أكثر من قيمته لا حيلة *

وفعل وكيّله كهو ، فمن حلف لا يفعل كذا فوكل من فعله
حنث ، وليفعلن كذا فوكل من فعله بر ، وكذا لو حلف لا يبيع زيداً
فباع من يعلم أنه يشتريه له (وبنعم) احتمال وإن لم يعلم فلا حنث حتى

في طلاق وعتاق ، واغتفر هنا لأن المباشرة غير المحلوف عليه * ولو
توكل حالف لا يبيع ونحوه في بيع لم يحنث ، أضافه لموكله أو لا .
ولا فارقتك حتى أوفيك حقت فأبرىء منه أو أكره على فراقه
لم يحنث ، وإن كان الحق عيناً فوهبت له وقبل حنث ، لا إن أقبضها
قبل ، ولا أفارقك ولك في قبلي حق فأبرىء أو وهب له لم يحنث ،
مطلقاً ، وقدر الفراق ما عدا فراقاً عرفاً كبيع ، ولا يكفل مالا
فكفل بدنأً وشرط البراءة لم يحنث .



❦ باب النذر ❦

الزام مكلف مختار ولو كافراً بعبادة نفسه لله ، بكل قول يدل عليه شيئاً^(١)، ولو لازماً بأصل الشرع ، غير محال فلا تكفي نيته (وينبغي) انعقاده بإشارة آخرس *.

وهو أي عقده والالتزام به مكروه ، ولو عبادة في الجملة ، لا يأتي بخير ولا يرد قضاء ، بل حرمة طائفة من أهل الحديث ، فيصلي النفل كما هو لا بنذره ثم يصليه . قال «الشيخ» : إيجاب المؤمن على نفسه إيجاباً لم يحتاج إليه بنذر أو عهد وطلب وسؤال جهل منه وظلم ، وينعقد في واجب ك: لله علي صوم رمضان ونحوه ، فيكفر ان لم يصمه وكحلفه عليه وعند الأكثر ، لا ك: لله علي صوم أمس ونحوه من المحال .
وانواعه المنعقدة ستة :

الاول : المطلق ك: لله علي نذر ، أو إن فعلت كذا فعلي نذر ، ولا نية تخصص بمحل أو زمن وفعل فكفارة يمين .

الثاني : نذر لجأج وغضب ، وهو تعليقه بشرط بقصد المنع من شيء أو الحمل عليه ، كإِنْ كَلِمَتِكَ ، أو إِنْ لَمْ أَخْبِرْكَ فَعَلِيَّ الحُجَّجِ أو العتق ، أو

(١) مفعول ثاني لالزام .

صوم سنة ، أو مالي صدقة ، فيخير بين فعل ما التزمه أو كفارة يمين ، ولا يضر قوله : على مذهب من يلزم بذلك ، أو لا أقلد من يرى الكفارة ونحوه .

ومن علق صدقة شيء ببيعه وآخر بشرائه فاشتراه كفر كل واحد كفارة يمين ، ومن حلف فقال : عليّ عتق رقبة فحنث فكفارة يمين .

الثالث : نذر مباح ك : لله ، علي أن البس ثوبي أو أركب دابتي فيخير أيضاً .

الرابع : نذر مكروه كطلاق ونحوه (ونجم) كفراد صوم رجب أو جمعة أو سبت * فيسن أن يكفر ولا يفعله .

الخامس : نذر معصية كشرب خمر وضوم يوم عيد أو حيض أو أيام التشريق ، فيحرم الوفاء به ولا كفارة ، ويكفر من لم يفعله ، ويقضي صوم ما نذره غير يوم حيض مع الكفارة .

ومن نذر ذبح معصوم حتى نفسه فكفارة ، وتعدد بتعدد ولد ما لم ينو معيناً وقال « الشيخ » : النذر للقبور أو لأهل القبور كالنذر « لأبراهيم الخليل » والشيخ فلان ، نذر معصية لا يجوز الوفاء به ، وإن تصدق به على الفقراء فخير له ، وكذا النذر للمقيم عند القبر لتنويره وتبخيره ، وأما من نذر للمساجد لمصالحها فنذر بر يلزم وفاؤه .

السادس : نذر تبرر كصلاة وصوم واعتكاف وصدقة وحج وعمره بقصد التقرب بلا شرط، أو علق بشرط نعمة أو دفع نقمة، كان شفى الله مريضه أو سلم مالي، أو حلف بقصد التقرب كوالله أن سلم مالي لا تصدقن بكذا، فوجد شرطه لزمه، ويجوز إخراجها قبله وقال «الشيخ» في إن قدم فلان أصوم كذا : هذا نذر يجب الوفاء به مع القدرة، لا أعلم فيه نزاعاً، وأنص عليه في إن قدم فلان تصدقت بكذا .

ومن نذر فعل طاعة ومعصية لزمه الطاعة وكفر للمعصية، ومن نذر الصدقة من تسن له بكل ماله أو بألف ونحوه وهو كل ماله بقصد القرية أجزأ ثلثه، وبيعض مسمى لزمه، ولو أكثر من نصف ماله، وإن نوى ثميناً أو مالاً دون مال أخذ بنية، وإن نذرها بمال ونية ألف يخرج ما شاء، ويصرفه للمساكين، كصدقة مطلقة، ولا يجزيه إسقاط دين . ومن نذر الصدقة بماله أو ببعضه وعليه دين أكثر مما يملكه أجزأه إخراج ثلثه قبل نذره، لا ما طرأ بعد، ومن حلف أو نذر : لا رددت سائلاً، فكمن حلف ونذر الصدقة بماله، فإن لم يتحصل له إلا ما يحتاجه فكفارة يمين، وإلا تصدق بثلث الزائد عن حاجته، ونحو حبة بر ليست سؤلاً لسائل، وإن ملكت مال فلان فعلي الصدقة به فملكه فبثله، وإن ملكت عبد زيد فللّه عليّ أن أعته بقصد القرية ألزم بمقتضه إذا ملكه .

* فصل *

ومن نذر صوم سنة معينة لم يدخل في نذره رمضان ويوما العيدين وأيام التشريق ، وإن نذر صيام شهر معين فلم يصمه لعذر أو غيره فالقضاء متتابعاً ، وكفارة عين لفوات المحل ، وإن صام قبله لم يحجزه ، وإن أفطر منه لغير عذر استأنف شهراً من يوم فطره وكفر ، ولعذر بني وقضى ما أفطره متتابعاً متصلاً بتمامه وكفر . وإن جنة كاله لم يقضه ، وبعضه فبعضه . وإن نذر صوم شهر وأطلق لزمه التتابع ، فإن قطعه بلا عذر استأنفه ، ولعذر يخير بينه بلا كفارة وبين البناء ، ويتم ثلاثين ، ويكفر لفوات التتابع ، وكذا سنة في تابع ، ويصوم اثني عشر شهراً سوى رمضان وأيام النهي ، ولو شرط التتابع فتقضى . وسنة من الآن أو من وقت كذا فكمعينة .

وإن نذر صوم الدهر لزمه ، فإن أفطر كفر فقط بغير صوم ، ولا يدخل رمضان ويوم النهي ، ويقضي فطره به ، ويكفر إن أفطر به . رمضان لغير عذر ، وبه فلا ، ويصام لظهار ونحوه منه ، ويكفر مع صوم ظهار ونحوه .

وإن نذر صوم يوم الخميس ونحوه فوافق عيداً او حيضاً او أيام التشريق، أفطر وقضى وكفر، وإن جهل اليوم المندور تحرى، قاله «الشيخ»، وقياس المذهب مع الكفارة للتعين، وإن نذر صوم يوم يقدم فلان فقدم ليلاً فلا شيء عليه، ويندب، ونهاراً وهو صائم وقد بيت النية بخير سمعه صح، وأجزأه، وإلا او كان مفطراً، او وافق قدومه يوماً من رمضان، او يوم عيد او حيض وقضى وكفر، وإن وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين أتمه، ولا يستحب قضاؤه، ويقضي نذراً القدوم كصائم في قضاء رمضان او كفارة او نذر مطلق، وإن وافق يوم نذره وهو مجنون فلا قضاء ولا كفارة.

ونذر اعتكافه كصومه، وإن نذر صوم أيام معدودة ولو ثلاثين لم يلزمه تتابع إلا بشرط أونية، ومن نذر صوماً متتابعاً غير معين فأفطر لمرض يجب معه الفطر، او لحيض خير بين استثنائه ولا شيء عليه وبين البناء ويكفر، ولسفر او ما يبيح الفطر مع القدرة على الصوم لم ينقطع التتابع (وينبغي) ويُخير كما قبله*، ولغير عذر يلزمه أن يستأنف بلا كفارة.

ومن نذر صوماً فعجز عنه لكبر او مرض لا يرجي برؤه، او نذر حال عجزه، أطعم لكل يوم مسكيناً، وكفر كفارة يمين، وإن

نذر صلاة ونحوها وعجز فعليه الكفارة فقط ، وحجاً لزمه ، فإن لم يطقه ولا شيئاً منه حُجَّ عنه ، وإلا أتى بما يطيقه من الحجّات المتعددة ، وكفر للباقي ، ومع عجزه عن زاد وراحلة حال نذره لا يلزمه ، ثم إن وجدها لزمه .

وإن نذر صوماً أو صوم بعض يوم لزمه يوم بنيته من الليل ، ونذر صوم ليلة لا ينقصد كمستحيل ولا كفارة ، وكذا نذر صوم يوم أتى فيه بمنافٍ .

وإن نذر صلاة فركتان قائماً لقادر ، لأن الركعة لا تجزى في فرض ، وأربعاً بتسليمتين ، أو أطلق تجزى بتسليمة كعكسه . ومن نذر صلاة جالساً أن يصلّيها قائماً .

وإن نذر المشي إلى بيت الله الحرام أو موضع من مكة أو حرمها وأطلق ، أو قال غير حاج ولا معتمر لزمه المشي في حج أو عمرة من مكانه . لأن المشي إلى العبادة أفضل ، لا إحرام قبل ميقاته ما لم ينو مكاناً بعينه أو إتيانه ، لا حقيقة المشي ، وإن ركب لعجز أو غيره أو نذر الركوب فشى فكفارة يمين .

ولو أفسد الحج المنذور ماشياً لزمه القضاء ماشياً ، وإن نذر المشي إلى مسجد « المدينة » أو الأقصى « لزمه ذلك والصلاة فيه (ويتهم) أو أعلى منه * وإن عين مسجداً في غير حرم ، لم يلزمه إتيانه ، وإن

نذر الصلاة فيه صلاحها في أي مكان شاء ، فإن جاءه لزمه عند وصوله ركعتان .

وإن نذر رقبة فما يجزىء عن واجب ، إلا أن يعينها فيجزئها ما عينه ، لكن لو مات المنذور أو أتلفه ناذر قبل عتقه لزمه كفارة يمين بلا عتق ، وعلى متلف غيره قيمته له ، ويكفر لفوات نذره .

ومن نذر طوافاً أو سعيًا فأقله أسبوع ، وعلى أربعة فطوافان أو سعيان ، ومن نذر طاعة على وجه منهي عنه ، كالصلاة عرياناً أو الحج حافياً حاسراً أو نحوه وفي بها على الوجه المشروع ، وتلغى تلك الصفة ويكفر (وينبغي) احتمال لو أتى بالصفة المنذورة لا كفارة كما في نذر صوم يوم عيد * .

فرع^٢ : لا يلزم حكماً الوفاء بوعدي ، ويحرم خلفه بلا استثناء (وينبغي) لمتردد أو عازم على الترك ، لا على الفعل حال الوعد ثم بداله أنه لا يفعل ، لأنه إذا ليس بكذب * .



* كتاب القضاء والفتيا *

وهو تبين الحكم الشرعي بلا إلزام .
وينبغي للمستفتي أن يحفظ الأدب مع المفتي ويحمله ويمظمه، ولا يفعل ما جرت العادة عند العوام به كإِعَاء في وجهه ، أو ما مذهب إمامك في كذا ، أو ما تحفظه ، وإن كان جوابك موافقاً فاكذب وإلا فلا ، ولا يطالبه بالحجة . لكن إن علم المفتي غرض السائل في شيء لم يحز أن يكتب بغيره .

ويحرم الحكم والفتيا بالهوى ، وبقول أو وجه من غير نظر في الترجيح إجماعاً ، ويجب أن يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه . وكان السلف يهابون الفتيا ويشددون فيها ويتدافعونها ، وأنكر « أحمد » وغيره أن يُهجم على الجواب ، وقال : لا ينبغي أن يجيب في كل ما يستفتى عنه ، وقال إذا هاب الرجل شيئاً لا ينبغي أن يُحمل على أن يقول ، وقال : لا ينبغي أن ينصب الرجل نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال ؛ أن تكون له نية ، فإن لم تكن له نية لم يكن عليه ولا على كلامه نور ، وأن يكون له حلم ووقار وسكينة ، وأن يكون قوياً

على ما هو فيه وعلى معرفته، وأن يكون له كفاية، وإلا أبغضه الناس،
فانه إذا احتاج أخذ مما في أيديهم ، وأن يعرف الناس وخذاعهم ، ولا
يذغى له أن يحسن الظن بهم ، بل يكون حذراً فظناً مما يصورونه في
في سؤالهم . وسئل «أحمد» هل يكفي الرجل مائة ألف حديث حتى
يفتي ؟ قال : لا ، حتى قيل خمسمائة ألف حديث قال أرجو .

واعترض على «ابن شا قلاً» بهذا فقال : إن كنت لا أحفظه فاني
أفتي بقول من يحفظ أكثر منه . وقال بعض أصحابنا : ما أعيب على من
يحفظ خمس مسائل «لأحمد» يفتي بها . وقال «الشيخ» : الناظر المجرد
حاكياً لا مفتياً . وقال بعضهم : مخالفة المفتي نص إمامه الذي قلده
كمخالفة المفتي نص الشارع ، وحرم أن يفتي في حال لا يحكم فيها
كغضب ونحوه ، فان أفتى وأصاب صح .



* فصل *

ويصح فتوى عبد وامرأة وقريب وأميّ، وأخرس، ومع جرّ نفع ودفع ضرر، وعلى عدو، ولا تصح من فاسق ولو مستوراً، ويفتي مجتهد فاسق نفسه، ويقلد العدل ولو ميتاً، وهو كالاجماع في هذه الأعصار، ويقلد عامي من ظنه عالماً، لا إن جهل عدالته، ويجوز تقليد مفضول من المجتهدين، ويحرم تساهل مفتٍ وتقليد معروف به قال « الشيخ » : لا يجوز استفتاء إلا من يفتي بعلم وعدل . وقال « ابن عقيل » : يجب سؤال أهل الفقه والخير ، فإن جهل عدالته حرم تقليده .

ويلزم المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة ، وإن حدث ما لا قول فيه تكلم فيه حاكم ومجتهد ومفتٍ ، ويشاور من يثق بعلمه إلا أن يكون في ذلك إفشاء سر السائل ، أو تعريضه للأذى ، أو مفسدة لبعض الحاضرين .

وفي آداب المفتي ؛ ليس له أن يفتي في شيء من مسائل الكلام مفصلاً ، بل يمنع السائل وسائر العامة الخوض في ذلك أصلاً . ولا يلزم المفتي جواب ما لم يقع ، ويندب ولا مالا يحتمله سائل ،

ولا ما لا تقع فيه . وسئل «أحمد» عن يأجوج ومأجوج فقال للسائل :
أحكمت العلم حتى تسأل عن ذا ، وسئل عن مسألة في اللعان فقال :
سل عما ابتليت به .

ومن عدم مفتياً في بلده وغيره ، فحكمه حكم ما قبل الشرع ، وقيل
متى خلت البلد من مفتٍ حرم السكن بها ، ولمفتٍ ردّ الفتيا إن
كان في البلد قائم مقامه ، وإلا لم يحز ، وتعين عليه الجواب ، كقول
حاكم لمن ارتفع اليه ، إمض إلى غيري من الأحكام .

ويحرم إطلاق الفتيا في اسم مشترك إجماعاً ، والمراد حيث
لا ظاهر ، ومن سُئل أيؤكل برمضان بعد الفجر ؟ لا بد أن يقول
الاول او الثانى ، او هل يستحق أجره من قصر ثوباً وجحدته ؟ فيقول
إن قصره قبل جحوده فله وبعده لا لانه قصره لنفسه ، وهي مسألة
«أبي حنيفة» و«أبي يوسف» ، وليس عليه أن يذكر المانع في
الميراث من الكفر وغيره ، وكذا في بقية العقود من إجارة ونكاح ،
فلا يجب أن يذكر الجنون والاكره عملاً بظاهر الحال .

وإذا سُئل عن شرط واقف ، لم يفت بالزام العمل به ، حتى يعلم
الشرط معمول به في الشرع او لا ، كشرط صلاة في تربة دفن بها
واقف ، وشمل قنديل بها ، وشرط مكان نحو زاوية أهل البدع
كشيعة ومشتغلين برقص .

﴿ فصل ﴾

وللمفتي تخير من استقماه بين قوله وقول مخالفه، واستحبه « ابن عقيل » - كما مر في الخلع - ، وتخير وإن لم يخيره ، ولزوم المذهب بمذهب وامتناع الانتقال إلى غيره الأشهر عدمه .

ولا يلزم العامي أن يتمذهب بمذهب معين ، كما لم يلزم في عصر أوائل الأئمة ، وفي « المغني » النسبة إلى إمام في « الفروع » ، كالأئمة الأربعة ليست بمذمومة ، فإن اختلافهم رحمة وانفاقهم حجة قاطعة ، قال بعض الحنفية : وفيه نظر ، فإن الاجماع ليس عبارة عن الأئمة وأصحابهم ، قال في « الفروع » : وليس في كلام « الشيخ » ما يفهمه هذا الحنفي انتهى . وفي « الافصاح » الاجماع انعقد على تقليد كل من المذاهب الأربعة ، وأن الحق لا يخرج عنهم (وينبغي) وفيه نظر بل يجوز حيث لا تحتل المسألة قيداً كقوله « داود » في شحم الخنزير ، و« ابن جزم » في اللبث بمسجد للجنب و « الشيخ » وغيره في أن الطلاق الثلاث دفعة لا يقع إلا واحده ، وفي علي الطلاق لا يقع فإن احتمل التقييد امتنع التقليد ، كتقليد « سعيد بن المسيب » في حل المطلقة ثلاثاً

بمجرد المقدم مع الحيلة ، و مقلد « نافع » و « ابن عمر » في الوطء في الدبر
حالة الحيض ، لاحتمال أنهما لا يريان ذلك حينئذ * (١).

ولا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة او المكروهة ، ولا تتبع
الرخص لمن أراد نفعه ، فان فعل فسق ، و حرم استفتاؤه ، وإن حسن
قصده في حيلة جائزة ولا شبهة فيها ولا مفسدة ، ليتخلص بها المستفتي
من حرج جاز ، كما أرشد « عليه السلام » « بلالاً » إلى بيع التمر
بدرهم ثم يشتري بالدراهم تمرأ آخر ليتخلص من الربا .

وليس لمن انتسب لمذهب إمام أن يتخير في مسألة ذات قولين ،
بل عليه أن ينظر أيهما أرجح فيعمل به ، وقال « القاضي » فيما إذا اعتدل
عنده قولان من غير ترجيح : يفتي بأيهما شاء . ومن قوي عنده
مذهب غير إمامه أفتى به ، وأعلم السائل ، قال « أحمد » : إذا جاءت
المسألة ليس فيها أثر فافت فيها بقول الشافعي .

ومن لم يجد إلا مفتياً لزمه الأخذ بقوله ، كما لو حكم به حاكم ،
وكذا ملتزم قول مفتٍ وثم غيره ، فلو أفتى المقلد مفتٍ وعمل به
المقلد لزمه قطعاً ، وليس له الرجوع عنه إلى غيره في تلك الحادثة
إجماعاً ، نقله « ابن الحاجب والهندي » وغيرهما .

(١) انظر التراجم في الملحق .

﴿ فصل ﴾

من أفتى خطأً يستحب أن يكتب في أول فتواه الحمد لله ، وفي آخرها والله أعلم ، وكتبه فلان الحنلي او الشافعي ونحوه ، وينبغي أن يكتب الجواب واضحاً ، ويقارب سطره وخطه ، لئلا يزور أحد عليه ، ثم يتأمل الجواب بعد خوف غلط ، وإذا رأى خلال السطور او في آخرها بياضاً يلحق به ما يفسد الجواب فليحترز منه بالأمر بكتابة غير الورقة ، او يشغله بشيء ، وإن رأى لحناً فاحشاً في الورقة او خطأ يحيل المعنى أصلحه .

وينبغي أن يكون جوابه موصولاً بآخر سطر في الورقة ، وله أن يقول مع جواب من تقدمه جوابي كذلك ، والجواب صحيح إذا علم صواب جوابه وموافقته وكان أهلاً ، وإلا استقل بالجواب ، وإذا كان هو المبتدئ في الورقة كتب في الناحية اليسرى ، وعليه أن يختصر جوابه .

وإن جهل لسان السائل أجزاء ترجمة واحدة ، ولا يجوز أن يفتي فيما يتعلق بالفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الالفاظ ، دون أن

يعرف عرف أهلها ، والمتكلمين بها ، بل يحملها على ما اعتادوه وعرفوه ، وإن كان مخالفاً لحقائقها الأصلية . ولا يجوز أن يلقي السائل في الحيرة ، كأن يقول في مسألة في الفرائض : تقسم على فرائض الله ، أو فيها قولان ، بل يبين بياناً مزيلاً للأشكال .

ومن كتب على فتيا أو شهادة لم يجز أن يكبر خطه ، ولا أن يوسع السطور بلا إذن أو حاجة ، ويكره أن يكون السؤال بخطه لا باملأه . وإذا كان في رقعة الاستفتاء مسائل فلا تحسن ترتيب الجواب على ترتيب المسائل ، وليس له أن يكتب الجواب على ما يعلمه من صورة الواقعة ، بل يذكر جواب ما في الرقعة ، فإن أراد الجواب على خلاف ما فيها فليقل : وإن كان الأمر كذا أجوابه كذا ، وله العدول عن جواب السؤال الى ما هو أنفع للسائل ، وأن يجيبه بأكثر مما سأل ، وأن ينبهه على ما يجب الاحتراز منه ، وإن كان الحكم مستغرباً وطأ قبله ما هو كالمقدمة .

ويحذر المفتي أن يعيل في فتواه مع المستفتي أو مع خصمه ، بأن يكتب في جوابه ما هو له ويسكت عما هو عليه ونحوه .

وله العمل بخط المفتي وإن لم يسمع الفتوى من لفظه ، إذا عرف أنه خطه .

﴿ فصل ﴾

والقضاء هو تبين الحكم الشرعي، والالزام به، وفصل الحكومات. وهو فرض كفاية كالامامة، وولايته رتبة دينية، وفيه فضل عظيم لمن قوي على القيام به، وأداء الحق فيه، وإنما فسد حال الأئمة أكثر لطلب الرئاسة والمال به، وفيه خطر عظيم، ووزر كبير، لمن لم يرد الحق فيه، فمن عرف الحق ولم يقض به، أو قضى على جهل في النار، ومن عرف الحق وقضى به ففي الجنة.

وعلى الامام أن ينصب بكل إقليم قاضياً، ويختار لذلك أفضل من يجد علماً وورعاً، ويأمره بالتقوى وتحري العدل، وأن يستخلف في كل صقع (أي ناحية) أفضل من يجد لهم، ويجب على من يصلح إذا طلب ولم يوجد غيره، ممن يوثق به، إن لم يشغله عما هو أهم منه، ومع وجود غيره الأفضل أن لا يجيب، وكره له طلبه إذن، وطريقة السلف الامتناع، وإن لم يمكنه القيام بالواجب لظلم السلطان أو غيره حرم، وتأكيد الامتناع. ويحرم بذل مال فيه وأخذه، ودخول من لم تتوفر فيه شروطه وطلبه، وفيه مباشر أهل.

وتصح تولية مفضول وحريص عليها ، وتعليق ولاية قضاء وإمارة يشترط .

وشرط لصحتها كونها من إمام أو نائبه فيه ، وإن يعرف أن المولى صالح للقضاء ، وتمين مايوليه الحكم فيه من البلدان ، مشافهته بها أو مكاتبته ، واشهاد عدلين عليها ، أو إستفاضتها إذا كان بلد الامام خمسة أيام فما دون ، لا عدالة المولى - بكسر اللام - .

والفاظها الصريحة سبعة :

وليتك الحكم ، وقلدتك ، وقوضت ورددت وجعلت اليك الحكم ، واستخلفتك واستنبتك في الحكم . فاذا وجد أحدها وقبل مولى حاضر في المجلس ، أو غائب بعده ، أو شرع الغائب في العمل انعقدت بها .

والكناية نحو اعتمدت أو عولت عليك ، ووكلت ، أو أسندت اليك ، لا تمنعدها إلا بقرينة نحو فاحكم ، أو فتول ما عولت عليك فيه . وإن قال من نظر في الحكم في بلد كذا من فلان وفلان فقد وليته لم تمنعده لمن نظر لجهالته ، وإن قال : وليت فلاناً وفلاناً فمن نظر منهما فهو خليفتي انعقدت لهما ، ويتعين من سبق .

* فصل *

وتفيد ولاية حكم عامة النظر في أشياء ، والالزام بها ، وهي فصل الحكومة^(١) ، وأخذ الحق ، ودفعه للمستحق ، والنظر في مال يتم ومجنون وسفيه وغائب ، والحجر لسفه وفلس ، والنظر في وقوف عمله لتجري على شرطها ، وفي مصالح طرق عمله وأفئته ، وتنفيذ الوصايا ، وتزويج من لا ولي لها ، وتصفح شهوده وأمنائه ليستدل من ثبت جرحه ، وإقامة حد (ونجم) ودعائه لصلاة وإمامة جمعة وعيد ما لم يخصا بامام ، وجباية زكاة وخراج ما لم يخصا بعامل ، لا الاحتساب على الباعة والمشتريين ، لا والزامهم بالشرع خلافاً للتبصرة . وقال الشيخ : ما يستفيدة بالولاية لا حد له شرعاً ، بل يتلقى من الالفاظ والاحوال والعرف .

وله طلب رزق من بيت المال لنفسه وأمنائه وخلفائه حتى مع عدم حاجة ، فإن لم يجعل له شيء وليس له ما يكفيه ، وقال للخصمين لا أقضي بينكما إلا بجعل جاز ، لا من تعين أن يفتي وله كفاية .

(١) وفي الاقتناع وبعض النسخ (الخصومة) .

ومن يأخذ من بيت المال لا يأخذ اجرة لفتياه ولا خلطه ، وإلا
أخذ ، وعلى الامام فرض رزق ينفي عن التكسب لمن نصب نفسه
لتدريس وقتيا .

* فصل *

ويجوز أن يولي^(١) القاضي عموم النظر في عموم العمل ، وإن يوليّه
خاصاً في احدهما أو فيهما ، أو خاصاً بمحلة خاصة ، فينفذ حكمه في مقيم
بها وطارئ إليها فقط ، لكن لو أذنت له في تزويجها فلم يزوجه حتى
خرجت من عمله لم يصح ، كما لو أذنت له وهي في غير عمله ثم دخلت
إلى عمله ، فلو علقت الأذن بدخوله عمله صح .

ولا يحكم ولا يولي ولا يسمع بينة في غير عمله ، وهو محل حكمه
وتجب إعادة الشهادة فيه كتعديلها ، وإن ترفع إليه خصمان في غير
محل ولايته لم يحكم بينهما بحكم ولايته لم يحكم بينهما بحكم ولايته ، فإن
حكماء صح كغيره .

أو يوليّه الحكم في المداينات خاصة ، أو في قدر من المال لا يتجاوزها ،

(١) أي يولي الامام القاضي كذا في «شرح المنتهى» .

كأن لا يحكم إلا في عشرة فما دون ، أو يحمل إليه عقود الانكحة خاصة .

وله أن يولي من غير مذهبه ، وقاضين فأكثر ببلد وان اتحد عملها ، ولنائب الامام أن يولي مع الاطلاق ، لا إن نهاه . ولا يجوز^(١) أن يقلد القضاء لواحد على أن يحكم بمذهب بعينه (وينبغي) حمله على مجتهد ، وإلا فعمل الناس على خلافه * ولا أن يولي والده وولده من فوض له الامام تولية القضاء (وينبغي) بل له ذلك لما يأتي خلافاً له هنا *

ويقدم قول طالب ولو عند نائب ، فان استويا كمدعين اختلفا في قدر ثمن مبيع باق فأقرب الحاكمين ثم فرعه . وإن زالت ولايه الامام أو عزل من ولاه مع صلاحيته لم تبطل

(١) وبخط استاذنا ابن مانع ما يلي :

قوله : ولا يجوز أن يقلد القضاء لواحد على أن يحكم بمذهب بعينه . (وينبغي) حمله : « أي : عدم الجواز » على قاض مجتهد ، لأنه لا يجوز له تقليد غيره ، وإنما الواجب عليه العمل بما أداه اليه اجتهاده : فتقليده القضاء على أن يحكم بمذهب مجتهد غيره ، غير جائز : وإلا تحمل ذلك على المجتهد . فلا يصح ، لأن عمل الناس على خلافه . وهو متجه .

أقول : لم أر من صرح به وهو ظاهر ومحمل حسن لا يأباه كلامه هـ .

ولايته ، لأنه نائب المسامين لا الامام ، ولو كان المستنيب قاضياً فعزل
نوابه في قضاء ، أو نظر وقف على أيتام ، أو بيع تركه ميت ، أو
زالت ولايته بموت أو نحو فسق انزلوا على الصحيح ، لا إن قال
استخلف عني .

وكقاضي والٍ ومحتسب وأمير جهاد ووكيل بيت مال
(ويتيم) ولائم الامام ، وإلا فيكنوَّاب قاضٍ * ولا يبطل
ما فرضه فارض في المستقبل ثم عزل .

ومن عزل نفسه انزل ، لا بعزل قبل علمه ، وإن أخبر بموت
مولى بيلدٍ وولي غيره فبان حياً لم ينزل من شيع موته ، وكذا من
أنهى شيئاً فولي ثم تبين كذبه .



﴿ فصل ﴾

يشترط كون قاضٍ بالغاً عاقلاً ذكراً حراً مسلماً عدلاً ولو ظاهراً ، كامامة صلاة وولي يقيم وحاضن ، ولو ثائباً من قذف ، سميعاً بصيراً متكلماً مجتهداً « قال ابن حزم » : إجماعاً ولو في مذهب إمامه للضرورة ، واختار جمع : أو مقلداً وفي « الانصاف » وعليه العمل من مدة طويلة ، وإلا لتعطلت احكام الناس ، وعليه مراعي ألفاظ إمامه ومتأخرها ، ويقلد كبار مذهبه في ذلك ، ويحكم به ولو اعتقد خلافه ، لأنه مقلد ، وفي كلام الشيخ : يولى لعدم أنفع الفاسقين وأقلها شراً فأعدل المقلدين وأعرفها بالتقليد ولو ولاء في المواريث لم يجب أن يعرف إلا الفرائض والوصايا وما يتعلق بذلك ، وإن ولاء عقد الانكحة وفسخها لم يجب ان يعرف إلا ذلك ، ويجوز : اقض فيما تعلم ، كأفت فيما تعلم ، ويبقى ما لم يعلم خارجاً عن ولايته انتهى ، ومثله لا تقض فيما له عشر سنين ونحوه .

وإن نهاه عن الحكم في مسألة فله الحكم بها ، ولا يشترط كون قاضٍ كاتباً أو ورعاً أو زاهداً أو يقظاً أو مثبتاً للقياس

أو حسن الخلق ، والأولى كونه كذلك .

وما يمنع التولية ابتداءً يمنعها دواماً ، فتنى جن أو فسق انزل ،
إلا فقد السمع والبصر ، فيما ثبت عنده ولم يحكم به ، فإن ولاية حكمه
باقية فيه فيحكم به بعد ، ويتعين عزله مع مرض يمنعه من القضاء ، ويصح
أن يولي عبداً إمارة سرية وقسم صدقة وإمامة صلاة (وينبغي) في غير
جمعة وعيد *

والمجتهد من يعرف من الكتاب والسنة الحقيقية والحجاز ، والامر
والنهي ، والمجمل والمبين ، والمحكم والمتشابه ، والعام والخاص ، والمطلق
والمقيد ، والناسخ والمنسوخ ، والمستثنى والمستثنى منه ، وصحيح السنة
وسقيمها ، ومتواترها وآحادها ومسندها والمنقطع ، مما يتعلق بالاحكام ،
والمجمع عليه والمختلف فيه ، والقياس وشروطه وكيف يستنبط ،
والعربية (وهي اللغة المتداولة بحجاز وشام وعراق وما يواليهم) ، لا
حفظه القرآن ، فمن عرف أكثر ذلك فقد صالح للفتيا والقضاء ، زاد
« ابن عقيل » : ويعرف الاستدلال ، واستصحاب الحال ، والقدرة على
ابطال شبهة المخالف ، وإقامة الدلائل على مذهبه .

﴿ فصل ﴾

وإن حكم اثنان فأكثر بينهما شخصاً صالحاً للقضاء ، نفذ حكمه في كل ما ينفذ فيه حكم من ولاه إمام أو نائبه ، حتى في الدماء والحدود والنكاح واللعان ، ولا يجوز نقض حكمه كنائب إمام ، ويلزم من يكتب اليه قبول حكمه وتنفيذه ، لكن لكلٍ من المتحاكمين الرجوع قبل شروعه في الحكم ، قال « الشيخ » : ولا يشترط فيمن يحكم الخصمان شروط القاضي ، وقال : يجوز أن يتولى مقدموا الأسواق والمساجد والوساطات والصلح والتعزير لعبيد وإماء وغير ذلك .



﴿ باب أدب القاضي ﴾

وهو أخلاقه التي ينبغي أن يتخلق بها ، والخلق صورته الباطنة .
ويسن كونه قوياً بلا عنف ، ليناً بلا ضعف ، جليماً متأنياً متفظناً
عفيفاً ورعاً نزهاً ، بعيداً عن الطمع ، صدوق اللهجة ، بصيراً بأحكام الأحكام
قبله ، يخاف الله ويراقبه ، لا يؤتى من غفلة ، ولا يخدع من غرة ، صحيح
البصر والسمع . عالماً بلغات أهل ولايته ، لا يهزل ، ذا رأي ومشورة ،
لكلامه لين إذا قرب ، وهيبة إذا بعد ، ووفاء إذا وعد ، لا جباراً ولا
عسوفاً .

وسن سؤاله - إن ولي في غير بلده - عن علمائه وعدوله ،
وإعلامهم بيوم دخوله ليتلقوه من غير أن يأمرهم بتلقيه ، ودخوله
بيوم اثنين أو خميس أو سبت ضحوة ، لا بساءً أجمل ثيابه ، وكذا أصحابه
ولا يتطير ، وإن تفاعل فحسن ، فيأتي الجامع فيصلي ركعتين ويجلس
مستقبلاً ، ويأمر بعهدة فيقرأ على الناس ، وبعن يناديهم يوم جلوسه
للحكم ، ويقل من كلامه إلا الحاجة ، ثم يعضي إلى منزله الذي أعد له ،
وينفذ فيتسلم ديوان الحكم ممن قبله ، ويأمر كاتباً ثقة يثبت ما تسلمه

بمحضر عدلين . ثم يخرج يوم الوعد بأعدل أحواله ، غير غضبان ، ولا جوعان ، ولا حاقن ، ولا مهموم بما يشغل عن الفهم ، فيسلم على من يمر به ولو صيبا ، ثم على من بمجلسه ، ويصلي إن كان بمسجد تحيته ، وإلا خير ، والأفضل الصلاة ، ويجلس على بساط ونحوه ، لا على تراب وحصر مسجد ، لأنه يذهب هيئته من أعين الخصوم ، ويدعو بالتوفيق والعصمة مستعينا متوكلا سرا ، وليكن مجلسه لا يتأذى فيه بشيء فسيحا كجامع ، ولا يكره القضاء فيه ، ويصونه عما يكره ، أو دار واسعة وسط البلد إن أمكن ، ولا يتخذ حاجبا أو بوابا ندبا بلا عذر ، إلا في غير مجلس حكم إن شاء ، وليس له أن يحتجب إلا في أوقات الاستراحة ، ويعرض القصص ، ويجب تقديم سابق كسبه لمباح (وبنهم) وكذا نحو مستحم ورحى وبيت خلاء * لا في أكثر من حكومة ، ويقرع إن حضروا دفعة وتشاحوا .

وعليه العدل بين متحاكين في لحظة ولفظه ومجلسه ودخول عليه ، إلا إذا سلم أحدهما فيرد ، ولا ينتظر سلام الثاني ، وإلا المسلم مع الكافر فيقدم المسلم عليه دخولا ويرفع في الجلوس ، ولا يكره قيامه للخصمين ، ويحرم لأحدهما ، وأن يساره أو يلقنه حجته ، أو يضيفه أو يعامه كيف يدعي ، إلا أن يترك ما يلزم ذكره كشرط عقد وسبب ونحوه ، فله أن يسأل عنه ، وله أن يزن ويشفع ليضع عن خصمه أو

ينظره ، وان يؤدب خصماً افتات عليه بقوله: حكمت علي بغير الحق أو ارتشيت ونحوه ، ولم يثبت بيينة ، وله ان يعفو وينتهره اذا التوى .

* فصل *

وسن ان يحضر مجلسه فقهاء المذاهب ومشاورتهم فيما يشكل قال احمد : ما أحسنه لو فعله الحكماء ، ويشاورون وينظرون ، فاذا اتضح له الحكم وإلا أخره . ويحرم عليه تقليد غيره ولو أعلم منه قال أحمد : لا تقلد أمرك احداً غيرك ، وعليك بالاثر ، فان حكم باجتهاده لم يعترض عليه ، إلا ان خالف نصاً أو إجماعاً ، ولو حكم ولم يجتهد لم يصح ولو أصاب الحق .

ويحرم القضاء وهو غضبان كثيراً أو حاقن ، وفي شدة جوع أو عطش ، أو هم أو ملل أو كسل أو نعاس ، أو برد مؤلم أو حر مزعج أو مرض أو خوف أو فرح ، فان خالف وحكم فأصاب الحق نفذ . وكان للنبي صلى الله عليه وسلم القضاء مع ذلك ، لأنه لا يجوز عليه غلط يقر عليه لا قولاً ولا فعلاً .

ويحرم قبوله رشوة ، ودفعها إلا لدفع ظلمه ، وكذا هدية وظاهره ولو في غير عمله ، إلا ممن كان يهاديه قبل ولايته ، إذا لم تكن

له حكومة فيباح ، كذي رحمه ، وكفت وردها أولى ، فان خالف
حيث حرم ردنا لمعط ، واستعارة كهدية ، وكذا لو ختن ولده
فأهدي لولده ، وإن أهدى لمن يشفع له عند السلطان ونحوه ، لم يجز
أخذها لأنها كالأجرة . والشفاعة من المصالح العامة وقال أحمد : في
من ولي شيئاً من أمر السلطان لا أجز له ان يقبل شيئاً : يروى (هدايا
الامراء غول) ونص احمد فيمن عنده وديمة فأداها فأهديت له هدية
لأنه لا يقبلها إلا بنية المكافاة .

ويكره بيعه وشرائه الا بوكيل لا يعرف به ، وليس له ولا لوال
ان يتجر .

وتسن له عيادة المرضى وشهادة الجنائز وتوديع غازٍ وحاج لم
يشغله ، وهو في دعوات كغيره ، ولا يحجب قوماً ويدع قوماً بلا
عذر ، ويوصي الوكلاء والاعوان ببابه بالرفق بالخصوم وقلة الطمع ،
ويجتهد أن يكونوا شيوخاً أو كهولاً من أهل الدين والعفة
والصيانة .

وبباح أن يأخذ كاتباً ، ويشترط كونه مسلماً عدلاً ، وسن
كونه حافظاً عالماً فقيهاً أميناً حراً ورعاً نزهاً لا يستمال بهدية ، جيد
الخط لا يشتبه عليه سبعة بتسعة ، صحيح الضبط ، ويجلس بحيث

يشاهد القاضي ما يكتبه ، ويسن كونه بين يديه ليشافه بما يلي عليه ،
وإن تولى القاضي الكتابة بنفسه جاز .

ويجعل القاضي القمطر وهو ما يجمع فيه القضايا مختوماً بين
يديه ، وسن حكمه بحضرة شهود يسمعون كلام المتحاكمين ، ويحرم
تعيينه قوماً بالقبول ، لكن له أن يرتب شهوداً يشهد الناس يستغنون
بإشهادهم عن تعديلهم ويستغني الحاكم عن الكشف عن أحوالهم ،
وليس له منع الفقهاء من عقد عقود ، وكتابة حجج ، وما يتعلق بأمور
الشرع مما أباحه الله ورسوله ، إذا كان الكاتب فقيهاً ، كأن يزوج
المرأة وليها بحضرة شاهدين فيكتب كاتب عقدها ، أو يكتب رجل
عقد بيع أو إجارة أو إقرار ، أو كان ذلك حرفة الكاتب ، فإن منع
القاضي ذلك حرم ، ولا يصح ولا ينفذ حكمه على عدوه ولا لنفسه ،
ولا لمن لا تقبل شهادته لهم ، ويحكم بينهم بعض نوابه ، وله
استخلافهم كحكمه لغيرهم بإشهادهم .



* فصل *

ويسن أن يبدأ بالمحبوسين ، فينفذ ثقة يكتب اسماءهم ، ومن حبسهم وفيهم ذلك ، ثم ينادي في البلد أنه ينظر في أمرهم ، فإذا جاس لموعده فن حضر له خصم نظر بينهما ، فإن كان حبس لتعدل البيضة حبس ، ويقبل قول خصمه في أنه حبسه بعد تكميل بينته وتعدياها ، وإن حبس بقيمة كلب أو خمر ذي وصدة غريمه خلي (وبتبعه) ما لم يحكم به من يراه * وإن بان حبسه في تهمة أو تعزيز كافتيات على قاض قبله ونحوه خلأه أو أبقاه بقدر ما يرى ، فاطلاقه واذنه ولو في قضاء دين ونفقة ليرجع ، ووضع ميزاب وبناء ليزول الضمان وخشبة على حائط جاره ، وأمره باراقة نبذ وقرعته حكم يرفع الخلاف إن كان ، وكذا نوع من فعله يستفيده بولاية الحكم ، بخلاف بيع على يتيم هو وصيه كتزويج بتيمة ، وشراء عين غائبة ، وعقد نكاح بلا ولي ، وتقديره اجرة مثل ونفقة ، وحكمه بشيء حكم بلا ذمة (وبتبعه) فحكمه بصحة نكاح بلا ولي حكم بلازمه ونفقة وكسوة وقسم ومسكن ومهر * وإقراره غيره على فعل مختلف فيه ، وثبوت شيء عنده ليس حكما به .

﴿ فصل ﴾

وتنفيذ الحكم يتضمن الحكم بصحة الحكم المنفذ لأنه حكم، إذا الحكم بالمحكوم به تحصيل للحاصل ، وفي كلام الاصحاب ما يدل على أنه حكم لأن الحادثة يجوز شرعاً تواردا احكام متعددة عليها ، وفي كلام بعضهم أنه عمل بالمحكم واجارة له وإمضاء كتففيذ الوصية ، والحكم بالصحة يستلزم ثبوت الملك والحيازة قطعاً ، والحكم بالموجب بفتح الجيم يوجب الدعوى الثابتة لا بينة أو غيرها كباقرار ، فالدعوى المشتملة على ذلك الحكم فيها بالوجب ليس حكماً بها ، وقال «السبكي» : الحكم بالموجب يستدعي صحة الصيغة وأهلية المتصرف ، ويزيد الحكم بالصحة كون تصرفه في محله . وقال أيضاً الحكم بالموجب هو الاثر الذي يوجب اللفظ ، وبالصحة كون اللفظ بحيث يترتب الاثر وهما مختلفان ، فلا يحكم بالصحة إلا باجتماع الشروط ، والحكم بالاقرار ونحوه كالحكم بموجبه ، والحكم بالموجب لا يشمل الفاسد انتهى . وقال « المنقح » والعمل على ذلك وقالوا : الحكم بالموجب يرفع الخلاف ، وتلخيصه على ما أفاده «العراقي» وشيخه «البلقيني» : انه إن قامت بينة عادلة باستيفاء شروط عقد يراد الحكم به حكم بصحته ،

والإحكام بموجبه ، فالموجب أحط رتبة . وقد يستويان في مسائل
 كحكم حنفي بصحة نكاح بلا ولي ، أو بموجبه أو بشفعة جار ، أو
 وقف على نفس ، فليس للشافعي [نقضه . و كحكم شافعي بصحة أو موجب
 إجارة مشاع . فليس للحنفي نقضه . وقد يختلفان كحكم بصحة تدبير .
 فيسوغ للشافعي] ^(١) الحكم ببيع ، لأن موجب التدبير عنده عدم بيعه ،
 ولو حكم شافعي بصحة شراء دار لها جار ساغ للحنفي الحكم بالشفعة
 لأن البيع عنده صحيح مسلط لاخذ الجار ولو حكم للشافعي بموجب
 الشراء لم يكن للحنفي الحكم بها لأن موجب عنده دوامه واستمراره ،
 والقضية المختلف فيها فما كان منها قد جاء وقت الحكم فيه نفذ ،
 وما لا فلا .

فالأول : كحكم حنفي بموجب التدبير بعد صدوره فحكم
 به في وقته ، فلا يسوغ نقضه وصار كأم الولد .
 والثاني : أن يعلق شخص طلاق أجنبية بتزوجها فيحكم مالكي
 أو حنفي بموجبه ، فإذا تزوج بها وبأدر شافعي وحكم باستمرار العصمة
 نفذ حكمه ولم يكن نقضاً للأول ، لأنه حكم لا يتناول الطلاق ،
 لأنه أمر لم يقع حين الحكم فكيف يحكم على ما لم يقع ، فما هذا
 منه إلا فتوى ، وتسميته حكماً جهلاً أو تجاوز انتهى .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

﴿ فصل ﴾

ومن لم يعرف خصمه وأنكره نودي بذلك ، فإن لم يعرف حلفه وخلاؤه ، ومع غيبة خصمه يبعث اليه ، ومع تأخره بلا عذر يخلف ، والأولى بكفيل .

ثم ينظر في أمر أيتام ومجانين ووقوف ووصايا لا ولي لهم ولا ناظر . فلو نفذ الاول وصية موصى اليه أمضاها الثاني ، فدل على أن اثبات صفة كعدالة وجرح وأهلية موصى اليه ونحوه حكم يقبله حاكم آخر ، ومن كان من أمناء الحاكم للاطفال أو الوصايا التي لا وصي لها ونحوه بحالة أقره ، ومن فسق عزله ، ويضم إلى ضعيف أميناً ، وله إبداله والنظر في حال قاض ، ولا يجب ويحرم أن ينقض حكماً من أحكام صالح للقضاء غير مخالف نص كتاب الله ، أو سنة متواترة أو آحاد كقتل مسلم بكافر وحر بقر ، وجعل من وجد عين ماله أسوة للفرماء ، أو اجماعاً قطعياً ، أو بخلاف ما لا يعتقده إجماعاً فيلزم نقضه . ولا ينقض حكم بتزويجها نفسها ، ولا لمخالفة قياس أو إجماع ظني ، ولا لعدم علمه بالخلاف في المسألة ، خلافاً «لمالك» . أو حكم بشاهد وعين أو بينة خارج أو داخل وجهل علمه بينة تقابلها وما قلنا ينقض .

والناقض له حاكمه ان كان ، فيثبت السبب وينقضه إن بان من يشهد عنده ما لا يرى معه قبول الشهادة ، وكذا كل ما صادف ما حكم به يختلف فيه ولم يعلمه ، كبيع عبدٍ منذور عتقه ، وتنقض احكام من لا يصلح ، وان وافقت الصواب ، خلافاً لجمع .

﴿ فصل ﴾

ومن استعداه على خصم بالبلد بما تتبعه الهمّة لزمه احضاره ، ولو لم يحرر الدعوى . ومن طلبه خصمه أو حاكم حيث يلزمه احضاره ، بخلاف معسر ثبت إعساره ، لمجلس الحكم لزمه الحضور ، وإلا أعلم الوالي به ، ومتى حضر فله تأديبه بما يراه من كلام وكشف رأس وضرب وجبس ، ويعتبر تحريرها في حاكم معزول ، ومن في معناه من الأكابر . ثم يرأسه ، فان خرج من العهدة ، وإلا أحضره ، ولا يعتبر لاحضار من تبرز لحوائجها محرم ، وغير البرزة توكل ، كريض ونحوه ، وإن وجبت يمين أرسل من يحلفها .

ومن ادعى على غائب بموضع لاحاكم به بعث الى من يتوسط بينهما ، فان تعذر حرر دعواه ثم أحضره ، ولو بعد بعمله . ومن ادعى قبل انسان شهادة لم تسمع دعواه ، ولم يعد عليه ، ولم يحلف .

ومن قال لحاكم : حكمت عليّ بفاسقين عمداً فأنا نكر لم يحلف ،
وإن قال معزول عدل لا يتهم : كنت حكمت في ولايتي لفلان على
فلان بكذا ، وهو ممن يسوغ له الحكم كغير أصل وفرع قبل ، ولو
لم يذكر مستنده ، كحكمت بشاهدين أو شاهد ويمين ، ولو أن
العادة تستحيل احكامه وضبطها بشهود ، ما لم يشتمل على إبطال
حكم حاكم .

فلو حكم حنفي برجوع واقف على نفسه ، فأخبر حنبلي أنه كان
حكم قبل حكم الحنفي بموجب الوقف ، لم يقبل . وإن أخبر حاكم
حاكماً بحكم أو ثبوت ولو في غير عملها قبل وعمل به ، اذا بلغ عمله ،
لا مع حضور مخبر ، وهما بعملها بالثبوت ، وكذا إخبار أمير جهاد وأمير
صدقة وناظر وقف متبرعين .



﴿ باب طريق الحكم وصفه ﴾

طريق كل شيء ما توصل به اليه ، والحكم الفصل .
إذا حضر اليه خصمان فله ان يسكت حتى يبتدئا ، وأن يقول
أيكما المدعي ، ومن سبق بالدعوى نطقا قدم ، ثم من قرع ، فاذا
انتهت حكومته ادعى الآخر .

ولا تسمع دعوى مقلوبة ، بان يدعي من عليه الحق على المستحق
ليأخذ حقه أو ليستحلفه ، ولا دعوى حسبة بحق الله كعبادة وحدٍ
وعدة وكفارة ونذر وطلاق ونحوه ، وتسمع يذنة بذلك ، وبعثق ولو
أنكر معتوق ، وبحق غير معين كوقوف ووصية على فقراء أو مسجد ،
وبوكالة واسناد وصية من غير حضور خصم مسخر ، لا ببينة بحق
معين قبل دعواه ، ولا يمينه إلا بعدها وبعد شهادة الشاهد إن كان ،
وأجاز بعض أصحابنا والحنفية وبعض الشافعية بسماع الدعوى والبينة
لحفظ وقف وغيره بالثبات لخصم مسخر .

* فصل *

وتصح الدعوى بالقليل ولو لم تتبعه المهمة ، ويشترط تحريرها ،
فلو كانت بدين على ميت ذكر موته ، وحرر الدين بجنس ونوع ،
ويصف التركة ، أو أنه وصل اليه من تركة مورثه ما يفي بدينه ،
وكونها معلومة إلا في وصية وإقرار وخلع ، فلا يكفي
قوله عن دعوى بورقة ادعى بما فيها مصرحاً بها ، فلا يكفي
لي عنده كذا ، حتى يقول : وأنا مطالبه به ، ولا إنه أقر لي بكذا ولو
مجهولاً ، حتى يقول : وأطالبه به ، أو بما يفسره به ، متعلقة بالحال ، فلا
تصح بمؤجل لاثباته ، وفي « الترغيب » إلا إن خاف سفر الشهود أو
المديون ، وتصح بتدبير وكتابة واستيلاء ، ومنزكة عما يكذبها ، فلا
تصح بأنه قتل أو سرق عشرين سنة وسنه دونها ونحوه ، وإن ادعى
أنه قتل أباه منفرداً ثم ادعى على آخر المشاركة لم تسمع الثانية ولو أقر
الثاني ، إلا أن يقول : غلطت أو كذبت في الأولى ، لا ذكر
سبب الاستحقاق .

ويعتبر مدعى به بالمجاس بأشارة ، وإحضار عين بالبلد أمكن

إحضارها لتعين ، ويجب الاحضار على المدعى عليه إن أقر أن بيده مثلها ، ولو ثبت أن بيده بينة او نكول حبس حتى يحضرها ، او يدعي تلفها فيصدق للضرورة .

ويكفي ذكر القيمة ، وإن كانت غائبة عن البلد ، او تالفة ، او في الذمة ولو غير مثلية وصفها كسلم ، والاولى ذكر قيمتها أيضاً ، ويكفي ذكر نقد البلد وقيمة جوهر ونحوه .

ومن ادعى داراً بين موضعها وحدودها ، فيدعي أن هذه الدار بحقوقها وحدودها ملكي ، وأنه غصبنيها ، او بيده ظلماً ، وأنا مطالبه بردها ، وتكفي شهرة عقار عندهما وعند حاكم عن تحديده .

ولو قال : أطالبه بثوب غصبنيته قيمته عشرة ، أخذه مني لبيعه بعشرين ، فيعطينيها إن كان باعه ، او الثوب إن كان باقياً ، او قيمته إن تلف صح .

ومن ادعى عقداً ولو غير نكاح ذكر شروطه لزوماً ، فيقول في بيع : اشتريت منه هذه العين بكذا ، وهو جائز التصرف ، وتفرقنا عن تراض .

وكذا إن ادعى عقد إجارة ، وفي نكاح تزوجتها بولي مرشد ، وشاهدي عدل ، ورضاها إن كانت لا تجبر ولا يحتاج ، وليست مرتدة ولا معتدة ، وإن كانت أمة ذكر عدم طول وخوف عنت ،

لا إن ادعى^(١) استدامة الزوجية فقط، ويجزىء عن تعيين المرأة إن غابت ذكر اسمها ونسبها .

وإن ادعت هي عقد النكاح ، وادعت معه نحو نفقة او مهر سمعت دعواها ، وإلا فلا ، ومتى جحد الزوجية ونوى به الطلاق لم تطلق (وينبغي) ولو بافظ ليست لي بامرأة ، لأن الجحود هنا لعقد النكاح ، لا لكونها امرأته * .

ومن ادعى قتل موروثه ذكر القتل عمداً او شبهه او خطأ ويصفه ، وأن القاتل انفراداً أو لا ، ولو قال قده نصفين وكان حياً ، او ضربه وهو حي صح . وإن ادعى إماً ثماً ذكر سببه .

وإن ادعى محلاً بأحد النقيدين تالفاً قومه بالآخر ، وبهما فبأيهما شاء للحاجة ، ويعطى بقيمته عرضاً .



(١) في والدوسرية : وإن ادعى

* فصل *

وإذا أحرز المدعي دعواه فللحاكم سؤال خصمه ابتداءً الجواب ،
فإن أقر لم يحكم له إلا بسؤاله لاثنته حقه ، والحكم أن يقول : قد ألزمتك
ذلك ، أو قضيت عليك له ، أو حكمت بذلك . وإذا حكم وقع
الحكم لازماً لا يجوز الرجوع فيه ولا نقضه ، وإن أنكر الخصم بأن
قال المدعي : قرضاً أو ثمناً : ما أقرضني أو باعني ، أو لا يستحق على
ما ادعاه ولا شيء منه ، أو لا حق له علي صحح الجواب ، ما لم يعترف
بسبب الحق ، ولهذا لو أقرت بمرضاها أن لا مهر لها لم يقبل إلا ببينة
أنها أخذته أو أسقطته في الصحة . ولي عليك مائة فقال : ليس لك مائة
اعتبر قوله ، ولا شيء منها كيمين ، فإن نكل على ما دون المائة حكم له
بمائة إلا جزءاً .

ومن أجاب مدع استحقاق مبيع بقوله : هو ملكي اشتريته من
زيد وهو ملكه لم يمنع رجوعه على زيد بالثمن ، كما لو أجاب بمجرد إنكار
أو انتزاع من يده ببينة ملك سابق أو مطلق . ولو قال لمدع ديناراً :
لا يستحق علي حبة صحح الجواب ، - خلافاً لابن عقيل - ويعم الحبات ،

وما لم يندرج في لفظ حبة من باب الفحوى . ولك علي شيء ، فقال :
ليس لي عليك شيء ، وإنما لي عليك ألف درهم لم يقبل منه دعوى
الألف ، لأنه نفاها بنفي الشيء ، بخلاف لك علي درهم فقال : ليس لي
عليك درهم ولا دانق بل ألف . وإن ادعيت ألفاً برهن كذا لي بيدك
أجبت ، وإن ادعيت هذا ثمن كذا بعثته ولم أقبضه فنعيم ، وإلا فلا حق
علي فجواب صحيح ، لا إن قال لي مخرج مما ادعاه ، ولمدعي أن يقول :
لي بينة ، وللجواب أن يقول : لك بينة ؟ فان قال : نعم ، قال له : إن شئت
فاحضرها ، فإذا أحضرها لم يسألها ولم يلقنها ، فإذا شهدت سمعها ، ولزمه
في الحال أن يحكم بها بسؤال مدع ، وحرّم ترديدها ، ويكره تعنيفها
وانتهارها ، لا قوله لمدع عليه : ألك فيها دافع او مطعن ؟ فان اتضح
الحكم وكان الحق لمعين وسأله الحكم لزمه ، ولا يحلف مدع
مع بينته .

ويحرم الحكم ولا يصح مع عمله بضده ، او مع لبس قبل البيان ،
ويحرم الاعتراض عليه لتركه تسمية الشهود ، قال في « الفروع » :
ويتوجه مثله حكمت بكذا ، او لم يذكر مستنده هل هو باقرار او بينة
او نكول ، وله الحكم بينة وباقرار في مجاس حكمه (وبنيهم) احتمال
لا كل محل عمله * وإن لم يسمعه غيره ، لا بعلمه في غير هذه ، وفي
افتئات عليه - كما مر إلا على رواية مرجوحة - ، فيولى الشاهد الباقي

لعذر ، ويحكم ويعمل بعلمه في عدالة بينة وجرحها .
ومن جاء ببينة فاسقة استشهد بها الحاكم ، وقال لمدع :
زدني شهوداً .

* فصل *

ويعتبر في البينة العدالة ظاهراً وكذا باطناً ، لا في عقد نكاح ،
وفي مزكّين معرفة حاكم خبرتهما الباطنة بصحبته او معاملته ،
ومعرفتهم كذلك لمن يزكّونه ، فلا بدّ من العلم بها ، ولو قيل : إن
الأصل في المسلمين العدالة ، او لم يطعن فيها الخصم . قال « الشيخ » :
من قال : إن الأصل في الانسان العدالة فقد أخطأ ، وإنما الأصل
فيه الظلم والجهل ، لقوله - تعالى - : « إنه كان ظلوماً جهولاً » وعنه
تقبل شهادة كل مسلم لم تظهر منه الريبة .

ويكفي في تزكية : أشهد أنه عدل ، ويكفي فيها الظن - بخلاف
الجرح - وتجب فيها المشافهة لاثباتها شهادة ، فلا تكفي فيها رقبه المزكّى ،
لأن الخط لا يعتد به في الشهادة ، ولو رضي أن يحكم عليه بشهادة
فاسق لم يجز الحكم بها . وبينه بجرح مقدمة ، وتعديل الخصم وحده
او تصديقه للشاهد تعديل له .

ولا يصح من نساء تزكية وتجريح ، ولا تزكية في واقعة واحدة ؛ كأشهد أنه عدل في شهادته في هذه القضية .

ومن ثبتت عدالته لزم البحث عنها مع طول المدة عرفاً ، ومتى ارتاب من عدلين لم يختبر قوة ضبطهما ودينهما لزمه البحث بسؤال كل واحد منفرداً عن كيفية تحمله ، هل هو رؤية او سماع او إقرار ؛ ومتى وأين ؟ وهل تحمل وحده او مع صاحبه ؟ فان اتفقا وعظهما وخوفهما ، فان ثبتا حكم وإلا لم يقبلهما .

ومن أقام بينة - لا إن لم يقمها - وسئل حبس خصمه او كفيلاً به في غير حد ، او جعل مدعى به ييد عدل ، او تجنب مطلقها بائناً إياها حتى تزكى ، او أقام شاهداً بمال وسأل حبسه حتى يقيم الآخر ، أجيب ثلاثة أيام . لا إن أقامه بغير مال ، او سئل حبسه لغيبة بينة ، لكن يحجب للملازمة - ويأتي - وإن جرحها الخصم بعد تعديلها ، او أراد جرحها كلف به بينة ، وينظر لجرح وإرادته ثلاثة أيام ، ويلازمه المدعى ، فان أتى به وإلا حكم عليه (وبتبعه) ثم إن أتى بعد ذلك بينة عمل بها * ولا يسمع جرح لم يبين سببه بذكر قاذح فيه عن رؤية او استفاضة ، فلا يكفي أشهد أنه فاسق ، او ليس بعدل ، او بلغني عنه بكذا ، بل أشهد بأني رأيته يشرب الخمر ، او سمعته يقذف ، او يعرض جاح بزنا ، فان صرح ولم تكمل بينة حد .

وإن جهل حاكم لسان خصم ترجم له من يعرفه ، ولا يقبل في
ترجمة وتعديل وجرح ورسالة وتعريف عند حاكم في زنا إلا أربعة ، وفي
غير مال إلا رجلان ، وفي مال إلا رجلان أو رجل وامرأتان ، وذلك
شهادة يعتبر فيه وفي رتبته حاكم يسأل سراً عن الشهود لتزكية أو
جرح شروط الشهادة ، وتجب المشافهة .

ومن نصب للحكم بجرح أو تعديل أو سماع بينة قنع الحاكم
بقوله وحده ، إذا قامت البينة عنده ، وإن سأله حاكم عن تزكية
من شهد عنده أخبره ، وإلا لم تجب .

﴿ فصل ﴾

وإن قال المدعي : مالي بينة ، فقول منكر يمينه ، إلا النبي صلى الله
عليه وسلم فقوله بلا يمين ، فيعلمه حاكم بذلك ، وإن سأل إحلافه ،
ولو علم عدم قدرته على حقه ، ويكره إحلف على صفة جوابه من نحو
لا حق له عليّ وخلي ، وحرّم دعواه ثانية وتحليفه كبري .

وتختص اليمين بمدعى عليه دون مدع ، إلا في القسامة ، ومع
الشاهد ، ولا يعتد بيمين إلا بأمر حاكم بسؤال مدع طوعاً ، ولا يصلها
باستثناء .

وحرّم توريّة وتأويل إلاّ لمظلوم ، وحلف معسر خاف حبساً
انه لا حق له عليّ ، فلو نوى الساعة - ومراً في الحجر - وحلف من
عليه مؤجل أراد غريمه منعه من سفر ، ولا يحلف في مختلف فيه
لا يعتقده نصّاً ، وحمله « الموفق » على الورع ، ونقل عنه : لا يعجبني ،
وتوقف فيها من عامل بحيلة كمينه ، فلا أبرئ منها بريء في هذه
الدعوة ، فلو جددها وطلب اليمين كان له ذلك ، ولو أمسك عن
إحلافه وأرداه بعد ذلك بدعواه المتقدمة فإله ذلك .

ومن لم يحلف قال له حاكم إن لم تحلف قضت عليك بالنكول ،
ويسن تكراره ثلاثاً ، فان لم يحلف قضى عليه بسؤال مدع ، وهو
كاقامة بينه لا كإقرار ، فيرجع بما أخذ منه لو أقام بينة ببراءة منه ،
ولا كبذل فيحسب من رأس مال مريض ، لكن لا يشارك من
قضى له به على محجور لفلس غرماًه .

وإن قال مدع لا أعلم لي بينة ثم أتى بها ، أو قال عدلان : نحن نشهد
لك ، فقال : هذه بينتي سمعت لا ان قال : مالي بينة ثم أتى بها ، أو قال :
كذب شهودي ، أو قال : كل بينة أقيّمها فهي زور وباطلة أو لا حق
لي فيها ، ولا تبطل دعواه بذلك ، ولا ترد البينة بذكر السبب ، بل
بذكر سبب ذكر المدعي غيره . ومتى شهدت بغير مدعى به فهو
مكذب لها ، ومن ادعى شيئاً أنه له الآن لم تسمع بينته إن كان له

أُمس ، أو في يده أُمس ، حتى تبين سبب يد الثاني كغصب ، بخلاف ما لو شهدت انه كان ملكه بالامس اشتراه من رب اليد فيقبل . قال الشيخ : لا يعتبر في أداء الشهادة قوله : وإن الدين باق في ذمة الغريم الى الآن ، بل يحكم الحاكم باستصحاب الحال إذا ثبت عندة سبق الحق إجماعاً .

ومن ادعى عليه بشيء فأقر بغيره لزمه إذا صدق المقر ما لمقر له ، والدعوى بحالها . وإن سأل مدع له بيعة إحلافها ولا يقيمها فحلف فله اقامتها تامة لا حلفه مع شاهد ، وإن قال : لي بيعة وأريد يمينه فإن كانت حاضرة بالمجلس فليس له إلا إحداها ، وإلا فله ذلك ، وإن سأل ملازمته حتى يقيمها أجيب في المجلس فقط ، فإن لم يحضرها صرفه ، ولا ملازمة بكفيل ولا غيره .

وإن سكت مدعى عليه ، أو قال لا اقر ولا أنكر أو لا أعلم قدر حقه ، ولا بيعة لمدع ، قال الحاكم إن أجبت وإلا جعلتك ناكلاً وقضيت عليك ، وسن تكرراره ثلاثاً ، فلو قال لي حساب أريد أن انظر فيه ، أو بعد ثبوت الدعوى بيعة قضيته ، أو أبرأني ولي بيعة به يعني غير غائبة ، وسئل الانظار لزم أنظاره ثلاثة أيام فقط ، ولمدع ملازمته ولا ينظران قال لي بيعة تدفع دعواه ، فإن عجز حلف المدعي على نفي دعواه واستحق ، فإن نكل حكم عليه ، وصرف هذا إن لم

يُكن المدعى عليه أنكر سبب الحق ، فإن أنكره ثم ثبت ، فادعى قضاء أو أبرأ سابقاً على انكاره لم يقبل ولو بينة .

وإن قال مدعي عليه : كانت يده أو لك أمس لزمه بيان سبب زوال يده ، فإن عجز انتزع عت منه .

* فصل *

ومن ادعى عليه بعين يده فأقر بها لحاضر مكلف ، جعل الخصم فيها أن صدق ، وحلف مدعى عليه ، فإن نكل أخذ منه بدلها ، ثم إن صدقه المقر له فهو كأحد مدعين على ثالث أقر له الثالث على ما يأتي ، وإن قال ليست لي ، ولا أعلم لمن هي ، أو قال ذلك المقر له ، وجهل لمن هي سلمت لمدع ، فإن كانا اثنين اقترعا عليها ، ولزم المقرعين أنه لا يعلم لمن هي ، وإن عاد ادعاها لنفسه أو لثالث ، أو عاد المقر له أو لا إلى دعواه ، ولو قبل ذلك لم يقبل ، وإن أقر بها لغائب أو غير مكلف ، وللمدعي بينة ، فهي له بلا يمين (وبنهم) وتقدم على بينة مدعى عليه * وإن لم يكن لمدع بينة ، فأقام مدعى عليه بينة أنها لمن سماه لم يحلف ، ولا تثبت لغائب ، وإن لم يقم بينة استحلف ، فإن

نكل غرم بدلها لمدعٍ ، فان كانا اثنين فبدلان ، وان أقر بها لمجهول قال
حاكم عرفه وإلا جعلتك ناكلاً وقضيت عليك ، فان عاد ادعاها لنفسه
لم يقبل ، لأنه أقر انه لا يملكها .

* فصل *

ومن ادعى على غائب مسافة قصر بعمله أو لا ، أو مستتر بالبلد
أو دون مسافة قصر ، أو ميت أو غير مكلف وله يئنة (وبنعم)
لا شاهد ويعين * سمعت وحكم بها ، لا في حق الله تعالى ،
فيقضي في سرقة بغرم فقط (وبنعم) وفي زناه بأتمته بمهر فقط * ولا
يجب عليه عين على بقاء حقه الا على رواية « المنقح » والعمل عليها في
هذه الازمنة ، وله تحليفه احتياطاً ، ثم اذا كلف غير مكلف ورشد ،
وحضر الغائب ، أو ظهر المستتر فعلى حجته . فان جرح البينة بأمر بعد
أداء الشهادة أو مطلقاً لم يقبل ، وبأمر سابق قبل تجريحه قبل .

والغائب دون المسافة غير مستتر لا تسمع عليه دعوى ولا يئنة
حتى يحضر ، كحاضر ، الا ان يمتنع فيسمعا . ولا يهجم عليه في يئنة ،
ثم ان وجد له مالاً وفاه منه ، وإلا قال لمدع : ان عرفت له مالاً وثبت
عندي وفيتك منه .

والحكم للغائب لا يصح إلا تبعاً ، كمن ادعى موت أبيه عنه ، وعن أخ له غائب أو غير رشيد ، وللميت عند فلان عين أو دين فثبتت باقرار أو بيعة ، فيأخذ المدعي نصيبه ، والحاكم نصيب الغائب . وكالحكم بوقف يدخل فيه من لم يخلق تبعاً ، وكاثبات احد الوكيلين الوكالة في غيبة الآخر فتثبت له تبعاً ، وسؤال أحد الغرماء الحجر كالكل ، فالقضية الواحدة المشتملة على متعدد كولد الابوين في المشرقة ، الحكم فيها كالواحد ، وعليه يعمه وغيره ، وحكمه لطبقة حكم للشانية ان كان الشرط واحداً ، ثم من ابدى ما يمنع به الاول من الحكم عليه لو علمه فلثان الدفع به .

* فصل *

ومن ادعى أن الحاكم حكم له بحق فصدقه قبل وحده ، كقوله ابتداء حكمت بكذا ، وان لم يذكره فشهد به عدلان قبلها وأمضاه ، وكذا لو شهدا أن فلاناً وفلاناً شهدا عندك بكذا لم يتيقن صواب نفسه فيها ، بخلاف من نسي شهادته فشهدا عنده بها ، فلا يشهد ان لم يذكر وان لم يشهد بحكمه احد ووجده ولو في قمطره تحت ختمه ، أو وجد

شهادته بخطه وتيقنه ولم يذكره ، لم يعمل به ، كخط ابيه بحكم أو شهادة ، إلا على مرجوع .
ومن تحقق الحاكم انه لا يفرق بين ان يذكر الشهادة أو يعتمد على معرفة الخط لم يجز قبول شهادته ، والا حرم ان يسأله عن الحال ، ولا يجب أن يخبره بالصفة .

﴿ فصل ﴾

وحكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته باطناً ، فتي علمها الحاكم كاذبة لم ينفذ ، ولو في عقد وفسخ ، فن حكم له بيينة زور بزوجة امرأة فوطى مع العلم فزناً محمداً ، مع انه مختلف فيه ، ويجب امتناعها منه ، فان أكرهها فهو الاثم . ويصح نكاحها غيره ، وان حكم بطلاقها ثلاثاً بشهود زور ، فهي زوجته باطناً ، ويكره له اجتماعها ظاهراً ، ولا يصح نكاحها غيره ممن يعلم بالحال .

ومن حكم لمجتهد أو عليه بما يخالف اجتهاده عمل بالحكم حتى باطناً لا باجتهاده ، وان باع حنبلي متروك التسمية فحكم بصحته شافعي نقذ ، وان رد حاكم شهادة واحد برمضان لم يؤثر ، كمن شهد بملك مطلق وأولى ، لأنه لا مدخل لحكمه في عبادة ووقت (ونجم) ولا في

طهارة وتنجس كلهم متروك التسمية ، وانما هو قنوى ، فلا يقال: حكم
بكذبه أو انه لم يره *

قال «الشيخ»: أمور الدين والعبادات لم يحكم فيها إلا الله ورسوله
إجماعاً .

ولو رفع اليه حكم في مختلف فيه لا يلزمه نقضه لينفذه لزمه
تنفيذه ، وان لم يره ، وكذا ان كان نفس الحكم مختلفاً فيه ، كحكمه
بعلمه ، وتزويجه يتيمة ، وعلى غائب ، وان رفع اليه خصمان عقداً فاسداً
عنده فقط ، وأقرا بان نافذ الحكم حكم بصحته ، وان لم يقيماً بذلك
بينه فله الزامهما ذلك ، وله رده والحكم بمذهبه .

ومن قد مجتهداً في صحة نكاح لم يفارق بتغير اجتهاده ، كحكم
بإخلاف مجتهد نكح ثم رأى بطلانه ، ولا يلزمه إعلام مقلده بتغير ،
وان كان خطؤه في اتلاف بمخالفة دليل قاطع ، أو خطأ مفت ليس
أهلاً ضمناً .



* فصل *

ومن غصبه انسان مالاً جبراً ، وكان عنده عين ماله ، فله أخذ
قدر المصوب جبراً ، أو عين ماله ولو قهراً ، لا أخذ قدر دينه من
مال مدين تعذر أخذ دينه منه بحاكم أو حجة أو غيره ، الا إذا تعذر على
ضيف أخذ حقه بحكم ، أو منع زوج أو قريب أو سيد ما وجب عليه
من نحو نفقة ، ولو كان لكل من اثنين على الآخر دين من غير
جنسه ، فجحد احدهما فليس للآخر أن يجحد ، لأنه كبيع
دين بدين .



﴿ باب حكم كتاب القاضي الى القاضي ﴾

يقبل كل حق لا دعي حتى ما لا يقبل فيه إلا رجلان كقود
وقذف وطلاق ونسب ، لا في حد لله كزنا وشرب ، وفي هذه المسألة
ذكر الاصحاب ان كتاب القاضي حكمه كالشهادة على الشهادة ،
وذكروا فيما اذا تغير حاله أنه أصل .

ومن شهد عليه فرع فلا يسوغ نقض حكم مكتوب اليه بانكار كاتب ،
ولا يقدر في عدالة بينة ، بل يمنع انكاره الحكم كما يمنع رجوع شهود
الأصل ، فدل أنه فرع لمن شهد عنده ، وأصل لمن شهد عليه ، وأنه
يجوز أن يكون شهود فرع أصلاً لفرع .

ويقبل فيما حكم لينفذه وإن كان ببلد واحد ، لا فيما ثبت عنده
ليحكم به ، إلا في مسافة قصر ، وكذا لو سمع البينة وجعل تعديها
لآخر ، ولا في عين مدعى بها ببلد الحاكم . وإن كان ديناً او عيناً ببلد
آخر كتب ، وله أن يكتب لقاضٍ معين او غيره ، كإلى من يصل اليه
من قضاة المسلمين .

ويشترط لقبوله أن يقرأ على عدلين ، ويعتبر ضبطها لمعناه وما يتعلق

به الحكم فقط ، ثم يقول هذا كتابي إلى فلان بن فلان ، أو إلى من يصل
إليه من القضاة ويدفعه اليهما ، فإذا وصلا دفعاه إلى المكتوب عليه وقالا
نشهد أنه كتاب فلان إليك كتبه بعمله ، والاحتياط ختمه بعد أن
يقرأ عليهما ، ولا يشترط ، ولا قولهما وقرىء علينا ، أو أشهدنا عليه ،
ولا قول كاتب اشهدا علي ، وإن أشهدهما عليه مدروجاً مختوماً لم يصح ،
وكتابه في غير عمله أو بعد عزله كخبره .

وإن وصله الكتاب في غير محل ولايته لم يقبل حتى يصل لمحله ،
ويقبل كتابه في حيوان بالصفة اكتفاء بها كشهود عليه لاله ، فإن لم
تثبت مشاركته له في صفته أخذه مدعيه مختوماً عنقه ، فيأتي به القاضي
الكاتب لتشهد البينة على عينه ، ويقضى به له ، ويكتب له كتاباً آخر
ليبرأ كفيله ، وإن لم يثبت ما ادعاه فكفغصوب ، فيلزمه رده ومؤنته
ونقصه وأجرته منذ تسلمه إلى رده لربه .

ولا يحكم على مشهود عليه بالصفة حتى يسمى وينسب ، أو تشهد
البينة على عينه . وإذا وصل الكتاب أو أحضر الخصم المذكور فيه باسمه
ونسبه وحليته ، فقال : ما أنا بالمدكور ، قبل قوله يمينه ، فإن نكل قضي
عليه ، وإن أقر بالاسم والنسب أو ثبت بينة فقال : المحكوم عليه غيري ،
لم يعقل إلا ببينة تشهد أن بالبلد آخر كذلك ولو ميتاً يقع به إشكال ،
فيتوقف حتى يعلم الخصم .

وإن مات القاضي الكاتب أو عزل لم يضر كبينة أصل ، وإن فسق قبل حكمه لا بعده قدح فيما يثبت عنده ليحكم به خاصة ، وعلى من وصل إليه الكتاب ممن قام مقامه ، العمل به اكتفاء بالبينة بدليل ما لو ضاع أو انمحق ، ولو شهدا بخلاف ما فيه قبل اعتماداً على العمل ، ومتى قدم الخصم المثبت عليه بلد الكاتب فله الحكم عليه بلا إعادة شهادة .

* فصل *

وإذا حكم عليه المكتوب اليه ، فسأله أن يشهد عليه بما جرى ، لئلا يحكم عليه الكاتب ، أو من تثبت براءته كمنكر حلف ، أو من ثبت حقه عنده إن يشهد له بما جرى من براءة ، أو ثبوت مجرد ، أو متصل بحكم وتنفيذ والحكم له بما ثبت عنده أجابه ، وإن سأله مع الاشهاد كتابته ، وأتاه بورقة لزمه ، كساعٍ بأخذ زكاة .

وما تضمن الحكم ببينة يسمى سجلاً ، وغيره محضراً ، والمحضر شرح ثبوت الحق عنده ، لا الحكم بثبوت ، والأولى جعل السجل نسختين ، نسخة يدفعها اليه ونسخة عنده .

وصفة المحضر؛ بسم الله الرحمن الرحيم، حضر القاضي فلان ابن فلان، قاضي عبد الله الامام، في مجلس حكمه وقضائه، بموضع كذا مدعى ذكر أنه فلان ابن فلان، وأحضر معه مدعى عليه ذكر أنه فلان ابن فلان - ولا يعتبر ذكر الجد بلا حاجة، والأولى ذكر حليتهما إن جهلها - فادعى عليه بكذا، فأقر له أو أنكر، فقال للمدعى: ألك بينة، فأحضرها وسأله سماعها ففعل، أو فأنكر ولا بينة وسأل تحليفه فحلفه، وإن نكل ذكره وأنه حكم بنكوله، وسأله كتابة محضر فأجاب في يوم كذا من شهر كذا، ويعلم في الاقرار والانكار والاحلاف، جرى الأمر على ذلك، وفي البينة شهدا عندي بذلك، وإن ثبت الحق باقرار، لم يحتج أقر بمجلس الحكم.

وأما السجل فلانفاذ ما ثبت عنده الحكم به، وصفته؛ هذا ما أشهد عليه القاضي فلان كما تقدم من حضرهم من الشهود، أشهدهم أنه ثبت عنده بشهادة فلان وفلان، وقد عرفهما بما رأى معه قبول شهادتهما بمحضر من خصمين، ويذكرهما إن كانا معروفين، وإلا قال مدعى ومدعى عليه، جاز حضورهما، وسماع الدعوى من أحدهما على الآخر مع معرفة فلان ابن فلان، ويذكر المشهود عليه وإقراره طوعاً في صحة منه، وجواز أمر بجميع ما سمي، ووصف في كتاب نسخته كذا، ونسخ الكتاب المثبت والمحضر جميعه حرفاً بحرف، فاذا فرغ

قال : وإن القاضي أمضاه وحكم به على ما هو الواجب في مثله بعد أن سأل ذلك والاشهاد به الخصم المدعي ، وينسبه ، ولم يدفعه خصمه بحجة ، وجعل كل ذي حجة على حجته ، وأشهد القاضي فلان على إنفاذه وحكمه وإمضائه ، من حضر من الشهود في مجالس حكمه ، في اليوم المؤرخ أعلاه ، وأمر بكتب هذا السجل نسختين متساويتين ، نسخة بديوان الحكم ، ونسخة يأخذها من كتبها له ، ولو لم يذكر بمحضر من الخصمين جاز ، لجواز القضاء على الغائب ، ويضم ما اجتمع من محضر وسجل ، ويكتب عليه : محاضر كذا من وقت كذا .



﴿ باب القسمة ﴾

هي تمييز بعض الأَنْصَباء ، وإفرازها منها ، وهي نوعان ؛
أُحدها : قسمة تراضٍ ما لا ينقسم إلا بضرر ، كنقص القيمة بها
او رد عوض ، كحمام ودور صغار وشجر مفرد ، وأرض بعضها بئر او
بناء او معدن ، ولا تعدل باجزاء ولا قيمة ، فتحرم إلا برضى الشركاء
كلهم أو ولي.

وحكمها كبيع ، يجوز فيها ما يجوز فيه من رد بعيب وخيار
مجلس وشرط وغبن وغير ذلك ، ولو قال أحدهما : أنا آخذ الأدنى ،
ويبقى لي في الأعلى تنمة حصتي فلا إجبار .

ومن دعى شريكه فيها إلى بيع أجبر ، فإن أبى بيع عليها
وقسم الثمن ، وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف ، وإن انفرد أحدهما
بالضرر ، كرب ثلث مع رب ثلثين ، فكما لو تضرر ، وما تلاصق
من دور وعضائد وأقرحة (وهي الأراضى التي لا ماء فيها ولا شجر)
فكما تفرق ، فيعتبر الضرر في كل عين على انفرداها ، ومن بينهما نحو
عبيد وبها ثم وثياب من جنس ، فطلب أحدهما قسمها أعياناً بالقيمة

بأن تعدل بها أجبر ممتنع إن تساوت القيم ، وإلا فكما لو اختلف الجنس .

ولو أوصى بخاتمه لشخص ولا آخر بفصه ، فأيهما طلب قاع الفص أجيب ، وأجبر ممتنع .

وآجر ولبن متساوي القوالب من قسمة الأجزاء ، ومتفاوتها من قسمة التعديل .

ومن بينهما حائط أو عرصة حائط (وهي التي لا بناء فيها) فطلب أحدهما قسمته ولو طولاً في كمال العرض ، أو العرصة عرضاً ، ولو وسعت حائطين لم يجبر ممتنع كمن بينهما دار لها علو وسفل ، فطلب أحدهما جعل السفل لواحد والعلو لآخر ، أو قسم سفل لا علو ، أو عكسه ، أو كل واحدة على حدة ، وإن طلب قسمتها معاً ، ولا ضرر وجب ، وعدل بالقيمة لا ذراع بذراع .

ولا إجبار في قسمة المنافع ، وإن اقتسماها بزمن أو مكان صح جائزاً ، فلو رجع أحدهما بعد استيفاء نوبته غرم ما انفرد به ، ونفقة الحيوان مدة كل واحد عليه (وينعم) احتمال لالعقاب ، وأنه لو تلف الحيوان يضمن * .

ومن بينهما مزرعة ، فطلب أحدهما قسمتها دون زرع قسمت كخالية ومعه ، أو زرع دونها ، لم يجبر ممتنع ، وإن تراضيا على

أحدها ، أي الزرع مع الأرض أو هو فقط وهو أخضر جاز ، وإن كان بذراً أو سنبلًا مشتد الحب فلا ، للربا .

وإن كان بينهما نهر أو قناة أو عين ماء فالنفقة لحاجة بقدر حقيهما ، والماء على ما شرطاً عند الاستخراج ، ولهما قسمته بمهاياة بزمن ، أو بنصب خشبة أو حجر مستوٍ في مصطدم الماء ، فيه ثقبان بقدر حقيهما ، ولكل سقي أرض ، لا شرب لها منه بنصيبه .

الثاني : قسمة إجبار وهي ؛ ما لا ضرر فيها ولا رد عوض ، فيجبر شريك أو وليه ، ويقسم حاكم على غائب منهما بطلب شريك أو وليه ، قسم مشترك من مكيل جنس أو موزونه ، مسّته النار كدبس وخل تمر ، أو لا كدهن وابن وخل عنب . ومن قرية ودار كبيرة ودكان وأرض واسعتين وبساتين - ولو لم تتساو أجزاؤهما - إذا أمكن قسمهما بالتعديل ، بأن لا يجعل معهما شيء ، ومن دعا شريكه في بستان إلى قسم شجره فقط لم يجبر ، وإلى قسم أرضه أجبر ، ودخل شجر لا زرع تبعاً .

ومن بينهما أرض في بعضها نخل ، وفي بعض شجر غيره ، أو يشرب سيحاً وبعضها بعلاً ، قدم من يطلب قسمة كل عين على حدة إن أمكنت تسويته في جيده ورديته ، وإلا قسمت أعياناً بالقيمة إن أمكن التعديل ، وإلا فإني أحدهما لم يجبر ، وهذا النوع إفراز . فيصح قسم

لحم هدي وأضاحي ، وقسم مكيل وزناً وعكسه ، لا رطب من شيء يبابسه ، وثمر يخرص خرصاً ، وما يكال وزناً وعكسه ، وإن لم يقبض بالمجاس . ومرهون وموقوف ولو على جهة - خلافاً له - بلا رد ، وما بعضه وقف بلا رد عوض من رب الطلّق^(١) ، وتصح إن تراضيا برد من أهل الوقف ، ولا يحث بها من حلف لا يبيع ، ومتى ظهر فيها غبن فاحسن بطلت ولا شفعة في نوعيها ، ويفسخان بغيب .

ويصح أن يتقاسما بأَنْفُسِهِمَا ، وأن ينصبا قاسماً ، وأن يسألاً حاكماً نصبه ، ويشترط إسلامه وعدالته ومعرفة بها ، زاد « الموفق » عارفاً بالحساب ، فلا تلزم قسمة نحو كافر إلا برضاهم ، ويتجرى العدل ، قال الشيخ : لا أعلم خلافاً أن من قسم شيئاً يلزم أن يتجرى العدل ، ويتبع ما هو الرضى لله ورسوله ، ويكفي واحد لامع تقديم إلا بقاسمين ، وتباح أجرته وتسمى القسامة - بضم القاف - وهي بقدر الاملاك ولو شرط خلافاً .

ولا ينفرد بعض باستئجار ، وكقاسم في وجوب الاجرة حافظ وشاهد يقسم البلاد ونحوه ، ومتى لم يثبت عند حاكم أنه لهم قسمة جواز وذكر في كتاب القسمة أنها بمجرد دعواه ملكه .

(١) الطلّق . بكسر الطاء ، لغة : الحلال ويسمى المملوك طلقاً لحل جميع التصرفات فيه : من بيع وهبة ورهن وغيرها . كذا في « شرح المنتهى » .

﴿ فصل ﴾

وتعدل سهام بالأجزاء ان تساوت ، وبالقيمة إن اختلفت ، وبالرد أن اقتضته ، ثم يقرع وكيفما أقرع جاز . والأحوط كتابة اسم كل شريك برقة ، ثم تدرج في بنادق من طين أو شمع متساوية قدراً ووزناً ، ويقال إن يحضر ذلك أخرج بندقية على هذا السهم ، فن خرج اسمه فهو له ، ثم كذلك الثاني والباقي للثالث ، إذا استوت سهامهم ، وكانوا ثلاثة ، وإن كتب اسم كل سهم برقة ثم قال أخرج بندقية لفلان وبندقية لفلان الى أن ينتهوا جاز .

وإن اختلفت سهامهم كنصف وثلث وسدس ، جزىء مقسوم بحسب ألقها ، وهو هنا ستة ، ولزم إخراج الاسماء على السهام ، فيكتب باسم رب النصف ثلاث رقاع والثلث رقتين ، والسدس رقعة ، بحسب التجزئه ، ثم يخرج بندقية على أول سهم ، فان خرج اسم رب النصف أخذه مع ثلثي وثالث ، وإن خرج اسم رب الثلث أخذه مع ثلثي ، ثم يقرع بين الآخرين كذلك ، والباقي للثالث . وتلزم بخروج قرعة ولو فيما فيه رد عوض أو ضرر ، وإن خير أحدهما الآخر فبرضاها وتفرقها .

﴿ فصل ﴾

ومن ادعى غلطاً فيما تقاسمناه بانفسهما ، وأشهدا على رضاها به ، لم يلتفت اليه ولو بينة، ويقبل بينة فيما قسمه قاسم حاكم ، وحيث لا بينة يحلف منكر ، وكذا قاسم نصباه ، وإن استحق بعدها معين من حصتيهما على السواء لم تبطل فيما بقي ، إلا أن يكون ضرر المستحق في نصيب أحدهما أكثر ، كسد طريقه أو مجرى مائه أو ضوئه ونحوه ، فتبطل كما لو كان في أحدهما أو شائعاً ولو فيها .

وإن ادعى كل شيئاً أنه من سهمه تحالفاً ونقضت ، ومن كأن بنى أو غرس فخرج نصيبه مستحقاً فقام ، رجس على شريكه بنصف قيمته في قسمة تراض فقط ، ولمن خرج في نصيبه عيب جهله امساك مع أرش كفسخ ، وإن قسموا داراً ذات أسطحه لم يجز لأحد منع جريان الماء بلا شرط ، ولا يمنع دين على ميت ، لله أو آدمي نقل تركته لورثته بخلاف ما يخرج من ثلثها من معين موصى به لمن لا يشترط قبوله ، فظهوره بعد قسمة لا يبطلها ، ويصح بيعها ورهنها وعتقه قبل قضائه ولو مع عسر وارث ، خلافاً لابن عقيل ، ويلزمه وفاء الدين ، فان تعذر

فسخ العقد (وبنجه) احتمال حتى عتق ، كما لو بيع قن جان او نصاب
وجبت فيه ، وكذا لو وقع انسان أو بهيمة في بئر حفره تعديا
بعد موته فيفسخ له العقد * والنماء بعد الموت لو ارث لاحق
لغرماء فيه ، كنماء جان ، ومتى اقتسموا فحصل الطريق في
حصة واحد ولا منفذ للآخر بطلت ، وأي وقت ظلة دار في
نصيبه فله .



❖ باب الدعوى والبيّنات ❖

الدعوى ؛ إضافة الانسان الى نفسه استحقاق شيء في يد غيره أو ذمته .

والمدعي ؛ من يطالب غيره بحق ، أو إذا سكت ترك .

والمدعى عليه ، المطالب وإذا سكت لم يترك .

والبيّنة ؛ العلامة الواضحة كالشاهد فأكثر .

ولا تصح دعوى إلا من جائز التصرف ، وكذا إنكار سوى

إنكار سفيه فيما يؤاخذ به إذاً ، وبعد فك حجر (ويتبع) ويحلف

إذا أنكر *

وإذا تداعيا عيناً لم تخل من أربعة أحوال :

الاول ؛ أن لا تكون بيد أحد ، ولا ثم ظاهر ولا بيّنة ، تحالفاً

وتناصفاها وإن وجد ظاهر لأحدهما عمل به .

فلو تنازعا عرصّة فيها شجر أو بناء لهما فهي لهما ، ولأحدهما فله ،

وإن تنازعا مسناة وهي السد بين نهر أحدهما وأرض الآخر أو جداراً

بين ملكيهما ، حلف كل أن نصفه له ويقرّع ان تشاحا في المبتدأ ، ولا

يقدر إن حلف أن كله له ، ويتناصفاه كعمود بينهما ، وإن كان معقوداً ببناء أحدهما وحده ، أو متصلاً به اتصالاً لا يمكن إحداثه عادة ، أو له عليه أزج - وهو القبو - أو سترة فله يمينه ، ولا ترجيح بوضع خشبة ، ولا بوجود آجر وتزويق وتخصص ومعاقد قط في خص - وهو بيت يعمل من خشب وقصب - وإن تنازع رب علو ورب سفلى في سقف بينهما تناصفاه ، وفي جدران البيت السفلى فرب السفلى ، وحوائط العلو فرب العلو ، وفي سلم منصوب أو درجة فرب العلو ، إلا أن يكون تحتها مسكن لرب السفلى فيتناصفاه ، وإن تنازعا الصحن والدرجة بصدره فينبهما ، وإن كانت في الوسط فما إليها بينهما ، وما وراءه لرب السفلى ، وكذا لو تنازع رب باب بصدر درب غير نافذ ، ورب باب بوسطه في الدرب ، فمن أوله لوسطه بينهما ، وما وراءه فالمن بصدره .

الثاني ؛ أن تكون بيد أحدهما فهي له يمينه حيث لا يئنه له إذا باع .

نقل الأثرم ظاهر الأحاديث اليمين على من أنكره فإذا جاء بالينة فلا يمين عليه ، فالأصح تسمع يئنه داخل على عدم يئنه خارج ، خلافاً « المنتهى » نعم لا يصح أن يقيمها في الدين لعدم إحاطتها به .

وإن سأل المدعى عليه الحاكم كتابة محضر بما جرى إجابته ،

وذكر فيه أنه بقي العين بيده لأنه لم يثبت ما يرفعها، ولا يثبت ملك
بذلك كما يثبت بيمينه، فلا شفعه له إذا باع شريكه بما يخصه
بمجرد اليد.

الثالث؛ أن تكون يديها كطفل كل ممسك ببعضه، أو عمامة
طرفها بيد أحدهما وباقيها مع الآخر، فيحلف كل كما مر فيما يتنصف
وتناصفاه، إلا أن يدعي أحدهما نصفاً فأقل والآخر الجميع أو أكثر
مما بقي، فيحلف مدعي الأقل ويأخذه.

ولا تقبل دعوى الطفل الحرية إذا بلغ بلا يمينه، وإن كان مميزاً
فقال إني حر خلي حتى تقوم يمينه برقه، فإن قويت يد أحدهما كحيوان،
واحد سائقه أو أخذ بزمامه، وآخر راكبه أو عليه حملة، أو واحد
عليه حملة وآخر راكبه، أو قيص، واحد أخذ بكفه وآخر لابسه،
فللثاني يمينه.

ويعمل بالظاهر فيما بيدهما مشاهدة أو حكماً، أو بيد أحدهما
واحد مشاهدة والآخر حكماً، فلو نوزع رب دابة في رحل عليها،
أو رب قدر ونحوه في شيء فيه فله.

ولو نازع رب دار خياطاً فيها في إبرة أو مقص أو قراباً في قربة
فللثاني، وعكسه الثوب والخاية، وإن تنازع مكر ومكتر في رف
مقلوع أو مصراع لهما شكل منصوب في الدار فلهما، وإلا فيمينهما

بعد حلف كل واحد أنه لا حق للآخر فيه ، وماجرت عادة به ، ولو لم يدخل في بيع كفتحها فلربها .

وإن تنازع زوجان أو ورتها أو أحدهما وورثة الآخر ، ولو مع رق أحدهما ، في قماش البيت ونحوه ، فما يصلح لرجل فله ، ولها فلها ، ولهما فلها ، وكل من قلنا هو له فيمينه . ومتى كان لأحدهما بينة حكم له بها بلا عين في الأصح . وإن كان لكل بينة وتساوتا من كل وجه تعارضتا وتساقتا . ولو أرختا وشهد أنه اشتراها من زيد وهي ملكه والآخرى من عمرو وهي ملكه ، فيتحالفان ويتناصفان ما بأيديهما ، ويقرع فيما ليس بيد أحد ، أو يبد ثالث ولم ينازع ، فمن قرع أخذه يمينه ، وفيما بيد أحدهما يحكم به للمدعي ، وهو الخارج بينة سواء اقيمت بينة منكر وهو الداخل بعد رفع يده أو لا وسواء شهدت له أنها تتجت في ملكه أو قطيعة من إمام ، أو لا ، وتسمع بينته وهو منكر لا دعائه الملك ، وكذا من ادعى عليه تعدياً ببلد ووقت معينين وقامت به بينة وهو منكر ، فادعا كذبها وأقام بينة أنه كان بمحل بعيد عن ذلك البلد ، وقال في تصحيح الفروع : الصواب في هذه الأزمئة الرجوع للقرائن من صدق المدعي وغيره .

ومع حضور البينتين لم تسمع بينة داخل قبل بينة خارج وتعديلها ،

وتسمع بعد التعديل قبل الحكم ، وبعده قبل التسليم .
وان كانت بينة المنكر غائبة حين رفعنا ايده ، فجاءت وقد ادعى مالكاً مطلقاً ، فهي بينة خارج ، وان ادعاه مستنداً لما قبل يده فبينة داخل .

وان أقام الخارج بينة أنه اشتراها من الداخل ، وأقام الداخل بينة انه اشتراها من الخارج ، قدمت بينة الداخل ، لأنه الخارج معنى .
وان أقام الخارج بينة أنها ملكه ، والآخر بينة أنه باعها له ، أو وقفها عليه ، أو أعقبها ، قدمت الثانية ، ولم ترفع بينة الخارج يده كقوله ابرأني من الدين ، أما لو قال : لي بينة غائبة ، طوب بالتسليم ، لأن تأخيرها يطول ، ومتى ارختا والعين بيديهما أو لا في شهادة بملك أو يد أو أحدهما فقط ، أو انه ملكها منذ سنة والآخر منذ شهر ، ولم تقل اشتراها منه ، فهما سواء ، إلا ان تشهد المتأخرة بانتقاله عنه ، ولا تقدم احداها بزيادة تناج ، أو سبب ملك ، أو اشتها رعدالة ، أو كثرة عدد ، ولا رجلان على رجل وامرأتين أو يمين . وان شهدت احداها بالملك والاخرى بانتقاله عنه ، كما لو أقام رجل بينة أن هذه الدار لأبي خلفها تركه ، وأقامت امرأته بينة أن أباه أصدقها اياها ، قدمت الناقلة كبينة ملك على بينة يد .

الرابع : ان تكون بيد ثالث ، فان ادعاها لنفسه حلف لكل

واحد يميناً ، فان نكل عنها أخذها منه وبدلها ، واقتربا عليهما ، وان
أقربها لهما اقتسماها ، وحلف لكل يميناً بالنسبة للنصف الذي أقرب به
لصاحبه ، وحلف كل لصاحبه على النصف المحكوم له به ، وان نكل
المقر عن اليمين لكل منهما أخذاً منه بدلها^(١) ، واذا أخذها المقر له فأقام
الآخر يينة أخذها منه ، وللمقر له قيمتها على المقر ، وان قال : هي
لأحدهما وأجهله وصدقه لم يحلف ، وإلا حلف يميناً واحدة ، ويقرعه
بينهما ، فان قرع حلف وأخذها ، فان أبى اليمين أخذها بدونه ، ثم ان
بينه (وبنهم) لا بقرعة * قبل ، ولهما القرعة بعد تحليفه الواجب وقبله ،
فان نكل قدمت القرعة ، ويحلف للمقروع ان كذبه ، فان نكل
أخذ منه بدله ، وان أنكرهما ولم ينزع ولا يينة لواحد اقرع ، فلو علم
انها للآخر فقد مضى الحكم (وبنهم) وانه لا غرم عليه ، وانه لو شهد
هو وحلف الآخر أخذها *

وان كان لكل يينة تعارضتا ، سواء أقر لهما أو لأحدهما لا بعينه ،
أو ليست بيد أحد ، وان أنكرهما فأقاما ينتين ثم أقر لأحدهما بعينه
لم ترجح بذلك ، وحكم التعارض بحاله ، واقراره صحيح فيعمل به ، وان
كان اقراره قبل اقامتهما فالمقر له كداخل ، والآخر كخارج ، وان

(١) في « المنتهى » زيادة « واقتسماها أيضاً » ، ولأحدهما بعينه حلف
وأخذها ، ويحلف المقر للآخر ، فان نكل أخذ منه بدلها » اهـ

لم يدعها ولم يقر بها لغيره ولا بينة فهي لأحدهما بقرة ، فان كان المدعى به مكلفاً ، وأقاما بينة برقه ، وأقام هو بينة بحريته ، تعارضتا ، وان لم يدع حرية فأقر لأحدهما فهو له ، ولهما فهو لهما .

وغير المكلف لا يلتفت لقوله ، ومن ادعى داراً وآخر نصفها فان كانت يديهما وأقاما يمتسبن فهي لمدعي الكل ، لأنه خارج ، وان كانت اذاً بيد ثالث ، فان نازع فلمدعي كلها نصفها ، والآ خر لرب اليد يمينه ، وان لم ينازع فقد ثبت أخذ نصفها لمدعي الكل ، ويقترعان على الباقي ، وان لم تكن بينة فلمدعي كلها نصفها بلا عين ، ومن قرع في النصف الآخر حلف وأخذه ، ولو ادعى كل نصفها ، وصدق من يده العين أحدهما وكذب الآخر ولم ينازع ، فقليل يسلم اليه (وبتم) وهو اولى * وقيل يحفظه حاكم ، وقيل يبقى بحاله .

* فصل *

ومن يده عبد ادعى أنه اشتراه من زيد ، وادعى العبد ان زيداً أعتقه ، أو ادعى شخص أن زيداً باعه أو وهبه له ، وادعى آخر مثله ، فأقام كل بينة ، صححنا سبق التصرفين ان علم التاريخ ، والا تساقطنا . وكذا ان كان العبد بيد نفسه .

ولو ادعيا زوجية امرأة ، وأقام كل البينة. ولو كانت بيد أحدهما ، سقطتا . ولو أقام كل ممن العين بيديهما بينة بشراؤها من زيد ، بشرط أن يقول : وهي ملكه بكذا ، واتحد تاريخهما تحالفا وتناصفاها ، ولكل ان يرجع على زيد بنصف الثمن ، وان يفسخ ويرجع بكاه ، وان يأخذ كلهما مع فسخ الآخر .

وان سبق تاريخ احدهما فهي له ، وللثاني الثمن ، وان اطلقا أو احدهما تعارضا في ملك اذاً ، لا في شراء بجواز تعدده ، فيقبل من زيد دعوها لنفسه يمين لهما .

وان ادعا اثنان ثمن عين بيد ثالث ، كل منهما أنه اشتراها منه بثمن سماه ، فمن صدقه أو أقام بينة أخذ ما ادعاه من الثمن ، وإلا حلف وبرى ، وان أقاما بينتين وهو منكر ، فان اتحد تاريخهما تساقطتا ، وان اختلف أو اطلقتا أو احدهما عمل بهما . وان قال احدهما : غصبتها ، والاخر : ملكتها ، أو أقر لي بها ، وأقاما بينتين ، فهي للمغصوب منه ، ولا يغرم للآخر شيئا . وان ادعى أنه أجره البيت بعشرة ، فقال المستأجر : بل كل الدار ، وأقاما بينتين تعارضا ولا قسمة هنا .

* باب تعارض البيتين *

وهو التعادل من كل وجه .

من قال لقنه : متى قتلت فأنت حر ، لم يقبل دعوى قنه قتله الا بينة ،
وتقدم على بينة وارث ، وان مات في محرم فسالم حر ، وفي صفر فغانم
حر ، وأقام كل بينة بموجب عتقه تساقطتا ورقا ، كما لو لم تقم بينة وجهل
وقت موته ، وان علم مؤنة في احدهما وجهل أقرع ، وان مات في
مرضي هذا فسالم حر ، وان برئت فغانم حر ، وأقاما بينتين تساقطتا
ورقا ، وان جهل ميم مات ولا بينة أقرع ، وكذا ان أتى بمن يدل في
التعارض ، وأما في الجهل فلا بينة ، فيعتق سالم لأن الأصل عدم البر .
وان شهدت انه وصى بعتق سالم ، والاخرى بعتق غانم ، وكل واحد
ثلث ماله ، ولم تجز الورثة ، عتق احدهما بقرعة ، ولو كانت بينة غانم
وارثة فاسقة عتق سالم ، ويعتق غانم بقرعة ، وان كانت عادلة وكذبت
الاجنية ، عمل بشهادتها ، ولغا تكذيبها ، فينعكس الحكم . ولو
كانت فاسقة وكذبت ، او شهدت برجوعه عن عتق سالم ، عتقا .
ولو شهدت برجوعه ولا فسق ولا تكذيب عتق غانم كأجنبية ، فلو

كان في هذه الصورة غانم سدس ماله عتق ، ولم تقبل شهادتهما ، وخبر
وارثة عادلة كفاسقة .

وان شهدت بينة بعثت سالم في مرضه وأخرى بعثت غانم فيه عتق
السابق ، فان جهل فأجدهما بقرعة ، وكذا لو كانت بينة أحدهما وارثة ،
فان سبقت الأجنبية فكذبها الوارثة او سبقت الوارثة وهي فاسقة
عتقا ، وان جهل أسبقهما عتق واحدا بقرعة ، وان قالت الوارثة : ما اعتق
إلا غانم ، عتق كله ، ويعتق سالم ان تقدم عتقه ، أو خرجت له
القرعة ، وان كانت الوارثة فاسقة ' ولم تطعن في بينة سالم ' عتق كله ،
وينظر في غانم ' فاع عتقه بسبق او خروج القرعة له يعتق كله ، ومع
تأخره او خروجها لسالم لم يعتق غانم منه شيء ، وان كذبت بينة
سالم عتق .

وتدبير مع تنجيز كآخر تنجيزين مع أسبقهما ، فلو شهدت بينة
أنه أعتق سالماً في مرضه ، وأخرى أنه أوصى بعثت غانم او دبره ، وكل
واحد منهما ثلث المال ، عتق سالم وحده .



﴿ فصل ﴾

ومن مات عن ابنين مسلم وكافر ، فادعى كل انه مات على دينه ،
فان عرف اصله فقول مدعيه ، وإلا فارثه للكافر إن اعترف المسلم
باخوته ، او ثبتت بينة ، وإلا فينهما . وان جهل اصل دينه وأقام كل
بينة بدعواه تساقطتا ، وإن قالت بينة : تعرفه مسلماً ، واخرى تعرفه
كافراً ، ولم يؤرخا وجهل اصل دينه او لا [فخيراته للمسلم] ^(١) . وكذا إن
خلف ابوين كافرين وابنين مسلمين ، او أخاً وزوجة مسلمين وابناً كافراً .
ومتى نصفنا المال فنصفه للأبوين على ثلاثة ، ونصفه للزوجة
والأخ على اربعة .

ومن ادعى تقدم إسلامه على موت مورثه المسلم ، او على قسم
تركته ، قبل بينة ، او تصديق وارث ، او نكوله . وان قال :
أسلمت في محرم ومات في صفر ، وقال الوارثون مات قبل محرم ، ورث .
ولو خلف حر ابناً حراً وابناً قنأً ، فادعى انه عتق وابوه حي ، ولا بينة ،
صدق إخوه في عدم ذلك . وان ثبت عتقه برمضان وقال الحر : مات

(١) ما بين القوسين ليس في النسخ التي بين ايدينا بل هو موجود في

المنتهى .

أبي بشعبان ، وقال العتيق : بل شوال ، صدق العتيق ، وتقدم بينة الحر مع التعارض .

وان شهد اثنان على اثنين بقتل ، فشهدا على الأولين ، فصدق الأولين فقط ، حكم بهما ، وان صدق الآخرين ، او الكل ، او كذب الكل ، فلا شيء .

وان شهدت بتلف ثوب وقالت : قيمته عشرون ، وأخرى ثلاثون ، ثبت الأقل ، وكذا لو كان بكل قيمة شاهد ، وله ان يحلف مع الآخر على العشرة ، والقائمة كعين ليقيم يريد الوصي بيعها او اجارتها ، ان اختلفا في قيمتها او أجر مثلها ، اخذ بمن يصدقها الحس ، فان احتمل اخذ بينة الأكثر كما لو شهدت بينة انه أجر حصّة موليه بأجرة مثاها ، وبينه بنصفها .



﴿ كتاب الشهادات ﴾

واحدھا شهادة ، وهي حجة شرعية تظهر الحق ولا توجهه ، فهي الاخبار بما علمه بلفظ خاص .

تحمل الشهود به في غير حق الله فرض كفاية ، وقد يتعين .
وتطلق الشهادة على التحمل ، وعلى الاداء ، ويجبان على العدل اذا دعي لدون مسافة قصر ، وقدر بلا ضرر يلحقه في أهل او مال او بدن أو عرض .

ويختص الاداء بمجلس حكم ، ولو أدى شاهد وأبى الآخر ، وقال احلف بدلي اثم ، ولا يقيمها على مسلم بقتل كافر .

ومتى وجبت وجبت كتابتها ، وان دعي فاسق لتحملها فله الحضور مع عدم غيره ، ولا يحرم أدائه ، ولو لم يكن فسقه ظاهراً .
ويحرم أخذ اجرة وجعل عليها ، ولو لم يتعين عليه ، لكن ان عجز عن المشي أو تأذى به ، فله أخذ اجرة مراكوب . وفي « الرعاية » ومعرف ومترجم ومفت ومقيم حد وقود ومحتسب .

ولمن عنده شهادة بحمد الله تعالى اقامتها وتركها ، وللحاكم ان يعرض

لهم بالتوقف عنها ، كتعريضه لمقر ليرجع ، وتقبل بحد قديم .
ومن قال : احضرا لتسمعا قذف زيد لي لزمها ، ومن عنده شهادة
لا دمي يعلمها ، لم يقمها حتى يسأله ، وإلا استحب اعلامه قبل إقامتها ،
وفي «الانصاف» يجب ، ويحرم كتمها ، فيقيمها بطلبه ، ولو لم يطلبه
حاكم ، ولا يقدح فيه كشهادة حسبة .

ويجب اشهاد على نكاح ، ويسن في كل عقد سواه ، ويحرم ان
يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع غالباً ، لجوازه ببقية الحواس قليلاً .
ويشهد بدين وثمان واجرة وعقد بالاستصحاب ، وان احتمل
دفعه والاقالة .

ويجزىء عن اسم ونسب حاضر الاشارة اليه كعكسه ، كاشهد
ان لهذا على هذا كذا ، وان كان غائباً ، فعرفه به من يسكن اليه ولو
واحداً ، جاز ان يشهد ولو على امرأة ، وان لم يتيقن معرفتها لم يشهد
مع غيبتها .

قال احمد : لا يشهد على امرأة إلا باذن زوجها ، أي لا يدخل
عليها بيتها^(١) إلا باذنه .

ومن شهد باقرار [بحق لم يعتبر ذكر سببه كاستحقاق مال ولا
قوله : طوعاً في صحته مكلفاً عملاً بالظاهر وإن شهد]^(٢) بسبب يوجب

(١) في والدوسرية : بينته .

(٢) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

الحق كتقريب في أمانة ، أو باستحقاق غيره ، ذكر الموجب .
والرؤية تختص بالفعل ، كقتل وسرقة وغصب وشرب خمر
ورضاع وولادة .

والسمع ضربان :

سماع . شهود عليه كعتق وطلاق وعقد وحكم حاكم وإنفاذه ،
فيلزمه الشهادة بما سمع ، سواء استشهد به شهود عليه أو لا . لو قال
المتحاسبان : لا تشهدوا علينا بما يجري بيننا ، فلا يمنع ذلك الشهادة ،
ولزم إقامتها .

وسماع بالاستفاضة فيما يعذر عامه غالباً بدونها ، كنسب وموت
وملك مطلق وعق وولاء ولأية وعزل ونكاح وخلع وطلاق ووقف
ومصرفه وشرطه .

ولا يشهد بالاستفاضة إلا عن عدد يقع بهم العلم ، ويلزم
الحكم بشهادة لم يعلم تلقيها من الاستفاضة ، ومن قال : شهدت بها
ففرع .

وذكر القاضي الشهادة بالاستفاضة خبر لا شهادة ، فتحصل بالنساء
والعبيد ، وإن القاضي يحكم بالتواتر ، وإذا شهد بالاملاك بتظاهر
الأخبار فعمل ولأية المظالم بذلك أحق ، انتهى .

ومن نسمع انساناً يقر بنسب نحو أب أو ابن ، فصدقه المقر له أو
سكت جاز أن يشهد له به ، لا ان كذبه . ومن رأى شيئاً بيد انسان
يتصرف فيه مدة طويلة كمالك من تقض وبناء واجارة واعارة ، فله
الشهادة بالملك كعمانة السبب من بيع وارث ، والا فباليد والتصرف
وهو الورع في الاولى .

* فصل *

ومن شهد بعقد اعتبر ذكر شروطه ، فيعتبر في نكاح أنه تزوجها
برضاها ، ان لم تكن مجبرة ، وبقية الشروط كبولي وشاهدين ، وخلو
موانع ، ما لم يتحد مذهب شاهد وحاكم ، بحثه بعضهم .
وفي رضاع عدد رضعات ، وانه شرب من ثديها ، أو من لبن
حلب منه في الحولين ، فلا يكتفي هو ابنها من رضاع .
وفي قتل ذكر قاتل ، وانه ضربه بسيف أو جرحه فقتله ، أو
مات من ذلك ، ولا يكفي جرحه فمات .
وفي زنا ذكر زان ومزني بها ، وأين وكيف وفي أي وقت ،
وانه رأى ذكره في فرجها .
وفي سرقة ذكر مسروق منه ونصاب وحرز وصفها .

وفي قذف ذكر مقذوف وصفة قذف .

وفي اكراه ان ضربه أو هدهد وهو قادر على وقوع الفعل به .
وان شهدا أن هذا ابن أمته أو ثمر شجرته ، لم يحكم له به حتى
يقولا : ولدته أو أثمرته وهي بملكه . وان شهد أن هذا الغزل من قطنه ،
أو الدقيق من حنطته ، أو الطير من بيضته ، حكم له به ، لا ان شهدا
أن هذه البيضة من طيره ، أو انه اشترى هذا من زيد ، أو وقفه عليه ،
أو أعتقه ، حتى يقولا وهو في ملكه .

ومن ادعى إرث ميت ، فشهدا انه وارث لا يعلمان غيره ، أو
قالا في هذا البلد ، سواء كانا من أهل الخبرة الباطنة أو لا ، سلم ارثه
بغير كفيل ، وبه ان شهدا بارثه فقط ، ثم ان شهدا لآخر أنه وارثه
فشارك الاول ، ولا ترد الشهادة على نفي محصور بدليل هذه المسألة
والاعسار . وان شهدا اثنان انه ابنه لا وارث له غيره ، وآخر أن هذا
ابنه لا وارث له غيره ، قسم الارث بينهما .



* فصل *

وان شهدا انه طلق ، أو أعتق ، أو ابطل من وصاياه واحدة ، ونسي عنها لم تقبل (ونجم) لو قال احدا كما طالق أو حر ، فشهدا عليه بذلك قبل ويقرعه * وان شهد أحدهما بنصب ثوب احمر ، والآخر بنصب أبيض ، أو أحدهما أنه غصبه اليوم ، والآخر انه أمس ، لم تكمل . وكذا كل شهادة على فعل متحد في نفسه كقتل زيد واتلاف ثوبه ، أو باتفاقهما كسرقة اذا اختلفا في وقت الفعل ، أو مكانه ، أو صفة متعلقة به كلون وآلة قتل مما يدل على تغاير الفعلين . وان أمكن تعدده ، ولم يشهدا بأنه متحد ، فلكل شيء شاهد ، فيعمل بمقتضى ذلك . ولو كان بدله بينة ثبت البينتان ، هذا إن ادعى الفعلين ، والا ما ادعاه ، وتساقطتا في الاتحاد ، وكفعل من قول نكاح وقذف فقط . ولو كانت الشهادة على اقرار بفعل أو غيره ، ولو نكاحاً أو قذفاً ، أو شهد واحد بالفعل وآخر على إقراره جمعت ، لا ان شهد واحد بعقد نكاح ، أو قتل خطأ ، وآخر على اقراره ، ولمدعي القتل ان يحلف مع أحدهما ويأخذ الدية . ومتى حلف مع شاهد الفعل فعلى العاقلة ، ومع شاهد الاقرار ففي مال القتائل .

ولو شهدا بالقتل والافرار به ، وزاد أحدهما عمداً ثبت القتل ،
 وصدق المدعى عليه في صفته من خطأ (وإنجم) احتمال والدية عليه لا العاقلة*
 ومتى جمعنا مع اختلاف وقت في قتل وطلاق ، كأن أقر عند
 واحد أنه طلق أو قتل برجب ، وعند آخر العدتين ، وإن شهد أحدهما
 أنه أقر بألف أمس ، والآخر أنه أقر به اليوم ، أو أحدهما أو أنه باعه
 داره أمس ، والآخر أنه باعه إياها اليوم ، كملت ، وكذا كل شهادة
 على قول غير نكاح .

ولو شهد أحدهما أنه أقر له بألف ، والآخر أنه أقر له بألفين ، أو
 أحدهما أن له عليه ألفاً ، والآخر أن له عليه ألفين ، كملت بألف ، وله
 أن يحلف على الألف الآخر مع شاهده . ولو شهدا بمائة ، وآخران
 بعدد أقل ، دخل ، إلا مع ما يقتضي العدد فيلزم أنه ، ولو شهد واحد
 بألف ، وآخر بألف من قرض كملت ، إلا إن شهد واحد بألف من
 قرض ، وآخر بألف من ثمن مبيع . وإن شهدا أن عليه ألفاً ، وقال
 أحدهما : قضاه بعضه ، بطلت شهادته . وإن شهدا أنه أقرضه ألفاً ، ثم
 قال أحدهما قضاه نصفه ، صححت شهادتهما .

ولا يحل لمن أخبره عدل باقتضاء الحق وانتقاله أن يشهد به . ولو
 شهد على رجل أنه أخذ من الصغير ألفاً ، [وآخر أن على آخر

أخذ من الصغير ألفاً^(١) لزم وليه مطالبتهما بألفين ، إلا
أن تشهد البينتان على الألف بعينها، فيطلبها من أيهما شاء. ومن له بيعة
بألف فقال: أريد أن تشهدا لي بخمسمائة لم يجز ، ولو كان الحاكم لم يول
الحكم فوقها .

وإن قضاه نصف الدين وجحد الباقي ادعى بالكل ، وتشهد به
البيعة ، ثم يقول للحاكم : قضائي نصفه . ولو شهد اثنان في محفل على
واحد منهم أنه طلق أو أعتق ، أو على خطيب أنه قال أو فعل على المنبر
في الخطبة شيئاً لم يشهد به غيرهما مع المشاركة في سماع وبصر
قبلاً ، ولا يعارضه قول الأصحاب: إذا انفرد واحد فيما تتوفر الدواعي
على نقله مع مشاركة كثيرين ردّ ، لأنه لم يتم النصاب .



(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

❦ باب شروط من تقبل شهادته ❦

وهي ستة ؛

الأول : البلوغ ؛ فلا تقبل من صغير ولو في حال أهل
العدالة مطلقاً

الثاني : العقل ؛ وهو نوع من العلوم الضرورية ، والعاقل من
عرف الواجب عقلاً الضروري وغيره والممكن والممتنع (وينبغي)
المراد من فيه قابلية ذلك ولو تأمله * وما ينفعه وما يضره غالباً ، فلا
تقبل من معتوه ولا مجنون إلا أن يفيق أحياناً إذا شهد في إفاقته .

الثالث : النطق ؛ فلا تقبل من أخرس إلا إذا أداها بخطه .

الرابع : الحفظ ؛ فلا تقبل من مغفل أو معروف بكثرة
غاط وسهو .

الخامس : الاسلام ؛ فلا تقبل من كافر ولو على مثله غير رجلين
كتائبين عند عدم بوصية مسلم ، أو كافر سافراً ، ويحلفهما كآخر حاكم
وجوباً بعد العصر لا نشترى به ثمناً ولو كان ذا قربى ، وما خانا
ولا حرفاً ، وأنها وصية ، فإن عثر على أنها استحقاً أثماً أقام آخراً من

أولياء الموصي فحلفا لله تعالى لشهادتهما أحق من شهادتهما ، ولقد خانا
وكتما ، ويقضي لهم .

السادس : العدالة ؛ وهي لغة التوسط ، وشرعاً ملكة في النفس
تنمها من ارتكاب المعاصي والردائل المباحة . ويعتبر لها شيئان .

أمرها : الصلاح في الدين ، وهي أداء الفرائض برواتبها ، فلا تقبل
ممن داوم على تركها ، واجتناب المحرم بأن لا يأتي على كبيرة ، ولا
يدمن على صغيرة ، والكبيرة ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة ،
زاد « الشيخ » : أو غضب أو لعنة ، أو نفي إيمان ، كقتل وزنا وقذف
به وسحر وأكل مال ظمناً أو ربا وكتابته وشهادته وشهادة عليه وتول
بزحف ، وشرب مسكر وقطع طريق وسرقة ودعواه ما ليس له
وشهادة زور وعين غموس ، وترك صلاة وصلاة بحدث أو لغير قبلة أو
بلا قراءة أو بعد وقت ، وقنوط من رحمة الله تعالى وإساءة ظن به
وأمن مكره ، وقطيعة رحم وكبر وخيلاء ، وقيادة وديانة ، ونكاح
محلل ، وهجر مسلم عدل ، وترك حج لمستطيع ومنع زكاة ، وحكم
بغير الحق ورشوة فيه ، وترك تنزه من بول ، ونشوزها وإتيانها بدبرها
وإلحاقها به ولداً من غيره ، وكتم علم عن أهله ، وتصوير ذي روح ،
وإتيان كاهن وعراف وتصديقهما ، وسجود لغير الله (ويعبر) غير نحو
صنم وكوكب * ودعا لبدعة أو ضلالة أو غلول ونوح ، وأكل

وشرب بآنية نقد ، وجور موص في وصيته ، وإباق وييع حر ،
واستحلال البيت الحرام ، وكونه ذا وجهين ، وادعى نسب غير نسبه
وُغش سلطان لرعيته ، وإتيان بهيمة ، وترك جمعة لغير عذر ، ونعمة
- خلافاً لجمع - وغيبة إلا في مسائل ، في نصيح مستشير . في نحو نكاح
ومعاملة فتجب للنصيحة ، وفي الاستعانة على تغيير المنكرات ، وفي
تعريف من لا يعرف إلا باسمه القبيح كالأعمش والأعور والأعرج
وفي الفتوى والشكوى ظلمي وأخذ مني ، وفي مبتدع فيغتاب بها
لتحذير عشرته . قال بعضهم : وفي مخبر عن نفسه بزنا وفواحش على
سبيل الإعجاب بما تجاهر به . وعليه حمل حديث لا غيبة في فاسق ،
وغيبة حربي وتارك صلاة .

والكذب صغيرة إلا في شهادة زور ، وكذب على نبي أو عند
ظالم ورعي فتن فكبيرة .

قال « أحمد » : ويُعرف الكذاب بخلف المواعيد .

ويجب كذب لتخليص معصوم من قتل ، قال « ابن الجوزي » :
أو كان المقصود واجباً ، ويباح لإصلاح وحرب وزوجة ، وكل
مقصود محمود لا يتوصل إليه إلا به .

والضغائر كتجسس ، وسب بغير قذف ، ونظر محرم ، واستماع
كلام أجنبية بلا حاجة ، أو آلة لهو ، ويحرم اتخاذاً واستعمالاً وصناعة ،

فلا تقبل شهادة فاسق يفعل مما مرّ، كزانٍ وديوث، أو باعتماد كمثل
في خلق القرآن أو نفي الرؤية أو في الرفض أو التجهم ونحوه، ويكفر
مجتهد الداعية، وعامتهم فسقه، كعامة أهل الكتاب كفار مع جهلهم،
وذكر «ابن حامد»: «إن قدرية أهل المآثر كسعيد بن أبي عروبة
والأصم مبتدعة. واختار «الشيخ»: لا يفسق أحد، ولا شهادة قاذف
حد أو لا حتى يتوب، وتوبته تكذيبه لنفسه ولو كان صادقاً، فيقول:
كذبت فيما قلت.

والقاذف بالشم ترد شهادته وروايته. قال «الزركشي»: «وفتياء
حتى يتوب، والشاهد بالزنا إذا لم تكمل البينة تقبل روايته دون شهادته.
وتوبة غيره ندم والاقلاع وعزم أن لا يعود، وإن كان بترك واجب
فلا بد من فعله وإسارعه، ويعتبر رد مظامة أو يستحله، ويعهل معسر،
وترد لبيت مال حيث لا وارث، ويعترف مبتدع ويعتقد الحق.
ولا تصح التوبة معاملة، ولا يشترط لصحتها من نحو قذف
وغيبة إعلامه والتحليل منه بل قال «القاضي» و«الشيخ عبد القادر»
ويحرم إعلامه.

ومن يتبع الرخص بل حكم حاكم فسق، قال «ابن عبد البر»
إجماعاً. قال «أحمد»: «لو عمل بقول أهل الكوفة في النبذ، وأهل
المدينة في السماع يعني الغناء، وأهل مكة في المتعة لكان فاسقاً.

ومن أتى فرعاً مختلفاً فيه ، كمن تزوج بلا ولي ، أو بنته من زنا ،
أو شرب من نبيذ ما لا يسكر ، أو أخرج الحج قادراً ، إن اعتقد تحريمه
ردت ، وإن تأول أو قلد فلا .

الثاني : استعمال المروء بفعل ما يزينه ويجمله ، وترك ما يندسه
ويشينه ، فلا شهادة لمصافع ومستمخر ورقاص ومشعبد ومغن وكره
بلا آلة غناء - واختار الأكثر - بل ادعى «القاضي عياض» الإجماع
على كفر مستحله ، وفيه نظر ، وهو رفع صوت بشعر على نحو
مخصوص واستماعه ، ولا تطفيل ومتزي بزي يسخر منه ، ولا لشاعر
يفرط في مدح باعطاء وفي ذم بمنع ، أو يشبب بمدح خمر أو بمرء
بامرأة معينة محرمة ، ويفسق بذلك ، ولا تحرم روايته . ولا لللاعب
بشطرنج غير مقلد كمع عوض أو ترك واجب أو فعل محرم إجماعاً ، أو
بنرد ويحرمان ، أو لاعب بكل ما فيه دناءة حتى بأرجوحة أو رفع ثقل ،
وتحرم مخاطرته بنفسه فيه وفي ثقاف ، أو بحمام طيارة ، ولا لمشتري غيرها
من المزارع أو لصيدها خام غيره ، ويباح اقتناؤها لأنس بصوتها
واستقرارها وحمل كتب .

ويحرم حبس طير لنغمته ، ولا لمن يأكل بالسوق إلا سيراً كلكمة
وتفاحة ، ولا لمن يمد رجله بجمع الناس أو يكشف من بدنه ما العادة
تغطيته كصدره وظهره ، أو يحدث بمباضعة أهله أو أمته ، أو يخاطبها

بفاحش بين الناس ، أو يدخل الحمام بلا مؤزر ، أو ينام بين جالسين ،
أو يخرج عن مستوى الجلوس بلا عذر ، أو يحكي المضحكات ، أو
يتعاطى ما فيه سخر وسخف ودناءة ، ويحرم محاكاة الناس للضحك ، ويفر
هو ومن يأمره .

* فصل *

ومتى وجد الشرط ، بأن بلغ صغيراً أو عقل مجنون ، أو أسلم كافر ،
أو تاب فاسق قبلت شهادته بمجرد ذلك ، ولا يعتبر إصلاح العمل
ولا الحرية فتقبل شهادة عبد وأمة في كل ما يقبل فيه حر وحررة ، ومتى
تعينت عليه حرم منعه . ولا كون صناعته غير دينية ، فتقبل شهادة حجام
وحداد وزبال وقمام وكباش وقراد ودباب ونفاط وصباغ ودباغ
وجزار وكساح وحايك وحارس وصائغ ومكارٍ وقيم إذا حسنت
طريقتهم ، وكذا من لبس غير زي بلد يسكنه ، أو زيه المعتاد
بلا عذر .

وتقبل شهادة ولد زنا حتى به ، وبدوي على قروي ، وأعجمي بما
سمع إذا تيقن الصوت وبلا استفاضة ، وبعريات تحملها قبل عماه ، ولو
لم يعرف المشهود عليه إلا بعينه إذا وصفه للحاكم بما يتميز به ، وكذا

إن تعذرت رؤية مشهود له أو عليه أو به لموت أو غيبة . والأصم
كسميع فيما رآه أو سمعه قبل صممه .

ومن شهد بحق عند حاكم ثم عمي أو خرس أو صم أو جن أو
مات لم يمنع الحكم بشهادته إن كان عدلاً ، وإن حدث مانع من كفر
أو فسق أو تهمة كتزويج قبل الحكم منعه غير عداوة ابتدأها شهود
عليه ، بأن قذف البينة ، أو قاؤها عند الحكومة ، وبعد الحكم يستوفي
مال لا حد مطلقاً ولا قود ، وتقبل شهادة الشخص على فعل نفسه ،
كحاكم من حكمه بعد عزل ، وقاسم ومرضعة على قسمته وارضاعها
ولو بأجرة .



❖ باب موانع الشهادة وهي سبعة ❖

الأول ؛ كون مشهود له يملك الشاهد أو بعضه ، أو زوج ولو زوجها في الماضي أو لم ترد قبله خلافاً له ، أو من عمودي نسبه ولو لم يجز به نفعاً غالباً كبعد نكاح أو قذف ، وتقبل لباقي أقاربه كأخيه وعمه ولولده ووالده من زنا ورضاع ، ولصديقه وعتيقه ومولاه ، ورد « ابن عقيل » شهادة عاشق لمعشوقه ، وهو حسن ، قال « ابن نصر الله » : لو شهد ولد الحاكم عنده لأجنبي أو والده أو زوجته فيتوجه عدم قولها . وقال : لو شهد على الحاكم بحكمه من شهد عنده بالمحكوم فيه الأظهر لا تقبل ، وقال : لا يجوز أن يشهد بالحكم من شهد بالحق المحكوم به ، انتهى .

وكل من لا تقبل له فتقبل عليه .

وإن شهدا على أيهما بقذف ضرة أمهما وهي تحته ، أو طلقها ، قبل . ومن ادعى على معتق عبيد أنه غصبها منه ، فشهد العتيقان بصدقه ، لم تقبل ، لعودهما للرق ، وكذا لو شهدا أن معتقهما كان حين العتق غير

بالغ ونحوه، أو جرحاً شاعدي حريتها، ولو عتقا بتدبير أو وصية [فشهدا بدين أو وصية]^(١) بطلانه لم تقبل .

الثاني؛ ان يجر لها نفعاً لنفسه كشهادته لرقيقه ولو مكاتباً أو لمورثه بجرح قبل اندماله، أو لموصيه فيما وكل فيه ولو بعد انحلالهما، كشهادة وكيل بما كان وكيلاً فيه بعد عزله، أو لشريكه هو شريك فيه، أو لمستأجر بما استأجره فيه، أو لمن في حجره، أو غريم بمال مفاس بعد حجر أو أحد الشفيعين بعفو الآخر عن شفيعته، أو من له كلام أو استحقاق - وإن قل - في رباط أو مدرسة بمصاحبة لها قال «الشيخ»: ولا شهادة ديوان الاموال السلطانية على الخصوص. ولو شهدا بطلاق أمتها أو بعزل وكيل زوجها في طلاق، لم تقبل . وتقبل لمورثه في مرضه بدين، وإن حكم بها ثم مات فورثه لم يتغير الحكم .

الثالث؛ ان يدفع بها ضرراً عن نفسه، كالعاقلة بجرح شهود قتل الخطأ، والغرماء بجرح شهود دين على المفاس، وكل من لا تقبل شهادته له لا تقبل إذا شهد بجرح شاهد عليه .

الرابع؛ العداوة لغير الله تعالى، بخلاف شهادة مسلم على كافر، وسنّي على مبتدع، سواء كانت موروثه أو مكتسبة، كفرحه بمساءته أو غمه بفرحه، وطلبه له الشر، فلا تقبل على عدوه إلا في عقد نكاح،

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

قتلغو من مقذوف على قاذفه ، ومقطوع عليه الطريق على قاطعه ،
إلا ان شهدوا انهم عرضوا لنا وقطعوا الطريق على غيرنا ، ومن زوج
في زنا ، بخلاف شهادته عليها في غيره ، وكل من لا تقبل له فتقبل عليه .
الخامس ؛ العصبية ، فلا شهادة لمن عرف بها ، وبالأفراط في الحمية
وإن لم تدخل رتبة العداوة . وأدخل « القاضي » وغيره الفقهاء في أهل
الاهواء ، وأخرجهم « ابن عقيل » ، اعتبرت الاخلاق ، فاذا أشدها وبالأ
الحسد . وفي الحديث « ثلاث لا ينجو منهن أحد ، الحسد والظن والطيره
وسأحدثكم بالخروج من ذلك ، اذا حسدت فلا تبغ ، وإذا ظننت فلا
تحقق ، وإذا تطيرت فامض » .

السادس ؛ الحرص على أدائها قبل استشهاد من يعلم بها قبل الدعوى
أو بعدها إلا في نحو عتق ، ومن حلف مع شهادته لم ترد .

السابع ؛ ان ترد لفسقه ثم يتوب ويعيدها ، فلا تقبل لتهمة ، ولو
لم يؤدها حتى تاب قبلت ، ولو شهد كافر أو غير مكلف أو أخرس
فزال ذلك وأعادوها قبلت ، لا ان شهد لمورثه بجرح قبل برئه أو
لمكاتبه (ويتم) أو عكسه * أو بعفو شريكه في شفعة فردت ، أو
ردت لدفع ضرر أو جلب نفع أو عداوة ، فبر مورثه وعتق مكاتبه
وعفا الشاهد عن شفيعته وزال المانع ثم أعادوها فلا تقبل . ومن شهد
بحق مشترك بين من ترد شهادته له وأجنبي ردت ، لا تتبعض في نفسها .

❖ باب أقسام المشهود به وهي ستة ❖

الأول ؛ الزنا واللواط ، لا بد من أربعة رجال يشهدون به أو أنه أقر به أربعاً ، فإن كان المقر أعجماً قبل فيه ترجمانان .

الثاني ؛ إذا ادعى فقراً من عرف بغنى ، فلا بد من ثلاثة رجال .

الثالث ؛ القود والاعسار ووطء يوجب التعزير وبقية الحدود ، فلا بد من رجلين ، ويثبت قود وقذف وشرب بإقرار مرة .

الرابع ؛ ما ليس بعقوبة ولا مال ويطلع عليه الرجال غالباً ، ككنكاح ورجعة وخلع وطلاق ووجود شرطه ونسب وولاء وتعديل وتجريح ، وكذا توكيل وإيصاء في غير مال ، فكالذي قبله .

الخامس ؛ المال وما يقصد به المال كقرض ورهن ووديعة وغصب وإجارة وشركة وحوالة وهبة وصالح وعتق وكتابة وتديير ، ومهر وتسميته ورق مجهول ، وعارية وشفعة واتلاف مال وضمانه وتوكيل ، وإيصاء فيه ، ووصية به لمعين ووقف عليه ، وبيع وأجله وخياره ، وجناية وخطأ أو عمد لا توجب قوداً بحال ، أو توجب مالاً وفي بعضها قود كما مومة وهاشمة ومنقلة له قود موضحة في ذلك ، وفسخ عقد معاوضة

ودعوى قتل كافر لأخذ سلبه ، ودعوى أسير مسلم تقدم إسلامه لمنع رقه ، فيثبت برجلين ، ورجل وامرأتين ، ورجل ويمين مدع مسلم أو كافر ذكر أو أنثى ، لا امرأتين ويمين ، ويجب تقديم الشهادة على اليمين ، ولو نكل عنه من أقام شاهداً حلف مدعى عليه وسقط الحق ، فان نكل حكم عليه . ولو كان جماعة حق بشاهد فأقاموه فن حلف أخذ نصيبه ، ولا يشاركه من لم يحلف ، ولا تحلف ورثة ناكل .

السادس : داء نحو دابة وموضحة ، فيقبل قول طبيب ويطار واحد لعدم غيره في معرفته ، فان لم يتعذر فاثنتان ، وان اختلفا قدم قول مثبت .
السابع : ما لا يطلع عليه الرجال غالباً كعيوب النساء تحت الثياب ، كبرص ورتق ، والرضاع والاستهلال والبكارة والثيوبة والحيض ، وكذا جراحة وغيرها في نحو حمام وعرس مما لا يحضره رجال ، فيكفي فيه امرأة عدل ، والأحوط اثنتان ، وان شهد به رجل فأولى لكماله .



﴿ فصل ﴾

ومن ادعت إقرار زوجها باخوة رضاع فانكر لم يقبل فيه إلا رجلان ، وإن شهد بقتل العمد رجل وامرأتان لم يثبت شيء ، فلو ادعى أنه رمى أخاه بسهم عمداً أفتلته ونفذ الى أخيه الآخر فقتله خطأ ، وأقام بذلك رجلاً وامرأتين أو رجلاً وحلف ثبت قتل الخطأ فقط وإن شهدوا بسرقة ثبت المال دون القطع ، ويغرمه ناكل .
وان ادعى زوج خلعاً قبل فيه رجل وامرأتان أو وعين ، فيثبت العوض ، وتبين بمجرد دعواه ، وإن ادعته لم يقبل فيه إلا رجلان ، وإن أقامت رجلاً وامرأتين بتزوجها بمهر ثبت المهر .
ومن حلف بطلاق ما سرق أو ما غصب ونحوه ، فثبت فعله برجل وامرأتين أو وعين ، ثبت المال ولم تطلق ، وإن شهد رجل وامرأتان ، أو رجل وحلف معه ان فلانة أم ولده وولدها منه ، قضي له بها أم ولد ، ولا تثبت حرية ولدها ولا نسبه . ولو وجد على دابة مكتوب حيس في سبيل الله ، أو على اسكفة دار أو حائطها وقف أو مسجد حكم به ولو وجد على كتب علم في خزانة مدة طويلة فكذلك ، وإلا عمل بالقرائن .

﴿ باب الشهادة على الرجوع عنها وأدائها ﴾

لا تقبل الشهادة على الشهادة الا بثمانية شروط :

كونها فيما يقبل في كتاب قاض لقاض .

وتعذر شهود الاصل بنحو موت أو مرض أو خوف أو مخدرة أو غيبة مسافة قصر .

ودوام تعذرهم إلى صدور الحكم ، فتي أمكنت شهادتهم قبله وقف على سماعها .

ودوام عدالة أصل وفرع اليه ، فتي حدث وأمكنت من أحدهم ما يمنع قبوله وقف .

وتعين شاهدي فرع لأصله .

وثبوت عدالتها .

السابع : استرعاء الأصل الفرع أو غيره وهو يسمع ، وصفته :

أشهد على شهادتي ، وأشهد اني أشهد أن فلان بن فلان وقد عرفته

أشهدني على نفسه ، أو شهدت عليه ، أو أقر عندي بكذا ، فلو قال :

شاهد الأصل أنا أشهد أن لفلان على فلان ألفاً فاشهد به أنت لم

يجز ، فإذا لم يسترعه لم يشهد ، إلا إن سمعه يشهد عند حاكم ، أو يعزو
 شهادته إلى سبب كبيع وقرض ، فلو سمعه يشهد بألف ولم يعزه لم يشهد .
 الثامن : أن يؤديها الفرع بصفة تحمله ، وتثبت شهادة شاهدي
 الأصل بفرعين ، ولو على كل أصل فرع ، ويثبت الحق بفرع مع أصل
 آخر ، ويصح تحمل فرع على فرع ، فيقبل رجلان على رجل وامرأتين
 كعكسه ، وامرأة على امرأة فيما تقبل فيه المرأة .

* فصل *

ولا يجب على فرع تعديل أصل ويقبل تعديله ، كموته وغيبته ،
 لا تعديل شاهد لرفيقه ، ومن شهد له شاهد فرع على الأصل وتعذر
 الآخر حلف واستحق ، وإذا أنكر الأصل شهادة الفرع لم يعمل بها ،
 ويضمن شهود فرع برجوعهم بعد حكم ، ما لم يقولوا : بان لنا كذب
 الأصول أو غلطهم ، إذ لا رجوع . وإن رجع شهود الأصل بعد
 الحكم لم يضمنوا لحصول تلف بشهادة غيرهم ، إلا إن قالوا كذبنا
 أو غلطنا ، وإن قالوا بعده : ما شهدناهما بشيء لم يضمن الفريقان شيئاً
 (وينبغي) ولا رجوع على مستوف حقه *

* فصل *

ومن زاد في شهادته أو نقص لا بعد حكم ، أو أدى الشهادة بعد انكارها قبل .

وكذا قوله لا أعرف الشهادة ثم شهد ، وإن رجع لغت ، ولا حكم لو أداها بعد ولم يضمن ، وإن لم يصرح برجوع ، بل قال للحاكم : توقف ، ثم أعادها قبلت ، وإن رجع شهود مال أو عتق بعد حكم قبل استيفاء أو بعده لم ينقض ، ويضمنون ما لم يصدقهم مشهود له ، فيأخذ منه ما أخذه ، أو تكن الشهادة بدين فيبرأ منه قبل أن يرجع ، ولو قبضه مشهود له ثم وهبه لمشهود عليه ثم رجعا غرماه لمشهود عليه ، ولا يغرم منك لرجوع منك ، وإن رجع بعد حكم شهود طلاق فلا غرم ، إلا قبل دخول نصف المسمى أو بدله ، وبعده لا ، وغنه يفرمون كل المهر اختاره «الشيخ» ، وهو قياس ما مر .

وإن رجع شهود قرابة وشهود شراء فالغرم على شهود القرابة ، وإن رجع شهود قود أو حد بعد حكم وقبل استيفاء لم يستوف ،

ووجب دية قود ، وان استوفى ثم قالوا : أخطأنا عزروا وغرموا دية ما تلف ، أو أرش الضرب لا على العاقلة ، ويتقسط الغرم على عددهم ، فلو رجع رجل وعشر نسوة في مال غرم سدسا وهن البقية ، وكذا رضاع .

ولو شهد أربعة باربعائة ، ثم رجع بعد حكم واحد عن مائة ، وآخر عن مائتين ، والثالث عن ثلاث مائة . والرابع عن الأربعمائة ، ثم رجع بعد حكم واحد فعلى الأول خمسة وعشرون ، وعلى الثاني خمسون ، وعلى الثالث خمسة وسبعون ، وعلى الرابع مائة .

ولو شهد ستة بزنا ، أو أربعة واثنان منهم بإحصان ، فرجم ثم رجعوا [لزمهم الدية أسداساً ، وإن كانوا خمسة بزنا فأخماساً ، ولو رجع بعضهم غرم بقسطه . ولو شهد أربعة بزنا واثنان منهم بالإحصان فرجم ثم رجعوا]^(١) فعلى من شهد بالإحصان ثلثا الدية ، وعلى الآخرين ثلثها ، وان رجع زائد عن البينة قبل حكم أو بعده استوفى ، ويحد الراجع لقذفه مع غرمه بقسطه . ولو رجع شهود زنا أو إحصان غرموا الدية كاملة .

ورجوع شهود تركية كرجوع من زكوهم فيما مر ، وان رجع شهود تعليق عتق أو طلاق وشهود شرطه غرموا بعددهم ، وان رجع

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

شهود كتابة [غرموا ما بين قيمته قناً ومكاتباً . فان عتق بأداء ثم رجعوا ، فبما بين قيمته قناً ومكاتباً ومال كتابه] ^(١) .
 وتأجيل نحو ثمن وحكم ثم رجعوا غرموا تفاوت ما بين حال ومؤجل ، وباستيلاد ثم رجعوا يغرمون نقص قيمتها ، فاذا عتقت بموت فتمام قيمتها ، ولا ضمان برجوع شهود كفالة بنفس أو براءة منها أو انها زوجته أو انه عفا عن دم عمد ، لعدم تضمنه مالا ، ومن شهد بعد الحكم بمناف للشهادة الاولى فكرجوع واولى . وقال الشيخ : في شاهد قاس بلداً وكتب خطه بالصحة فاستخرج الوكيل على حكمه ، ثم قاس وكتب خطه بزيادة فغرمها الوكيل ، يضمها الشاهد . وان حكم بشاهد ويعين فرجع الشاهد غرم المال كله .

وان بان بعد حكم كفر شاهد به ، أو فسقهما ، أو انها من عمودي نسبه ، أو عداوة ، نقض حكم ولم ينفذ ، ولا غرم ورجع بمال أو يبدله ويبدل قود مستوفى على محكوم له ، وإن كان الحكم لله باتلاف حي كرجم ، أو بما سرى اليه كجلد لم يضمن شهود ، بل مزكون إن كانوا ، وإلا أو كانوا فسقة فحاكم .

وإذا علم حاكم شاهد زور باقراره أو تبين كذبه ييقن كشهاده بقتل شخص وهو حي ، أو أنه فعل وقدمات عزره . ولو تاب . بما

(١) ما بين القوسين ساقط من بعض النسخ .

يراه من جلد او جديس ، ما لم يخالف نصاً أو معناه ، وطيف به في
المواضع التي يشتهر فيها فيقال : إنا وجدناه شاهد زور فاجتنبوه . ولا
يعزر بتعارض البينة ، ولا بغاطه في شهادته او رجوعه او ظهور فسقه .

* فصل *

ولا تقبل الشهادة إلا بلفظ أشهد أو شهدت ، فلا يكفي أنا شاهد
ولا أعلم أو أحق . ولو قال : أشهد بما وضعت به خطي ، او من
تقدمه غيره أشهد بمثل ما شهد به لم يصح ، وبذلك او كذلك
أشهد صح . وقال الشيخ « ابن القيم » لا يعتبر لفظ الشهادة .



* باب البيمين في الدعاوى *

وهي تقطع الخصومة حالاً ، ولا تسقط حقاً .

ويستحلف منكر في كل حق آدبي غير نكاح ورجعة وطلاق وولاء وإيلاء واستيلاء ونسب وقذف وأصل رق - وكدعوى رق لقيط - وقصاص في غير قسامة ، ويقضي في مال ، وما يقصده مال بنكول .

ولا يستحلف في حق الله كحد لا يتضمن مالاً ، وتعزير وعبادة وصدقة وكفارة ونذر ، ولا شاهد ، وحاكم أنكر شهادته وحكمه ، ولا وصي على نفي دين موصٍ ، ولا مدعى عليه بقول مدعٍ ليحلف أنه ما أحلفني أني ما أحلفه ، ولا مدعٍ طالب يمين خصمه فقال : ليحلف أنه ما حلفني .

وإن ادعى وصي وصيته للفقراء فأنكر الورثة حلفوا ، فإن نكلوا قضى عليهم . ومن حلف على فعل غيره ، أو دعوى عليه في إثبات ، أو فعل نفسه ، أو دعوى عليه ، حلف على البت . ومن حلف على نفي فعل غيره أو نفي دعوى على غيره ، فعلى نفي العلم ، ورقيقه كأجنبي في

حلفه على نفي علمه . وأما بهيمته فما ينسب لتقصير وتفريط كرعيا
زرعاً ليلاً فعلى البت ، وإلا فعلى نفي العلم ، كراكب وسائق ، ومن
توجه عليه حلف جماعة حلف لكل واحد يميناً ، ما لم يرضوا بواحدة .
ولو ادعى على واحد بحقوق فعليه لكل حق يمين .

* فصل *

وتجزيء بالله وحده ، ولحاكم تغليظها فيما له خطر كجناية
لا توجب قوداً وعتق ونصاب زكاة ، بلفظ كوالله الذي لا آله إلا
هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الطالب الغالب الضار النافع
الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، ويقول يهودي : والله
الذي أنزل التوراة على موسى ، وفلق له البحر ، وأنجاه من فرعون
وملائه . ويقول نصراني : والله الذي أنزل الإنجيل على عيسى ، وجعله
يحيى الموتى ، ويبرئ الأكمه والأبرص . ويقول مجوسي ووثي :
والله الذي خلقتي ورزقتي ، ويحلف صابئ ومن يعبد غير الله ، بالله .
وبزمن ، كبعد العصر ، وبين أذان وإقامة وبمكان ، « فبمكة » فبين
الركن والمقام ، « وبالقدس » عند الصخرة . وببقية البلاد عند المنبر ،
وتقف حائض عند باب المسجد . ويحلف ذمي بموضع يعظمه ، زاد

بعضهم وبهيئة كتحليفه قائماً مستقبلاً القبلة . ومن أبى تغليظاً لم يكن
ناكلاً ، وإن رأى حاكم تركه فتركه كان مصيباً ، ولا يحلف طلاقاً ،
وفاقاً للأئمة الثلاثة .

وفي الأحكام السلطانية ، الموالي ذاك ، وبعثت وصدقة وسماع
شهادة أهل المهن إذا كثر ، وليس للقاضي ذلك .

ومن ادعى على صغير أو مجنون لم يحلف ، وقف الأمر حتى
يكلف ، ومن حلف واستثنى أو علق ، حلف ثانياً ، كما لو حلف قبل
سؤال مدعٍ وحاكم .



* كتاب الإفراز *

هو إظهار مكلف مختار ما عليه منه ولو سفيهاً ، ويتبع به بعد
رشد بلفظ أو كتابة أو إشارة أخرس معلومة ، أو على موكله من نحو
بيع وقبض ، أو موليه أو مورثه بما يمكن صدقه ، ويده وولايته
واختصاصه ، أو وكيلاً لا معلوماً ، وليس بانشاء ، فيصح ولو مع
إفاضة الملك ، وبدن كدني الذي على زيد لعمره ، ومن سكران
أو صغير أو قن أذن لهما في تجارة في قدر ما أذن لهما فيه ، لا من مكره
عليه ، ولا بإشارة معتقل لسانه .

وتقبل دعوى إكراه بقرينة ، كتهديد قادر وترسيم ، وتقدم بينة
إكراه [على طواعية . ولو قال : من ظاهره الإكراه]^(١)
بقرينة علمت لو لم أقر أيضاً أطلقوني فلم أكن مكرهاً لم
يصح ، لأنه ظن منه فلا يعارض يقين الإكراه . ومن أكره ليُقر
بدرهم فأقر بدينار ، أو لزيد فأقر لعمره ، أو على وزن مال فباع نحو
داره في ذلك صح ، وكره الشراء منه .

(١) ما بين القوسين سقط من بعض النسخ .

ويصح إقرار صبي أنه بلغ باحتمال إذا بلغ عشرًا ، ولا يقبل منه بسن إلا ببينة ، وإن أقر بمال أو عقد وقال بعد تحقق بلوغه : لم أكن حين إقرارى بالغًا لم يقبل قوله ، وقبل التحقيق يقبل بلا عين (وبنهم) وكذا لو أم يبالغ قبل في فرض * وأفتى « الشيخ » : فيمن أسلم أبوه فادعى البلوغ لا يقبل ، للحكم بإسلامه قبل إقراره ببلوغ ، ومن ادعى أنه أنبت بعلاج أو دواء لا يبلوغ لم يقبل ، أو ادعى جنونًا لم يقبل إلا ببينة ، والمريض ولو مرض الموت الخوف يصح إقراره بوارث ، وبأخذ دين من وارث ، وبمال له من رأس ماله ، ولا يخاص مقر له غرماء الصحة ، لكن لو أقر في مرضه بعين ثم بدى أو عكسه قرب العين أحق . ولو أعتق عبدًا لا يملك غيره أو وهبه ثم أقر بدى نفذ عتقه وهبته ، ولو لم ينقضا بإقراره ، وإن أقر بمال لوارث لم يقبل إلا ببينة أو إجازة ، فلو أقر لزوجته بمهر مثلها ، لزمه بالزوجية بإقراره ، وإن أقر لها بدى ثم أبانها لم يقبل ، وإن أقرت زوجها أنه لا مهر لها لم يصح ، إلا أن يقيم بينةً بأخذه أو إسقاطه ، وكذا حكم كل دين ثابت على وارث . وإن أقر لوارث وأجنبي صح للأجنبي ، والاعتبار بحالة إقراره ، فلو أقر لوارث فصار عند الموت لم يلزم ، وإن أقر لغير وارث لزم ولو صار وارثًا .

﴿ فصل ﴾

وإن أقر قن او آبق بحدٍ او قود او طلاق ونحوه صح ، وأخذ به في الحال ، ما لم يكن القود في نفس فبعد عتق ، فطلب جواب دعواه أذاً منه ومن سيده جميعاً. ولا يقبل إقرار سيده عليه بغير ما يوجب مالاً فقط، وإن أقر غير مأذون له بمال او بما يوجب به ، او مأذون له بما لا يتعلق بالتجارة فكسفيه يتبع به بعد عتقه قال «أحمد» في عبد أقر بسرقة دراهم فكذبه سيده: الدرهم للسيد، ويقطع العبد ويتبع بذلك بعد العتق، وإن أقر برقه غير من هو في يده لم يقبل، وما صح إقرار قن به فهو الخصم فيه وإلا فسيده، ولا يحلف قن مطلقاً ، وإن أقر مكاتب بجناية تعلقت بذمته ورقبته، ولا يقبل إقرار سيده عليه بذلك، وإن أقر غير مكاتب [لسيده أو سيده له] ^(١) بمال لم يصح ، وإن أقر أنه باعه نفسه بألف عتق ثم إن صدقه لزمه ، وإلا حلف ، والاقرار لقن غيره إقرار لسيده ، ولمسجد او مقبرة او طريق ونحوه يصح ولو أطلق . ولا يصح لدار إلا مع ذكر السبب ، ولا البهيمة إلا إن قال : علي كذا بسبب حملها فانفصل ميتاً ، او ادعى أنه بسببه صح ، وإلا فلا ، ويصح لحمل بمال ، فان وضع ميتاً او لم يكن حمل بطل ، وإن ولدت حياً وميتاً فلاحى ،

وحين فلها سوية ولو ذكرأ وأنشئ ، ما لم يعزم إلى سبب يوجب
تفاضلاً ، كارت او وصية يقتضيانها ، فيعمل به .

وله عليّ ألف جعلتها له او وهبتها فوعد ، وللحمل عليّ ألف
أقرضيه يلزمه ، لا إن قال أقرضني ألفاً .

ومن أقر لمكلف بمال في يده ولو برق نفسه ، او كان المقر به قناً
فكذبه مقر له بطل . ويقر بيد مقر ، ولا يقبل عود مقر له إلى دعواه ،
وإن عاد المقر فادعاه لنفسه او لثالث قبل . وهذا ما أقررت لك به ،
فقال : بل هو غيره لم يلزمه تسليمه ليقر له ، ويحلف مقر أن ليس عنده
سواه . فان رجع لم يلزمه تسليمه لمقر له ، ويحلف مقر أن ليس عنده
سواه فان رجع مقر له فادعاه دفع له .

❧ فصل ❧

ومن تزوج من جهل نسبها فأقرت برق ، لم يقبل على زوجها
وأولادها ، ولا على نفسها ما لم تبني .

ومن أقر بولد أمته أنه ابنه ، ثم مات ولم يبين هل حملت به في
ملكه او غيره ، لم تصر به أم ولد إلا بقرينة . وإن أقر رجل بأبوة صغير
او بمجنون أو بأب أو زوج او مولى أعتقه قبل إقراره ، ولو أسقط به

وارثاً معروفاً إن أمكن صدقه ، ولم يدفع به نسباً لغيره ، وصدقه مقر
به مكلف ، أو كان ميتاً ويرثه مقر .

ولا يعتبر تصديق ولد مع صغر أو جنون ، ولو بلغ وعقل وأنكر
لم يُسمع إنكاره ، ويكفي في تصديق والد بولده وعكسه سكوته إذا أقر
به . ولا يعتبر في تصديق أحدهما تكراره ، فيشهد الشاهد بنسبها بدونه
ولا يصح إقرار من له نسب معروف بغير هؤلاء الأربعة ؛ كجد
أقر بابن ابن ، أو أخوة بأخ ، ومن ثبت نسبه فجاءت أمه بعد موت مقر
فادعت زوجيته أو اخته غير توأمة البنوة لم يثبت بذلك . ولو أقرت
مزوجة بولد لحقها دون زوجها وأهلها . ومن أقر بأخ في حياة أبيه ، أو
بعم في حياة جده لم يقبل ، وبعد موتها ومعه وارث غيره ولم يصدق لم
يثبت النسب ، ولمقر له من الميراث ما فضل بيد مقر ، أو كله إن
أسقطت ، وإلا ثبت .

وإن أقر مجهول نسبه ، ولا ولاء عليه بنسب وارث حتى أخ
وعم فصدقه وأمکن قبل ، لا مع ولاء حتى يصدقه مولاه . ومن
عنده أمة له منها اولاد ، فأقر بها لغيره قبل عليه ، لا على الأولاد (وبتبع)
ولو اعترف بحملها في ملكه فأم ولد يفرمها المقر له * ولهذا قال القاضي:
المسألة على أنه وطىء يعتقدها ملكه ، ثم علمها ملك غيره . ومن أقرت
بنسكاح على نفسها وصدقها زوج ، ولو سفينة ، أو لاثنين قبل ، فلو أقاما

يشتين قدم أسبقهما ، فان جهل فقول ولي ، فان جهله فسخا ، ولا ترجيح
ييد وإن أقر به عليها (وينبغي) وليها المسلم * وهي مجبرة او مقرة
بالأذن قبل .

ومن ادعى نكاح صغيرة بيده فسخه حاكم ، ثم إن صدقته إذا
بلغت قبل ولا يعاد عقد ، فدل أن من ادعت أن فلاناً زوجها فأنكر ،
فطلبت الفرقة يحكم عليه . وإن أقر رجل او امرأة بزوجية الآخر
فسكت او جحدته ثم صدقه صح وورثه ، لا إن بقي على تكذيبه
حتى مات .

وإن أقر ورثة بدين على مورثهم قضوه من تركته ، وإن أقر
بعضهم بلا شهادة فيقدر إرثه ، وإن ورث الدين فنصف الدين ، او
الربع فربعه ، كما قراره بوصيته ، وإن شهد منهم عدلان ، او عدل
وحلف معه ثبت ، ويقدم ثابت بيمينه ، فباقرار ميت على ما أقر
به ورثة .



✽ باب ما يحصل به الإقرار وما يغيره ✽

من ادعي عليه بألف فقال نعم أو أجل ، أو صدقت ، أو أنا أو
إني مقرب به أو بدعواك أو مقر فقط ، أو خذها أو اترنها أو اقبضها أو
احرزها أو هي صحاح ، أو كأني جاحد لك ، أو كأني جحدتك حقك
فقد أقر ، لا إن قال : أنا أقر ، أو لا أنكر ، أو يجوز أن تكون محقاً ،
أو لعل أو أظن أو أحسب أو أقدر أو خذ أو اترن أو احرز أو
افتح كملك .

وبلى في جواب اليس لي عليك كذا إقرار ، لا نعم ، إلا من عامي .
وان قال : اقضني ديني عليك ألفاً ، أو اشتري أو أعطني أو سلم الي
ثوبي هذا ، أو فرسي هذه ، أو ألفاً من الذي عليك ، أو هل لي أو لي
عليك ألف فقال نعم ، أو امهاني يوماً ، أو حتى افتح الصندوق ، أو له
علي ألف إن شاء الله ، أو لا يلزمني إلا أن يشاء الله تعالى ، أو إلا أن
يشاء زيد ، أو إلا أن أقوم ، أو في علمي أو علم الله أو فيما أعلم ، لا فيما
أظن ، فقد أقر .

وان علق الإقرار بشرط ، كان قدم زيد أو شاء ، أو جاء رأس

الشهر ، فله عليّ كذا ، أو ان شهد به زيد أو شاء ، أو شهد به زيد فهو صادق ، لم يكن مقراً . وكذا ان أخر كله عليّ كذا ان قدم زيد أو شاء أو شهد به ، أو جاء المطر أو قمت ، إلا إذا قال : إذا جاء وقت كذا ، ومتى فسرّه بأجل أو وصية قبل يمينه ، كمن أقربغير لسانه وقال : لم أدر ما قلت .

وإن رجع مقر بحق آدمي أو زكاة أو كفارة لم يقبل .

﴿ فصل ﴾

وإذا قال له : عليّ من ثمن خمر الف لم يلزمه ، بوله علي الف من ثمن خمر أو من مضاربة أو ودعة ، أو لا تلزمني أو قبضه أو استوفاه ، أو من ثمن مبيع فاسد لم أقبضه ، أو طعام تلف قبل قبضه ، أو من مضاربة تلفت وشرط على ضمانها ، أو كفالة على اني بالخيار لزمه ، أو كان له علي كذا ويسكت إقراره ، وإن وصله بقوله وبرئت منه أو وقضيته أو بعضه . أو قال : لي عليك مائة فقال : قضيتك منها عشرة ، ولم يعزه لسبب ، فقوله يمينه وإن عراه ، كمن ثمن وقرض ألزم به .

* فصل *

ويصح استثناء النصف فأقل، فيلزمه الف في له علي الف إلا ألفاً
أو إلا ستمائة، وخمسة، في لك علي عشرة إلا خمسة، أو ليس لك علي
عشرة إلا خمسة، بشرط أن لا يسكت ما يمكنه كلام فيه، وأن يكون
من الجنس والنوع، فله علي هؤلاء العبيد العشرة إلا واحداً صحيح،
ويلزمه تسعة، فان ماتوا أو قتلوا أو غصبوا إلا واحداً فقال: هو المستثنى،
قبل يمينه .

وله هذه الدار ولي نصفها، أو إلا نصفها، أو إلا هذا البيت،
وهذه الدار له وهذا البيت قبل ولو كان أكثرها، لا إن قال إلا ثلثها
ونحوه . وله درهمان وثلاثة إلا درهمين وخمسة إلا درهمين ودرهماً، يلزمه
خمسة وله درهم ودرهم إلا درهمان يلزمه درهمان، وله علي مائة درهم إلا
ثوباً، أو إلا ديناراً يلزمه المائة . وله عشرة أصع تمر برني إلا ثلاثة
أصع مَعْقَلِي لزمه العشرة .

ويصح الاستثناء من الاستثناء، فله علي سبعة إلا ثلاثة إلا درهماً
يلزمه خمسة، وكذا عشرة إلا خمسة إلا ثلاثة إلا درهمان
يلزمه خمسة .

﴿ فصل ﴾

إذا قال له علي ألف مؤجلة إلى كذا، قبل قوله في تأجيل، حتى لو عزاه إلى سبب قابل للأمرين كثن، وإن سكت ما يمكنه كلام فيه، ثم قال مؤجلة أو زيوف أو صغار، لزمه جواد وافية، إلا من يبلد أوزانهم ناقصة أو تقدم مغشوش، فيلزمه من دراهمها.

وله علي ألف زيوف قبل تفسيره بمغشوشة، لا بما لا فضة فيه. وإن قال: صغار قبل بناقصة، وإن قال: ناقصة فناقصة، وإن قال: وازنة لزمه العدد والوزن، وإن قال: عدداً وليس يبلد يتعاملون بها عدداً لزمه. وله علي درهم أو درهم كبير أو دريهم فدرهم إسلامي وازن (وينبغي) إلا مع عرف بخلافه *

وله عندي الف وفسره ولو منفصلاً بدين أو ودیعة قبل، فلو قال قبضه أو تلف قبل، أو قال ظننته باقياً ثم علمت تلفه قبل يمينه، وإن قال رهن فقال المدعي ودیعة، أو قال من ثمن مبيع لم أقبضه. فقال بل دين في ذمتك، وله علي أو في ذمتي الف وفسره متصلاً بودیعة قبل، ولا يقبل دعوى تلفها إلا إذا انفصلت عن تفسيره، وإن أحضره وقال: هو هذا، وهو ودیعة، فقال مقر له: هذا ودیعة وما أقررت به دين،

صدق . وله عندي وديعة رددتها أو تلفت لم يقبل وضمن ، وله في هذا المال ألف ، وفي هذا الدار نصفها ، يلزمه تسليمه ولا يقبل تفسيره بإنشاء هبة ، وكذلك في ميراث أبي الف وهو دين على التركة ، ويصح له من مالي أو فيه أو في ميراثي من أبي الف أو نصفه ، أو داري هذه أو نصفها ، أو منها أو فيها نصفها ، ولو لم يقل بحق لزمني ، فإن فسره بهبة وقال : بدلي من تقييضه قبل ، وله الدار ثلثاها ، أو عارية ، أو هبة سكنى ، أو هبة عارية عمل بالبدل ، ويعتبر شرط هبة ، ومن أقر أنه وهب وأقبض ، أو رهن وأقبض ، أو أقر بقبض ثمن أو غيره ، ثم قال : ما أقبضت ولا قبضت ، وهو غير جاحد لأقراره ، وادعى أن العقد وقع تلجئه أو فاسداً ، أو سأل إحلاف خصمه لزمه .

ولو أقر ببيع أو هبة أو أقباض ، ثم ادعى فساد ، وأنه أقر بظن الصحة ، لم يقبل . وله تحليف المقر له ، فإن نكل حلف وهو بطلانه ومن باع أو وهب أو أعتق عبداً ثم أقر به لغيره لم يقبل ، ويغرمه للمقر له . وإن قال : لم يكن ملكي ثم ملكته بعد قوله بيئته ، ما لم يكذبها بان كان أقر أنه ملكه ، أو قال قبضت ثمن ملكي ، أو بعثت عبدي أو ملكي . ومن قال : قبضت منه الف وديعة فتلفت ، فقال ثمن مبيع لم تقبضنيه لم يضمن ، ويضمن إن قال : قبضته غصباً كأعطيتني الف وديعة فتلفت فقال غصباً .

* فصل *

ومن قال : غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو ، او ملكه
لعمر و غصبته من زيد ، بكلام متصل او منفصل فهو لزيد ، ولا يفرم
لعمر و شيئاً ، وغصبته من أحدهما لزمه تعيينه ، ويحلف الآخر ان
طلب ، خلافاً له ، وإن قال لا أعلمه فصدقه انتزع من يده ، وكانا
خصمين فيه ، فان كذبا حلف لهما يمينا واحدة ، وأخذته من زيد لزم
رده ، لا اعترافه باليد . وملكته او قبضته او وصل الي على يده لم يعتبر
لزيد قول . ومن قال لزيد علي مائة درهم وإلا فلعمرو ، او لزيد علي مائة
درهم وإلا فلعمرو مائة دينار ، فهي لزيد لا شيء لعمر و .

ومن أقر بألف في وقتين فان ذكر ما يقتضي التعدد ، كسبيين او
أجلين او سكتين لزمه الفان ، وإلا الف ، ولو تكرر الاشهاد . وان قيد
أحدهما بشيء حمل المطلق عليه .

وإن ادعى اثنان نحو دار بيد غيرهما شركة بينهما بالسوية ، فأقر
لاحدهما بنصفها فالمقر به بينهما .

* فصل *

ومن قال بمرض موته: هذا الألف لقطة فتصدقوا به ، ولا مال له غيره ، لزم الورثة الصدقة بجميعة ولو كذبوه . ومن ادعى ديناً على ميت ، وهو جميع تركته ، فصدقه الورثة ، ثم آخر مثل ذلك ، فصدقه في مجلس فيينها ، وإلا فلا أول . وإن أقروا بها لزيد ثم لعمر ففهي لزيد ، ويغرمونها لعمر ، وإن أقروا لهما معاً فيينها ، ولا أحدهما فهي له ، ويحلفون للآخر .

ومن خلف ابنين ومائتين ، وادعى شخص مائة ديناً على الميت ، فصدق أحدهما وأنكر الآخر ، لزم المقر نصفها ، إلا أن يكون عدلاً ويشهد ويحلف معه فيأخذها ، وتكون الباقية بين الابنين . وإن خلف ابنين وقنين متساوي القيمة لا يملك غيرهما ، فقال أحد الابنين: أبي أعتق هذا بمرض موته ، وقال : بل هذا ، عتق من كل ثلثه ، وصار لكل ابن سدس من أقر بعتقه ، ونصف الآخر . وإن قال أحدهما : أبي أعتق هذا ، وقال الآخر أبي أعتق أحدهما وأجهله ، أقرع بينهما ، فإن وقعت على من عينه أحدهما عتق ثلثاه إن لم يجزا باقيه ، وإن وقعت على الآخر فكلاؤلى .

* باب الاقرار بالمجهول *

وهو ما احتمل أمرين فأكثر على السواء ، ضد المفسر .
 من قال : له علي شيء ، او كذا ، او كررها بواو ، او بدونها ،
 قيل له فسر ، فاذا فسر بشيء ثبت ، وان أبي حبس حتى يفسر .
 وتقبل الشهادة على الاقرار بالمجهول ، ويقبل بمحد قذف ،
 وحق شفعة ، وبما يجب رده ككلب مباح وجلد ميتة ولو لم يدبغ ،
 وبأقل مال ، لا بمئة بخسة وخمر وخنزير ، ورد سلام وتشميت عاطس
 وعيادة مريض وإجابة دعوة وصلة رحم ، ولا بغير متمول عادة كقشر
 جوزة وحبّة برّ او شعير .

فان مات قبل تفسيره لم يؤخذ وارثه بشيء ، وان خاف تركه ، او
 قال : مقرر لا علم لي بما أقررت به ، حلف ولزمه ما يقع عليه الاسم ،
 كالوصية بشيء . وغصبت منه او غصبته شيئاً ، يقبل تفسيره بخمر
 ونحوه ، لا بنفسه او ولده ، وغصبته فقط يقبل بحبسه وسجنه ، وله
 مال ، او مال عظيم او خطير او كثير او جليل او نفيس او عزيز ، او
 زاد عند الله او عندي ، يقبل تفسيره بأقل متمول ، وبأقل ولد .

وله درهم، او درهم كثيرة، قبل بثلاثة فأكثر لا بما يوزن بالدرهم عادة،
كأبريسم ونحوه . وله علي حبة أو جوزة ونحوه ينصرف إلى الحقيقة،
ولا يقبل تفسيره بنحو حبة برّ، ولا بشيء قدر جوزة . وله علي كذا
درهم، او كذا وكذا كذا درهم بالرفع او النصب 'لزمه درهم' وان
قال الكل بالجر 'او وقف' لزمه بعض درهم 'ويفسره بما شاكلة بعض
العشرة' وشطرها فنصفها، وله علي الف وفسره بحبس او اجناس،
لا بنحو كلاب، قبل 'وله علي الف ودرهم' او الف ودينار، او الف
وثوب، او الف ومدر، او آخر الالف، او الف وخمسة درهم، او الف
وخمسون ديناراً، او لم يعطف، او عكس، فالمبهم من جنس ما ذكر
معه، ومثله درهم ونصف، او الف إلا درهماً، او إلا ديناراً، او له علي
دراهم بدينار لزمه درهم بسعره . وله اثنا عشر درهماً وديناراً بنصف
دينار فمن كل ستة، ورفعه تلزمه الدرهم ودينار، وله في هذا شرك،
وهو شريك في، او شركة بيننا، او لي وله، او له فيه سهم، قبل
تفسيره قدر حق الشريك . وله علي فيه او منه الف، قيل له فسر،
ويقبل بجنانية، وبقوله : نقده في ثمنه او اشترى رבעه به، او له فيه
شرك، لا بأنه رهنه عنده به .

وله علي أكثر مما لفلان، ففسره بدونه لكثرة نفعه كله ونحوه
قبل . وله علي مثل ما في يد زيد، يلزمه مثله . ولي عليك الف . فقال:

أكثر لزمه ، ويفسره . ولو ادعى عليه مبلغاً ، فقال : لفلان علي أكثر مما لك ، وقال : اردت التهزؤ ، لزمه حق لهما يفسره .

* فصل *

من قال له علي ما بين درهم وعشرة ، لزمه ثمانية ، ومن درهم الى عشرة ، لزمه تسعة ، وان أراد مجموع الأعداد لزمه خمسة وخمسون . وله من عشرة الى عشرين او ما بين عشرة الى عشرين ، لزمه تسعة عشر .

وله ما بين هذين الحائطين لم يدخل ، وله درهم أما دينار فدرهم ، وله درهم فوق درهم أو تحت درهم ، أو فوقه أو تحته ، أو قبله أو بعده او معه درهم ، او درهم بل درهمان ، او درهمان بل درهم ، او درهم بل درهم ، او درهم لا بل درهم ، أو درهم لكن درهم ، أو درهم فدرهم ، يلزمه درهماً ، وكذا درهم ودرهم . فلو كرره ثلاثاً بالواو والفاء ، ثم أو درهم درهم درهم ، ونوى بالثالث تأكيد الثاني لم يقبل في الاولى ، وقبل في الثانية .

وله علي درهم قبله درهم ، وبعده درهم او هذا الدرهم بل هذان الدرهمان ، لزمته الثلاثة .

وله قفيز حنطة بل قفيز شعير ، او درهم بل دينار لزماه . وله درهم في دينار ، وأراد العطف او معنى مع ، لزماه ، وإلا فدرهم ، وإن فسره المقر برأس مال سلم باق عنده في دينار ، وكذبه المقر له حلف وأخذ الدرهم ، وان صدقه لم يلزمه شيء .

وله درهم في ثوب واراد العطف او مع ، لزماه . وإن فسره برأس مال سلم فكما مر ، وله درهم في عشرة يلزمه درهم ، ما لم يخالفه فيلزمه مقتضاه ، او يرد الحساب ، وجاهلاً فيلزمه عشرة ، او يرد الجميع فيلزمه احد عشر .

وله تمر في جراب او سكين في قراب ، او ثوب في منديل ، او عبد عليه عمامة او منديل فيه ثوب ، او دابة مسرجة او سرج على دابة ، او عمامة علي عبد ، او دار مفروشة ، او زيت في زق ونحوه ، ليس اقراراً بالثاني ، كجنين في جارية او دابة ، وكدابة في بيت المال ، والمائة الدرهم الذي في هذا الكيس ، ويلزمانه ان لم يكونا فيه ، ولو لم يعرف المائة لزمته ، ان لم يكن في الكيس شيء ، او تتمها وله خاتم فيه فص ، او سيف ، او سيف قراب ، اقرار بهما ، واقاراه بشجر أو شجرة ليس اقراراً بارضها ، فلا يملك غرس مكانها لو ذهبت ، ولا اجرة ما بقيت وبأمة ليس إقرار بحملها . وله علي درهم او دينار يلزمه احدهما ويعينه . ولو أقر بيستان شمل الاشجار .

❖ فائدة ❖

تقبل توبة العبد ما لم يغرغر، أو يعاين الملك، أو مادام مكلفاً، ثلاثة أقوال للعلماء .

فحجة الأول حديث احمد والترمذي وابن حبان والحاكم : «إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يغرغر» .

وحجة الثاني حديث ابن ماجه عن أبي موسى الاشعري سألت النبي صلى الله عليه متى تنقطع معرفة العبد من الناس قال : «إذا عاين -يعني الملك-» وحديث ابن ابي الدنيا عن علي : «لا يزال العبد في مهلة من التوبة ما لم يأت ملك الموت يقبض روحه ، فاذا نزل ملك الموت فلا توبة» * واما التكليف فواضح وهو قوي .

وفي « تصحيح الفروع » والاقوال الثلاثة قريب بعضها من بعض ، والصواب قبولها مادام عقله ثابتاً ، والا فلا انتهى (ونجم) ان ما مر لا ينضبط لنا *

ومن مات او اسلم والروح فيه فهو مقبول شرعاً ، وان لم ينفعه باطناً . وان من ذبح او اينت حشوته لا ينفعه ولا ظاهراً ، كقولهم : هو كيت لاحكم لكلامه ، وربما يحزم بعدم عقله في الاولي ، ولولا

أخبار الصادق العليم ان ايمان فرعون انما كان وقت ادراك الفرق
ونزول الموت به لحكم شرعاً باسلامه ، ولهذا قال «ابن حزم» : اتفقوا
على ان من كربت نفسه من الزهوق ، فمات له ميت ، يرثه .
وان قدر الكافر على النطق فأسلم ، فانه مسلم يرثه المسامون من
أهله ، وانه متى شَخَّصَ ولم يبق بينه وبين الموت إلا نفس واحد ،
فمات من أوصى له بوصية ، فانه قد استحقها ، ومن قتله في تلك الحال
اقيد به ، قال : وعن « الشعبي » فيمن قتل رجلاً فذهبت الروح من
بعض جسده قال : يضمه انتهى .

فعلى هذا لا يسعنا الا الحكم شرعاً باسلام من اقر عند موته
بشهادة ان لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله : اللهم اجعلنا ممن أقر بها
مخلصاً في حياته ، وعند مماته ، وبعد وفاته ، واجعل الموت لنا على كل
بال ، وتوفنا مسالمين على كل حال ، وأسمعنا منك وفيهمنا عنك ، وعلمنا
من علمك ، وحققنا بنور توحيديك ، وأيدنا بروح تأييدك ، واسلك
بنا طريق السنة ، وجنبنا طريق البدعة ، وهب لنا فرقاً تفرق به بين
الحق والباطل ، وهب لنا الاخلاص الذي لا يطع عليه غيوك ، وقدرنا
من أوصاف بشرياتنا ، وعافنا من كل علة ، وطهرنا من كل دنس ،
واخرج حب الرئاسة من قلوبنا ، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ، ولا
مبلغ علمنا ، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا ، آمين .

قال مؤلفه سامحه الله تعالى وغفر لوالديه والمسلمين: قد أفرغت في هذا الجمع طاقتي وجهدي، وبذلت فيه فكري وقصدي، ولم يكن في ظني أن اتعرض لذلك، لعلمي بالعجز عن الخوض في تلك المسالك، وقد اكثر في من التوجيه، لنفع الطالب الوجيه، فما كان من صواب فمن الله، او خطأ فمني، وأسأله سبحانه العفو عني، وهذا اقوى ما قدر العبد عليه. ففي الامام «أبي حنيفة» أسوة حيث قال: هذا رأيي، فمن جاءنا بخير منه قبلناه.

وقد فرغت من تسويده بالجامع الازهر، عقب صلاة الجمعة ثاني عشر شعبان، ومن تبيضه عقب صلاة الجمعة بالازهر، ثامن عشر رمضان، سنة ١٠٢٨ ثمان وعشرين والـف. جعله الله مخلصاً لوجهه الكريم وسبباً للفوز بجنت النعيم، ورزق الطالب النفع العميم، انه رؤوف رحيم جواد كريم، آمين^(١).



(١) وقد تم طبعه للمرة الأولى في الخامس عشر من شوال ١٣٧٨ بمطبعة دار السلام بدمشق وذلك بتصحيح الفقير اليه تعالى محمد زهير الشاويش.

فهرس الجزء الثالث

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
ج	مقدمة الناشر	٥٠	فصل ليس لولي صغير أو
د	وصف نسخة بريدة		صغيرة .. الخ
٣	كتاب النكاح	٥١	باب نكاح الكفار
٥	فصل ويباح لمن أراد خطبة امرأة .. الخ	٥٢	فصل إذا أسلم الزوجان معاً
٩	فصل يحرم التصريح بخطبة معتدة	٥٣	فصل من أسلم وتحتة أكثر من أربع
١٠	خطبة النكاح	٥٦	فصل إذا أسلم حر تحتة إماء
١٢	فصل في خصائص نبيينا صلى الله عليه وآله وسلم	٥٧	فصل إذا أسلم عبد تحتة إماء
١٧	باب أركان النكاح وشروطه	٥٧	فصل إذا ارتد أحد الزوجين
١٨	فصل وشروطه خمسة .. الخ	٥٨	كتاب الصداق
٢٣	فصل، وكيل كل يقوم مقامه	٦٠	فصل يشترط أن يكون معلوماً
٢٤	فصل إذا استوى وليان	٦٢	فصل إن تزوجها على خمر
	فأكثر .. الخ	٦٣	فصل للأب تزويج ابنته دون صداق مثلها .. الخ
٢٦	فصل من قال لامته التي يحل له نكاحها .. الخ	٦٤	فصل في زواج العبد
٣٠	باب المحرمات في النكاح	٦٥	فصل ، وتملك زوجة بعقد جميع المسمى
٤٩	ولا يثبت خيار في عيب زال	٦٧	الذي بيده عقدة النكاح الزوج

٦٨	فصل ، يسقط الصداق كله	٨٥	فصل في آداب الطعام
	بفرقة لعان	٨٧	فصل فيما يس ويباح في العرس
٦٨	ويتنصف بشرائها زوجها	٨٨	باب عشرة النساء
	وفرقه من قبله	٩١	فصل فيما يحرم ويباح بين الزوجين
٦٩	الخلوة كالوطء في تكميل مهر	٩٢	فصل في آداب الوطء .. الخ
٧٠	فصل ، إذا اختلفا بقدر صداق	٩٤	فصل للزوج منع زوجته من الخروج ...
٧١	فصل ، وهديّة زوج ليست من المهر	٩٥	فصل لزوم التسوية بين الزوجات
٧١	من أخذ شيئاً بسبب عقد	٩٧	فصل تسن تسوية في وطء
٧٢	فصل في المفوضة	٩٧	فصل ومن تزوج بكرة أقام عندها .. الخ
٧٣	تسن متعة مطلقة	٩٩	فصل في النشوز
٧٤	فصل ، ولا مهر بفرقة قبل دخول في نكاح فاسد	١٠١	كتاب الخلع
٧٥	فصل ، ولزوجة منع نفسها	١٠٣	فصل والخلع فسخ
٧٦	(باب الوليمة)	١٠٣	شروطه تسعة
٧٦	« حاشية » نظم المطاعم عند العرب	١٠٤	فصل ولا يصح الا بعوض
٧٧	تجب اجابة داع	١٠٥	فصل ويصح بما لا يصح مهراً
٧٧	تكره اجابة من في ماله حرام	١٠٦	فصل وطلاق على عوض كخلع
٧٩	فصل ، يكره لأهل الفضل سرعة الاجابة	١٠٨	فصل من سئل الخلع .. الخ
٧٩	من علم أن في الدعوة منكراً	١١٠	فصل إذا خالعتة في مرض موتها ..
٨٠	كره ستر حيطان بستور	١١١	فصل إذا قال خالعتك بالف فأنكرته
٨٠	يحرم الأكل بلا إذن صريح		
٨١	فصل فيما يستحب ويس عند الطعام		

« حاشية » بحث قيم في	١٣٠	كتاب الطلاق	١١٢
(الطلاق) للعلامة الشيخ		ويقع ممن أفاق من جنون	١١٣
محمد بهجت البيطار		.. الخ	
فصل جزء الطلقة طلقة	١٣٦	« حاشية » عدم وقوع طلاق	١١٣
فصل المدخول بها تطلق	١٣٦	السكران	
ثلاثاً ...		حديث من « شرب الخمر »	١١٣
باب الاستثناء في الطلاق	١٣٨	ولا يقع من مكر، شرب	١١٤
باب الطلاق في الماضي	١٤٠	وينبغي لمكره التأويل	١١٤
والمستقبل		لا يكون بدعياً في حيض	١١٥
فصل في استعماله قسماً	١٤٢	فصل ، ومن صح طلاقه	١١٦
فرع ، لا وقوع في الحلف	١٤٢	صح توكيله	
بنحو طلاق ...		(باب سنة الطلاق وبدعته)	١١٧
فصل في الطلاق في زمن	١٤٤	يحرم إيقاع ثلاث	١١٧
المستقبل		فصل ، أنت طالق أحسن	١١٩
فرع، لو قال أنت طالق بشهر	١٤٦	طلاق	
كذا .. الخ		يباح خلع وطلاق زمن بدعة	١١٩
باب تعليق الطلاق بشروط	١٤٧	(باب صريح الطلاق وكنائنه)	١٢٠
فصل في أدوات الشرط	١٤٨	ويقع بأشارة أخرس	١٢٢
فصل وإن قال عامي : إن	١٥٠	فصل ، وكنائنه نوعان	١٢٣
قمت .. الخ		الظاهرة ستة عشر	١٢٣
فصل في تعليقه بالحيض	١٥٢	والخفية عشرون	١٢٣
فصل في تعليقه بالحمل	١٥٤	فصل ، وامرك بيدك كتابة	١٢٥
والولادة		ظاهرة	
فصل في تعليقه بالطلاق	١٥٦	فرع ، من طلق في قلبه لم	١٢٦
فرع من قرأ كتاباً في نفسه	١٥٨	يقع	
فصل في تعليقه بالحلف	١٥٩	باب ما يختلف به عدد الطلاق	١٢٧
فصل في تعليقه بالكلام	١٦١	وأنت طالق وأشار	١٢٨
فصل في تعليقه بالأذن	١٦٢	فرع الثلاث طلاقات واحدة	١٣٠

فصل فيما يلحق من النسب	٢٠٥	فصل في تعليقه بالمشيئة	١٦٣
فصل متى يلحق الولد . .	٢٠٧	فرع ، لو قالت اريد أن تطلقني . . .	١٦٥
كتاب العدد	٢٠٩	فصل في مسائل متفرقة	١٦٦
والمعدات ست	٢٠٩	باب التأويل في الحلف	١٦٩
فصل وإن وطئت معتدة	٢١٥	فصل من حلف أني احب الفتنة . . الخ	١٧٣
بشبهة . . الخ		باب الشك في الطلاق	١٧٥
فصل يحرم إحداد فوق ثلاث	٢١٧	كتاب الرجعة	١٧٩
باب استبراء الإمام	٢٢٠	فصل وإن طلقها ثلاثاً	١٨٢
فصل واستبراء حامل بوضع	٢٢٣	كتاب الإيلاء	١٨٤
كتاب الرضاع	٢٢٤	فصل وإن جعل غايته	١٨٦
فصل وللحرمة بالرضاع	٢٢٦	ملا يوجد	
شرطان		فصل ويصح من كافر وقن	١٨٨
فصل ومن تزوج ذات لبن	٢٢٧	و . . . الخ	
فصل وكل امرأة افسدت نكاحها . . الخ	٢٣٠	كتاب الظهار	١٩٠
فصل وإن شك في رضاع	٢٣١	فصل ويصح من كل من يصح طلاقه	١٩١
كتاب النفقات	٢٣٣	فصل في كفارته وكفارة الوطاء في رمضان	١٩٣
فصل والواجب على زوج دفع قوت	٢٣٣	فصل فمن لم يجد رقبة . . الخ	١٩٦
فصل والمطلقة رجعيّاً كزوجة	٢٣٦	فصل فمن لم يستطع صوماً . . الخ	١٩٧
فصل ومتى تسلم زوج . . الخ	٢٣٨	كتاب اللعان	١٩٩
فصل ومتى أعسر بنفقة . . الخ	٢٤٠	فصل في شروطه	٢٠١
باب نفقة الأقارب والمماليك	٢٤٢	فصل فيما يثبت به	٢٠٣
فصل فيمن يجب إعفاهه	٢٤٤		
فصل في نفقة وتأديب الزوجة والولد	٢٤٥		

باب مقادير ديات النفس	٢٨٧	فصل على مالك البهيمية	٢٤٨
فصل في دية القن	٢٨٩	اطعامها .. الخ	
فصل في دية الجنين	٢٨٩	باب الحضانة	٢٤٩
فصل في جناية القن	٢٩٢	فصل في الاحق بالحضانة	٢٥١
باب دية الاعضاء ومنافعها	٢٩٤	كتاب الجنايات	٢٥٣
فصل في دية المنافع	٢٩٧	فصل في شبه العمد	٢٥٧
فصل في دية اللحية و... الخ	٢٩٩	فصل في الخطأ	٢٥٧
باب الشجاج وكسر العظام	٣٠٠	فصل ويقتل العدد بالواحد	٢٥٩
فصل في الجائفة	٣٠٢	فصل في اشتراك عدد	٢٦١
فصل في كسر الضلع	٣٠٣	في القتل ..	
والساعد ... الخ		باب شروط القصاص	٢٦٣
باب العاقلة	٣٠٤	فصل كون المقتول ليس	٢٦٦
فصل في تحمل العمد	٣٠٥	بوالد ..	
وشبهه .. الخ		باب استيفاء القصاص	٢٦٨
باب كفارة القتل	٣٠٧	فصل استيفاء القود بحضور	٢٧٠
باب القسامة	٣٠٨	السلطان ..	
فصل في صفتها	٣١٠	فصل فيمن قتل عدداً .. الخ	٢٧١
كتاب الحدود	٣١٢	باب العفو عن القصاص	٢٧٢
فصل في اجتماع حدود	٣١٥	باب ما يوجب القصاص	٢٧٤
لله .. الخ		فصل فيمن اذهب بعض	٢٧٧
فصل من قتل والتجاء للحرم	٣١٦	لسان .. الخ	
باب حد الزنا	٣١٧	فصل في الجروح	٢٧٨
فصل في شروط حد الزنا	٣١٩	كتاب الديات	٢٨٠
باب حد القذف	٣٢٣	فصل وإن تجاذب حران	٢٨٢
فصل يحرم القذف إلا في	٣٢٥	فصل ومن اتلف نفسه .. الخ	٢٨٤
موضعين		فصل ومن ادب ولده .. الخ	٢٨٥
فصل في صريح القذف	٣٢٦		
فصل في كتابة القذف	٣٢٧		

محند ، واهل الطول	٣٢٩	فصل من قذف اهل بلد . الخ	٣٢٩
والاتحاد . . الخ		باب حد المسكر	٣٣٠
فصل في توبة كل مرتد . الخ	٣٦٠	فرع في القهوة والدخان	٣٣١
فصل ومن ارتد لم يزل ملكه	٣٦١	باب التعذير	٣٣٢
فصل والسحر كبيرة	٣٦٢	فرع في مخالطة المرضى	٣٣٥
يحرم طلسم وحرز ورقية	٣٦٣	للأصحاء	
بغير العربية		سكنى المرأة بين الرجال	٣٣٥
فرع في حكم اطفال المشركين	٣٦٣	وعكسه	
كتاب الأطعمة	٣٦٥	باب القطع في السرقة	٣٣٦
فصل فيما يباح ويكره	٣٦٦	فصل فيما وجب قطعه	٣٤٣
ويحرم . .		باب حد قطاع الطريق	٣٤٤
فصل ومن اضطر . . الخ	٣٦٨	فصل في الدفاع عن النفس	٣٤٧
فصل فيما يباح اكله مجاناً	٣٧٠	والمال والاهل	
لزوم ضيافة المسلم	٣٧٠	باب قتال اهل البغي	٣٤٨
الامتناع عن الطيبات بدعة	٣٧٠	فصل فيما يفعل قبل قتال	٣٥٠
مذمومة		البغاة	
كتاب الزكاة	٣٧١	اقتتال طائفتين لعصبة او	٣٥٢
يجرم اكل ما ذكر عليه مع	٣٧٣	رئاسة ظلم	
اسم الله اسم غيره . .		باب حكم المرتد	٣٥٣
فصل في مسائل متفرقة	٣٧٤	(حاشية) بحث قيم للشيخ	٣٥٣
كتاب الصيد	٣٧٦	ابن مانع في كثر من جحد	
فصل فيمن ادرك صينداً	٣٧٧	صفة من صفات الله	
مجروحاً . . الخ		كفر من جعل بينه وبين الله	٣٥٥
آلة الصيد	٣٧٨	وسائط	
الصيد الذي يقع في الماء	٣٧٩	كفر من كفر الصحابة	٣٥٦
فرع في البحيرة والسائبة . الخ	٣٨٢	كفر من اعتقد ان الله يعبد	٣٥٦
التسمية عند ارسال جارية	٣٨٤	بالكنائس	
		كفر من قال : ان من الأولياء	٣٥٦
		من ينسعه الخروج عن شريعة	

٤١٥	فصل من نذر صوم سنة	٣٨٥	كتاب الايمان
٤١٩	كتاب القضاء والفتيا	٣٨٥	الموجبة للكفارة اسماء الله وصفاته
٤١٤	فصل ويصح فتوى عبس	٣٨٧	فصل في حروف القسم
٤١١	وامراة . . الخ	٣٨٧	يحرم الحلف بغير الله وصفته
٤٢٢	يحرم اطلاق الفتيا في اسم مشترك	٣٨٨	يجب لا نجا معصوم
٤٢٣	فصل وللمفتي تخير من استفتاه	٣٨٩	فصل في شروط وجوب الكفارة
٤٢٤	لا يجوز للمفتي تتبع الرخص	٣٩١	فصل فيمن حرم حلالاً
٤٢٥	فصل فيما يكتب من أفتى خطأ	٣٩٣	فصل في كفارة اليمين
٤٢٧	فصل القضاء تبين الحكم الشرعي	٣٩٤	فرع الكفارات ثلاثة . . الخ
٤٢٨	الفاظ الولاية الصريحة وكنياتها	٣٩٥	باب جامع الايمان
٤٢٩	فصل فيما تفيد ولاية الحكم العامة	٣٩٦	فصل إن لم ينو الحالف شيئاً
٤٣٠	فصل يجوز ان يولى عموم النظر	٣٩٧	فصل ، العبرة بخصوص السبب . . الخ
٤٣١	هل يقلد القضاء من يحكم بمذهب معين ؟	٣٩٩	فصل متى يرجع الى التعيين
٤٣٣	فصل فيما يشرط بمن يلي القضاء	٤٠٠	فصل متى يرجع الى تناوله الاسم
٤٣٤	شروط المجتهد	٤٠١	فصل والعرفي ما اشتهر مجازة . . الخ
٤٣٥	فصل وان حكم إثنان	٤٠٢	فصل واللغوي ما لم يغلب مجازة . . الخ
٤٣٦	باب آداب القاضي	٤٠٧	فصل وإن حلف ان لا يلبس
٤٣٨	فصل يحضر مجلسه فقهاء المذاهب	٤٠٩	فصل ومن حلف ليشرب
		٤١٢	(باب النذر)
		٤١٢	انواعه المنعقدة ستة
		٤١٣	النذر للقبور او اهلها معصية لا يجوز الوفاء به

فصل يبدأ بالمحبوسين	٤٤١	فصل وتعديل سهام بالاجزاء	٤٧٣
فصل تنفيذ الحكم يتضمن	٤٤٢	فصل من ادعى غلظاً فيما تقاسماه	٤٧٤
الحكم .. الخ		باب الدعاوى والبيانات	٤٧٦
فصل ومن لم يعرف خصمه	٤٤٤	فصل من ادعى انه اشترى عبداً من زيد .. الخ	٤٨٢
فصل ومن استعداه على خصم بالبلد .. الخ	٤٤٥	باب تعارض البينتين	٤٨٤
باب طريق الحكم وصفته	٤٤٧	فصل من مات عن ابنين مسلم وكافر	٤٨٦
فصل وتصح الدعوى بالقليل		كتاب الشهادات	٤٨٨
فصل إذا أحرز المدعي دعواه ويحرم الحكم مع علمه بضده	٤٥١	فصل من شهد بعقد .. الخ	٤٩١
فصل ويعتبر في البينة العدالة	٤٥٢	فصل وإن شهد أنه طلق	٤٩٣
فصل وإذا قال المدعي : مالي بينة	٤٥٣	باب شروط من تقبل شهادته ومتى وجد الشرط	٤٩٦
فصل إذا قال المدعي : مالي بينة	٤٥٥	باب موانع الشهادة	٥٠١
فصل من ادعى عليه بعين بيده .. الخ	٤٥٨	باب اقسام المشهود به	٥٠٣
فصل من ادعى على غائب	٤٥٩	فصل من ادعت اقراراً وزوجها باخوة رضاع	٥٠٦
فصل من ادعى ان الحاكم حكم له	٤٦٠	باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها	٥٠٨
فصل حكم الحاكم ظاهراً لا باطناً	٤٦١	فصل لا يجب على فرع تعديل اصل	٥٠٩
فصل من غصبه انسان جهراً	٤٦٣	فصل فيمن زاد في شهادته أو نقص	٥١٠
باب حكم كتاب القاضي الى القاضي	٤٦٤	فصل لا تقبل الا بلفظ أشهد	٥١١
فصل إذا حكم عليه المكتوب اليه	٤٦٦	باب اليمين في الدعاوى	٥١٤
صفة المحضر	٤٦٧	فصل وتجزء بالله وحده	٥١٥
(باب القسمة)	٤٦٩		٥١٦

فصل اذا قال له على الف مؤجلة	٥٢٧	كتاب الاقرار	٥١٨
فصل ومن قال غصبت هذا العبد	٥٢٩	فصل وإن أقر قن . . الخ	٥٢٠
فصل ومن قال بمرض موته	٥٣٠	فصل ومن تزوج من جهل نسبها	٥٢١
باب الإقرار بالمجمل	٥٣١	باب يحصل به الاقرار وما يغيره	٥٢٤
فصل من قال له على ما بين درهم وعشرة	٥٣٣	فصل إذا قال له على من ثمن خمر . . الخ	٥٢٥
خاتمة في التوبة	٥٣٥	فصل ويصح استثناء النصف	٥٢٦

تم الكتاب بحمد الله

وتليه

الملحقات

